

كِتَاب
طَرَحُ الْبَشْرِ
فِي شَرْحِ الْمَقَرِّبِ

لِلْإِمَامِ الْعَالَمِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ

بْنِ الْحَسَنِ الْعِرَاقِيِّ «٧٢٥-٨٠٦ هـ»

وَأَبُو لَهُ أَبِي زُرْعَةَ

الجزء الثالث

مَوْسَمُ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ

كتاب طرح البشرب في شرح البشرب

وهو شرح على

المتن المسمى : (تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد) للامام الأوحى والعلم
الأجل حافظ عصره ، وشيخ وقته ، مجدد المائة الثامنة : زين الدين أبى الفضل
عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ
وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتقن قاضى مصرولى الدين أبى زرعة
العراقي المولود عام ٧٦٢ المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ
رحمهما الله تعالى وقمع بهما

الجزء الثالث

قوبل على أربع نسخ خطية منها ما هو على نسخة المؤلف
حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

باب السهو في الصلاة

عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : « بينما أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر سلم ركعتين فقام رجل من بني سليم فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقصر الصلاة ولم أنسه قال يا رسول الله إنما صليت ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أحق ما يقول ذو اليمين ؟ قالوا نعم فصللي بهم ركعتين أخريين » قال يحيى يعني ابن أبي كثير : حدثني ضمضم بن جوش أنه سمع أبا هريرة يقول ثم سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتين وفي رواية لهما إحدى صلاتي العشي قال مسلم إنما الظهر وإما العصر

باب السهو في الصلاة

عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر سلم رسول الله ﷺ من ركعتين فقام رجل من بني سليم فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ قال رسول الله ﷺ لم تقصر الصلاة ؟ أنسه قال يا رسول الله إنما صليت ركعتين : فقال رسول الله ﷺ أحق ما يقول ذو اليمين ؟ قالوا نعم فصللي بهم ركعتين أخريين » قال يحيى يعني ابن أبي كثير حدثني ضمضم بن جوش أنه سمع أبا هريرة يقول ثم سجد رسول الله ﷺ سجدتين (فيه) فوائد « ولي » فيه أن أبا هريرة شهد مع رسول الله ﷺ هذه الصلاة خلافاً لما قال فيه : وإما مرسة ولم يشهدا لأن ذا اليمين المذكور قتل بيدرو وأبو هريرة إنما سلم بعد خبير مئة صبح قاله الطحاوي وغير واحد من الحنفية واحتجوا بما رواه ابن

وقال البخاري قال محمد وأكثُرُ ظنِّي العصرَ ركعتين ثم سلم ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها وقال مسلم ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها مفضباً الحديث وفيه (فصلي ركعتين وسلم ثم كبر ثم سجد ثم كبر فرفع ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع) وفي رواية له (العصر) من غير شك وفيها فأنتم مابقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ولأبي داود بإسناد صحيح فقال أصدق ذو الدين ؟ فأومأ أي نعم ولمسلم من حديث عمران ابن حصين (صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له آخر باق) الحديث وفيه (فصلي ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم) ولأبي داود والنسائي واحاكم من حديث معاوية

وهب عن النمرى عن نافع عن ابن عمر أن إسلام أبي هريرة كان بعد موت ذي الدين وأنه لا خلاف بين أهل السير أن ذا الدين قتل بيد رقائلا وهذا الزهري مع علمه بالسير والأثر وهو الذي لا نظير له في ذلك يقول : إن قصة ذي الدين كانت قبل بدر حكاها معمر وغيره عن الزهري قال الزهري ثم استحكمت الأمور بعد وهو قول أبي معشر إن ذا الدين قتل بيد رق قال ابن عبد البر وقولهم إن ذا الدين قتل بيد غير صحيح وإنما المقتول بيد ذو الشمالين ولما ندافهم أن ذا الشمالين مقتول بيد لان ابن اسحاق وغيره من أهل السير ذكره فيمن قتل يوم بدر وذو الشمالين المقتول بيد خزاعي وذو الدين الذي شهد سهو النبي ﷺ قال ابن اسحاق ذو الشمالين هو عمير بن عمرو بن غنشان بن سليم بن مالك بن أقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر بن خزاعة حليف نبي زهرة وروى عن ابن المسيب قال قتل يوم بدر خمسة رجال من قريش فعد منهم ذو الشمالين وإنما عده من قريش لكونه حليف بني زهرة وذو الدين

ابن خديج فسلم وقد بقيت من الصلاة ركعة فأدركه رجل فقال
نسيت من الصلاة ركعة فخرج قد دخل المسجد وأمر بلالا فأقام
الصلاة فصلى بالناس ركعة وذكر أن الرجل طلحة بن عبيد الله
والجمع بين هذا الاختلاف أن أبي هريرة قصتين وإمران قصة
أخرى ولعائبة بن خديج قصة أخرى قاله المحققون وعن عبد الله
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد سجدتي السهو بعد الكلام)
رواه مسلم وقال بعد السلام والكلام وللتزمذي بعد السلام وللنسائي
(سلم ثم تكلم ثم سجد سجدتي السهو) والبخاري (صلى الظهر خمسا
فسجد سجدتين بعد ما سلم)

اسمه الخرباق كما ثبت في حديث عمران بن حصين قال ابن عبد البر ويمكن أن
يكون رجلا وثلاثة يقال لكل واحد منهم ذو اليمين وذو الشمالين ولكن
المقتول يوم بدر غير الذي تكلم في حديث أبي هريرة قال وهذا قول أهل
الحديث والفقهاء من أهل الحديث والفقهاء ثم روى بإسناده إلى مسدد قال الذي
قتل يوم بدر إنما هو ذو الشمالين بن عبد عمرو وحليف لبني زهرة وهذا ذو اليمين
رجل من العرب كان يكون بالبادية فيجىء فيصلى مع النبي ﷺ قال أبو عمرو
وأما قول الزهري إنه ذو الشمالين فلم يتابع عليه قال وقد اضطرب الزهري
في حديث ذي اليمين اضطرابا أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من
روايته خاصة ثم ذكر اضطرابه فيه ثم قال لا أعلم أحدا من أهل العلم بالحديث
المصنفين فيه عول على حديث ابن شهاب في قصة ذي اليمين لا اضطرابه فيه
وإنه لم يبق له إسناد أول امتنا وإن كان إماما عظيما في هذا الشأن فالنقط
لا يسلم منه أحد والسكال ليس لمخلوق وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي
ﷺ فليس قول ابن شهاب إنه المقتول ببدر حجة لانه قد نبين غلطه في ذلك

ثم ذكر من روى عن ذي البدين ولقبه من التابعين وأنه بقي الى خلافة معاوية
وأنه توفي بذي حشب والله أعلم انتهى كلام ابن عبد البر ودعواهم اتفاق أهل
السيرة على ذلك خطأ صريح وإنما يعرف ذلك عن الزهري وهو خطأ وعن أبي
معمش وهو ضعيف عند الجمهور وقد خالفهما جمهور أهل السيرة ففرقوا بين ذي
البدين وذو الشمالين قاله الشافعي في كتاب اختلاف الحديث وأبو عبد الله
الحاكم والبيهقي وغيرهم قال الحاكم كل من قال في حديث أبي هريرة فقال
ذو الشمالين فقد أخطأ فإن ذا الشمالين قد تقدم موته ولم يعقب وليس له راو وقال
النبوي في الخلاصة المقتول بيد ذو الشمالين وهو غير المتكلم في حديث السهو
هذا قول الحفاظ كلهم وسائر العلماء إلا الزهري فقال هو هو واتفقوا على تخطيط
الزهري في هذا وما يدل على شهود أبي هريرة لقصة ذي البدين ان جماعة من
أصحابه النقات صرحوا عنه محضوره للواقعة فعند البخاري من رواية سعد بن
ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي هريرة صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو
العصر الحديث وعند مسلم من رواية محمد بن سيرين عنه صلى بنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي الحديث وعنده من رواية ابي صفيان مولى
ابن ابي أحمد تمتع أنا هريرة يقول صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر
ورواه ابن عبد البر من رواية ضميم بن جوش عن ابي هريرة قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر : وكذلك رواه العلامة ابن عبد الرحمن عن
أبيه عن أبي هريرة وابن ابي دثيب عن المقبري عن أبي هريرة أنه وحلوا قول أبي هريرة
صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه عني صلى بالمسلمين قالوا وهذا جائز
في اللغة وبرد عنه قوله في حديث الباب بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وإنا أنكر من أنكر من أخفية شهود أبي هريرة للقصة ليجعلوا حديث ابن مسعود
وحديث زيد بن ارقم في حرم الكلام في الصلاة فاصحالة قصة ذي البدين كما سيأتي في
ذكر المذاهب في رواية يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة الجرمي بأن الصلاة
التي وقع فيها ذلك الظهر وهي عند مسلم هكذا عند البخاري في لفظه من رواية سعد
بن ابراهيم عن ابي سلمة وعنده مسلم من رواية سعد بن موفى ابي ابي احمد عن

أبي هريرة الجرم بأنها المعصروهي في الصحيحين من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة
 على الشك إحدى الصلاتين زاد البخاري قال محمد بن أبي إسحق وأبو بكر بن أبي هريرة
 وقد أجاب النووي عن هذا الاختلاف بما حكاه عن المحققين إماما قضيتان وقد
 تبنته على ذلك في الأحكام ثم تبين أن الصواب أن قصة أبي هريرة واحدة
 وأن الشك من أبي هريرة ويوضح ذلك ما رواه النسائي من رواية ابن عوف
 عن محمد بن سيرين قال قال أبو هريرة صلى النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي
 العشي قال أبو هريرة ولكنني نسيت قال فصل بنا ركعتين فبين أبو هريرة
 في روايته هذه وإسنادها صحيح أن الشك منه وإذا كان كذلك فلا يقال هما
 ولقعتان كما نقله النووي عن المحققين وإنما الجمع أن أبا هريرة رواه كثير على الشك
 ومرة غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها ومرة أخرى غلب على ظنه أنها المعصر فجزم بها
 وأما قول ابن سيرين وأبو بكر بن أبي هريرة فهو شك آخر من ابن سيرين وذلك أن أبا هريرة
 حدثه بإمعية كما عينها غيره ويدل على أنه عينها له قول البخاري في بعض طرقه قال
 ابن سيرين سمعنا أبا هريرة ولكنني نسيت أنا **الثالثة** في حديث أبي هريرة أنه سلم
 من ركعتين وفي حديث عمران بن حصين عنده مسلم أنه سلم في ثلاث ركعات وليس هذا
 باختلاف بل هما قضيتان كما حكاه النووي في الخلاصة عن المحققين **الرابعة** فيه أن اليقين
 لا يزال بالاحتمال والشك لأن ذا الدين كان على يقين من أن الصلاة رباعية فلما صلاها
 رسول الله ﷺ ركعتين لم يكتف ذو الدين بالشك هل قصرت أم لا واحتمال
 ذلك بل سأله عن ذلك ليتحقق الحال ويؤدي ما عليه ييقن **الخامسة** فإن
 قيل قد سكنت الناس أجمعون وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فإذا وسعهم
 السكوت وترك السؤال فهلا وسع ذلك ذا الدين؟ والجواب أن السؤال عن ذلك
 يحصل بسؤال واحد من الناس وقد وقع وكانت عادتهم أن يتكلموا إلا كبرياء
 بكر وعمر فلما حضرا ولم يتكلموا سكنت الناس إلا ذا الدين وقد بين في حديث
 أبي هريرة في الصحيح العلة في سكوت أبي بكر وعمر بأنهما هاباه أن يكلماه
 قال القرطبي مع علمهما بأنه سيبين أمر ما وقع قال ولعله بعد النبوي عن السؤال
 انتهى وربما كان فيهم من يظن أنه لا يجوز عليه النسيان حتى بين لهم جوازه

عليه فقال إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني على أنه قد يقول القائل لانسلم أنه لم يسأله إلا ذو اليمين فعند أبي داود والنسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن خديج أنه سأله عن ذلك طلحة بن عبيد الله ولكنه ذكر فيه أنه كان بقيت من الصلاة ركعة فيجوز أن يكون العصر فيكون موافقا لحديث عمران ابن حصين فيكون قد سأله طلحة مع الحرباني أيضاً وقد يكون في بعض الصحابة جرأة وإقدام فيحصل متصود الساكت به كما قال أنس في الحديث الصحيح كنا حينما أن لسأل رسول الله ﷺ فكان يعجبنا أن يجي الرجل العاقل من أهل البادية فيسأله الحديث (السادسة) وقوله أقصرت الصلاة هو بضم القاف وكسر الصاد على الرواية المشهورة على البناء للمفعول ورواه بعضهم بفتح القاف وضم الصاد على أنه قاصر وقياس هذه الرواية أن يقال في الجواب لم تقصر بفتح التاء وضم الصاد والشهور الأول وقوله ولم أنسه هو بالهاء الساكنة في آخره للسكت وليست ضميراً (السابعة) اختلفت الرواية في جوابه ﷺ لدى اليمين فقال في هذه الرواية ما تقدم وكذا قال ابن عون ويزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين لم أنس ولم تقصر كما عند البخاري وقال أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك ولم يذكر أيوب في روايته عن ابن سيرين كما في الصحيحين فني القصر والنسيان رأساً بل سأل من حضر أصدق ذواليمين وكذا في رواية سعد بن ابراهيم عن أبي سلمة عند البخاري وهذه الرواية لا إشكال فيها وأما رواية تقي الامرين فقد أجيب عنها بأجوبة (أحدنا) أن المراد لم يكن الامران معاً وكان الامر كذلك وهو ضعيف لأنه أورد العامل في النفي على كل واحد من الامرين (والثاني) أنه أخبرهما في ظنه فهو مقدر وإن كانت محذوفة (والثالث) أنه أراد لم أنس السلام بل سأمت قصداً على ظن التمام وهو بعيد أيضاً (والرابع) أن السهو ليس نسياناً بل بينهما فرق فكان يسهو ولا ينسى لأن النسيان غفلة والسهو قد يقع عن بعض الافعال الظاهرة اشتغالا بما يتعلق بأحوال الصلاة أشار اليه القاضي عياض واستبعد من حيث عدم الفرق بينهما

لغة ويرده أيضاً قوله في حديث ابن مسعود المتفق عليه إنما أنا بشر أنسى كما
تفسور (والخامس) واختاره القاضي عياض أنه تنى كونه نسي بالتحفيف
قاصراً ولم ينف كونه نسي بالتشديد مبنى للمفعول كما قال بئسما لاحكم أن يقول
نسيت أنه كذا بل هو نسي فكأنه قال لم أنس من قبل نفسي غفلة عن الصلاة
ولكن الله نساني لأنسى ويرده أيضاً حديث ابن مسعود المتقدم فانه نسب
النسيان الى نفسه وفرق الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بين إضافة نسيان كلام
الله تعالى إلى الانسان وبين إضافة نسيان غيره إليه ولا يلزم من النهي عن الخاص
النهي عن العام والله أعلم (السادس) ما أجاب به عبد الكريم بن عطاء الله
السكندري أن العصمة إنما ثبتت في الاخبار عن الله تعالى في الاحكام وغيرها
دون الأمور الوجودية هذا حاصل كلامه وقد أبهمه الشيخ تقي الدين بقوله
بعض المتأخرين (والسابع) أن النسيان يطلق بازاء معنيين أحدهما خلاف
العمد وهو الأغلب والمعنى الثاني الترك وأراد هنا المعنى الثاني هكذا
أجاب به بعض من تعقب كلام القاضي عياض وليس هذا بكاف لأن السؤال
باق لأن قصاره أن يكون أخبر أنه ماترك وقد ترك ركعتين فإن أراد اخباره
على ظنه فقد تقدم أنه أخبر أنه ما نسي على ظنه فلا حاجة لتأويله بالترك والله
أعلم، وأجود هذه الاجوبة الوجه الثاني ﴿ الثامنة ﴾ قال الخطابي فيه دليل على
أن من قال لم أفعل كذا وكان قد فعله ناسياً أنه غير كاذب انتهى والخلاف في
هذه المسألة معروف بين أهل السنة والمعتزلة هل الكذب الاخبار بخلاف الواقع
أو تعمد الاخبار بخلاف الواقع وهذا الخلاف هو في حقيقته مع اجماعهم على أن
خير المتعمد ليس بآثم وإن انطلق عليه الاسم على أحد القولين ولذلك قالت عائشة
يرحم الله أبا عبد الرحمن لم يكذب ولكنه ذهل ﴿ التاسعة ﴾ استدل به على
أن الحالف بالله على شيء يعتقد أنه بخلاف ما حلف عليه أن تلك العيمين
لا غيبة لاحث فيها حكاه القرطبي وقال إنه صار إليه أكثر الفقهاء اهـ
وفيه نظر لانه قد ظهر خلاف ما حلف عليه فعلية الكفارة كما ذهب
إليه الشافعي في أحد قوليهِ وغيره نعم لا آثم عليه لعدم تعمد الكذب

والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ قول ذي اليمين إنما صليت ركعتين أراد به إثبات كونه صلى الله عليه وسلم نسي كما هو عند البخاري من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة قال بلى قد نسيت وكذا قوله في رواية مسلم فقال قد كان بعض ذلك أراد به أيضاً إثبات النسيان ولا يجوز أن يراد به النسخ بعد إخباره أنهم تقصروا لأنه لا يجوز الحلف فيه لكونه حكماً شرعياً بخلاف ما يتعاق بالآخبار عن الأحوال البشرية التي ليست من طريق البلاغ والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ فيه جواز السهو في الأفعال على الأنبياء صلى الله عليه وسلم عليهم وهو مذهب أكثر العلماء لهذا الحديث ولقوله تعالى إخباراً عن موسى عليه السلام « لا تؤاخذني بما نسيت » وقال عليه السلام في حديث أبي المتنفق على صحته كانت الأولى من موسى نسياناً فبين عليه السلام أن ما ذكره موسى من النسيان كان على حقيقته وانكرت طائفة جواز السهو وإنما يقع منه صورة النسيان قصداً ليس قال القاضي عياض وقد مال إلى هذا عظيم من المحققين من أئمتنا وهو أبو المظفر الأسفرايني ولم يرتضه غيره منهم ولا أرتضيه انتهى وهذا باطل لأنه لو وقع عمداً لا بطل الصلاة وتمسكوا بما ذكره في الحديث إنى لا أنسى ولكن أنسى لاسن والجواب أن هذا الحديث لا أصل له وإن كان ذكره مماك في الموطأ من بلاغاته فهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ بلاغاً ولم يوجد لها إسناد متصل ولا منقطع قاله ابن عبد البر ثم إن الرواية الصحيحة فيه على الإثبات لا على النفي أنى لا أنسى أو أنسى لاسن أى إن الراوى شك هل قال أنسى أو أنسى ولو كانت الرواية على النفي لكان مخالفاً للحديث الصحيح المتفق عليه من حديث ابن مسعود إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فأثبت له وصف النسيان ولم يكتف بذلك لئلا يقول قائل إن نسيانه ليس كنسياننا فقال كما تنسون وأثبت أولاً العلة قبل الحكم بقوله إنما أنا بشر وكما قال في الحديث الآخر فنسى آدم فنسيت ذريته أخرجه الترمذى وصححه من حديث أبي هريرة وقسم القاضي عياض الأفعال إلى نوعين ما طريقه البلاغ وتقرير الشرع وتعلق الأحكام وما ليس طريقه البلاغ ولا بيان الأحكام من أفعاله وما يختص به من أمور دينه فأما الأول فذهب إلى منع جواز السهو عليه فيه جماعة من العلماء وإليه مال أبو إسحاق

وذهب أكثر الفقهاء والمتكلمين إلى جوازه عليه كما وقع في أحاديث السهو في
 الصلاة وأما الثاني فلا أكثر من طبقات علماء الأمة على جواز السهو والغلط فيه
 قال ابن دقيق العيد وأبى ذلك بعض من تأخر عن زمنه وقالوا إن أقواله وأفعاله
 وإقراره كله بلاغ من حيث التأسى به ولم يصرح في ذلك بالفرق بين عمد أو سهو
 قال الشيخ فإن كان يقول بأن السهو والعمد سواء في الأفعال فهذا الحديث
 يرد عليه ثم إن من أجاز عليهم السهو في الأفعال التي طريقها البلاغ يشترطون
 أن الرسل لا تقرر على السهو والغلط بل ينهون عليه على الفور كما في هذه الواقعة
 على أصح القولين وهو قول القاضي أبي بكر وأكثر العلماء كما حكاه صاحب
 المفهم عنهم والقول الآخر أنه لا يشترط ذلك على الفور بل على التراخي في بقية
 العمر وإليه مال أمام الحرمين وهذا كله في الأفعال فأما الأقوال فهي أيضا على
 نوعين ما طريقه البلاغ وهم معصومون فيه من السهو بأجماع المسلمين كما حكاه
 القاضي عياض وما ليس طريقه البلاغ من الأخبار التي لا مستند لها إلى الأحكام ولا
 أخبار المعاد ولا تضاف إلى وحي بل في أمور الدنيا وأحوال نفسه قال القاضي فالذي يجب
 اعتقاده تنزيهه عن الحلف فيها لا عمدا ولا سهوا ولا غلطا وأنه معصوم من ذلك
 في حال رضاه وفي حال سخطه وجده ومزحه وصحته ومرضه قال ودليل ذلك
 اتفاق السلف وإجماعهم عليه وأطال الكلام إلى أن قال فليقطع عن يقين بأنه
 لا يجوز على الأنبياء خلف في القول في وجه من الوجوه لا بقصد ولا بغير قصد
 ولا يتسامح مع من سامح في تجويز ذلك عليهم حال السهو فيما ليس طريقه البلاغ
 وما ادعاه القاضي عياض من الإجماع خالفه القرطبي فقال في المفهم والصحيح
 أن السهو عليه جائز مطلقا إذ هو واحد من نوع البشر فيجوز عليه ما يجوز
 عليهم إذا لم يقدح في حاله وعليه نبه حيث قال إنما أنا بشر أنسى كما تنسون غير أن
 ما كان منه فيما طريقه بلاغ الأحكام قولا أو فعلا لا يقر على نسيانه بل يفبه
 عليه إذا دعت الحاجة إلى ذلك المبلغ فإن أقر على نسيانه لذلك فذلك من باب
 النسخ كما قال تعالى «سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله» وقد تقدم الجواب عن
 قوله لم تقصر ولم أنسه في الفائدة السابعة المتقدمة والله أعلم ﴿الناية عشرة﴾

استدل بعضهم بقوله أحق ما يقول ذو اليمين على اشتراط العدد في الرواية
إذ لم يكتب في ذلك بخبر ذي اليمين حتى أخبر معه غيره وهذا قول حكاه
الحازمي في شروط اللأمة عن بعض متأخري المعتزلة وقد حكاه أبو محمد الجويني
في الفصول التي أملاها عن بعض أصحاب الحديث كما ذكره البيهقي في رسالته إلى
أبي محمد الجويني وهذا قول يخالف لاجماع أهل السنة لاجماعهم على قبول خبر
الواحد والجواب أن احتجاجهم أن المصلي لا يترك اعتقاده وظنه لقول واحد
وإن كان عدلاً إذ هو يخبر عن خلاف ما يعتقده الخبر والله أعلم **في الثالثة**
عشرة قال ابن عبد البر فيه أن الواحد إذا ادعى شيئاً كان في مجلس جماعة
لا يمكن في مثل ما ادعاه أن ينرد بعلمه دون أهل المجلس لم يقطع بقوله حتى
يستخير الجماعة فإن خالفه سقط قوله أو نظر فيه بما يجب وإن تابعوه ثبت
قلت إنما استخير الحاضرين لكونه أخبرهما يعتقده أو يظن خلافه والافتقد
حدث عمر بن الخطاب على المنبر بحديث الأعمال بالنية كما ثبت في الصحيحين
ولم يصح أن أحداً من التابعين رواه عنه إلا علقمة ابن وقاص مع كونه من قواعد
الاسلام ولم يردده أحد لا تتراد علقمة به إذ ليس فيه مخالفة لما رواه غيره عن
عمر والله أعلم **في الرابعة عشرة** قال ابن عبد البر فيه أن الحديث إذا خالفه
جماعة في نقله أن القول قول الجماعة وأن القلب للرواية أشد سكوناً من
رواية الواحد **في الخامسة عشرة** استدلل به بعض الحنفية والمالكية على
أنه لا يقبل في رؤية الهلال في غير النيم إلا الجهم الفقير لكونه لم
يقبل ذلك من ذي اليمين وحده إذ حضر ذلك جماعة حتى يوافقوه
غيره ولا يلزم من الحديث ذلك لأنه إنما سأل غيره لكونه أخبره مما
يخالفه فإنه واعتقاده كما تقدم وأما رؤية الهلال فليس عند الحاضرين ما
يخالف ذلك مع خلق الله تعالى الأبصار متناوئة فيرى الواحد ما لا يراه
الجهم الفقير وهذا امر مشاهد فلا وجه لرد قوله مع كونه
ثقة إلا حيث انفرد واشترطنا العدد والله أعلم **في السادسة عشرة** قال ابن
عبد البر فيه أن الشك قد يعود يقيناً بخبر أهل الصدق وإن خبر الصادق يوجب

البقي انتهى قلت وإنما يعود بقيا إذا لمع حد التواتر وبحور أن يكون إنما صار يقيا تذكره أنه لم يتم الصلاة كما رواه أبو داود في بعض طرقه قال ولم يسجد سجدة السهو حتى يقنه الله ذلك وأما قوله إن حبر المصنف يوجب اليقين فإن أراد حبر الواحد فلا ند لم أنه يوجب اليقين وهو قول ضعيف محكي عن حسين الكرايسي من أصحاب الشافعي أنه يوجب العلم الظاهر وأنه قال أحمد في رواية عنه وحكاه ابن الصباغ في كتاب العدة في أصول الفقه عن قوم من أصحاب الحديث وحكى الخطيب في الكفاية عن القاضي أبي بكر الدافلاني أنه قول من لا يحصل علم هذا الباب (السابعة عشرة) قال ابن عبد البر وصاحب المفهم أيضا فيه حجة لما لك على قوله إن الحاكم إذا نسي حكمه فشهد عنده عدلان بحكمه أمضاه خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما أنه لا يميزه حتى يذكره وأنه لا يقبل الشهادة على نفسه بل على غيره قال القرطبي وهذا إنما يتم لما لك إذا سلم له أن رجوعه للصلاة إنما كان لأجل الشهادة لا لأجل تيقنه ما كان قد نسيه وقال ابن عبد البر في موضع آخر إنه لا حجة فيه لأنه يَحْتَمِلُ أن يكون تيقن ذلك حين أخبروه فرجع من شكه إلى يقينه وهذا المجتمع عليه في الأصول (الثامنة عشرة) فيه حجة لمن ذهب إلى أن من تكلم غير عالم بأنه في الصلاة أو تكلم في الصلاة ناسيا لا تصد صلاته وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي وخالف فيه أهل الكوفة والحنفي وحامد الزوري وأبو حنيفة فقالوا تصد صلاته كالعمل فيها وأجابوا عن قصة ذي البدين بأنها منسوخة بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم في تحريم الكلام في الصلاة وردعا عنهم بأن الناسخ لا يكون متقدما وحديث ابن مسعود كان بمكة في أحد القولين وفي أول الهجرة في القول الآخر وكذلك حديث زيد بن أرقم وأما حديث ذي البدين فكان أما في السنة السابعة أو بعده لأن إسلام أبي هريرة وعمران بن حصين كان في السنة السابعة وقد شهد القصة وكان إسلام معاوية ابن خديج قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين كذا ذكره البيهقي وغيره وقد تقدم في ترجمته وقد شهد معاوية هذا قصة أخرى في السهر كقصة ذي البدين وكذا هم كما هو في الأصل وقد تقدم بيان تأخر قصة ذي البدين في الفائدة الأولى من هذا الحديث وشهود

أبي هريرة لما قال ابن عبد البر وثبوته صحيح للمخالفين ما ادعوه من نسخ حديث
أبي هريرة بتحريم الكلام في الصلاة لم تكن لهم في ذلك حجة لأن النبي عن
الكلام في الصلاة إنما توجه إلى العامد القاصد لا إلى الناسي لأن النسيان متجاوز عنه
والناسي والساهي ليسا ممن دخل تحت النهي لاستحالة ذلك في النظر ﴿ التاسعة ﴾
عشرة ﴿ فان قيل فان كلام كثير من الصحابة كان بعد اطلاقهم على أنهم الى الآن في
الصلاة باخضاره عليه السلام أن الصلاة لم تقصر وقد كانوا على يقين من كونه صلى
بهم ركعتين ومع ذلك فقد سألهم بعد ذلك أحق ما يقول ذو اليمين قالوا نعم وفي
رواية لمسلم قالوا نعم لم نصل الا ركعتين فأجابوه بالكلام بعد علمهم أنهم في
الصلاة بعد والجواب عنه من أربعة أوجه (أحدها) أنهم لم يتكلموا بقولهم نعم
وإنما أومؤا بالجواب كما رواه أبو داود بإسناد صحيح من رواية حماد بن زيد عن
أبيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال أبو داود ولم يذكر فأومؤا الاحاد بن
زيد قال الخطابي فدل ذلك على أن رواية من روى أنهم قالوا نعم إنما هو على
الجاز والتوسعة في الكلام كما يقول الرجل قلت بيدي وقلت برأسي قال ابن دقيق
العميد وفيه بعد لأنه خلاف الظاهر قال ويمكن الجمع بأن يكون بعضهم فعل
ذلك إيماء وبعضهم كلاماً أو اجتمع الأمران في حق بعضهم (والوجه الثاني) أن
كلامهم على تقدير وقوعه لفظاً كان جابة للنبي صلى الله عليه وسلم وهو واجب كما
سيأتي في الفائدة التي تلي هذه (والوجه الثالث) أنه كان من مصلحة الصلاة على قاعدة
المالكية كما سيأتي في الفائدة الحادية والعشرين (والوجه الرابع) ما قاله الشافعي أنه لما
سأل غير ذي اليمين احتمال أن يكون سأل من لم يسمع كلامه فيكون مثله يعني مثل
ذي اليمين واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه ولم يسمع النبي صلى الله عليه وسلم
ورد عليه فلما لم يسمع النبي عليه السلام كان في معنى ذي اليمين من أنه لم يدر أقصرت
بالصلاة أم نسي فأجابوه ومعناه معنى ذي اليمين مع أن القرض عليهم جوابه ألا ترى
أنه لما أخرجه قبل قولهم لم يتكلم ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم فلما قبض
رسول الله صلى الله عليه وسلم تناهت القرائن فلا يزال فيها ولا ينقص « الفائدة
العشرون ﴾ استدلل به على أن اجابة النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعاه أو سأله

وهو في الصلاة أنها لا تفسد الصلاة وبيان ذلك أن كلام ذي الدين في أول الأمر كان مع احتمال أن تكون الصلاة قد قصرت فلم يكن على يقين من بقاءه في الصلاة وكلام النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب له كان وهو يظن أن الصلاة انقضت وكلام بقية الصحابة وكذا كلام ذي الدين في قوله بلى قد نسيت أو قد كان بعض ذلك على ما كان بعد تحقق أن الصلاة لم تقصر بأخباره صلى الله عليه وسلم ولكنه كان جواباً له صلى الله عليه وسلم حين سألهم وجوابه لا يبطل الصلاة لأن إجابته واجبة بدليل ما رواه البخاري من حديث أبي سعيد ابن المولى قال كنت أصلي فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قدماني فلم آت به حتى صليت ثم أتيت فقال ما معك أن تأتي؟ أو لم يقل الله «يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم؟» وروى الترمذي وصححه والنسائي من حديث أبي هريرة أنه دعا أبي بن كعب بمثل هذه القصة وقال إني لأعود أن شاء الله وما ذكرناه من وجوب الإجابة وعدم البطلان هو مذهب الشافعي وبه جزم الرافعي والنووي وحكي ابن الرنجة وجهها أنه لا يجب وتبطل به الصلاة قال ابن دقيق العيد واعترض عليه بعض المالكية بأن قال إن الإجابة لا تتعين بالقول فيها فيكفي فيها الإيماء وعلى تقدير أن يجب القول لا يلزم منه الحكم بصحة الصلاة لجواز أن يجب الإجابة ويلزمهم الاستثناء انتهى قلت في هذا الحديث أنهم أجابوه باللفظ بعد العلم أنهم في الصلاة وأكمل بهم الصلاة ولم يأمرهم بالاستثناء فترجح ما يقوله الشافعية والله أعلم به الحادية والعشرون ^{١٢} استدله من ذهب من المالكية على أن تصد الكلام في الصلاة لا صلاحها لا يبطلها وبه قال ربيعة وهي رواية ابن القاسم عن مالك أن الإمام لو تكلم بما تكلم به النبي ﷺ من الاستفسار والحوال عند الشك وأجابه المأمومون أن صلاتهم تامة على مقتضى الحديث قال ابن عبد البر وهو المشهور من مذهب مالك وإياه تقلد اسماعيل بن اسحاق واحتج به في كتاب رده على محمد بن الحسن وخالف في ذلك جمهور الفقهاء فذهبوا إلى أنها تبطل وبه جزم أصحاب الشافعي وأكثر أصحاب مالك قال الحارث بن مسكين أصحاب مالك على خلاف قول مالك في مسألة ذي الدين إلا ابن القاسم وحده فإنه يقول

فيها يقول مالك وغيرهم يا بونه ويقولون إنما كان هذا في أول الإسلام فأما الآن فقد عرف الناس صلاحهم فمن تكلم فيها أعادها انتهى وقد قيل إن مالكاً رجع إلى قول الجمهور فقد روى عنه أبو قره موسى بن طارق الزبيدي بالاسناد الصحيح إليه قال سمعت مالكاً يستحب إذا تكلم الرجل في الصلاة أن يعود لها ولا يبنى قال وقال لنا مالك إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم أصحابه معه يومئذ لأنهم ظنوا أن الصلاة قد قصرت ولا يجوز ذلك لأحد اليوم وروى أشهب عن مالك في جماعة أنه قيل له بلغك أن ربيعة صلى خلف إماماً فأطال التشهد فخاف ربيعة أن يسلم وكان على الإمام السجود قبل السلام فكلمه ربيعة وقال له إنما قبل السلام فقال ما بلغني ولو بلغني ما تكلمت به أتكلم في الصلاة قال ابن عبد البر تحتمل رواية أشهب هذه أن يكون مالك رجع فيها عن قوله الذي حكاه عنه ابن القاسم إلى ما حكاه عنه أبو قره ويحتمل أن يكون أنكر هذا من فعل ربيعة من أجل أنه لم يكن يلزمه عنده الكلام فيما تكلم فيه إلى آخر كلامه وقال ابن كنانة من المالكية لا يجوز لأحد من الناس اليوم ما جاز لمن كان يومئذ مع النبي صلى الله عليه وسلم لأن دا البدين ظن أن الصلاة قد قصرت فاستفهم عن ذلك وقد علم الناس اليوم أن قصرها لا يترك فعلى من تكلم الإعادة قال عيسى فقرأته على ابن القاسم فقال ما أرى في هذا حجة وقد قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقالوا له بلى فقد كلوه مما مدعاهم إنما لم تقصروا من أفعاله وقد قيل إن ابن القاسم أيضاً اختلف كلامه فيها كما سألني في الوجه الذي يليه في الثانية والعشرون ذهب أكثر المالكية البغداديين على قول ابن القاسم إلى التفرقة بين المنفرد والجماعة في الكلام في مصلحة الصلاة وأنه لا يجوز ذلك للمنفرد وقد ذكر صحون عن ابن القاسم في رجل صلى وحده ففرغ عند نفسه من الأربع فقال له من حضره إنك لم تنصل إلا ثلاثاً فالتفت إليه آخر فقال أحق ما يقول هذا؟ قال نعم قال تقصد صلاته ولم يكن بنفسه له أن يكلمه ولا يلتفت إليه قال ابن عبد البر وكان غير هؤلاء محملون بحواب ابن القاسم في هذه على خلاف من قوله في استئصال حديث ذي الندي كما اختلف كلام مالك فيه ويذهبون إلى حوا

الكلام في إصلاح الصلاة للمنفرد والجماعة ﴿ الثالثة والعشرون ﴾ فيه حجة على أحمد حيث ذهب إلى أنه إنما يتكلم لمصلحة الصلاة الإمام خاصة أما غي الإمام فتنى تكلم عامداً أو سهواً بطلت صلاته كذا حكاه الحزقي أنه مدهسه وعنه روايتان أخريان حكاهما الأثرم إحداهما أن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها كقول مالك والثانية كقول الشافعي فقال إنما تكلم ذو اليدين وهو يرى أن الصلاة فصرته وتكلم النبي صلى الله عليه وسلم وهو دافع لقول ذي اليدين فكلم القوم فأجابوه لأنهم كان عليهم أن يجيبوه ﴿ الرابعة والعشرون ﴾ فيه أن السهو في الصلاة لا يفسدها بل يحوز البناء عليها خلافاً لبعض الصحابة والتابعين قال ابن عبد البر ولا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال به ﴿ الخامسة والعشرون ﴾ فيه أن بنية قطع الصلاة على ظن التمام لا يفسدها إذا تبين أنها لم تتم وله أن يبني عليها ولا يلزمه الاستئناف وهو كذلك ﴿ السادسة والعشرون ﴾ وفيه أن إيقاع السلام سهواً لا يبطل الصلاة وهو كذلك عند أكثر أهل العلم وقال بعض أصحاب أبي حنيفة يبطلها السلام ساهياً كالقلم فيها قال ابن عبد البر واجمعوا أن السلام فيها عامداً قبل تمامها يفسدها ﴿ السابعة والعشرون ﴾ فرق أكثر أصحاب الشافعي في كلام الساهي أو من لا يعلم أنه في الصلاة بين قليل الكلام وكثيره وقالوا إن ما لا يبطل منه هو اليسير فأما الكثير فيفسدها وحد أبو نصر بن الصباغ منهم القليل بالتقدير الذي تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليدين كما حكاه الرافعي عنه وحد الشيخ أبو حامد اليسير ثلاث كلمات قال الرافعي وكل واحد منهما للتمثيل أصلح منه للتحديد قال والأظهر فيه وفي نظائره الرجوع إلى العادة ﴿ الثامنة والعشرون ﴾ استدله من قال من أصحاب الشافعي ومالك أيضاً أن الأفعال الكثيرة في الصلاة التي ليست من جنسها إذا وقعت على وجه السهو لا تبطلها لأنه خرج سرعان الناس وفي بعض طرق الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى منزله ثم رجع وفي بعضها أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها وشبك بين أصابعه ثم رجع ورجع الناس وبني بهم وهذه الأفعال كثيرة وللقائل بأن الكثير يبطل أن يقول هذه غير كثيرة كما قاله ابن الصباغ في

الكلام وقد حكاه القرطبي عن اصحاب مالك انهم حملوا ما وقع في هذه القصة على أنه عمل قليل والرجوع في الكثرة والقلة إلى العرف على الصحيح والمذهب الذي قطع به جمهور اصحاب الشافعي أن الناس في ذلك كالعامد فيبطلها الفعل الكثير ساهياً والله أعلم ﴿التاسعة والعشرون﴾ استدله من ذهب من المتقدمين إلى جواز البناء على الصلاة فيما إذا ترك بعضها سهواً وإن طال الفصل وهو منقول عن ربيعة وعن مالك أيضاً وليس بمشهور عنه ولم يوافق الجمهور على جواز البناء مع طول الفصل ولهم أن يقولوا لا نسلم طول الفصل وهو منقول عن ربيعة وعن مالك أيضاً وليس بمشهور عنه ولم يوافق الجمهور على جواز البناء مع طول الفصل ولهم أن يقولوا لا نسلم طول الفصل في مثل هذا كما سيأتي في الفائدة التي تليه ﴿الفائدة الثلاثون﴾ اختلف في قدر الزمن الذي يجوز البناء معه فذهب بعض اصحاب الشافعي إلى أن تقديره بما ثبت في حديث ذي اليمين كما حكاه الرافعي وقال بعضهم هو قدر الصلاة فما زاد فطويل والذي نص عليه الشافعي في الأم أن المرجع فيه إلى العرف ونص البويطي على أن الطويل ما زاد على قدر ركعة وحكي صاحب المفهم أنه روى عن مالك وربيعة أن ذلك ما لم ينتقض وضوءه ﴿الحادية والثلاثون﴾ استدله برجوعه عليه السلام إلى خبر اصحابه حين صدقوا ذا اليمين على ما ذهب اليه مالك ومن قال بقوله أن الامام يرجع إلى قول المؤمنين وعندهم خلاف في اشتراط العدد بناء على أنه يسلك به مسلك الشهادة أو الرواية وكذا عندهم خلاف آخريين أن يكثر أو يقلوا فإن كان الامام على شك فانه يرجع إلى قولهم بلا خلاف عندهم قاله القرطبي قال وأما إن كان جازماً في اعتقاده بحيث يصمم اليه فلا يرجع اليهم إلا أن يفيد خبرهم العلم فيرجع اليهم وإن لم يفد خبرهم العلم فذكر ابن القصار عن مالك في ذلك قولين الرجوع إلى قولهم وعدمه وبالأول قال ابن حبيب ونصه: إذا صلى الامام برجلين فصاعداً فانه يعمل على يقين من وراءه ويدع يقين نفسه قال المشايخ يريد الاعتقاد وبالتالي قال ابن سلعة ونص ما حكى عنه يرجع إلى قولهم إن كثروا ولا يرجع إن قوا فينعرف ويتمون لأنفسهم انتهى وذهب الشافعي وآخرون إلى أنه لا يترك اعتقاده لقول من وراءه من المؤمنين وغيرهم ويدلله ما رواد أبو داود من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب

وأبي سلمة وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال ولم يسجد سجدة
السهو حتى يقنه الله ذلك ﴿الثانية والثلاثون﴾ فإن قيل قد تقدم قول ابن
عبد البر وغيره أن الزهري اضطرب في متن هذا الحديث واسناده اضطراباً أوجب
عند أهل العلم تركه من روايته وأيضاً على تقدير ثبوته يجوز أن يكون قوله حتى
يقنه الله أي يقنه بأخبار من أخبره بذلك ممن يستحيل إجماعهم على الخطأ لبلوغهم
حد التواتر لا بتذكره أنه ترك بعض الصلاة والجواب أنه وإن لم يتذكر اتفاق
أصحابه أوجب حصول الشك عنده وحصول الشك يقتضي إعادة ماشك فيه
على أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ولأصحاب مالك أيضاً أن حصول الشك
يؤثر وإن كان بعد الفراغ من العبادة فأما على القول المرجح أن الشك لا يؤثر
بعد الفراغ من العبادة فلنائل أن يقول فعله احتياطاً بالنسبة إلى نفسه إن كان
لم يتذكر وفاء له معه غيره وجوباً لعلمهم أن الصلاة لم تتم وهذا بعيد لا اتفاق أهل الكلام
ممن جوز السهو عليه أنه لا يقره عليه بل ينفه عليه ويبينه ولكن إمام الحرمين
مال إلى أنه لا يشترط تنبيهه عليه على الفور وإن كان الأكثر على خلافه
فلعله يبين له بعد ذلك والاقرب في هذه المسألة ما اختاره الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام في القواعد أنه إن بلغ المخبر له بأنه لم تتم صلاته عدد التواتر
وجب رجوعه إليهم والأعمال على اعتقاده وقد تقدم نقله أيضاً عن صاحب المنهم
عن المالكية وبهذا يحجب عن الحديث ﴿الثالثة والثلاثون﴾ قال ابن عبد البر
قد زعم بعض أهل الحديث أن في هذا الحديث دليلاً على قبول خبر الواحد وقد
ادعى المخالف أن فيه حجة على من قال بخبر الواحد قال أبو عمر والصحيح أنه
ليس بحجة في قبول خبر الواحد ولا في رده ﴿الرابعة والثلاثون﴾ لم يذكر
يحيى بن أبي كثير في روايته عن أبي سلمة سجدة السهو بل رواها عن ضمزم
ابن حوس عن أبي هريرة وقال أبو داود إنه رواه عمران بن أبي أنس عن
أبي سلمة أيضاً ولم يذكر أنه سجد السجدين ورواية ضمزم ابن حوس رواها
أبو داود أيضاً من رواية عكرمة بن عمار عنه وفيها اثبات السجدين وزيادة
كونها بعد ما سلم وذلك صحيح من رواية أبي سلمة كما رواه البخاري من رواية
مسعد بن إبراهيم عن أبي سلمة فقال في آخره ثم سجد سجدتين وقد ذكر ابن

عبد البر في التمهيد أن ابن شهاب كان ينكر أن يكون رسول الله ﷺ سجد يوم ذي الـبـدين ولا وجه لقوله لأنه قد ثبت في هذا الحديث وغيره ثم رواه من رواية عراك بن مالك عن أبي هريرة سجد يوم ذي الـبـدين سجدتين بعد السلام انتهى وهو عند النسائي من هذا الوجه وهو في الصحيح من طرق عن أبي هريرة فاتفقا عليه من رواية ابن سيرين عنه وانفرد به البخاري من رواية أبي سلمة عنه كما تقدم وانفرد به مسلم من رواية أبي سفيان مولى أبي أحمد عنه ومن حديث عمران بن حصين وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر فواجه لانكاره وقال مسلم في التمييز قول ابن شهاب أنه لم يسجد يوم ذي الـبـدين خطأ وغلط وقد ثبت ذلك عنه عليه السلام انتهى على أنه قد اختلفت الرواية على ابن شهاب في انكاره فقال أبو داود عنه في رواية ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك حين تقاه الناس وفي رواية أخرى ولم يسجد سجدتي السهو حتى يقنه الله ذلك وليس في هذا نفي السجود مطلقاً وقد جاء عن غير ابن شهاب أيضاً نفي السجدتين وذلك فيما رواه أبو داود أيضاً من رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال فيه ثم انصرف ولم يسجد سجدتي السهو ومن أثبت سجدتي السهو أكثر وأولى إذ معهم زيادة علم وقد اضطرب ابن شهاب في حديث ذي الـبـدين كما تقدم في الخامسة والثلاثون ﴿ فيه مشروعية سجدتي السهو وهو كذلك عند عامة العلماء إلا أن الزهري قال إذا عرفه الرجل ما نسي من صلاته فأتمها فليس عليه سجدتا السهو لحديث ذي الـبـدين فإن ابن شهاب كان يقول إنه لم يسجد يوم ذي الـبـدين كما تقدم في الثالثة قبلها ﴿ السادسة والثلاثون ﴿ فيه أن السجود للسهو سجدتان من غير زيادة عليهما ولا تقصر وهو كذلك ﴿ السابعة والثلاثون ﴿ ذكر المهلب ابن أبي صفرة حكمة سجود السهو فقال إنه في الزيادة لأحد معنيين ليشفع له ما زاد إن كانت زيادة كثيرة وإن كانت زيادة قليلة فالسجدتان ترغيم للشيطان الذي أسهى وشغلى حتى زاد في الصلاة فأغىظ الشيطان بالسجود لأن السجود هو الذي استحق إبليس بتركه العذاب في الآخرة والخلود في النار فلا شيء أرغم منه له

وللخام من حديث سعد بن أبي وقاص مثله وصححه وكذلك من حديث
ابن عامر ولا بن داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر من شك في صدره
فليسجد سجدتين بعد ما يسلم قال البيهقي لا بأس به وقال النووي ضعفه ولا بن
داود من حديث ابن عمر ثم سلم ثم سجد سجدتي السهو ولو من حديث ثوبان
لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم وهو قول أهل الكوفة الثوري وأبي حنيفة
وأصحابه وبه قال من التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز
وقالوا من جهة المعنى أن سجود السهو إنما جعل في آخر الصلاة لئلا يطرأ سهو
آخر بعده ومن الجائز طروء السهو في السلام فكانت السجود بعده أولى
(والقول الثاني) : أن محله قبل السلام وهو قول ابن شهاب وربيعة ويحيى
ابن سعيد وبه قال الأوزاعي والشافعي والليث وحجتهم ما ثبت في الصحيحين
من حديث عبد الله بن بجنة أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر وعليه جلوس
فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم
وسجدهما الناس معه مكان مانسي من الجلوس وعند مسلم من حديث أبي سعيد
الخدري قال قال رسول الله ﷺ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً
أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم
ولا بن داود من حديث أبي هريرة في الذي لا يدرى كم صلى فإذا وجد أحدكم
ذلك فليسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم يسلم كذا رواه من طريقين في أحدهما
ابن أخي ابن شهاب عن عمه وفي الأخرى محمد بن إسحاق وقال فيها حدثني الزهري
وفدرواه مالك وابن عيينة والليث وميمون عن الزهري لم يذكر موضع السجود
ولترمذي وصححه من حديث عبد الرحمن بن عوف إذا سهر أحدكم في صلاته فلم يدر
واحدة صلى أو اثنتين فليبن على واحدة فإن لم يدر اثنتين صلى أو ثلاثاً فليبن على ثنتين
فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن يسلم (والقول
الثالث) التفرقة بين أن يكون السهو بزيادة أو نقص فإن كان زيادة بان صلى خمساً سجد بعد
السلام وإن كان لنقص كترك التشهد الأول سجد قبل السلام وهو قول مالك
وأبي ثور وهو قول قديم للشافعي ورجحه أبو حاتم بن حبان من الشافعية وحملوا

سهو ولا تثبت الحجج بالاحتمالات والله أعلم (ومنها) الترجيح بكثرة الرواية والأحاديث الدالة للقائلين به بعد السلام أكثره ابن دقيق العيد والاعتراض عليه أن طريقة الجمع أولى من طريقة الترجيح وأيضاً فلا بد من النظر في محل التعارض واتخاذ موضع الخلاف من الزيادة والنقصان (ومنها) ما أجاب به الحنفية أن المراد بقوله وسجد سجدتين أي سجود الصلاة وهو بعد (ومنها) ما اعترض به على المالكية أن حديث أبي سعيد فيمن شك فانه يبنى على أنه لم يفعل فيزيده ويسجد قبل السلام فهذا سهو للزيادة قبل السلام وأجابوا بأن الزيادة ليست محققة فيحتمل أنه لم يرد وإنما المراد الزيادة المحققة وعند في هذه الصورة روايتان واعتراض أيضاً عليهم أن حديث ذي الدين قد نقص فيه من الصلاة وقد سجد بعد التسليم وأجابوا بأنه أتى بما نقصه وهو الركعتان وزاد السلام بعد الثنتين والكلام والمشي فسجد لهذه الزيادة لالكونه نقص الركعتين فقد أتى بهما ورجع ابن دقيق العيد قول مالك ومن وافقه بظهور المناسبة قال وإذا ظهرت المناسبة وكان الحكم على وفقها كانت علة وإذا كانت علة عم الحكم جميع محالها فلا يتخصص ذلك بمورد النص انتهى وهذا الخلاف المذكور في محل السجود قيل هو في الأولوية فقد قال ابن عبد البر أنهم أجمعوا على أنه لو سجد بعد السلام فيما قالوا فيه السجود قبل السلام أو سجد قبل السلام فيما قالوا فيه السجود بعد السلام لم يضره لأنه من باب قضاء القاضي باجتهاده لاختلاف الآثار والسلف فيه إلا أن مالكاً أشد استئقالا لوضع السجود الذي بعد السلام قبل السلام والله أعلم (قلت) وينبغي أن يحمل كلامه على اتفاق المالكية فإن الخلاف عند أصحابنا مشهور والمذهب أنه في الأجزاء لا في الأولوية والله أعلم **الثانية** والاربعون **استدل** به على أن سهو الامام يتعلق بالمؤمنين وإن لم يسهوا فيجب عليهم السجود معه بدليل سجود الصحابة معه وفيه نظر إذ لم ينقل أن أحدا منهم تخلف عن السلام معه لأنهم جوزوا قصر الصلاة كما ثبت في الحديث وإنما الحجة في ذلك وجوب متابعة الامام ويعكر عليه أنه يشرع للمسبق السجود في آخر صلاة نفسه أيضاً إذا كان حضر سهو الامام ولو سجد مع الامام في آخر صلاته مع أنه لا متابعة

في آخر صلاة المأموم ﴿ الثالثة والأربعون ﴾ قوله في رواية الصحيحين إحدى سلاتي العشى وهو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء هذه الرواية المشهورة الصحيحة ووقع في بعض الروايات العشاء بكسر العين وفتح الشين والمد وهو وهم والعشى هو من الزوال إلى الغروب قاله أهل اللغة ﴿ الرابعة والأربعون ﴾ وقوله في رواية مسلم ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند اليها مغضبا فيه حجة لعامة العلماء أن استدبار القبلة في حق من خرج من الصلاة ساهيا قبل تمامها لا يمنع البناء خلافا لمن شذفقال: إن استدبارها يمنع البناء ويوجب الاستئذان ﴿ الخامسة والأربعون ﴾ وقوله فاستند اليها مغضبا يوضح أن غضبه لم يكن لكلام ذي اليدين فإن هذا الغضب كان قبل أن يسأله ذو اليدين كما هو ظاهر الحديث وقال مسلم في حديث عمران بن حصين فذكر له صنيعه وخرج غضبان قال صاحب المفهم يحتمل أن يكون غضبه إنكارا على المتكلم إذ قد نسبته إلى ما كان يعتقد خلافه وبديل عليه قوله في الرواية الأخرى فقال قصرت الصلاة يا رسول الله فخرج مغضبا ويحتمل أن يكون غضبه لأمر آخر لم يذكره الراوي قال وكأن الأول أظهر وليس هذا اختلافاً فإن واقعة عمران قصة أخرى غير الواقعة التي رآها أبو هريرة كما سيأتي وقد أشار صاحب المفهم إلى هذا بعد ذكر شرحه لحديث عمران لهذا الاختلاف ﴿ السادسة والأربعون ﴾ وقوله فصل ركعتين وسلم ثم كبر المراد به التسليم من الصلاة فهو حجة لما لك ومن تابعه في السجود بعد السلام في الريادة وأوله من خالف في ذلك بأنه أراد السلام في التشهد وهو قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهو تأويل بعيد ﴿ السابعة والأربعون ﴾ فيه أنه يكبر لسجدة السهو وللرفع منهما كسجود الصلاة وهو كذلك ﴿ الثامنة والأربعون ﴾ قوله في رواية مسلم ثم كبر ثم سجد ثم كبر ثم سجد ثم كبر فرفع إلى آخره استدله بعض المالكية على أن سجدة السهو يكبر لها تكبيرة قبل الشروع في السجدة قلوا لأنه قال ثم كبر ثم سجد فظاهر تقدم التكبير عن المجود أنه ليس للسجود وقال في بقيتها ثم كبر فرفع فأتى هنا بالفاء وهناك ثم وفيه نظر لأنه على هذا تخلو السجدة

الأول عن تكبير لها مع اتفاقهم على أنه يكبر لسجدة السهو كسائر الصلاة
 ﴿التاسعة والأربعون﴾ يستدل بقوله فأنتم ما بقي من الصلاة أن من نسي بعض
 الصلاة ثم تذكر وبني أنه لا يحتاج إلى إحرام جديد لأن الإحرام المتقدم شملها
 كلها وقطعها سهوا لا يقطعها وهذا قول أكثر أهل العلم وخالف في ذلك
 ابن القاسم فقال يرجع إليها بإحرام واختلف أصحاب مالك أيضا في وجوب
 التكبير للإحرام وفرق بعض المالكية أيضا بين أن يقوم من معصاة فيجب
 الإحرام وبين أن لا يقوم فلا يجب وقال أبو الوليد الباجي: إن سلم سهوا فلا حاجة إلى
 الإحرام؛ وإن سلم قصد على ظن التمام أحرم لموده والا كان بناؤه عاريا عن الإحرام
 ﴿الفائدة الخمسون﴾ قد يستدل به على أنه يكبر قبل الشروع في الركعتين لأنه لم يكبر
 للقيام من الركعتين فقد بقي عليه التكبير فيبدأ به وهو محكي عن أصحاب مالك أو عن
 بعضهم (قلت) وينبغي تقييده بها إذا كان سلم من الركعتين أما لو سلم من ثلاث
 فلا لأنه أتى بالتكبير ولكنه كان للقيام فأتى به للجلوس؛ وبالجملة فقد أتى
 بتكبير الانتقال والله أعلم وسيأتي في الفائدة التي تليها عن ابن حبيب ما يشبه ذلك
 في الجلوس وقوله في الرواية المتقدمة فصل ركعتين ظاهر في أنه لم يكبر للانتقال
 إذ لو كان لنقل ﴿الحادية والخمسون﴾ اشترط بعض المالكية في عود الساهي إلى
 بقية صلاته أن يجلس ثم يقوم ولم ينقل هذا في شيء من طرق الحديث ولو كان
 لنقل وعلوه بأنه كان عليه أن يقوم لما بقي من صلاته فكان قيامه لذلك فيجلس
 ليكون قيامه للصلاة واختلفوا هل يجلس قبل التكبير أو بعده أو يكرر التكبير
 للجلوس والقيام فحكى أبو الوليد الباجي عن ابن القاسم أنه يكبر ثم يجلس وعن
 ابن مبلون يجلس ثم يكبر وعن علي بن عيسى الطبطبي إن سلم وهو جالس كبر
 لرجوع للصلاة ثم كبر أخرى يقوم بها وحكى ابن زرقون عن ابن القاسم
 أنه قال في المجموعة يجلس ثم يكبر وهو خلاف ما حكاه عنه الباجي وحكى الباجي
 عن ابن حبيب أنه إن سلم من ركعتين أو ثلاث دخل بإحرام ولم يجلس وقال ابن نافع
 لا يجلس مطلقا ولا فرق عنده بين أن يسلم من ركعة أو ركعتين لأن الجلوس
 للركعتين قد انقضى والقيام من ركعتين كالقيام من سجود ركعة ﴿الثانية

والخمسون في حديث عمران بن حصين حجة على سحنون من المالكية حيث قال إنما يكون البناء فيما إذا سلم سهواً من اثنتين على ما في حديث ذى الدين دون ما إذا سلم من ثلاث قال ابن دقيق العيد ولعله رأى أن البناء بعد قطع الصلاة ونية الخروج منها على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص قال والجواب عنه أنه إذا كان الفرع مساوياً للأصل يلحق به وإن خالف القياس عند بعض أهل الأصول (قلت) ولا حاجة إلى هذا الجواب مع وروده نصاً في الثلاث كما ثبت في صحيح مسلم وكما في حديث معاوية بن خديج أيضاً نعم إن قاله في السلام من ركعة فخوابه ما ذكره والله أعلم ﴿الثالثة والخمسون﴾ فيه أنه يسلم من ركعتي السهو وإن أوقفهما بعد السلام من الصلاة لتصريحه به وهو كذلك على القول بأن محلها بعد السلام فقد قال إمام الحرمين بناء عليه أن الحكم في السلام منهما كسجدة التلاوة والصحيح في سجدة التلاوة السلام منها وعلى هذا فيحرم لسجدة السهو بتكبير له غير تكبير الهوى كالتلاوة سواء وحكى الباجي عن مالك في الأحرام لهما بعد السلام روايتين الأحرام وتقيه انتهى وأما على القول بأن محلها قبل السلام ولكن أخرهما الساهى سهواً أيضاً فلا يحتاج لتحريم وسلام والله أعلم ﴿الرابعة والخمسون﴾ في حديث معاوية بن خديج أن الرجل الذي سأله قال له نسيت من الصلاة ركعة فجزم بنسيانه ولم يردد القول بين أن يكون الصلاة قصرت أو يكون نسي كما وقع في حديث أبي هريرة وغيره والجواب عنه من وجهين (أحدهما) أن هذه القصة غير قصة ذى الدين لأن السائل في هذه طلحة بن عبيد الله فلا يكون هذا اختلافاً في الحديث ولا يلزمه أن يسأل كما سأل غيره وقد كان هذا بعد أن وقع النسيان منه في قصة ذى الدين لأن هذه القصة متأخرة عن تلك فأن معاوية أسلم قبل موت النبي ﷺ بشهرين كما قاله البيهقي والنووي فلما غلب على ظنه السهو جزم به وهذا مع تقدم حديث عبد الله بن مسعود وقوله لو حدثت في الصلاة شيء ما أنبأتكموه فلما لم ينشئهم بنقصان الصلاة في هذه المرة الأخيرة جزم طلحة بالنسيان (والوجه الثاني) أن كلام طلحة ليس خبراً وإنما هو استفهام وحذف همزة الاستفهام كثير شائع فليس فيه الجزم بوقوع

النسيان والله أعلم ﴿ الخامسة والخمسون ﴾ لم ينقل من حديث معاوية بن خديج أن النبي ﷺ سأل الصحابة عما قال له الرجل الذي سأله هل هو كما قال له كما فعل في قصة ذي اليمين بل ذكر أنه رجع فأتم الصلاة والجواب عنه من وجوه (أحدها) أنه يجوز أن مراتب الاخبار متفاوتة باختلاف حال من أخبر بها فلما كان السائل هنا طلحة بن عبيد الله أحد العشرة الذي أخبر الصادق عنه أنه من أهل الجنة ترجح عنده خبره فعمل به من غير أن يسأل عنه بخلاف ذي اليمين فإنه أعرابي لا يبلغ مرتبة طلحة وقد تقدم قول مسدد أن ذا اليمين رجل من العرب كان يكون بالبادية فيجىء فيصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فاحتاج في خبره الى من يتابعه عليه وإن ثبتت صحبته فراتب الصحابة مختلفة ويكون في هذا حجة لأحد القولين عن مالك أنه يرجع إلى قول الرجل الواحد من المؤمنين (والوجه الثاني) أنه يحتمل أنه ﷺ تذكر نسيانه للركعة حين أخبره طلحة فلم يحتج إلى أن يستفهم من أحد من بقية المؤمنين (والوجه الثالث) أنه لا يلزم من عدم نقل سؤاله للحاضرين عدم وقوعه فعله سألهم كما فعل في قصة ذي اليمين واختصره الراوى فذكر منه ما آكل اليه الأمر من إعادة الركعة دون تمام بقية القصة والله أعلم (والوجه الرابع) أن خبر طلحة وإن لم يوجب عوده لتمام الصلاة فإنه يحدث شكاً في إكمال الصلاة فأما أن يجب الاتمام على أحد القولين في وجوبه ولو وقع الشك بعد الفراغ أو فعله احتياطاً على تقدير كون الشك بعد الفراغ لا يؤثر في العبادة وفيه نظر ﴿ السادسة والخمسون ﴾ قد يقول القائل إذا كان لم ينقل في حديث معاوية سؤاله للحاضرين واحتمل أن يكون اعتمد خبر طلحة أو تذكر أو شك فأعاد وجوباً أو احتياطاً فما وجه مشيه في خروجه ودخوله المسجد وهذا كله يتنافى البناء بعد الاطلاع على أن الصلاة لم تتم؟ والجواب أنا لا نسلم تذكره عقب خبره قبل أن يخرج بنيتة ولا القطع بأنه لم يسأل الحاضرين فعله خرج الى المسجد فتذكر فيه أنه نسي أو خرج فسأل في المسجد أو اعتمد خبراً يبلغ التواتر كما اختاره ابن عبد السلام وصاحب المفهم كما تقدم ﴿ السابعة والخمسون ﴾ فإن قيل فأمره بلالا بالاقامة إنما يكون بعد أن عرف أنه لم يتم صلاته فلا

وجه أمره إياه بذلك وكذلك إقامة بلال الصلاة وهو في أثناء صلاة لم تتم وفيها ما ليس بذكر وهو قوله قد قامت الصلاة فهذا كلام ليس من جنس الصلاة فما وجهه ؟ والجواب عنه أنه لا يتمين حمل الأمر على النطق فلعله أمره بالإيماء أو الإشارة وعلى تقدير أن يكون أمره بالنطق فهو حجة لمالك ومن ذهب إلى أن الكلام بما يصلح الصلاة لا يفسدها وأما إقامة بلال الصلاة فلا يلزم أن يكون المراد به الإقامة المشروعة في أول الصلاة فلعل المراد به إعلامهم بعوده صلى الله عليه وسلم لإتمام صلاته بأياء أو إشارة أو نطق على قول مالك ومن تابعه وعلى تقدير أن يكون أقام الصلاة كما يقيم عند ابتداء الصلاة فلا نسلم أن قوله قد قامت الصلاة يبطلها فقد قال أصحابنا أنه لو نذر في الصلاة بأن قال نذرت كذا وكذا وسمى قربة من التقرب لم تبطل صلاته وعلوه بكونه قربة فأقامة بلال للصلاة من هذا القبيل لاسيما إن كان لا يجتمع من خرج من المسجد قبل إتمام الصلاة إلا بذلك مع وجوب البيان عند الحاجة والله أعلم ﴿ الثامنة والخمسون ﴾ قد يستدل المالكية بأقامة بلال الصلاة بأمر النبي ﷺ أن عود الناس إلى الصلاة يحتاج إلى تحريم كابتداء الصلاة لأن الإقامة مشعرة بابتداء وتحريم وفيه نظر إذ الأحرام الأول باق لا يبطله النسيان بخلاف جمع من تفرق من المأمومين فقد لا يجمعهم إلا الإقامة على تقدير وقوع الإقامة المشروعة في الابتداء على أن ذكر الإقامة في حديث معاوية ابن خديج يخالف لجميع طرق أحاديث السهو في الصلاة فهي شاذة وحكمه عدم الاحتجاج والله تعالى أعلم ﴿ التاسعة والخمسون ﴾ قوله في الأحكام وذكر أن الرجل ملحة بن عبيد الله أي وذكر معاوية ذلك بتعريف من عرف معاوية بأنه هو فإنه لم يكن يعرفه كما هو مبين في الحديث عند أبي داود وغيره فقال في آخره فأخبرت به الناس فقالوا لي أتعرف الرجل قلت لا إلا أن أراه فربى فقلت هذا هو فقالوا هذا ملحة بن عبيد الله انتهى والذين عرفوه به وإن لم يسمهم فأنهم الصحابة وكلهم عدول والله تعالى أعلم ﴿ الفائدة الستون ﴾ ما ذكر في الجمع بين اختلاف هذه الأحاديث من أن حديث معاوية بن خديج قصة أخرى غير قصة حديث عمران بن حصين وغير حديث أبي هريرة هو ما نقله النووي في الخلاصة

﴿ باب صلاة التطوع ﴾

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدهما ركعتين وبعد المغرب ركعتين في

عن المحققين وسبب اختلاف حديث معاوية بن خديج وعمران وإن كان في كل منهما أنه سلم من ثلاث أن السائل له في حديث معاوية طلحة وفي حديث عمران الحرقاق وقد جمع ابن عبد البر بجمع آخر فقال في التمهيد ما ذكر في حديث معاوية من ذكر طلحة فيمكن أن يكون طلحة أيضا كله وغيره وليس في أن يكلمه طلحة وغيره ما يدفع أن ذا البدين كله أيضا فأدى كل ما سمع على حسب ما سمع وكلهم اتفقوا في المعنى المراد من الحديث وهو البناء بعد الكلام لمن ظن أنه قد أتم انتهى وما ذكرته في الجمع أن لأبي هريرة قصتين قلدت فيه النووي فقد حكاها في الخلاصة عن المحققين ثم ترجع عندي أنها قصة واحدة كما بينته في النائدة الثانية والله أعلم

﴿ باب صلاة التطوع ﴾

المشهور عند أصحابنا الشافعية أن التطوع مارجع الشرع فعله على تركه وجاز تركه فالتطوع والسنة والمستحب والمندوب والثلاثة والمرغب فيه والحمد لله الذي لا يترادف وقال آخرون ما عدا الفريضة ثلاثة أقسام (سنة) وهو ما واطب عليه رسول الله ﷺ (ومستحب) وهو ما فعله أحيانا ولم يواظب عليه وكذا لو أمر به ولم يفعله كما صرح به الخوارزمي في الكافي ومثاله أن ركعتان قبل المغرب (وتطوع) وهو ما ينشئه الإنسان ابتداء من غير أن يرد فيه نقل من الشرع وفرق المالكية بين السنة والفضيلة وضابطه عندكم كما قال بعضهم أن كل ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مظهر له في جماعة فهو سنة وما لم يواظب عليه وعده في نوافل الخير فهو فضيلة وما واطب عليه ولم يظهره ركعتي التجر في كونه سنة أو فضيلة قولان (الحديث الأول) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدهما ركعتين وبعد المغرب ركعتين في

يُتَهَ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَتَّى
يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي فِي بَيْتِهِ رَكَعَتَيْنِ « قَالَ « وَأَخْبَرَتْنِي حَفْصَةُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ
وَبَدَأَ الصُّبْحُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ « وَلَمْ
« صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الظُّهْرِ سَجْدَتَيْنِ «
الْحَدِيثُ وَفِيهِ « فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْجُمُعَةُ فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ

يُتَهَ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ
فَيُصَلِّي فِي بَيْتِهِ رَكَعَتَيْنِ قَالَ وَأَخْبَرَتْنِي حَفْصَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ
الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَدَأَ الصُّبْحُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ
تُقَامَ الصَّلَاةُ (فِيهِ) فَوَائِدُ الْأَوَّلَى حَكَى السَّيْفُ الْأَمْدَى خِلَافًا فِي دَلَالَةِ كَانِ عَلَى
التَّكْرَارِ وَصَحَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّهَا تَقْتَضِي التَّكْرَارَ قَالَ وَلِهَذَا اسْتَفَدْنَاهُ مِنْ
قَوْلِهِمْ كَانَ حَاتِمٌ يَقْرَأُ الضَّيْفَ وَصَحَّحَ نَجْرُ الدِّينِ الرَّازِي فِي الْمَحْصُولِ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِيهِ
لِللَّغَةِ وَلَا عَرَفًا وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ إِنَّهُ الْمُخْتَارُ الَّذِي عَلَيْهِ الْكَثْرُونَ
وَالْحَقَّاقُونَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ فِي مَوَاضِعَ
مِنْهُ أَنَّهَا تَقْتَضِيهِ عَرَفًا فَعَلَى هَذَا فِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى تَكَرُّرِ فِعْلِ هَذِهِ النَّوَافِلِ
مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ كَانَ هَذَا دَأْبَهُ وَعَادَتُهُ « الثَّانِيَةِ « فِيهِ اسْتِحْبَابُ النَّوَافِلِ
الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَهِيَ رَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَانِ
بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَهَذِهِ
عَشْرُ رَكَعَاتٍ لِأَنَّ الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ لَا يَجْتَمِعَانِ مَعَ الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ إِلَّا
لِعَارِضٍ بِأَنَّهُ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَسَنَهَا الَّتِي بَعْدَهَا ثُمَّ يَتَّبِعُ فُسَادَهَا فَيُصَلِّي الظُّهْرَ وَيُصَلِّي
بَعْدَهَا سَنَهَا قَلْتُهُ تَقْقَاهَا : وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي يُونُسَ نَافِعٌ

عن ابن عمر قال حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات فذكرها إلا أنه لم يذكر فيها ركعتي الجمعة وفي صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين وكان يصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ويصلي بالناس العشاء ويدخل بيتي فيصلي ركعتين وفي آخره وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين فهذه ثنتا عشرة ركعة وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أم حبيبة من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بنى له بين بيت في الجنة وفسرها في رواية الترمذي فقال أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة وقال حسن صحيح ورواه النسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وليس في روايتهم ذكر ركعتين بعد العشاء وفيه وركعتين قبل العصر وفي رواية للحاكم وأربع ركعات قبل العصر وقال كلا الاسنادين صحيح على شرط مسلم وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه هذا المتن من حديث عائشة وضعف الترمذي والنسائي حديث عائشة هذا من هذا الوجه وفي سنن ابن ماجه من رواية محمد بن سليمان بن الاصبهاني عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة بنى له بيت في الجنة ركعتين قبل الفجر وركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين أضنه قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أضنه قال وركعتين بعد العشاء الآخرة ورواه النسائي من هذا الوجه بدون تعدادها وقال هذا خطأ ومحمد بن سليمان ضعيف هو ابن الاصبهاني وكذا قال أبو حاتم الرازي هذا خطأ والحديث بأم حبيبة أضنه وفي سنن أبي داود باسناد صحيح عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر ركعتين وروى الترمذي وحسنه عن علي قال كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات وروى أبو داود والترمذي وحسنه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً وروى أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح عن أم حبيبة قالت قال رسول الله ﷺ من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله.

على النار وقال النووي في شرح مسلم وليس للعصر ذكر في الصحيحين وفيما ذكره
 نظر فقي صحيح مسلم أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن سأل عائشة رضي الله عنها عن
 السجدين اللتين كان النبي ﷺ يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر
 ثم إنه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما قال النووي في شرح
 مسلم أيضا هذا الحديث ظاهر في أن المراد بالسجدين ركعتان هما سنة للعصر
 قبلها وقال القاضي عياض ينبغي أن يحمل على سنة الظهر كما في حديث أم سلمة
 أي من قوله عليه الصلاة والسلام إنه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من
 قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ليتفق الحديثان وسنة
 الظهر يصح تسميتها قبل العصر انتهى وكأن النووي أراد أنه ليس في الصحيحين
 ذكر سنة العصر صريحا من غير تأويل والله أعلم وفي صحيح البخاري عن عبد الله
 ابن مغفل أن النبي ﷺ قال صلا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء وفي الصحيحين
 عن ابن مغفل أيضا عن النبي ﷺ بين كل أذانين صلاة والمراد بين الأذان والاقامة
 وروى الترمذي وضعفه وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من
 صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهما بسوء عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة
 وفي صحيح البخاري وغيره عن ابن عباس قال «بت في بيت خالتي ميمونة بنت
 الحارث زوج النبي ﷺ وكان النبي ﷺ عندها في ليلتها فصلى النبي ﷺ
 العشاء ثم جاء إلى منزله فصلى أربع ركعات ثم نام» الحديث وفي سنن أبي داود
 وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط فدخل
 على إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات الحديث وفي سنن البيهقي وقيام الليل
 لمحمد بن نصر المروزي ومعجم الطبراني الكبير عن ابن عباس يرفعه إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات خلف العشاء الآخرة
 قرأ في الركعتين الأولتين (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) وقرأ في
 الركعتين الأخيرتين (تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير) و (الم تنزيل)
 السجدة كتب الله له كاربعة ركعات من ليلة القدر وقال البيهقي تفرد به ابن فروخ
 المصري والمشهور عن كعب الأحبار من قوله من توضأ فأحسن الوضوء ثم

صلى العشاء الآخرة وصلى بعدها أربع ركعات فآتم ركوعهن وسجودهن يعلم ما يقتريه فيهن فإن له أو كن له بمنزلة ليلة القدر قال النووي في شرح مسلم بعد ذكر هذه الأحاديث ما عدا الست بعد المغرب والأربع بعد العشاء قال أصحابنا وجهور العلماء بهذه الأحاديث كلها واستحبوا جميع هذه النوافل المذكورة في الأحاديث السابقة ولا خلاف في شيء منها عند أصحابنا إلا في الركعتين قبل المغرب ففيهما وجهان لأصحابنا أشهرهما لا يستحب والصحيح عند المحققين استحبابهما لحديث ابن مغفل ولحديث ابتذارهم السواري بهما وهو في الصحيحين قال أصحابنا وغيرهم واختلاف الأحاديث في أعدادها محمول على توسعة الأمر فيها وأن لها أقل وأكمل فيحصل أصل السنة بالآقل ولكن الاختيار فعل الأكثر الأكل اه وقد اختلف أصحابنا الشافعية في المؤكد من هذه المستحبات على خمسة أوجه قال الأكثرون المؤكد منها ما في حديث ابن عمر الذي نحن في شرحه ومنهم من نقص ركعتي العشاء نص عليه الشافعي في البويطي وبه قال الخضرى ومنهم من زاد على العشر ركعتين آخرين قبل الظهر فصيرهن أربعاً وعزاه ابن قدامة في المغنى للشافعي ومنهم من زاد على هذا آخرين بعد الظهر فصيرهن أربعاً أيضاً ومنهم من زاد على هذا أربعاً قبل العصر فرأى جميع ذلك مؤكداً قال صاحب المذهب وجماعة أدنى الكمال عشر ركعات وهو الوجه الأول وآتم الكمال ثمان عشرة ركعة وهو الوجه الأخير وزاد على هذا الحاملى في الباب والنووى في شرح المذهب فاستحبوا ركعتين قبل العشاء وحكاها الماوردى عن البويطي ويدل له حديث بين كل أذانين صلاة وعده القاضي أبو بكر البيضاوى في التبصرة من الرواتب أربعاً بعد المغرب وهو غريب والمشهور عند الحنابلة كالمشهور عندنا وزاد أبو الخطاب منهم في المؤكدة أربعاً قبل العصر قال ابن قدامة وقوله رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ترغيب فيها ولم يحملها من السنن الرواتب بدليل أن ابن عمر راويه ولم يحفظها عن النبي ﷺ قال ابن قدامة وظاهر كلام أحمد أن الركعتين قبل المغرب جائزتان وليست سنة

وقال الحنفية وهذه عبارة صاحب الهداية السنة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وبعدها ركعتان وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وإن شاء ركعتين وذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا رواتب في ذلك ولا توقيت إلا في ركعتي الفجر قال ابن القاسم صاحبہ وإنما توقت أهل العراق وذهب العراقيون من المالكية إلى استحباب الركعتين بعد الظهر وقبل العصر وبعد المغرب حكاه صاحب المقهم وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة الحق والله أعلم في هذا الباب أعني ماورد فيه أحاديث بالنسبة إلى التطوعات والنوافل المرسلة أن كل حديث صحيح دل على استحباب عدد من هذه الأعداد وهيئة من الهيئات أو نافلة من النوافل يعمل به في استحبابه ثم تختلف مراتب ذلك المستحب فإكان الدليل دالا على تأكده إما بملازمته فعله أو بكثرة فعله وإما بقوة دلالة اللفظ على تأكده حكمه وإما بمعاوضة حديث آخر أو أحاديث فيه تعلموا مرتبته في الاستحباب وما تنقص عن ذلك كان بعده في الرتبة وماورد فيه حديث لاينتهي إلى الصحة فإن كان حسناً عمل به إن لم يعارضه أقوى منه وكانت مرتبته ناقصة عن هذه المرتبة الثانية اعني الصحيح الذي لم يدم عليه أو لم يؤكده اللفظ في طلبه وما كان ضعيفاً لايدخل في حيز الموضوع فإن أحدث شعاراً في الدين منع وإن لم يحدث فهو محل نظر يحتمل أن يقال إنه يستحب لدخوله تحت العمومات المقتضية لفعل الخير واستحباب الصلاة وبمحتمل أن يقال هذه الخصوصيات بالوقت وبالحال والهيئة والنظ المخصوص محتاج إلى دلائل خاص يقتضي استحبابه بخصوصه وهذا أقرب والله أعلم انتهى **﴿الثالثة﴾** قال العلماء الحكمة في مشروعية الرواتب قبل الفرائض وبعدها تكميل الفرائض بها إن عرض نقص كانت في سنن أبي داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فإذا صلحت فقد أفلح وأنجح وإن فسدت خاب وخسر فإن انتقص من فريضته شيئاً قال الرب تبارك وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل بها ما انتقص من فريضته ثم يكون سائر عمله على ذلك » وفي النوافل التي قبل الفريضة معنى آخر وهو

رياضة النفس بالدخول في النافلة وتصفيتها عما هي مكتفية به من الشواغل الدنيوية ليتفرغ قلبه للتفريضة أكل فراغ ويحصل له النشاط وانتضى كلام الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أن المعنى الأول خاص بالنوافل التي بعد الترائض فقال وأما السنن المتأخرة فقد ورد أن النوافل جائزة لقصان الترائض فإذا وقع التريض فاسب أن يكون بعده ما يجبر خلافيه إن وقع انتهى وليس كذلك فالذي ذكره غيره حصول الجبر بالنوافل المتقدمة والمتأخرة والحديث المتقدم يعم سائر التطوعات ولو تقدمت على الترائض والله أعلم ﴿الرابعة﴾ آكد هذه الرواتب ركعتا الفجر وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لم يكن رسول الله صلى على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عائشة قالت أما ما لم يدع صحيحاً ولا مريضاً في سفر ولا حضر غائباً ولا شاهداً فعني النبي ﷺ فركعتي الفجر (١) وروى ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري القول بوجوبهما وقول هذه الرواتب احتزرت به عن الوتر فهو أفضل من ركعتي الفجر على الأصح من قول الشافعي وهو مذهب مالك والقول الآخر تفضيل ركعتي الفجر ولم أر لأصحابنا تعرضاً لآكد الرواتب بعدها وقال المالكية والحنابلة آكدها بعدها الركعتان بعد المغرب ويشهد له أن الحسن البصري قال بوجوبهما أيضاً فروى محمد بن نصر المروزي في كتاب قيام الليل عن الحسن أنه كان يرى الركعتين بعد المغرب واجبتين ويرى الركعتين قبل صلاة الصبح واجبتين وفي مصنف ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير قال لو تركت الركعتين بعد المغرب لخشيت أن لا يغفر لي وعن أبي جعفر مرسل قال كان رسول الله ﷺ لا يدع الركعتين بعد المغرب وركعتين قبل الفجر في حضر ولا سفر وأما الآكد بعدها فيحتمل أنه الركعتان بعده العشاء لأنهما من صلاة الليل وهي أفضل ويحتمل أنه سنة الظهر لاتفاق الروايات عليها وفي صحيح البخاري عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الفداة وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عمرو بن ميسون

الأودى قال كانوا لا يتركون أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الفجر على حال
 ﴿الخامسة﴾ كذا في رواية أبي مصعب ويحيى بن بكير قوله في بيته في موضعين
 أحدهما بعد المغرب والآخر بعد الجمعة وفي رواية يحيى بن يحيى والقاضي ذكرها
 في المغرب فقط وفي رواية ابن وهب ذكرها في الركعتين بعد المغرب وبعد
 العشاء ولم يذكر انصرافه في الجمعة ولعل قوله في بيته متعلق بجميع المذكورات
 فقد ذكر بعضهم أن التقيد بالظرف يعود للمعطوف عليه أيضاً لكن توقف
 فيه ابن الحاجب في مختصره وينافيه قوله في رواية البخاري من طريق عبيد الله عن
 نافع عن ابن عمر فأما المغرب والعشاء ففي بيته وفي صحيح مسلم من هذا
 الوجه فأما المغرب والعشاء و الجمعة فصلت مع رسول الله ﷺ في بيته واتفق
 العلماء على أفضلية فعل النوافل المطلقة في البيت واختلفوا في الرواتب فقال
 الجمهور الأفضل فعلها في البيت أيضاً وسواء في ذلك راتبة الليل والنهار قال
 النووي ولا خلاف في هذا عندنا وقال القاضي أبو بكر ابن العربي لم يختلف
 أحد من أهل العلم في ذلك وكذا قال ابن عبد البر أنهم مجمعون على أن صلاة النافلة
 في البيوت أفضل انتهى ولم يقيده بالنافلة المطلقة ففي تنقيح الخلاف نظر فقد
 قال جماعة من السلف الاختيار فعلها كلها في المسجد وأشار إليه القاضي أبو الطيب
 من أصحابنا وقال مالك والثوري الأفضل فعل نوافل النهار الراتبة في المسجد
 وراتبة الليل في البيت قال النووي ودليل الجمهور صلاة عليه الصلاة والسلام
 سنة الصبح والجمعة في بيته وهما صلاتا نهار مع قوله عليه الصلاة والسلام
 «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» انتهى وقال ابن قدامة في المغني بعد
 أن قرر استعجاب فعل السنن في البيت وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله مثل عن
 لركعتين بعد الظهر أين تصليان فقال في المسجد ثم قال أما الركعتان قبل الفجر ففي بيته
 وبعد المغرب في بيته اه فكان التفصيل في ذلك رواية عن أحمد وقد فصل في هذه
 الرواية بين بعض رواتب النهار وبعضها وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار
 وعلماء السلف في صلاة النافلة في المسجد فكرها قوم لهذا الحديث ورخص
 فيها آخرون انتهى والحكمة في مشروعية النوافل في البيت أنه أخفى وأقرب

الى الأُخْلاص وأُصْرُون من المحبّطات ولتحصل البركة في البيت بذلك وتنزل فيه
الرحمة والملائكة وينفر منه الشيطان وفي مصنف ابن أبي شيبة
عن حذيفة رضي الله عنه في ذلك معنى غريب وهو كراهة التفرق في المسجد
بعد الاجتماع فيه ولفظه إني لا أكرهه يعني التطوع في المسجد بعد الفريضة
بيننا جميعاً في الصلاة إذا اختلفوا وهذا قد يقتضي الفرق بين النافلة التي بعد
الفريضة والنافلة التي قبلها وفي مصنف ابن أبي شيبة أيضاً عن رجل من الصحابة
أنه قال تطوع الرجل في بيته يزيد على تطوعه عند الناس كفضل صلاة الرجل
في جماعة على صلاته وحده وبالنسبة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فرأى أن سنة
المغرب لا يجزئ ففعلها في المسجد حكاه عبد الله بن أحمد في المسند عقب حديث محمود بن
لبيد فقال قلت لأبي إن رجلاً قال من صلى ركعتين بعد المغرب في المسجد لم يجزه إلا أن
يصليهما في بيته لأن النبي ﷺ قال هذه من صلوات البيت قال من هذا؟ قلت
محمد بن عبد الرحمن قال ما أحسن ما قال أو قال ما أحسن ما نقل أو انتزع وفي
المعنى لابن قدامة قيل لأحمد يعني بعد أن ذكر فعل سنة المغرب في البيت فإن
كان منزل الرجل بعيداً قال لا أدري وذلك لما روى سعد بن اسحاق عن أبيه
عن جده أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد بني عبد الأشهل فصلى المغرب فرآهم
يتطوعون بعدها فقال هذه صلاة البيوت رواه أبو داود وعن رافع بن خديج
قال أتانا النبي ﷺ في بني عبد الأشهل فصلى بنا المغرب في مسجدنا ثم قال
اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم رواه ابن ماجه انتهى ويستثنى من تفصيل
النوافل في البيت ما شرعت فيه الجماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء وكذلك
التنفل يوم الجمعة قبل الزوال وبعده ففعله في المسجد أفضل لاستحباب التبكير
للجمعة حكاه الجرجاني في الشافعي عن الأصحاب ونص عليه الشافعي في الأم
فقال وجميع النوافل في البيت أحب إلي منها طاهراً إلا في يوم الجمعة انتهى وكذا
ركعتا الطواف وركعتا الأحرام إن كان عند الميقات مسجد كما صرح به أصحابنا
حكاه عنهم النووي في الحج وكذا ما يمتين له المسجد كتحية المسجد والله أعلم
﴿ السادسة ﴾ فيه استحباب ركعتين بعد صلاة الجمعة وفي صحيح مسلم عن

أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وفي رواية له إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً وما في رواية له من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ونقل النووي في الروضة عن ابن القاص وآخرين استحباب أربع بعدها ثم قال ويحصل أيضاً ركعتين انتهى وهما نصان للشافعي نص في الأم في باب صلاة الجمعة والعبد من كتاب اختلاف علي وابن مسعود على أربع ونقل الترمذي في جامعه عن الشافعي استحباب ركعتين والظاهر أن النصين محمولان على الأكمل والأقل وقد صرح به صاحب التهذيب ويوافقه قول النووي في التحقيق إنها في ذلك كالظهر وحكي ابن عبد البر وابن بطال وابن العربي عن الشافعي أنه قال، الأكثر المصلي من التطوع بعد الجمعة فأحب إلى ونقل القاضي عياض وصاحب المقسم عن الشافعي والكوفي أنهم اختاروا الركوع بعد الجمعة ستاً أو أربعاً وصرح به من أصحابنا الخوارزمي في الكافي فقال الأفضل أن يصلي بعدها ستاً ركعتين ثم أربعاً بسلام واحد وقال ابن قدامة في المغني قال أحمد إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء أربعاً وفي رواية وإن شاء ستاً وقال الترمذي في جامعه بعد رواية حديث ابن عمر كان يصلي بعد الجمعة ركعتين والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي وأحمد ثم قال بعد رواية حديث أبي هريرة من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وروى عن عبد الله ابن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً وروى عن علي بن أبي طالب أنه أمر أن يصلي بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً وذهب سفيان الثوري وابن المبارك إلى قول ابن مسعود وقال اسحاق إن صلى في المسجد يوم الجمعة صلى أربعاً وإن صلى في بيته صلى ركعتين واحتج بأن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة (١) في بيته وبحديث النبي ﷺ « من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً » قال الترمذي وابن عمر هو الذي روى عن النبي ﷺ أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته وابن عمر بعد النبي ﷺ صلى في المسجد بعد الجمعة ركعتين وصلى بعد الركعتين أربعاً ثم رواد كذلك وروى أبو داود في سننه عن ابن عمر أنه كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلى ركعتين ثم تقدم

فصلى أربعاً وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلى ركعتين ولم يصل في المسجد فقيل له فقال كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي والظاهر أن المرفوع منه آخر الحديث فقط وهو ما كان يفعله بالمدينة دون ما كان يفعله بمكة فإن النبي ﷺ لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة وكان ابن عمر في زمنه بمكة قبل الهجرة صغيراً فأما أن يرفع فعله بمكة أيضاً وهو بعيد فيحتمل أنه رآه يصلي بمكة بعد الظهر في المسجد أو أنه صلى الجمعة بمكة بعد الفتح ولم ينقل ذلك ثم قال والذي رحمه الله بعد ذلك قد يسأل عن الحكمة في كون ابن عمر كان يصليها بمكة في المدجدة وفي المدينة بمنزله وقد يجاب بأنه لعله كان يريد التأخر في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره أن يفوته بمضيه إلى منزله لصلاة سنة الجمعة زمن مما يغتنمه في الطواف أو أنه يشق عليه الذهاب إلى منزله ثم الرجوع إلى المسجد للطواف أو أنه كان يرى النوافل تضاعف بمسجد مكة دون بقية مكة فكان ينتقل في المسجد لذلك أو كان له أمر يتعلق به في المسجد من الاجتماع بأحد أو غير ذلك مما يقتضي أولوية صلاته في المسجد انتهى وهو مبني على ما ذكره أولاً من أن المرفوع آخر الحديث فقط لكن ظاهر اللفظ أن تقرير ابن عمر بين البلدين في ذلك فعله لمجرد الاتباع والله اعلم وقال ابن عبد البر: قال أبو حنيفة يصلي بعد الجمعة أربعاً وقال في موضع آخر ستاً وقال الثوري إن صليت أربعاً أو ستاً فحسن وقال الحسن بن حي يصلي أربعاً وقال أحمد بن حنبل أحب إلى أن يصلي بعد الجمعة ستاً وإن صلى أربعاً فحسن لا بأس به قال ابن عبد البر وكل هذه الأقاويل مروية عن الصحابة قولاً وعملاً ولا خلاف بين العلماء أن ذلك على الاختيار وقال ابن بطال قالت طائفة يصلي بعدها ركعتين روى عن ابن عمر وعمران بن حصين والنخعي وقالت طائفة يصلي بعدها ركعتين ثم أربعاً روى عن علي وابن عمرو وأبي موسى. وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف إلا أن أبا يوسف استحب أن يقدم الأربع قبل الركعتين وقالت طائفة يصلي أربعاً لا يفصل بينهما بسلام روى ذلك عن ابن مسعود وعلقمة والنخعي وهو قول أبي حنيفة ومسحاق انتهى وفي مصنف ابن

ابن شيبه وغيره عن أبي عبد الرحمن وهو السلمي قال قدم علينا ابن مسعود فكاذه
 يأمرنا نصلي بعد الجمعة أربعاً فلما قدم علينا على أمرنا أن نصلي ستاً فأخذنا
 بقول علي وتركنا قول عبد الله قال كان يصلي ركعتين ثم أربعاً وذكر ابن العربي
 أن أمره عليه الصلاة والسلام بالأربع لثلاثتهم من الركعتين أنها تكمل الركعتين
 المتقدمتين فيكون ظهراً وسبقه إلى ذلك المازري فقال وكل هذا إشارة إلى
 ترك الاختصار على ركعتين لثلاثتيسر الجمعة بالظاهر التي هي أربع على الجاهل أو لثلاث
 يتطرق أهل البدع إلى صلاتها ظهراً أربعاً وقال النووي في شرح مسلم نبه بقوله
 من كان منكم مصلياً على أنها سنة ليست واجبة وذكر الأربع لفضلها وفعله للركعتين
 في أوقات بيان لأن أقلها ركعتان قال ومعلوم أنه ﷺ أنه كان يصلي في أكثر
 الأوقات أربعاً لأنه أمرنا بهن ونحن أعلمين بقوله إذ صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها
 أربعاً وهو أرغب في الخير وأحرص عليه وأولى به انتهى وقال والذي رحمه الله
 في شرح الترمذي : وما ادعاه من أنه معلوم أنه كان يصلي في أكثر الأوقات
 أربعاً فيه نظر فليس ذلك بمعلوم ولا مضمون لأن الذي صح عنه صلاة ركعتين
 في بيته ولا يلزم من كونه أمر به أن يفعله وكلام ابن عمر المتقدم إنما أراد به
 رفع فعله بالمدينة حسب كما تقدم لأنه لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة وعلى تقدير
 وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الأوقات بل نادر وربما كانت الخصائص في
 حقه بالتخفيف في بعض الأوقات فإنه عليه الصلاة والسلام كان إذا خطب أحررت
 عيناه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش يقول صبحكم مساكم الحديث عند
 مسلم فربما لحقه تعب من ذلك « اقتصر على الركعتين في بيته وكان يطيلهما كما ثبت
 في رواية النسائي وأفضل الصلاة طول القنوت أي القيام فلعلها كانت أطول
 من أربع خفاف أو متوسطات وكما ترك قيام الليل ليلة المزدلفة في حجة الوداع
 ونام حتى أصبح لما تقدم له من الأعمال بعرفة من وقوفه من الزوال إلى بعد
 الغروب واجتهاده في الدعاء وسيره بعد الغروب إلى المزدلفة فاقصر فيها على
 صلاة المغرب والعشاء قصرًا ورفد بقية ليله مع كونه كان يقوم في الليل حتى
 تورمت قدماه ولكنه أراح نفسه لما تقدم في عرفة ولما هو بصدده يوم النحر من

كونه نحر بيده ثلاثاً وستين بدنة وذهب إلى مكة لطواف الأفاضة ورجع إلى منى والله أعلم **السابعة** قد يستدل به على أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يصلي قبل صلاة الجمعة شيئاً إذ لو وقع ذلك منه لضبط كما ضبطت صلاته بعدها وكما ضبطت صلاته قبل الظهر ولعل البخاري أشار إلى ذلك بقوله في صحيحه باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها أي باب حكم ذلك وهو الفعل بعدها لوروده والترك قبلها لعدم وروده فيكون بدعة فإنه لم يذكر في الباب المذكور ما يدل على الصلاة قبلها ويحتمل أنه أشار إلى فعل الصلاة قبلها بالقياس على سنة الظهر التي قبلها المذكورة في حديث ابن عمر الذي أورده وهذان الاحتمالان محييان أيضاً في قول الترمذي في جامعه باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها واحتصر والذي رحمه الله في شرح الترمذي على احتمال ثالث وهو أنه إنما ذكر الصلاة قبل الجمعة في تنبيهه لما حكاه في أثناء الباب المذكور عن ابن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً وقد أنكر جماعة كون الجمعة لها سنة قبلها وبعدها في إنكاره وجعله بدعة وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يؤذن للجمعة إلا بين يديه وهو على المنبر فلم يكن يصليها وكذلك الصحابة رضي الله عنهم لأنه إذا خرج الإمام انقطعت الصلاة ومن أنكر ذلك من متأخري أصحابنا وجعله من البدع والحوادث الإمام شهاب الدين أبو شامة ولم أر في كلام الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة استحباب سنة للجمعة قبلها وذهب آخرون إلى أن لها سنة قبلها منهم النووي فقال في المنهاج إنه يسن قبلها ما قبل الظهر ومقتضاه أنه يستحب قبلها أربعاً والمؤكد من ذلك ركعتان وتقل في الروضة عن ابن القاس وآخرين استحباب أربع قبلها ثم قال ويحصل أيضاً ركعتين قال والعمدة فيه القياس على الظهر ويسانئس بحديث سنن ابن ماجه أن النبي ﷺ كان يصلي قبلها أربعاً وإسناده ضعيف جداً **قلت** رواه ابن ماجه من رواية بقبه بن الوليد عن مبشر بن عبيد عن حجاج بن أرطاة عن عطية الموفى عن ابن عباس قال النووي في الخلاصة وهو حديث باطل اجتمع هؤلاء الأربعة وهم ضعفاء ، ومبشر وضاع صاحب أبي طهيل قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي.

بقية بن الوليد موثق ولكنه مدلس وحجاج صدوق روى له مسلم مقروناً
بغيره وعطية مشاهي بن يحيى بن معين فقال فيه صالح ولكن ضعفهما الجمهور انتهى
والمتن المذكور رواه أبو الحسن الخليلي في فوائده بإسناد جيد من طريق أبي
اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ واستدلوا
لذلك أيضاً بما رواه ابن ماجه في سننه بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال جاء سليلك العطفاني ورسول الله ﷺ يخطب فقال له رسول الله ﷺ
أصليت قبل أن تحيي قال لا قال فصل ركعتين وتجاوز فيهما قال الحمد ابن تيمية
في الأحكام رجال إسناده ثقات ورواه ابن ماجه أيضاً من حديث جابر قال
والذي رحمه الله في شرح الترمذي وإسناده صحيح قالوا فقوله قبل أن يحيي
يدل على أن الصلاة المأمور بها ليست تحية المسجد لأن فعلها في البيت لا يقوم
مقام فعلها في المسجد فتعين أنها سنة الجمعة وفيه نظر فلم يتعين ذلك فلا يجوز
اثبات سنة الجمعة لجرد هذا إذ يحتمل أنب معناه قبل أن تقترب منى لسماع
الخطبة وليس المراد قبل أن يحيي إلى المسجد لأن صلاته قبل محيي المسجد غير
مشروعة فكيف يسأله عنها إذ المأمور به بعد دخول وقت الجمعة السعي إلى مكان
الجمعة (١) وقوله لا يصح فعلها بتقدير ثبوتها واستدلوا لذلك أيضاً بما رواه أبو داود
و ابن حبان في صحيحه عن نافع قال كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها
ركعتين في بيته ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك قال والذي رحمه الله وفي
الاستدلال به نظر من وجهين (أحدهما) أنه لا يلزم من إطالته الصلاة قبل الجمعة أن
يكون ذلك سنة للجمعة بل قد يكون قبل الزوال في انتظاره للصلاة (والوجه الثاني)
أن الظاهر أن المراد بالرفوع منه صلاة ركعتين بعدها في بيته على وفق حديثه المتفق
عليه في الصحيحين فأما إطالة الصلاة قبلها فلم ينقل عنه فعلة لأنه كان يخرج إلى صلاة
الجمعة فيؤذن بين يديه ثم يخطب انتهى . واستدلوا أيضاً بما ثبت في الصحيحين
عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ بين كل أذانين صلاة قال والذي رحمه الله
ولقائل أن يعترض على الاستدلال به بأن ذلك كان متحذراً في حياته ﷺ لأنه

كان بين الاذان والاقامة الخطبة فلا صلاة حينئذ بينهما نعم بعد أن جدد عثمان
الاذان على الزوراء يمكن أن يصلى سنة الجمعة قبل خروج الامام للخطبة والله
أعلم واستدلوا أيضاً بما رواه ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وغيرها
عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله ﷺ ما من صلاة مفروضة إلا وبين
يديها ركعتين وهذا يتناول الجمعة وغيرها لكن ي ضعف الاستدلال به من جهة
أنه عموم يقبل التخصيص فقد تقدم عليه ما هو الظاهر من حال النبي ﷺ
والصحابه أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك قال والذي رحمه الله واستدل بعضهم
على سنة الجمعة قبلها بحديث عبد الله بن السائب وأبي أيوب الأنصاري وثوبان
في صلاة أربع ركعات بعد الزوال وقوله عليه الصلاة والسلام إنها ساعة يفتح
فيها أبواب السماء وتقاتل أن يقول هذه سنة الزوال ففي حديث على أنه كان
يصلى بعدها أربعاً قبل الظهر وقد يجاب عنه بأنه حصل في الجمعة استحباب
أربع بعد الزوال كل يوم سواء فيه يوم الجمعة وغيره وهو المقصود انتهى وهذه
الأمور التي استدلت بها على سنة الجمعة قبلها إن كان في كل منها على انفراده نظر
فجموعها قوى ي ضعف معه إنكارها وأقوى ما يعارض ذلك أنه عليه الصلاة
والسلام لم يكن يؤذن في زمنه يوم الجمعة غير أذان واحد في أول الوقت وهو
على المنبر وذلك الأذان يعقبه الخطبة ثم الصلاة فلا يمكن مع ذلك أن يفعلها النبي
صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه وبالجمل فالمسألة مشككة وبوب ابن أبي
شيبه في مصنفه على الصلاة قبل الجمعة وأورد فيه عن عبد الله بن مسعود أنه كان
يصلى قبل الجمعة أربعاً وعن ابن عمر أنه كان يهجر يوم الجمعة فيطيل الصلاة قبل أن
يخرج الامام وعن عمر بن عبد العزيز صلى (١) قبل الجمعة عشر ركعات وعن ابراهيم
النخعي كانوا يصلون قبلها أربعاً وعن ابن مجاز أنه كان يصلى في بيته ركعتين
يوم الجمعة وعن طاوس أنه كان لا يأتي المسجد يوم الجمعة حتى يصلى في
بيته ركعتين وليس في شيء منها دليل على سنة الجمعة فلعل ذلك قبل الزوال
والله أعلم وقال ابن قدامة في المغني لا أعلم في الصلاة قبل الجمعة إلا

حديث ابن ماجه كان يركع قبل الجمعة أربعا وروى عمرو بن سعيد
 ابن العاصي عن أبيه قال كنت اتى أصحاب رسول الله ﷺ فاذا زالت الشمس
 قاموا فصلوا أربعا قال أبو بكر كنا نكون مع حبيب بن أبي ثابت في الجمعة
 فيقول أزال الشمس بعد ؟ أو يلتفت فينظر فاذا زالت الشمس صلى الأربع التي
 قبل الجمعة وعن ابن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا رواه
 سعيد بن منصور انتهى وخلط القاضي أبو بكر بن العربي سنة الجمعة بالصلاة
 وقت الاستواء ووقع له في ذلك اوهام عديدة نبه عليها والذي رحمه الله في شرح
 الترمذي وبسط الرد عليه وكذلك وقع هذا التخليط لابن بطال في شرح البخاري
 فقال في الكلام على قول البخاري باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها وأما الصلاة
 قبل الجمعة فقد تقدم اختلاف العلماء في الصلاة عند استواء الشمس فأغنى عن
 إعادته انتهى والصلاة عند الاستواء التي هي مختلف في جوازها قبل الزوال وسنة
 الجمعة التي قبلها بعد الزوال فلا اجتماع بينهما لاختلاف وقتيهما والله اعلم (الثامنة)
 فيه ان الأفضل في سنة الجمعة التي بعدها فعلها في البيت كسائر الرواتب وبه قال
 اصحابنا والجمهور وذهب مالك واصحابه إلى ان الأفضل للامام ان لا يتنفل
 بأثرها في المسجد ووسع في ذلك للمأموم ووجه ابن بطال فعلهما في البيت بأنه
 لما كانت الجمعة ركعتين لم يصل بعدها صلاة مثلها خشية ان يظن انها التي حذفت
 منها وانها واجبة فلما زال عن موطن الفرض صلى في بيته واستشهد على ذلك
 بقول معاوية إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تسكّم أو تخرج فان النبي
 ﷺ أمرنا ان لا نوصل صلاة بصلاة حتى تسكّم أو تخرج قلت وهذا التوجيه
 الذي ذكره ابن بطال مبني على ما سبقت حكايته عن مالك ان الأفضل فعل راتبة
 النهار في المسجد والجمهور على خلافه كما تقدم فلا فرق في ذلك بين الجمعة
 وغيرها والحديث المرفوع الذي رواه معاوية لم يخص فيه ذلك بالجمعة فكل قافلة
 كذلك في استحباب فعلها في البيت إلا ما استثنى وبتقدير فعلها في المسجد
 فيستحب الفصل بينها وبين الفرض ولعل ذلك يتأكد في الجمعة ثلاثا يحتمل
 التقية بأهل البدع الذين يصلون يوم الجمعة وراء الامام تقية يوهمون أنهم

يفعلون الجمعة وانما يصلون الظهر ويقومون إلى ركعتين بعدها يتمواظهرهم
 فاذا سئلوا عن ذلك موهوا بأنها سنة الجمعة وفي مصنف ابن أبي شيبة أن
 عمران بن حصين كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ف قيل له يا أبا نعيم ما يقول الناس؟
 قال وما يقولون قال يقولون إنك تصلي ركعتين إلى الجمعة فتكون أربعا فقال
 لأن تختلف النيازك بين أضلاعي أحب إلى من أن أفعل ذلك فلما كانت
 الجمعة المقبلة صلى الجمعة ثم احتبى فلم يصل شيئا حتى أقيمت صلاة العصر وفي
 سنن أبي داود أن ابن عمر رأى رجلا يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه
 وقال أنصلي الجمعة أربعا؟ وفي ذلك رد على من يبادر من الحنفية وغيرهم إلى فعل
 التطوع متصلا بالقرض وقد كره ذلك حافظ الحنفية الطحاوي واستدل بحديث
 معاوية في الفصل بين القرض والنفل والله اعلم ﴿التاسعة﴾ قال المهلب ابن أبي صفرة
 المالكي هاتان الركعتان هما الركعتان اللتان كان يصليهما بعد الظهر في مائر
 الأيام وكرر ابن عمر ذكرهما من أجل أنه عليه السلام كان يصليهما في بيته قلت وهذا
 أيضا مبني على أن رتبة النهار تفعل في المسجد والجمهور على خلافه كما تقدم
 ولا تكرار في كلام ابن عمر لأن الجمعة غير الظهر اسما وحكما وصورة لاسيما
 مع التفريع على أنها صلاة على حيالها فلو اقتصر على ذكر الركعتين بعد الظهر
 لم يستفد حكم الركعتين بعد الجمعة إلا بطريق القياس كما وقع في الركعتين قبل
 الجمعة ﴿العاشر﴾ قوله واخبرني حفصة فيه رواية أحد الأخوين عن الآخر
 ورواية بعض الاقران عن بعض لان عبد الله وحفصة ابني عمر صحابيان فاضلان
 معروفان وهما فتيان مستحسنان ﴿الحادية عشرة﴾ قوله إذا سكت المؤذن من
 الأذان لعله ضمن سكت معنى فرغ فانه يقال سكت عن كذا قال الله تعالى
 «فلما سكت عن موسى الغضب» ولم أجد في كلامهم سكت من كذا وفي رواية
 أبي داود بالأذان والباء تكون بمعنى عن كما في قوله تعالى «فاستل به خيرا»
 أي عنه قال الخطابي يريد أنه لا يصلي مادام يؤذن فاذا فرغ من الأذان وسكت
 قام فصلى ركعتي الفجر وقال المنذرى المشهور في الرواية سكت بالباء ثالث الحروف
 ورواه سويد عن ابن الميارك سكب بالباء الموحدة فقال بعضهم سكت وسكب

بمعنى وقال غيره مكب يريد أذن قال والسكب الصب وأصله في الماء يصب وقد يستعمل في القول استعارة كقول القائل أفرغ في أذني كلاماً أسمع مثله انتهى
 ﴿الطانية عشرة﴾ قد يستأنس بقوله من الأذان لصلاة الصبح على أن الأذان
 شرع للصلاة دون الوقت والجماعة والخلاف في ذلك مشهور وهذا الاستئناس
 ضعيف ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله وبداله الصبح بغير همز أى ظهر واستبان ﴿الرابعة
 عشرة﴾ فيه استحباب تخفيف ركعتي الفجر ولذلك بالغ بعض الشلف فقال
 لا يقرأ فيهما شيئاً أصلاً وقال مالك وجهور أصحابه لا يقرأ غير الفاتحة وحكام
 ابن عبد البر عن أكثر العلماء وقال الشافعي وأحمد والجمهور كما حكاه عنهم
 النووي يستحب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة قال أصحابنا وغيرهم يستحب
 أن يقرأ فيهما (بقل يا أيها الكافرون) و(قل هو الله أحد) أو بقوله تعالى (قولوا آمنا
 بالله وما أنزل إلينا) وقوله تعالى (قل يا أهل الكتاب تعالوا) وقد ورد الأمران
 في الصحيح لكن الأول أفضل لأن قراءة سورة أفضل من قراءة بعض سورة
 كما صرح به أصحابنا وغيرهم وأشار إلى ما ذكرته ابن العربي هنا وعلى ترجيح
 السورة بأن النحدي وقع بسورة ولم يقع بآية وهو غريب والذي على أصحابنا
 ذلك أن الوقف على آخر السورة صحيح بالقطع بخلاف البعض فإنه قد يخفى عليه
 الوقف فيه فيقف في غير موضعه وذهب النحوي إلى جواز إطالة القراءة في ركعتي
 الفجر واختاره الطحاوي وذهب الحسن البصري والثوري وأبو حنيفة إلى أنه
 يجوز لمن فاته حظه من الليل أن يقرأ فيهما وإن طول. وقال والذي رحمه الله
 في شرح الترمذي بعد أن نقل من مصنف ابن أبي شيبة عن عائشة قالت
 كان رسول الله ﷺ يصلي أربعاً قبل الظهر يطيل فيهن القيام ويحسن فيهن
 الركوع والسجود والحكمة في تخفيف ركعتي الفجر وتطويل الأربع قبل الظهر
 من وجهين (أحدهما) استحباب التغليس في الصبح واستحباب الإبراد في الظهر (والثاني)
 أن ركعتي الفجر تفعلان بعد طول القيام في الليل فناسب تخفيفهما وسنة الظهر
 ليس قبلها إلا سنة الضحى ولم يكن عليه الصلاة والسلام يراظب عليها ولم يرد
 تطويلها فهي واقعة بمدرحة والله اعلم ﴿الخامسة عشرة﴾ قد يستدل به على

خروج وقت ركعتي الفجر بفعل فرض الصبح لكونه عليه الصلاة والسلام بين
 بفعله وقتها فلا يتعدى وبهذا قال الحنابلة وغيرهم وقال أصحابنا يمتد وقتها إلى
 خروج وقت الصبح وكذلك سائر الرواتب المنتدمة على الفرائض يستمر وقتها
 بعد فعل الفريضة إلى خروج الوقت وإن كان الأفضل (١) فعلها قبل الفرض بل في
 ركعتي الفجر وجه عندنا أن وقتها يمتد إلى زوال الشمس وجوابهم عن هذا
 الحديث أن فعله عليه الصلاة والسلام لها قبل الفرض فعل للأفضل وليس يلزم
 خروج وقتها بفعل الفرض والفعل لا يدل على الوجوب والله أعلم ﴿السادسة
 عشرة﴾ قال القاضي عياض يحتاج به من لا يميز الأذان للصبح قبل الفجر وهو
 قول الكوفيين قال ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يريد المأذون الثاني ولأن حديث
 إن بلالا ينادي ببليل يرفع الاحتمال مع عمل أهل المدينة وبها رجع أبو يوسف
 عن قول أصحابه إلى قول مالك حين دخل المدينة وناظره في ذلك مالك ﴿السابعة
 عشرة﴾ فظاهر الحديث أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يصلي بين طلوع الفجر
 وصلاة الصبح غير هاتين الركعتين وقد ورد التصريح به في رواية أخرى في الصحيح
 فاستدل به على أنه يمتنع أن يتنفل بعد طلوع الفجر بغير ركعتي الفجر وبه قطع
 المتولى من أصحابنا وقال ابن الصباغ في الشامل أنه ظاهر المذهب وبه قال مالك
 وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه وتمسكوا أيضا بحديث ابن عمر لا تصلوا بعد
 الفجر إلا سجدة رواه أبو داود وغيره وقال مالك في رواية عنه هو وقت
 ضرورة لصلاة الليل لمن ترك الوتر حتى أصبح أو نام عن حظه من الليل وعن
 مالك أيضا أنه لا بأس أن يصلي بعد الفجر ست ركعات وإنما يكره من ذلك
 ما كثر ثلاثا ثم صلاة الصبح والمشهور عند الشافعية أنه إنما يدخل وقت الكراهة
 بصلاة الصبح فله أن يتنفل قبل ذلك ما شاء والذي في أكثر الأحاديث تعليق
 النهي بصلاة الصبح وأما هذا الحديث فلا يدل على المنع لأنه لا يلزم من تركه
 للصلاة امتناعها وقد تقدم إيضاح المسألة في باب مواقيت الصلاة ﴿الثامنة عشرة﴾
 قال القاضي أبو بكر بن العربي فإن قيل فإذا كانت هذه النواقل تفعل قبل الصلاة

ففي ذلك تأخير لها عن أول الوقت فكيف يكون فضل النفل مقدما على فضل
 الفرض؟ فالجواب عن ذلك من وجهين (أحدهما) أنه يريد بقوله قبل الظهر وقبل العصر
 قبل الوقت الثاني أن يريد قبل الصلاة في الجماعة فإنه يأتي بهذه بقدر ما ينتظرها
 انتهى والجواب الأول بعيد ضعيف مردود ويرده قوله في رواية النسائي في سننه
 الكبرى من حديث علي كان النبي ﷺ إذا زالت الشمس صلى أربع ركعات قبل
 الظهر حين تزول الشمس وقوله في حديث عبد الله بن السائب عند الترمذي
 والنسائي في الكبرى كان يصلي أربعاً حين تزول (١) الشمس قبل الظهر وقوله في
 حديث أبي أيوب عند ابن ماجه كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس
 وقوله في حديث أم حبيبة عند البيهقي من حافظ على أربع ركعات قبل صلاة الظهر
 و (الجواب الثاني) أقرب أنه يأتي بهذه النوافل في حال انتظاره للجماعة لكن يلزم
 عليه أن لا يأتي بها إذا لم ينتظر جماعة بأن صلى منفرداً أو اجتمع الجماعة فالجواب
 المعتمد في ذلك أن هذه الروايات من مقدمات الصلاة وسواها لا اشتغال بها لا يخرج
 الفرض عن كونه مفعولاً في أول الوقت أو صار هذا كالاشتغال بالطهارة والستارة
 وإزالة الجوع بالاكل وإزالة المدافعة الأخشين وغير ذلك مما يستعد به للدخول في
 الفرض ففعل ذلك لا يخرج الصلاة عن كونها مفعولة أول الوقت لأن في سبق النافلة
 على الفريضة جلب الخشوع اليها وجبر ما يقع فيها من تقص فهو من هيئاتها ومصلحتها
 والله أعلم ﴿التاسعة عشرة﴾ قال ابن العربي أيضاً هذه الأحاديث كلها تدل على أن
 الأمر ليس على الفور ولو كان محمولا عليه لما قدم قبل مخاطبة بالصلاة شيء وانتهى وفيه
 نظر لأن الشارع بين اتساع الوقت وامتداده ولولا ذلك لوجبت المبادرة أول
 الوقت والخلاف في دلالة الأمر على الفور معروف في أصول الفقه والله أعلم
 ﴿الفائدة العشرون﴾ استدللنا على أن الأفضل في نوافل الليل والنهار أن
 تكون مثنى أي يسلم من كل ركعتين لأن هذه النوافل بعضها ليلية وبعضها نهارية وكلها
 ركعتان ركعتان ويؤيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى رواه
 البخاري ومسلم من حديث ابن عمر وفي سنن أبي داود وصحيح ابن حبان

(١) نسخة بعد أن تزول الخ

وعن عروة عن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة فإذا فجر الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم أتى على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن يؤذنه للصلاة » وفي رواية لمسلم تقديم الاضطجاع على ركعتي الفجر.

من حديثه أيضا صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة الأفضل في نوافل الليل والنهار أن تكون أربعة أربعة وقال أصحابه أبو يوسف ومحمد الأفضل في الليل مثنى مثنى وفي النهار أربع أربع وهذا الحديث وما في معناه حجة عليهم والله أعلم ﴿الحادية والعشرون﴾ أورد عبد الغنى المقدسي الحافظ هذا الحديث في العمدة في صلاة الجماعة قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وليس يظهر له مناسبة فإن كان أراد أن قول ابن عمر صليت مع رسول الله ﷺ معناه أنه اجتمع معه في الصلاة فليمت الدلالة على ذلك قوية فإن المعبة مطلقا أعم من المعبة في الصلاة وإن كان محتملا انتهى وهذا اللفظ وهو قوله مع رسول الله ﷺ ليس في اللفظ الذي أورده والذي رحمه الله إذ ليس في رواية مالك وإنما هو في رواية عبيد الله بن عمر وأيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر وفي رواية سالم عن ابن عمر والمعبة التي فيه تحتمل ثلاثة أوجه (أحدها) أن المراد بها المعبة في جماعة الصلاة وهو بعيد (والثاني) أن المراد المعبة في الزمان أو المكان أو فيهما وإن كانا منفردين (والثالث) أن المراد المعبة في أصل الفعل أي أن كلامهما فعل ذلك وإن اختلف زمان الفعل ومكانه ولعل هذا أرجح والله أعلم

﴿ الحديث الثاني ﴾

عن عروة عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة فإذا فجر الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم أتى على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن يؤذنه للصلاة » (فيه) فوائد في الأولى قوله يصلي من الليل ٤ - طرح الترتيب - ثالث

الظاهر في (من) أنها لا ابتداء الغاية أي ابتداء صلاته الليل ويحتمل أنها للتبعض
 أي يصلي في بعض الليل إحدى عشرة ركعة ﴿الثانية﴾ فيه مشروعية الصلاة
 بالليل وقد اتفق العلماء على أنه ليس له حد محصور ولكن اختلفت الروايات
 فيما كان يفعله النبي ﷺ قال القاضي عياض في حديث عائشة من رواية سعد بن
 هشام قيام النبي صلى الله عليه وسلم بتسع ركعات وحديث عروة عن عائشة بأحدى
 عشرة منهم الوتر يسلم من كل ركعتين وكان يركع ركعتي الفجر إذا جاء المؤذن
 ومن رواية هشام بن عروة وغيره عن عروة عنها ثلاث عشرة ركعتي الفجر وعنها
 كان لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة أربعاً وأربعاً وثلاثاً وعنها
 كان يصلي ثلاث عشرة ثمانياً ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس ثم يصلي ركعتي
 الفجر وقد فسرتها في الحديث منها ركعتا الفجر وعنها في البخاري أن صلاته
 ﷺ بالليل سبع وتسع وذكر البخاري ومسلم من حديث ابن عباس أن صلاته
 ﷺ من الليل ثلاث عشرة ركعة وركعتين بعد الفجر سنة الفجر وفي حديث
 زيد بن خالد أنه ﷺ صلى ركعتين خفيفتين ثم طويتين وذكر الحديث وقال في
 آخره فتلك ثلاث عشرة قال القاضي قال العلماء في هذه الأحاديث إخبار كل
 واحد من ابن عباس وزيد وعائشة بما شاهد وأما الاختلاف في حديث عائشة
 فقليل هو منها وقيل هو من الرواة عنها فيحتمل أن إخبارها بأحدى عشرة هو
 الأغلب وباقي روايتها إخبار منها بما كان يقع نادراً في بعض الأوقات فأكثره
 خمس عشرة ركعة بركعتي الفجر وأقله سبع وذلك بحسب ما كان يحصل من اتساع
 الوقت أو ضيقه بطول القراءة كما جاء في حديث حذيفة وابن مسعود أو لنوم أو عذر
 مرض أو غيره أو في بعض الأوقات عند كبر السن كما قالت فلما أسن صلى سبع ركعات
 أو قارة تعد الركعتين الخفيفتين في أول قيام الليل كما رواها زيد بن خالد ورؤيتها
 عائشة أيضاً في بعض الروايات وتعد ركعتي الفجر تارة وتحذفهما أخرى أو تعد
 أحدهما وقد يكون عدت راتبة العشاء مع ذلك تارة وحذفتها أخرى قال القاضي
 حولا خلاف أن ليس في ذلك حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه وأن صلاة الليل
 من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الأجر وإنما الخلاف في فعل النبي صلى الله عليه

وسلم وما اختاره لنفسه والله أعلم هذا كلام القاضي ونقله عنه النووي وأقره (قلت) لكن إذا قلنا إن الوتر هو التهجد كما نص عليه الشافعي فالأصح أن الوتر أكثره معلوما لا يزاد عليه واختلف أصحابنا في أكثره على وجهين صحح الرافعي في المحرر وتبعه النووي في سائر كتبه أنه إحدى عشرة ركعة وصحح الرافعي في شرح مسند الشافعي أن أكثره ثلاث عشرة ركعة لكن ذكر الرافعي في كتاب النكاح أن الأرجح أن الوتر غير التهجد ﴿الثالثة﴾ قوله فإذا فجر الفجر كذا ضبطناه بفتح الفاء والجيم مبنيا للفاعل وهو نظير قوله في حديث آخر فلما شق الفجر أمر بإقامة الصلاة قال صاحب النهاية شق الفجر وأنشق إذا طلغ كأنه شق موضع طلوعه وخرج منه انتهى والفجر ضوء المصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل وهو في آخر الليل كالشفق في أوله قال صاحب المشارق التجور العصيان وأصله الانبعاث في المعاصي والانهماك كاستحجار الماء ومنه سمي الفجر لانبعاث النور في سواد الظلمة ﴿الرابعة﴾ فيه استحباب ركعتي الفجر وتخفيفهما وقد سبق في الحديث الذي قبله ﴿الخامسة﴾ قوله ثم اتسكا مهموز أي اضطجع والتاء فيه مبدلة من واو ومنه قوله في حديث آخر وهو متكئ على سرير قد أثر رمال السرير في جنبه ولم يتعرض صاحب النهاية لذكر واحد من هذين الحديثين وإنما ذكر قوله عليه الصلاة والسلام لا آكل متكئا وقال المتكئ في العربية كل من استوى قاعدا على وطاء متمكنا ومنه الحديث الآخر هذا الأبيض المتكئ المرتفع يريد الجالس المتسكن في جلوسه قال والعام لا تعرف المتكئ إلا من مال في فعوده معتمدا على أحد شقيه انتهى وظاهر كلامه أولا أنه لا معنى للاتكاء إلا ما ذكره وهو مردود إلا أن يريد تفسير المتكئ في الحديثين اللذين ذكرهما دون غيرهما ومع ذلك ففيه نظر فلم أجده في الكتب المشهورة في اللغة تفسير الاتكاء بالمعنى الذي ذكره أصلا وإنما فسروا الاتكاء بالميل إلى أحد الشقين كما في هذا الحديث والله أعلم وقوله على شقه بكسر الشين أي جنبه والشق نصف الشيء ﴿السادسة﴾ فيه استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهو مذهب الشافعية والحنابلة وروى ابن أبي شيبة في مصنفه فجلسه

عن أبي موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وأبي هريرة ومحمد بن سيرين وعروة بن الزبير وذكر ابن حزم أن عبد الرحمن بن زيد حكاه في كتاب السبعة عن الفقهاء السبعة وهم سعيد بن المسيب والقاسم ابن محمد وعروة وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة وسليمان ابن يسار وحكى ابن حزم أيضا عن أبي الدرداء أنه قال أفضل بضجعة بين صلاة الليل وصلاة النهار وظاهر كلام أبي هريرة رضي الله عنه وجوبها لأنه لما روى الأمر بها قال له مروان بن الحكم ما يجزيء أحدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال أبو هريرة لا ، وقال ابن العربي بلغني عن قوم لا معرفة عندهم أنهم قالوا بوجوبها وليس له وجه لأن النبي ﷺ إنما رآه يفعلها عائشة ولم يره غيرها ولو رآه عشرة في عشرة مواطن ما اقتضى ذلك أن تكون واجبة قلت من قال بالوجوب تمسك بظاهر الأمر الذي رواه أبو داود ساكتا عليه والترمذي مصححا له عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه وزاد ابن حزم الظاهري على الوجوب فجعله شرطا في صحة صلاة الصبح لمن صلى ركعتي الفجر قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وهذا غلو فاحش وهبه ترك فريضة أخرى من غير جنس الصلاة هل تتوقف صحة الصلاة على فعل تلك الفريضة بل تنفس الصلوات قد رتبها الله تعالى لأوقاتها وعند ابن حزم أنه إذا ترك صلاة متعمدا حتى خرج وقتها ودخل وقت الصلاة الأخرى فصلى الحاضرة صحت فانه يقول لا تعاد الصلاة المتركه عمدا حتى يخرج وقتها وكذا يصح عندنا فانه لا يجب الترتيب بين الصلوات المقضية وإنما يخالف في صحتها من يرى إعادة الفائتة المتركه عمدا ويرى وجوب الترتيب في قضائها ما لم تزد على خمس صلوات فلو قال أنه لا تصح الصلاة الحاضرة وقد ترك الصلاة التي قبلها عمدا لكان أولى من ترتيب الصلاة على اضطجاع ليس من جنس الصلاة ولا تظهر فيه القربة وإنما يفعل للاستراحة وأيضا فكان ينبغي أن يقول من أفطر يوما من رمضان لم يصح صوم النبي ﷺ عليه لأن كل

يوم مترتب على الصوم الذي قبله وعلقة الصيام بالصيام أمس من علة الاضطجاع
 بالصلاة وكذلك من ترك صيام رمضان جملة في سنة ينبغي أن يقول لا يصح
 منه صوم رمضان في السنة الآتية لأن الله تعالى اوجب صوم رمضان المتقدم
 قبل ايجاب صوم رمضان الذي يليه وأيضا فقد أمر النبي ﷺ بالتسحر للصائم (١)
 فقال تسحروا فكان ينبغي على هذا أن يقول من ترك التسحر عمدا أو نسيانا
 لا يصح صومه والسحور اعلق بالصوم من الاضطجاع بالصلاة وأيضا فقد
 أمر النبي ﷺ باخراج زكاة الفطر قبل الخروج لصلاة العبد فكان ينبغي أن
 تقول إنه لا يصح صلاة العبد الا بعد اخراج زكاة الفطر وقد أجاب ابن
 حزم عما أوردها عليه في السحور بأن قال لا يضر الصوم تعمدا ترك السحور لانه
 من حكم الليل والصيام من حكم النهار ولا يبطل عمل بترك عمل غيره الا بان يوجب
 ذلك نص فيوقف عنده انتهى قال والذي رحمه الله وأى فرق بين عمل النهار وعمل
 الليل وكيف يقول في ترك صلاة من النهار بصحة ما بعدها من النهار أيضا وهل
 ورد نص أن من تعمدا ترك الضجعة أو نسيها لا تصح منه صلاة الصبح؟ هذا مالا
 يوجد أصلا وهذا من أسوأ المواضع التي صار إليها والله أعلم انتهى كلام
 والذي رحمه الله وذهب آخرون الى كراهة هذه الضجعة وعدها من البدع فروى
 ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر أنه كان لا يفعلها وقال إنها بدعة وقال
 لما سئل عنها تلعب بكم الشيطان وقال لما رأى رجلا يفعلها احصبوه وعن عبد الله
 ابن مسعود ما هذا التمرغ بعد ركعتي الفجر كتمرغ الحمار اذا سلم فقد فصل
 وعن ابراهيم النخعي أنه كان يكرهها وقال هي ضجعة الشيطان وعن سعيد
 ابن المسيب ما بال أحدكم اذا صلى الركعتين يتمرغ يكفيه التسليم وعن سعيد
 ابن جبير النهي عنها وعن الحسن البصري أنه كان لا يعجبه ذلك وعن الاسود
 ابن يزيد أنه كان اذا صلى ركعتي الفجر احتجى وحكى ابن عبد البر انكار
 الضجعة ايضا عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود وجابر بن زيد وحكاة
 القاضي عياض عن مالك وجهور العلماء وفي المدونة عن مالك انه قال لا بأس
 (١) نسخه للصيام

بالضجعة بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح ان لم يرد بذلك الفصل بينهما وقال ابن العربي المالكي ولو قصد الفصل فان الله قد فصلها بصورة ووضعها ووضعها وقال ابن عبد البر قال الاثرم سئل احمد بن حنبل وأنا اسمع عن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر فقال ما فعله أنا فان فعله رجل ثم سكت كأنه لم يعبه قيل له لم لم تأخذ به قال ليس فيه حديث يثبت وقال ابن قدامة بعد أن جزم باستحبابه وروى عن أحمد أنه ليس بسنة لأن ابن مسعود أنكره ثم قال ابن قدامة واتباع النبي ﷺ في قوله وفعله أول من اتباع من خالفه كائنا من كان انتهى فهذه ثلاثة أقوال وهي الاستحباب والوجوب والكراهة وفيه قول رابع وهو التفريق بين من يقوم الليل فيستحب له ذلك للاستراحة وغيره فلا يشرع له واختاره ابن العربي فقال ولا يضطجع بعد ركعتي الفجر لا انتظار للصلاة إلا أن يكون قام الليل فيضطجع استجماماً لصلاة الصبح فلا بأس به انتهى ويشهد له ما في معجم الطبراني عن عائشة رضي الله عنها قالت إن النبي ﷺ لم يكن يضطجع بسنة ولكنه كان يدا بليه فيستريح وفيه قول خامس أن الاضطجاع ليس مقصوداً لذاته وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفريضة أما باضطجاع أو حديث أو غيره وهو محكى عن الشافعي قال البيهقي في سننه وقد أشار الشافعي رحمه الله إلى أن الاضطجاع للفصل بين النافلة والفريضة ثم سواء كان ذلك الفصل بالاضطجاع أو التحدث أو التحويل من ذلك المكان أو غيره والاضطجاع غير متعين في ذلك انتهى ويشهد لذلك قوله في رواية في الصحيحين فان كنت مستيقظة حدثني ، والا اضطجع وأجاب المنكرون لهذه الضجعة عن فعلها بجوابين (أحدهما) ان مالكا روى هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة فاذا فرغ اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن فيصل ركعتين خفيفتين رواه مسلم في صحيحه فذكر في هذه الرواية الاضطجاع قبل ركعتي الفجر ورواية مالك مقدمة على رواية غيره فقد قال يحيى بن معين إن أهل الحديث إذا اختلفوا فالقول ما قال مالك والحديث يخرج واحد فاذا ترجح ان الاضطجاع المذكور فيه قبلها وأن روايته الاضطجاع بعدهما مرجوحه ولم يقل

أحد في الاضطجاع قبلها إنه سنة فكذا بعدما قال وهذا فيه رد على الشافعي وأصحابه في قولهم إن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر سنة وجواب هذا من وجهين (أحدهما) أن رواية مالك في هذا هي المرجوحة فإن سائر الرواة عن الزهري وغيره إنما ذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر فكانت تلك الرواية شاذة لمخالفتها لأكثر الروايات الصحيحة رواه عن الزهري كذلك معمر ويونس وعمر بن الحارث والاوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم رواه البخاري من طريق معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وعمر بن الحارث قال البيهقي عقب ذكر الروايتين والعدد أولى بالحفظ من الواحد انتهى ثم وجدنا محمد بن عبد الرحمن يقيم عروة رواه عن عروة بأثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر لم يختلف عنه في ذلك رواه كذلك البخاري في صحيحه وذكر ابن عبد البر أن أهل الحديث أنكروا على مالك روايته الاضطجاع قبل الفجر وخالفه أصحاب الزهري كلهم فجعلوا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر لا بعد الوتر (ثانيهما) بتقدير صحة رواية مالك فلا تنافي بين الروايتين فيحتمل أنه عليه الصلاة والسلام كان يضطجع مرتين إحداهما بعد الوتر للاستراحة من طول القيام وهو الذي رواه مالك والثانية بعد ركعتي الفجر للنشاط لصلاة الصبح والتطويل فيها وهو الذي رواه الآكثرون قال ابن عبد البر ويمكن أن يكون اضطجاعه مرة كذا ومرة كذا (الجواب الثاني) من أجوبة المنكرين أن ذلك بتقدير ثبوت فعله لم يكن على سبيل القربة وإنما هو من الأفعال الجبلية التي كان يفعلها للاستراحة وإجماع البدن ولا سيما على مذهب مالك وجماعة من أن الفعل المجرد إنما يدل على الإباحة خاصة ويدل على ذلك قولها رضى الله عنها في بعض طرقه في الصحيحين فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع قال القاضي عياض فهذا يدل على أنه ليس سنة وأنه تارة كان يضطجع قبل وتارة بعد وتارة لا يضطجع انتهى وجواب هذا أن الأصل في أفعاله عليه الصلاة والسلام أنها للقربة والتشريع لا سيما مع مواظبته على ذلك وأمره به ومذهب الشافعي رحمه الله أن الفعل المجرد يدل على الندب على ما قال طائفة من أصحابه بدلائله على الوجوب منهم أبو العباس ابن مريج وأبو علي

ابن خيران وأبو سعيد الاضطجعي وكونه عليه الصلاة والسلام كان تارة يحدث عائشة وتارة يضطجع وأخذهم من ذلك أن المقصود الفصل وهو حاصل بكل منهما لا ينافي أن يكون الاضطجاع مستحباً فإن المستحب الخير كالمستحب المعين في الحكم على كل من خصاله بالاستحباب كالواجب الخير كل من خصاله واجبة وفي بعض طرق حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع بين التحديث والاضطجاع رواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الوليد ابن مسلم حدثنا مالك عن سالم أبي النصر عن أبي سارة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر ركع ركعتين ثم اضطجع على شقه الايمن فيحدثني حتى يأتيه المؤذن بلال بالصلاة وقد أول النوى رحمه الله فقولها رضي الله عنها فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع على معنيتين (أحدهما) أن يكون عليه الصلاة والسلام يضطجع يسيراً ويحدثها والا فيضطجع كثيراً (والثاني) أنه عليه الصلاة والسلام في بعض الأوقات القليلة يترك الاضطجاع بيانا لكونه ليس بواجب كما كان يترك كثيراً من المختارات في بعض الأوقات بيانا للجواز كالوضوء مرة مرة ونظائره قال ولا يلزم من هذا أن يكون الاضطجاع وتركه سواء قال ولا بد من أحد هذين التأويلين للجمع بين هذه الرواية وروايات عائشة السابقة أي في الجزم باضطجاعه بعدها وحديث أبي هريرة المصريح بالأمر بالاضطجاع انتهى قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي التأويل الاول فيه بعد، والتأويل الثاني أقرب ومما يدل على ترك الاضطجاع في بعض الاوقات ما رواه أبو داود من حديث الفضل بن عباس فصلي سجدتين خفيفتين ثم جلس حتى صلى الصبح لم يذكر فيه الاضطجاع رأساً لا بعد ركعتي الفجر ولا بعد الوتر وفي حديث أخيه عبد الله ابن عباس المتفق عليه ذكر الاضطجاع بعد الوتر وفيه فصل ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلي الصبح لم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وأجاب المنكرون لهذه الضجة عن الأمر بها في حديث أبي هريرة المتقدم بجوابين (أحدهما) أنه حديث ضعيف وضعفه من أوجه (أحدها) أنه من رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعمش وقد تكلم فيه مطلقاً وفي روايته عن الاعمش خاصة أيضاً قال يحیی

القطان ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط وكنت اجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة اذا كره حديث الاعمش لا يعرف منه حرفاً وقال ابو داود الطيالسي محمد عبد الواحد إلى احاديث كان يرسلها الاعمش فوصلها بقول حدثنا الاعمش حدثنا مجاهد في كذا وكذا وسئل عنه يحيى بن معين فقال ليس بشيء (ثانيها) انه اعل بالارسال ، ذكر ابن عبد البر من طريق الاثر ان احمد قاله ليس فيه حديث يثبت قال فقلت له حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال رواه بعضهم مرسل (ثالثها) قال القاضي ابو بكر بن العربي انه حديث معلول لم يسمعه ابو صالح من ابي هريرة قال وبين الاعمش و ابي صالح كلام (رابعها) أن الذي رجحه البيهقي أن المتن المذكور من فعله عليه الصلاة والسلام لا من قوله فرجع حديث ابي هريرة إلى معنى حديث عائشة رواه ابن ماجه من رواية شعبة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع ورواه البيهقي من طريق محمد بن اسحاق قال حدثني محمد بن ابراهيم عن ابي صالح السمان قال سمعت ابا هريرة يحدث مروان بن الحكم وهو على المدينة أن رسول الله ﷺ كان يفضل بين ركعتيه من الفجر وبين الصبح بضجعة على شقه الايمن قال البيهقي وهذا أولى أن يكون محفوظاً لموافقته سائر الروايات عن عائشة وابن عباس وجوابه أنا لانسلم ضعفه فان رجاله رجال الصحيحين وعبد الواحدين زياد احتج به الأئمة الستة ووثقه الأئمة ولم يلتفتوا إلى تضعيف من ضعفه وقد أخرجه بن حبان في صحيحه مع ما تقدم من سكوت أبي داود عليه وتصحيح الترمذي له وأما الارسال فانه لا يقدح في الوصل فالراجح تقديم الوصل على الارسال وكونه روى من فعله عليه الصلاة والسلام لا ينافي كونه روى من قوله فيكون النبي ﷺ فعله وأمر به ويكون عند أبي هريرة الأمران رواهما عنه أبو صالح (أحدهما) وهو الأمر به من رواية الاعمش عنه (والآخر) وهو فعله من رواية محمد بن ابراهيم وسهيل بن أبي صالح كلاهما عن أبي صالح ولعل أبا صالح سمع من أبي هريرة الأمرين فروى لكل من أصحابه أحدهما أو روى لكل الأمرين معاً لكن روى كل واحد منهما ما حفظه مع أن أحاديث الفعل من طريق عائشة وغيرها صحيحة بلا شك وهي كافية.

في استحباب الاضطجاع المذكور والله أعلم (والجواب الثاني) من أجوبة المنكرين ان هذا الامر بتقدير صحته محمول على الارشاد إلى الراحة والتنشط للصلاة الصبح ذكره ابو العباس القرطبي وهو ضعيف فأقل درجات الامر الاستحباب واوامر الشارع محمولة في الأغلب على المصلحة الشرعية دون البدنية وقال النووي الصحيح ماو الصواب ان الاضطجاع سنة. لحديث ابى هريرة المذكور فهو حديث صحيح صريح في الامر بالاضطجاع وأما حديث عائشة بالاضطجاع قبلها وبعدها وحديث ابن عباس قبلها فلا يخالف هذا فانه لا يلزم من الاضطجاع قبلها ان لا يضطجع بعدها ولعله عليه الصلاة والسلام ترك الاضطجاع بعدها في بعض الاوقات لبيان الجواز لو ثبت الترك ولم يثبت فعله كان يضطجع قبل وبعده وإذا صح الحديث في الامر بالاضطجاع بعدها مع روايات الفعل الموافقة للامر به تعين المصير اليه وإذا امكن الجمع بين الأحاديث لم يميز رد بعضها وقد امكن بطريقتين اشرنا اليهما (احدهما) انه اضطجع قبل وبعد (والثاني) أنه تركه في بعض الاوقات لبيان الجواز والله اعلم اهـ (السابعة) قال الترمذي في جامعه روى عن عائشة أن النبي ﷺ كان اذا صلى ركعتي الفجر في بيته اضطجع على يمينه انتهى وقوله في بيته لم أقف على التصريح به في حديث عائشة وكأنه رواه بالمعنى فان سياق حديثها دال على أن جميع صلاته عليه الصلاة والسلام في الليل كانت في البيت وكذلك ركعتا الفجر كما في حديث حفصة قال والذي رحمه الله في شرحه ولعل الترمذي أشار بهذه اللفظة إلى ان الاضطجاع بعد ركعتي الفجر إنما يشرع اذا كانت صلاتهما في البيت لانه محل للاستراحة بخلاف الاضطجاع في المسجد خصوصاً مع ترصيص الصفوف للصلاة فربما استتبع ذلك في المسجد ولذلك أنكره ابن عمر على من فعله في المسجد وروى عنه أنه حصب من فعل ذلك قال وقد رأيت بعض العلماء ينكر على بعض العلماء فعله لذلك في المسجد قال وأما ما ذكره ابن حزم من أن الرجل كان يجيء وعمر بن الخطاب يصلي بالناس فيصل ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الارض ويدخل معه في الصلاة فأسناده منقطع ولت شعري كيف يذكر هذا في معرض الاحتجاج به أو الاستشهاد به وهو لا يعرف من كان يفعله لو ثبت ولو عرف

أن الذين فعلوه من الصحابة فلا حجة في فعلهم مع مخالفتهم للحديث الصحيح المتفق عليه «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» قال والدي رحمه الله ولم ينقل في شيء من الأخبار فيما علمت أنه كان يضطجع بعد الركعتين في المسجد انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن عبد الكريم أن عروة دخل المسجد والناس في الصلاة فركع ركعتين ثم أمس جنبه الأرض ثم قام فدخل مع الناس في الصلاة (الثامنة) فيه أن الاضطجاع المستحب بعد ركعتي الفجر يكون على الشق الأيمن وهو كذلك وهل يحصل أصل السنة بالاضطجاع على الأيسر أم مع القدرة لظاهر كما قال والدي في شرح الترمذي أنه لا تحصل به السنة لعدم موافقته للأمر لكن النووي في الروضة لما ذكر هذا الاضطجاع لم يقبده بكونه على الأيمن واقتضى كلامه حصول السنة بالأمرين ولعل ذلك ذهول عن التصريح به مع كونه يرى أن الأيسر غير كاف في ذلك وأما مع العجز أو المشقة الظاهرة فالظاهر الانتقال للأيسر وهو قياس نظائره وقال والدي رحمه الله لم أر لأصحابنا فيه نصاً وجزم ابن حزم بأنه يشير إلى الاضطجاع للشق الأيمن ولا يضطجع على الأيسر انتهى (التاسعة) استدلل به على استحباب الاضطجاع والنوم على الشق الأيمن في جميع الأحوال قال النووي قال العلماء وحكته أنه لا يستغرق في النوم لأن القلب في جهة اليسار فيقلق حينئذ فلا يستغرق وإذا نام على اليسار كان في دعة وراحة فيستغرق انتهى قلت وقد اعتدت النوم على الشق الأيمن فصرت إذا فعلت ذلك كنت في دعة وراحة واستغراق وإذا نمت على الشق الأيسر حصل عندي قلق لذلك وعدم استغراق في النوم فلعل تعليل الاضطجاع على الأيمن تشریفه وتكريمه وإيثاره على الأيسر والله أعلم (العاشر) قولها حتى يأتيه المؤذن دليل على اتخاذ مؤذن راتب للمسجد وهو كذلك وقد تقدم ذكره في موضعه (الحادية عشرة) قولها يؤذنه للصلاة، فيه جواز اعلام المؤذن الامام لحضور الصلاة وإقامتها واستدعائه لها وقد صرح به أصحابنا بغيره

﴿ صلاة الضحى ﴾

عن عروة عن عائشة قالت « ما سبَّحَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم سُبْحَةَ الضُّحَى قط قال وقالت عائشة لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتركُ العملَ وإنَّهُ لَيُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ خَافَةً أَنْ يَسْتَنْ بِهِ النَّاسُ فَيَفْرَضَ عَلَيْهِمْ قالت وكان يحب ما خف على الناس لم يقل الشيخان فيه قالت وكان يحب، ولمسلم « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ » وله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ « قلت لعائشة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى ؟ قالت لا ، إلا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبِهِ »

﴿ صلاة الضحى ﴾

﴿ الحديث الاول ﴾ عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما سبَّحَ رسول الله ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قط قال وقالت عائشة لقد كان رسول الله ﷺ يتركُ العملَ وإنَّهُ لَيُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ خَافَةً أَنْ يَسْتَنْ بِهِ النَّاسُ فَيَفْرَضَ عَلَيْهِمْ قالت وكان يحب ما خف على الناس » لم يقل الشيخان فيه قالت، وكان يحب. (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي بدون قولها (وكان يحب ما خف على الناس) وبزيادة (وإني لا سبَّحها) من طريق مالك عن الزهري وأخرج البخاري منه ما رأيت النبي ﷺ يسبح سُبْحَةَ الضُّحَى قط وإني لا سبَّحها من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن ابى ذئب عن الزهري ورواه البيهقي في سننه من طريق احمد بن منصور الرمادى عن عبد الرزاق وفيه وما أحدث الناس شيئاً أحب الى منه (الثانية) التسبيح في الاصل التنزيه والتقديس والتبرئة من النقائص ومنه قولنا سبحان الله ويطلق على غيره من أنواع الذكر مجازاً كالتمجيد والتعجيد وغيرها والمراد به هنا صلاة التطوع يقال لها تسبيح

وسبحة والسبحة من التسبيح كالسفرة من التسخير وتسمية صلاة التطوع بذلك من تسمية الشيء باسم بعضه قال صاحب النهاية وانما خصت النافلة بالسبحة وان شاركها الفريضة في معنى التسبيح لان التسبيحات في الفرائض نوافل فقل لصلاة النافلة سبحة لانها نافلة كالتسبيحات والاذا كان في انها غير واجبة انتهى وما ذكره من اختصاص النافلة بالسبحة هو الاغلب في الاستعمال وقد يطلق على الفريضة أيضا وقال ابن عبد البر لم تسم السبحة صلاة النافلة في الاغلب فاشار بقوله في الاغلب الى استعمالها في الفريضة نادرا وقد حكى ابن عطية في قوله تعالى « فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » الآية عن أكثر المفسرين أن المراد بها الصلوات الخمس فالتى قبل طلوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر ومن آتاء الليل العشاء وأطراف النهار المغرب والظهر انتهى وقد يقال لا يلزم من استعمال الفعل الذي هو سبح في الفريضة استعمال المصدر الذي هو التسبيح واسم المصدر الذي هو السبحة وفيه نظر والله أعلم ﴿ الثالثة ﴾ سبحة الضحى صلاة الضحى والمراد بها الصلاة المنعولة في وقت الضحى وهو أول النهار والسبحة بضم السين واسكان الباء والضحى بضم الضاد مقصور قال في الصحاح ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى وهو حين تشرق الشمس مقصورة تؤث وتذكر فمن أنت ذهب إلى أنها جمع ضحوة ومن ذكر ذهب إلى أنه اسم على فعل مثل صرد ونفر ، ثم بعده الضحاء ممدود مذكر وهو عند ارتفاع النهار الاعلى وقال في المحكم الضحو والضحو والضحية على منال العشي ارتفاع النهار والضحى فويق ذلك أنثى وتصغيرها بغير هاء لثلاث تلتبس بتصغير ضحوة والضحاه إذا امتد النهار وقرب أن ينتصف وقبل الضحى من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جداً ثم بعد ذلك الضحاه إلى قريب من نصف النهار وقال في النهاية الضحوة ارتفاع أول النهار والضحى بالضم والقصر فوقه وبه سميت صلاة الضحى والضحاه بالفتح والمد إذا علت الشمس إلى ربع السماء فما بعده وقال في المشارق الضحاه بفتح الضاد ممدود والضحى بالضم مقصور قيل هما بمعنى ، وإضحاه النهار ضوؤه

وقيل المقصور المضموم هو أول ارتشاعها والممدود حين حرها إلى قريب من نصف النهار وقيل المقصور حين تطلع الشمس والممدود إذا ارتفعت وقيل الضحو ارتفاع النهار والضحي فوق ذلك والضحاء إذا امتد النهار انتهى وقال ابن العربي الضحي مقصور مضموم الضاد طلوع الشمس والضحاء ممدود مفتوح الضاد اشراقها وضياؤها وبياضها (الرابعة) قولها رضي الله عنها ما سمع رسول الله ﷺ سبحة الضحي قط ، معارض بالأحاديث الصحيحة المشهورة المروية عن جماعة من الصحابة أنه عليه الصلاة والسلام صلى الضحي وأوصى بها والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولكن الذي يشكل على ذلك ما في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة هل كان النبي ﷺ يصلي الضحي ؟ قالت لا إلا أن يجيء من مغيبه وعن معاذة أنها سألت عائشة كم كان النبي ﷺ يصلي الضحي ؟ قالت أربع ركعات ويزيد ما شاء الله والذي ذكر في الجواب عن ذلك أوجه (أحدها) تضعيف الرواية عنها بنى صلاة الضحي وتوهم روايتها أشار إليه محمد بن جرير الطبري فقال بعد ذكر رواية معاذة عن عائشة فلم يدل على وهم الحديث عن عائشة أن النبي ﷺ لم يسمع سبحة الضحي إلا هذه الأخبار المروية عنها أنه صلاها فكيف وفي خبر عبد الله بن شقيق عنها أنه كان يصليها عند قدومه من مغيبه انتهى وهو ضعيف لأن حديث النفي ثابت في الصحيحين ورواية أعلام حفاظ لا يتطرق احتمال الخلل اليهم والله أعلم (ثانيها) قال البيهقي في سننه عندي أن المراد به والله أعلم ما رأيته دأوم على سبحة الضحي وإني لا سبحةا أي أدأوم عليها وكذا قولها وما أحدث الناس شيئا تعني المداومة عليها ثم ذكر رواية عبد الله بن شقيق وقال في هذا اثبات فعلها إذا جاء من مغيبه ثم ذكر رواية معاذة وقال وفي هذا دلالة على صحة ما ذكرناه من التأويل قال وقد بينت العلة في ترك المداومة عليها بقولها وإن كان رسول الله ﷺ يبدع العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن تعمل به الناس فيفرض عليهم انتهى وحده النوى في الخلاصة عن العلماء فقال قال العلماء معناه أنه ﷺ لم يدأوم عليها وكان يصليها في بعض الاوقات ويتركها في بعضها خشية أن تفرض وبهذا يجمع

بين الاحاديث انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي: جملة على إرادة عدم
 المداومة فيه بعد، وقد حكاه صاحب الكمال بصيغة التمرّض ولم يرضه (قائلها) ان قولها
 ما سمع سبحة الضحى اى ما رأيت يسمعها كما في رواية ابن أبي ذئب التي في صحيح
 البخارى وقولها إنه كان يصليها اربعا ويريد ما شاء الله وأنه كان يصليها إذا جاء من
 مغبة علمته باخبار غير هالها ذكره القاضى عياض والنووى في شرح مسلم وقال وصبيه
 أن النبي ﷺ ما كان يكون عند عائشة في وقت الضحى إلا في نادر من الأوقات وأنه
 قد يكون في ذلك مسافراً وقد يكون حاضراً ولكنه في المسجد أو في موضع آخر
 وإذا كان عند نسائه فلما كان لها يوم من تسعة فيصبح قولها ما رأيت يصليها وتكون
 قد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها انتهى وهذا الجواب ضعيف فكيف
 تنفى صلاته للضحى وتريد نفى رؤيتها لذلك مع أن عندها علم مستند لغير الرؤية
 أنه كان يصليها؟ وهل يكون فاعل ذلك مؤدياً لأمانة الشريعة وإذا كانت ما كتبت
 فعلها وعقبت النفي بقولها وإني لا سمعها مع كون فعلها لا يثبت به حكم شرعى
 وليس أمانة يجب ادائها فكيف تكتم ما عندها من فعل الذي ﷺ الذي ثبت
 عندها بثبوت صحيحها جزم به في وقت آخر وتأتى بلفظ يوم النفي المطلق؟ إن ذلك
 لبعيد من فعلها رضى الله عنها (رابعها) قال القاضى عياض بعد ذكره الجواب الذى
 قبله والاشبه عندي في الجمع بين حديثيها أن تكون إنما انفكرت صلاة
 الضحى الممهودة حينئذ عند الناس على الذى اختاره جماعة من السلف من
 صلاتها ثمانى ركعات وأنه إنما كان يصليها اربعا كما قالت ثم يزيد ما شاء الله
 قال وقد صح عنها أنها كانت تصليها وتقول لو نشر لي أبو اى ما تركتها (خامسها) أنها
 أرادت نفى إعلان النبي ﷺ لها قال ابن بطال بعد ذكره ما سبق عن الطبرى في
 التضميف وقال غيره يحمل قولها ما رأيت يسمع سبحة الضحى معنى مواظبها عليها
 ومعلنا بها لأنه يجوز أن يصليها بحيث لا يراه الناس وقد روى عن عائشة
 أنها كانت تغلق على نفسها باباً ثم تصلى الضحى وقال مسروق كنا نقرأ في المسجد
 فنبتى بعد قيام ابن مسعود ثم تقوم فنصلى الضحى فيبلغ ابن مسعود ذلك فقال لم
 تحملوا عباد الله ما لم يحمله الله ان كنتم لا بدعا علينا فنى بيونكم وكان

أبو مجاز يصلي الضحى في منزله وكان مذهب السلف الاستتار بها وترك اظهارها للامة لئلا يروها واجبة انتهى (سادسها) قال أبو العباس القرطبي يمكن أن يقال يحتمل أن يكون الذي أنكرت وتفت أن يكون النبي ﷺ فعليه اجتماع الناس لها في المسجد يصلونها كذلك وهو الذي قال فيه عمر انه بدعة انتهى وحاصل هذه الاجوبة تضعيف النبي أو حمله على المداومة أو على رؤيتها أو على عدد الركعات أو على اعلانها أو على الجماعة فيها (الخامسة) استدله من أنكر صلاة الضحى وعدّها بدعة وفي صحيح البخاري عن مودق المعجل قال : « قلت لابن عمر تصلي الضحى ؟ قال لا قلت فعمرو قال لا قلت فابو بكر قال لا قلت فالنبي ﷺ قال لا إخاله » وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال ما صليت الضحى منذ أسلمت الا أن أطوف بالبيت وأنه سئل عن صلاة الضحى فقال وللضحى صلاة !! وأنه سئل عنها فقال انها بدعة وعن أبي عبيدة قال لم يخبرني أحد من الناس أنه رأى ابن مسعود يصلي الضحى وعن علقمة انه كان لا يصلي الضحى وحكى ابن بطل أن عبد الرحمن بن عوف كان لا يصلي الضحى وعن أنس أنه سئل عن صلاة الضحى فقال الصلوات خمس والذي عليه جمهور العلماء من السلف والخلف استحباب صلاة الضحى وقد ورد فيها أحاديث كثيرة صحيحة مشهورة حتى قال محمد بن جرير الطبري إنها بلغت حد التواتر وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عباس إنها التي كتاب الله ولا يغوص عليها الاغواص ثم قرأ « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال وقال القاضي ابن العربي وهي كانت صلاة الانبياء قبل محمد صلوات الله عليهم قال الله تعالى نخبرا عن داود « إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق » فابقي الله من ذلك في دين محمد العصر صلاة العشي ونسخ صلاة الإشراق وروى ابن أبي شيبة فعل صلاة الضحى عن عائشة وأبي ذر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والضحالك وأبي مجاز وقال النووي في شرح مسلم وأما ما صرح عن ابن عمر أنه قال في الضحى هي بدعة فحمل على أن صلاتها في المسجد والتظاهر بها كما كانوا يفعلونه بدعة لا أن أصلها

في البيوت ونحوها مذموم أو يقال قوله بدعة أي المواظبة عليها لأن النبي ﷺ لم يواظب عليها خشية أن تفرض وهذا في حقه ﷺ وقد ثبت استحباب المحافظة في حقنا بحديث أبي الدرداء وأبي ذر أو يقال إن ابن عمر لم يبلغه فعل النبي ﷺ الضحى وأمره بها وكيف كان فجمهور العلماء على استحباب الضحى وإنما نقل التوقف فيها عن ابن مسعود وابن عمر انتهى (السادسة) الظاهر أن من عد صلاة الضحى بدعة لا يراها من البدع المذمومة بل هي بدعة محمودة فإن الصلاة خير موضوع وليس فيها ابتداع أمر ينكره الشرع ولذلك عقبته طائفة رضى الله عنها النفي بقولها وإنى لا سبحها وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه مثل عنها فقال بدعة ونعمت البدعة وأنه كان لا يصلحها وإذا رآهم يصلونها قال ما أحسن ما أحدثوا سبحتهم هذه وإذا كان كذلك فقد حصل الإجماع على استحبابها وإنما اختلفوا في أنها مأخوذة من سنة مخصوصة أو من سمومات استحباب الصلاة فتوقف هذا القائل الثاني في إثبات هذا الاسم الخاص لها والله أعلم (المابعة) إذا قلنا باستحباب صلاة الضحى فهل الأفضل المواظبة عليها أو فعلها في وقت وتركها في وقت؟ الظاهر الأول لقوله عليه الصلاة والسلام أحب العمل إلى الله ما داوم عليه صاحبه وإن قل وفي الصحيحين واللفظ للبخاري عن أبي هريرة رضى الله عنه قال «أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت صوم ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى ونوم على وتر» وروى الترمذي عن أبي هريرة أيضا قال قال رسول الله ﷺ «من حافظ على شفعة الضحى غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر» وروى أبو بكر البزار في مسنده عن أبي هريرة أيضا أن رسول الله ﷺ كان لا يترك صلاة الضحى في سفر ولا غيره وإسناده ضعيف فيه يوصف بن خالده الأسمنى ضعيف جداً وذهبت طائفة إلى الثاني حكاه القاضي عياض عن جماعة والخلاف في ذلك عند الحنابلة وقال بالاول أبو الخطاب منهم حكاه ابن قدامة في المغنى وفي مصنف ابن أبي شيبة أن عكرمة مثل عن صلاة ابن عباس الضحى

٥ - طرح التثريب - ثالث

فقال كان يصليها اليوم ويدعها المهر وعن ابراهيم النخعي كانوا يصلون الضحى ويدعون ويكرهون أن يدعوا مثل المكتوبة ويدل له قول عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يصلي الضحى إلا أن يحجى من مغيبه وقول عبد الرحمن ابن ابى ليلي ما اخبرني أحد انه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى إلا أم هانئ وهو في الصحيحين وما رواه الترمذى عن عطية العوفى عن ابى سعيد الخدرى قال كان نبي الله ﷺ يصلي الضحى حتى تقول لا يدعها ويدعها حتى تقول لا يصليها وقال الترمذى حسن غريب قال النووى مم أن عطية ضعيف فلعنه اعتضد والجواب عن هذه الأحاديث ما ذكرته عائشة رضي الله عنها من أنه عليه الصلاة والسلام كان يترك العمل وإنه ليجب أن يعمل مخافة أن يستن به الناس فيفرض عليهم وقد أمن هذا بعده عليه الصلاة والسلام لاستقرار الشرائع وعدم إمكان الزيادة فيها والنقص منها فينبغى المواظبة عليها وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى اشتهر بين كثير من العوام أنه من صلى الضحى ثم قطعها يحصل له صمى فصار كثير من الناس لا يصلونها خوفاً من ذلك وليس لهذا أصل البتة لا من السنة ولا من قول أحد من الصحابة ولا من التابعين ومن بعدهم والظاهر أن هذا مما ألقاه الشيطان على ألسنة العوام لكي يتركوا صلاة الضحى دائماً ليفوتهم بذلك خير كثير وهو أنها تقومان عن سائر أنواع التسبيح والتكبير والتهايل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبى ذر انتهى ﴿الثامنة﴾ قولها وإني لأسبحها كذا في الصحيحين بالباء الموحدة من التسبيح أى لأفعلها وفى الموطأ لاستحبها بالتاء المثناة من فوق من الاستحباب قال أبو العباس القرطبي والأول أولى وقد روى عنها أنها كانت تصليها ﴿التاسعة﴾ قولها لقد كان رسول الله ﷺ يترك العمل وإنه ليجب أن يعمل مخافة أن يستن به الناس فيفرض عليهم قال أبو العباس القرطبي إن معناه يظنونه فرضاً للمداومة فيجب على من يظنه لذلك كما إذا ظن المجتهد حلى شيء أو تحريمه وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي ﷺ كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب واقتدى الناس به

وعن بُريدة قال سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ
في الإنسانِ ستونَ وثلاثمائةَ مفصلٍ فعليه أن يتصدقَ عن كلِّ مفصلٍ
منها صدقةً قالوا فمن الذي يطيقُ ذلكَ يا رسولَ الله؟ قال النخاعةُ
في المسجدِ تدفئُها أو الثوبُ تُنَحِّمُهُ عن الطريقِ فإن لم تقدرْ فركعتي
الضحى تجزي عنك ، رواه أبو داود وابنُ حبانَ وقالَ هذه سنةُ تقرأُ

في ذلك العمل فرض عليهم كما قال في قيام رمضان لم يمنعني من الخروج اليكم إلا
أنى خشيت أن تفرض عليكم وفي رواية ولكنى خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها
قلت المعنيان اللذان ذكرهما القرطبي بعيدان والظاهر في الموضعين أن المانع له عليه
الصلاة والسلام أن الناس يستحلون متابعتهم ويستعذبونها ويستسهلون الصعب فيها
فإذا سهل أمر أسهل عليهم فعلة لمتابعتهم فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة عليهم فيه في
ذلك الوقت فإذا توفي عليه الصلاة والسلام زال عنهم ذلك النشاط وحصل لهم الفتور
فشق عليهم ما كانوا يستسهلونه لأنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي في جوابه
الثاني وغايته أن يصير ذلك الأمر مرتقبا متوقعا قد يقع وقد لا يقع واحتمال وقوعه هو
الذي منع النبي ﷺ من ذلك ومع هذا فالمسألة مشككة تحتاج إلى زيادة عمل ونظر
والله أعلم ﴿العاشرة﴾ وفيه أنه إذا تعارضت مصلحتان قدم أهمهما لأنه عليه
الصلاة والسلام كان يحب صلاة الضحى ويفعلها أحيانا ولكن لما عارضه خوف افتراضها
على الناس ترك المواظبة عليها لعظم المفسدة التي يخشاها من تركهم للفرض عند
عجزهم ﴿الحادية عشرة﴾ وفيه بيان كمال شفقتة عليه الصلاة والسلام ورأفته
بألمته وفي التنزيل « بالؤمنين رؤوف رحيم »

الحديث الثاني

وعن بُريدة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في الإنسان ستون وثلاثمائة
مفصل فعليه أن يتصدق عن كل مفصل منها صدقة ، قالوا فمن الذي يطيق ذلك
يا رسول الله ؟ قال النخاعة في المسجد تدفئها أو الشيء تنحيه عن الطريق فإن لم

بها أهل مرو والبصرة وأراد بحديث أهل مرو حديث بريدة هذا
وبحديث أهل البصرة حديث أبي ذر عند مسام «يصبح على كل سلامي
من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبير
صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر
صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى»

تقدر فركعتي الضحى تجزى عنك « رواه أبو داود وابن حبان ولمسلم نحوه من
حديث أبي ذر (فيه) فوائد (الاولى) رواه أبو داود في الادب من سننه
عن احمد بن محمد المروزي عن علي بن حسين بن واقد عن أبيه ورواه ابن
حبان في صحيحه من طريق ابى كريب عن زيد بن الحباب قال وهذه سنة تفرد
بها أهل مرو والبصرة وأراد بحديث أهل مرو وحديث بريدة هذا وبحديث
أهل البصرة حديث أبي ذر الذي أشار إليه والذي رحمه الله بقوله ولمسلم نحوه
من حديث ابى ذر ولفظه عنده يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة فكل
تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر
بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما
من الضحى « ويشهد لذلك ما في صحيح مسلم أيضا عن عائشة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ قال : انه خلق كل انسان من بنى آدم على ستين وثلاثمائة مفصل فمن
كبر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق
الناس أو شوكة أو عظم عن طريق الناس أو أمر بمعروف أو نهى عن منكر
عدد تلك الستين والثلاثمائة السلامي فانه يمشی حينئذ وقد زحزح عنه
النار (الثانية) الفصل بفتح الميم واسكان الفاء وكسر الصاد المهملة قال في
المحكم كل ملتقى عظمين من الجسد أما المفصل بكسر الميم وفتح الصاد فهو
اللسان والسلامي المذكورة في حديث أبي ذر هي هنا بمعنى المفصل المذكور
في حديث بريدة وهي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم وأصلها

عظام الاصابع وسائر الكف خاصة ثم استعملت في جميع عظام البدن ومفاصله وهو المراد في الحديث وقيل السلاحي كل عظم مجوف من صغار العظام

﴿ الثالثة ﴾ قوله فدايه ان يصدق عن كل منهل منها اى عليه على سبيل الاستحباب المتأكد وليس المراد أن عليه ذلك على سبيل الوجوب وهذه العبارة تستعمل في المستحب كما تستعمل في الواجب ومنه حديث للمسلم على المسلم ست خصال ﴿ الرابعة ﴾ قوله صدقة كذا في رواية أحمد وفي رواية أبي داود بصدقة وكأنه أريد في رواية أحمد المصدر وفي رواية أبي داود المتصدق به ﴿ الخامسة ﴾ قوله قالوا فمن الذي يطبق ذلك كأثر الصحابة رضى الله عنهم فهموا أن المراد بالصدقة هنا ما يصدق به على الفقراء فبين لهم النبي ﷺ أن المراد بها مطلق الحسنة وإن لم يعد منها تقع على الخير ولذلك قال في حديث أبي ذر فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة ﴿ السادسة ﴾ النخاعة بضم النون وبالحاء المعجمة وبالعين المهملة قال ابن الأنباري : هي بمعنى النخامة بالميم وهما معا ما يطرحه الانسان من فيه من رطوبة صدره أو رأسه وفرق بعضهم بينهما فجعله من الصدر بالعين ومن الرأس بالميم حكاهما في المشرق وقال في النهاية النخاعة البرقة التي تخرج من أصل النعم مما يلي أصل النخاع والنخامة البرقة التي تخرج من أصل الخلق ومن خرج الخاء المعجمة وذكر في الصحاح أن النخاعة والنخامة بمعنى واحد ﴿ السابعة ﴾ المراد أن دفن النخاعة الكائنة في المسجد حسنة وصدقة وسواء أكانت النخاعة منه أو من غيره وكان التعبير بهذه العبارة أحسن من التعبير بقوله دفن النخاعة في المسجد لأنه قد يفهم من هذه العبارة الثانية أن قوله في المسجد متعلق بالدفن وأن المراد دفنها في المسجد بخلاف العبارة الأولى فإنه يتعين معها أن قوله في المسجد في محل الصفة للنخاعة أي النخاعة الكائنة في المسجد ولم يتعرض لمحل دفنها أهو المسجد أم غيره وقوله تدفنها بناء الخطاب وكذا قوله تنحيه ويجوز في قوله النخاعة الرفع والنصب وكذا في قوله أو الشيء تنحيه فهو من باب الاشتغال والرفع فيها أرجح وعلى كل حال فالخبر محذوف

في هذه الجملة والتي بعدها تقديره صدقة ﴿ الثامنة ﴾ قوله او الشيء كذا في رواية احمد بأو وفي رواية ابى داود والشيء بالواو وهو الاصل وأو هنا بمعنى الواو كما في قوله جاء الخلافة او كانت له قدراً وقد أثبت لها هذا المعنى الاخفش والجري وجماعة من السكوفيين والمراد بالشيء هنا الأذى الذي يتضرر به المارة ولذلك بوب عليه أبو داود رحمه الله باب في إمطة الأذى ﴿ التاسعة ﴾ قوله فان لم تقدر ليس المراد على هاتين الحصلتين المذكورتين في الحديث خاصة وإنما المراد على الاتيان بثلاثة وستين حسنة ﴿ العاشرة ﴾ قوله فركتي الضحى كذا في أصلنا بالياء ولا وجه لنصبه وليس فيه سوى الرفع وهو في سنن أبى داود بالالف وهو الصواب والظاهر أن الذي في أصلنا تساهل في الكتابة وهو مرفوع ﴿ الحادية عشرة ﴾ قوله تمجىء عنك يجوز فتح أوله بغير همز في آخره وضم أوله بهمزة في آخره فالفتح من جزى يجرى أى كفى ومنه قوله تعالى (لا تمجىء نفس) والضم من الاجزاء وقد ضبط بالوجهين قوله في حديث أبى ذر ويمجىء من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى وفي رواية ابى داود يمجىءك ﴿ الثانية عشرة ﴾ ان قلت ما وجه قوله تمجىء عنك وهو خبر عن مشى ومقتضاه أن يقول نمجىء عنك قلت كأن الركعتين لما كانتا في انتظامهما كركعة واحدة صح الأخبار عنها بالمفرد وكان التقدير فركتا الضحى شيء يمجىء عنك ﴿ الثالثة عشر ﴾ إن قلت قد عد في حديث ابى ذر من الحسنات الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وهما فرضا كفاية فكيف اجزأ عنها ركعتا الضحى وهما تطوع وكيف أسقط هذا التطوع ذلك الفرض قلت المراد في الامر بالمعروف والنهى عن المنكر حيث قام الفرض بغيره وحصل المقصود وكأن كلامه زيادة تأكيد أو المراد تعليم المعروف ليفعل والمنكر ليجتنب وإن لم يكن هناك من واقعه فإذا فعله كان من جملة الحسنات المعدودة من الثمانيات والستين وإذا تركه لم يكن عليه فيه حرج ويقوم عنه وعن غيره من الحسنات ركعتا الضحى أما اذا ترك الامر بالمعروف أو النهى عن المنكر عند فعله حيث لم يعلم به غيره فقد أثم ولا يرفع الاثم عنه ركعتا الضحى ولا غيرهما من التطوعات

ولا من الواجبات والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ فيه فضل عظيم لصلاة الضحى لما دل عليه من أنها تقوم مقام ثلثة وستين حسنة قال ابن عبد البر وهذا أبلغ شيء في فضل صلاة الضحى انتهى وذكر أصحابنا الشافعية أنها أفضل التطوع بعد الرواتب لكن النووي في شرح المذهب قدم عليها صلاة التراويح فجعلها في الفضل بين الرواتب والضحى وهل يختص ذلك بصلاة الضحى لخصوصية فيها وسر لا يعلمه إلا الله أو يقوم مقامها ركعتان في أي وقت كان فإن الصلاة عمل بجميع الجسد فإذا صلى فقد قام كل عضو بوظيفته التي عليه فيه احتمال والظاهر الأول والا لم يكن للتقييد معنى ﴿الخامسة عشرة﴾ فيه أن أقل صلاة الضحى ركعتان وهو كذلك بالاجماع وإنما اختلفوا في أكثرها فحكى النووي في شرح المذهب عن أكثر أصحابنا أن أكثرها ثمان وهو مذهب الحنابلة كما ذكره في المغنى وجزم الرافعي في الشرح الصغير والمحرم والنووي في الروضة والمنهاج تبعاً للروايين بأن أكثرها ثلثة عشرة ركعة وورد فيه حديث ضعيف رواه البيهقي وغيره عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً «إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وإن صليت أربعاً كتبت من المحسنين وإن صليت ستاً كتبت من القانتين وإن صليت ثمانياً كتبت من الفائزين وإن صليت عشراً لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وإن صليت ثلثي عشرة بنى الله لك بيتاً في الجنة أشار البيهقي إلى ضعفه بقوله في اسناده نظر وذكر أبو حاتم الرازي أنه روى عن أبي ذر وأبي الدرداء قيل لهما أيهما أشبه قال جميعاً مضطربين ليس لهما في الرواية معنى وروى الترمذي في العلل المفرد من طريق يونس بن بكير عن ابن اسحاق حدثني موسى بن فلان ابن أنس عن عمه ثمامة بن أنس عن أنس عن النبي ﷺ قال من صلى الضحى ثلثي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا من ذهب في الجنة وقال سألت محمداً فقال هذا حديث يونس بن بكير ولم يعرفه من حديث غيره وقال الروياني في الحلية أكثرها ثلثة عشرة وكلما زاد كان أفضل وقال الحلبي الأمر في مقدارها إلى المصلح كسائر التطوع وهما غريبان في منهننا وبذلك قال بعض السلف قال محمد بن جرير الطبري بعد ذكره اختلاف الآثار في ذلك الصواب إذا كان الأمر

كذا ان يصلبها من اراد على ما شاء من العدد وقد روى هذا عن قوم من السلف
ثم روى باسناده ان الاسود مثل كم اصلى الضحى قال كما شئت ولما ذكر النوى
في الروضة أن أكثرها ثنتا عشرة قال وأفضلها ثمان وقال في شرح مسلم
أكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست (السادسة عشرة) قد
عرف في الكلام على الحديث الذي قبله أن الضحى اسم لأول النهار وأضيفت
هذه الصلاة لذلك الوقت لانه وقتها فوقت صلاة الضحى النصف الاول من
النهار ، وقال الزاقي من أصحابنا وقتها من حين ترتفع الشمس إلى الاستواء ،
وقال النووي قال أصحابنا وقتها من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها إلى
ارتفاعها قال للماوردي وقتها المختار إذا مضى ربع النهار وجزم به النووي في
التحقيق والمعنى في ذلك على ما قاله الفزالي في الاحياء أن لا يخلو كل ربع من النهار
عن عبادة الله وقال ابن قدامة في المغنى وقتها إذا علت الشمس واشتد حرها
لقول النبي ﷺ صلاة الاواين حتى ترمض الفصال رواه مسلم انتهى وظاهره
أنه بيان أول الوقت لا الوقت المختار فانه لم يذكر غير ذلك وقال ابن العربي وفي
هذا الحديث الاشارة إلى الاقتداء بدادود في قوله (إنه أبواب إنا سخرنا الجبال
معه يسبحن بالعشى والاشراق) فنبه على أن صلاته كانت إذا أشرقت الشمس فأثر
حرها في الارض حتى تمجدها اتصال حارة لا تبرك عليها بخلاف ما تصنع الغفلة
اليوم فانهم يصلونها عند طلوع الشمس بل يريد الجاهلون فيصلونها وهي لم تطلع
فقد رمح ولا رحين يعتمدون بمجهلهم وقت النهى بالاجماع انتهى وفي مصنف
ابن أبي شيبة عن صمر اضحوا عباد الله بصلاة الضحى وعن علي أنهم رأوا يصلون
الضحى عند طلوع الشمس فقال هلا تركوها حتى إذا كانت الشمس قيد رمح
أو رحين صلوها ؟ فذلك صلاة الاواين وفي رواية ما لم نحروها نحرم الله فيها
تركوها حتى إذا كانت بالجبين صلوا فتلك صلاة الاواين وعن شعبة مولى ابن
عباس قال كان ابن عباس يقول لي سقط الفء ؟ فادا قلت نعم قام فسبح وعن
أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه كان لا يصل الضحى حتى تميل الشمس

﴿ صلاة الوتر وقيام الليل ﴾

عن سالم عن أبيه قال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم سئل كيف نصلي بالليل قال ليصل أحدكم مثنى مثنى فإذا خشي الصبح فليوتر بواحدة » وعن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر « أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » ولأصحاب السنن الأربعة بأسناد صحيح « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » صححه البخاري وابن حبان وقال النسائي هذا عندي خطأ

﴿ صلاة الوتر وقيام الليل ﴾

الحديث الأول ﴿ عن سالم عن أبيه قال سمعت النبي ﷺ سئل كيف نصلي بالليل قال ليصل أحدكم مثنى مثنى فإذا خشي الصبح فليوتر بواحدة » وعن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتره ما قد صلى » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه من الطريق الأولى مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق صفيان بن عيينة والبخاري والنسائي وابن ماجه من طريق صفيان بن عيينة والبخاري والنسائي من طريق شعيب بن أبي حمزة ومسلم والنسائي من طريق عمرو بن الحارث والنسائي من طريق محمد بن الوليد الزبيدي أربعتهم عن الزهري عنه وأخرجه من الطريق الثانية البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من طريق مالك عنها ورواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق الليث عن نافع وروى أبو داود والترمذي من حديث عبيد الله بن

عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بادروا الصبح بالوتر وقال الترمذي حسن صحيح وروى الترمذي أيضا من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأتوا قبل طلوع الفجر وقال سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ انتهى ورواه الحاكم في مستدركه من هذا الوجه وصحح إسناده بلفظ فاذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فان رسول الله ﷺ قال أوتروا قبل الفجر ولا صل الحديث عن ابن عمر طرق كثيرة (الثانية) لم أقف في شيء من طرق الحديث على تعيين هذا السائل وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل فذكره وفي آخره ثم سأله رجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان من رسول الله ﷺ فلا أدري هو ذلك الرجل أو رجل آخر فقال له مثل ذلك وعند النسائي من هذا الوجه أن رجلا من أهل البادية سأل رسول الله ﷺ (الثالثة) قوله مني بفتح الميم وإسكان الناء المثناة وفتح النون أي اثنين اثنين وهو ممنوع من الصرف للعدل والوصف وفي صحيح مسلم عن عتبة بن حريث فقيل لابن عمر ما مني مني؟ فقال يسلم من كل ركعتين فأنت قلت إذا كان مدلول مني اثنين اثنين فهلا اقتصر على مرة واحدة وما فائدة تكرير ذلك؟ قلت هو مجرد تأكيد وقوله مني محصل للغرض والله أعلم (الرابعة) فيه أن الأفضل في نافلة الليل أن يسلم من كل ركعتين وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور ورواه ابن أبي شعبة عن أبي هريرة والحسن البصري وسعيد بن جبيرة وعكرمة مولى بن عباس وصالح بن عبد الله بن عمر ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي وغيرهم وحكاها ابن المنذر عن الليث بن سعد وحكاها ابن عبد البر عن ابن أبي ليلى وأبي ثور وداود وقال الترمذي في جامعه والعمل على هذا عند أهل العلم أن صلاة الليل مني مني وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق انتهى وقال أبو حنيفة الأفضل أن يصلي أربعة أربعة وإن شاء ركعتين وإن شاء ستا وإن شاء ثمانيا وتكره الزيادة على ذلك (الخامسة) استدلل به على أنه لا يزداد في صلاة الليل على ركعتين وبه قال مالك وقال الشيخ

تقى الدين في شرح العمدة انه ظاهر لفظ الحديث لأن المبتدأ محصور في التجربة فتشفي
 ذلك حصر صلاة الليل بما هو مني وذهب الشافعي والأكثرون إلى جواز الزيادة
 في صلاة الليل على ركعتين وحملوا هذا الحديث على انه بيان للأفضل لأن غيره
 ممتنع فقد صح من فعله عليه السلام انه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يؤتى من
 ذلك بمحس لا يجلس في شيء الا في آخرها رواه الشيخان من حديث عائشة وفي
 الصحيحين أيضا من حديثها كان يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن
 الحديث واجاب بعض المالكية عن هذين الحديثين بأن القول إذا عارضه الفعل قدم
 القول لاحتمال الفعل التحصيل ويورد احتمال التحصيل حديث أبي أيوب مرفوعا
 من شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بثلاث ومن شاء أوتر بواحدة رواه أبو داود
 والنسائي باسناد صحيح ورواه الحاكم في مستدركه وصححه واجاب بعضهم أيضا عن
 الحديث الاول بأن معنى قولها لا يجلس في شيء الا في آخره ان أي جلوس قيام
 بمعنى انه كان يصليهن قائما الا الركعة الأخيرة فيجلس في محل القيام وهذا تأويل
 بعيد جدا والله اعلم (السادسة) استدلل بمفهومه على ان نوافل النهار لا يسلم فيها
 من كل ركعتين بل الأفضل ان يصليها اربعا اربعا وهذا قال ابو حنيفة وصاحبه
 ابو يوسف ومحمد ورجح ذلك بفعل ابن عمر راوى الحديث فقد صح عنه انه كان يصلي
 بالنهار اربعا اربعا رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عنه وعن نافع مولا وايراهيم النخعي
 ومحيي وهو ابن سعيد الانصاري وحكاه ابن المنذر عن اسحاق بن راهويه وحكاه ابن
 عبد البر عن الأوزاعي وذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى أن الأفضل في
 نوافل النهار أيضا التسليم من كل ركعتين ورواه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة
 والحسن وابن سيرين وسعيد بن جبير وحماد بن أبي سليمان وحكاه
 ابن المنذر عن الليث وحكاه ابن عبد البر عن ابن أبي ليلى وابي يوسف ومحمد
 وأبي ثور وداود والمعروف عن أبي يوسف ومحمد في نوافل النهار ترجيع أربع
 على ركعتين كما تقدم واحتج الجمهور بما رواه أصحاب السنن الأربعة وابن
 خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن علي بن
 عبد الله البارق عن ابن عمر عن النبي عليه السلام قال صلاة الليل والنهار مني منته

سكت عليه أبو داود وقال الترمذى اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر
فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم وقال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ ، وسئل
البخارى عن حديث يعلى هذا أصحح هو ؟ فقال نعم ، وقال الشافعى : إنه خير
ينبت أهل الحديث مثله ، حكاه البيهقى في المعرفة وقال البيهقى في الخلافات حديث
صحيح رواه كلهم ثقات فقد احتج مسلم بعلى بن عبد الله البارقي الأزدي والزيادة
من الثقة مقبولة وذكر ابن عبد البر عن مضر بن محمد قال سألت يحيى بن معين
عن صلاة الليل والنهار فقال صلاة النهار أربع لا يفصل بينهما وصلاة الليل ركعتين
فقلت له إن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقال
بأى حديث ؟ فقلت بحديث شعبة عن يعلى بن عطاء عن على الأزدي عن ابن عمر
أن النبي (ﷺ) قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقال ومن على الأسدي
حتى أقبل منه هذا !! أدع يحيى بن سعيد الانصارى عن نافع عن ابن عمر أنه كان
يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما وأخذ بحديث على الأزدي !! لو كان حديث
على الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر قال وكان شعبة ينهى هذا الحديث ورواه
لم يرفعه قال ابن عبد البر وحديث على الأزدي لانكاره فيه ولا مدفع له في
شئ من الأصول لأن مالكاً قد ذكر في موطأته أنه بلغه أن عبد الله بن عمر
كان يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ورواه ابن وهب عن عمرو بن
الحارث عن بكير بن الأشج عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع ابن
عمر يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ومن الدليل على ذلك أن رسول الله
ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد
الجمعة ركعتين وقد روى قبل العصر ركعتين وقال إذا دخل أحدكم المسجد
فليركع ركعتين وكان إذا قدم من سفر نهراً صلى ركعتين وصلاة الفطر والأضحية
والاستسقاء ركعتان وهذه كلها صلاة النهار وما أجمعوا عليه من هذا واجب رد
ما اختلفوا فيه إليه قياساً ونظراً انتهى وقال الخطابي روى هذا عن ابن عمر
نافع وطاوس وعبد الله بن عمر لم يذكر فيها أحد صلاة النهار إلا أن مسيب بن
عازب روى أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الضحى يوم الفتح ثمانى ركعات سلم

من كل ركعتين وصلاة العبد ركعتان والاستسقاء ركعتان وهذه كلها من صلاة النهار
انتهى وقال الدارقطني في العلل المحفوظ عن ابن عمر عن النبي ﷺ صلاة الليل مثنى
مثنى وكان ابن عمر يصلي بالنهار أربعاً وإنما تعرف صلاة النهار عن يعلى بن عطاء
عن علي الأزدي عن ابن عمر وخالفه نافع وهو أحفظ منه انتهى وأجابوا عن
مفهوم الرواية المشهورة بجوابين (أحدهما) أنه مفهوم لقب وليس بحجة عند
الاكثرين (وثانيهما) أنه خرج جواباً لسؤال من سأل عن صلاة الليل فكان
التقييد بصلاة الليل لطابق الجواب السؤال لا لتقييد الحكم بها كيف وقد تبين
برواية أخرى أن حكم المسكوت عنه وهو صلاة النهار مثل حكم المنطوق به وهو
صلاة الليل وأما فعل راوي الحديث ابن عمر وهو صلاته بالنهار أربعاً فقد عارضه قوله
إن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقد تقدم ذلك في كلام ابن عبد البر ثم إن
العبارة عند الجمهور بما رواه الصحابة لا بما رآه وفعله والله أعلم ﴿السابعة﴾
وإذا قلنا بأن صلاة النهار أيضاً مثنى فليس المراد بذلك أنه يتعين كونها مثنى
بل الأفضل فيها ذلك وله أن يجمع بين ركعات بتسليمة واحدة وقد صرح بذلك
أصحابنا وغيرهم وقال الأثرم سألت أحمد بن حنبل عن صلاة الليل والنهار في
النافلة فقال أما الذي أختار فتني مثنى وإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس وأرجو أن
لا يضيق عليه فذكرت له حديث يعلى بن عطاء عن علي الأزدي فقال لو كان
ذلك الحديث يثبت ومع هذا فإن ابن عمر كان يصلي في تطوعه بالنهار قبل
الظهر ركعتين وركعتين بعدها فهو أحب إلي وإن صلى أربعاً فقد روى عن
ابن عمر أنه كان يصلي أربعاً بالنهار وقال ابن قدامة في المغني الصحيح أنه إن
تطوع في النهار بأربع فلا بأس فعل ذلك ابن عمر ومفهوم الحديث المتفق عليه
يدل على جواز الأربع لا على تفضيلها وأما حديث البارقي فإنه تفرد بزيادة لقطة
النهار من بين صائر الرواة وقد رواه عن ابن عمر نحو من خمسة عشر نفساً لم
يقبل ذلك أحد سواه وكان ابن عمر يصلي أربعاً فبدل ذلك على ضعف روايته
أو على أن المراد بذلك التفضيلة مع جواز غيره انتهى ﴿الثامنة﴾ استدلل به
على منع التطوع بركعة فردة في غير الوتر وهو محكي عن مالك وإحدى الروايتين

عن أحمد ومذهب الشافعي وأحري حوازه قياسا على الوتر وت قوله عليه الصلاة والسلام « الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر » صححه ابن حبان والحاكم وروى البيهقي وغيره أن عمر بن الخطاب مر في مسجد النبي ﷺ فركع ركعة واحدة ثم انطلق فلحقه رجل فقال يا أمير المؤمنين ما ركعت إلا ركعة واحدة قال هو التطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص (التاسعة) فيه حجة على أبي حنيفة رحمه الله في منعه الوتر بركعة واحدة ومذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور جواز الوتر بركعة فردة ورواه البيهقي في سننه عن عثمان وسعد بن أبي وقاص وتميم الداري وأبي موسى الأشعري وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب الأنصاري ومعاوية وأبي حليمة معاذ بن الحارث القاري قيل إن له صحبة ورواه ابن أبي شيبة عن أكثر هؤلاء وعن ابن مسعود وحذيفة وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت وابن الزبير وعائشة وسعيد بن المسيب والاوزاعي وإسحاق وأبي ثور قال وقالت طائفة يوتر بثلاث ومن روي ذلك عنه عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبي بن كعب وأنس بن مالك وابن مسعود وابن عباس وأبو أمامة وعمر بن عبد العزيز وبه قال أصحاب الرأي قلت وليس في كلام هؤلاء الصحابة منع الوتر بركعة واحدة قال ابن المنذر وقال الثوري أعجب إلى ثلاث وأباحت طائفة الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة ثم بسط ذلك وهذا مذهب أصحابنا الشافعية أنه يحصل الوتر بركعة وبثلاث وبخمس وبسبع وبتسع وبأحدى عشرة وهو أكثره على أصح الوجهين فإن زاد لم يصح وتره فإن أراد الاتيان بثلاث ركعات فهل الأفضل فصلها بسلامين أو وصلها بسلام؟ فيه لأصحابنا أوجه أصحها الفصل أفضل والثاني الوصل أفضل والثالث إن كان منفردا فالفصل وإن صلاها بمجاعة فالوصل والرابع عكسه وهل الثلاث الموصولة أفضل من ركعة مفردة؟ فيه أوجه، (الصحيح) أن الثلاث أفضل (والثاني) الفردة أفضل قاله إمام الحرمين في النهاية وعلى هذا فيقال الفردة أفضل من إحدى عشرة ركعة موصولة (والثالث) إن كان منفردا فالفردة أفضل وإن كان إماما فالثلاث الموصولة وفي مصنف

ابن أبي شيبة عن الحسن وهو البصري أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن وهذا لا يصح عن الحسن وراوي عنه صهرو بن عبيد المبتدع الضال ولا يحفظ عن أحد من التابعين حكاية الإجماع في مسألة من المسائل ؛ صحت والذي رحمه الله يقول ذلك ﴿ العاشرة ﴾ استدل بقوله توتر له ما قد صلى على أن الوتر لا يصح حتى تتقدمه نافلة فلو صلى العشاء ثم أوتر بركة قبل أن يتنفل لم يصح وتره وبهذا قال بعض أصحابنا وفي المدونة ولا يوتر بواحدة لا شفع قبلها في سفر أو حضر لكن الأصح عند أصحابنا وبه قال ابن نافع من المالكية وهو المشهور عندهم صحة الوتر في هذه الصورة ولا يتعين أن يوتر بها تقلا فقد يوتر بها فرضا وهو العشاء وفي سنن أبي داود وغيره من حديث أبي أيوب ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وروى البيهقي في سننه أن سعد بن أبي وقاص صلى العشاء ثم صلى بعدها ركعة وإن أبا موسى الأشعري كان بين مكة والمدينة فصلى العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة أوتر بها وعن ابن عباس أنه لما فرغ من العشاء قال لرجل ألا أعلمك الوتر ؟ فقال بلى فقام فركع ركعة وعن معاوية أنه صلى العشاء ثم أوتر بركة فذكر ذلك لابن عباس فقال أصاب ﴿ الحادية عشرة ﴾ استدل بقوله فليوتر بواحدة على وجوب الوتر للأمر به ولا حجة فيه لأن هذا الأمر لم يرد ابتداء وإنما ورد بعد سؤال فلا يكون للوجوب وقد أمر قبله بصلاة الليل والخفية لا يقولون بوجوبها ﴿ الثانية عشرة ﴾ قوله فاذا خشى أحدكم الصبح دليل على خروج وقت الوتر بطلوع الفجر وهو مذهب الشافعية والحنفية والجمهور إلا أن المالكية قالوا إنما يخرج بطلوع الفجر وقته الاختباري ويبقى وقته الضروري إلى صلاة الصبح هذا هو المشهور عندهم وقال أبو مصعب كالجهور ينتهي وقته بطلوع الفجر وليس له وقت ضرورة وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن وقته يمتد إلى صلاة الصبح قال رويانا عن ابن مسعود أنه قال الوتر ما بين الصلاتين وروى الوتر بعد طلوع الفجر عن ابن عباس وابن عمر وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء وحذيفة ومائشة قال وقال مالك والشافعي وأحمد يوتر ما لم يصل الصبح ورخص الثوري والأوزاعي في الوتر بعد طلوع الفجر وقال النخعي

والحسن والشعبي إذا صلى الغداة فلا يوتر وقال أيوب السختياني وحيد الطويل
 إن أكثر وترنا بعد طلوع الفجر قلت ما حكاه عن مالك صحيح عنه
 لكنه يرى ما بعد الفجر وقبل صلاة الصبح وقت ضرورة لها كما تقدم وكذا
 مذهب أحمد فإنه سئل ألا يوتر الرجل بعدما يطلع الفجر ؟ فقال نعم وقال ابن قدامة
 لا ينبغي لأحد أن يعتمد ترك الوتر حتى يصبح لقوله عليه الصلاة والسلام فإذا
 خشى أحدكم الصبح فليصل ركعة توتر له ما قد صلى متفق عليه والحديث أبي هريرة
 مرفوعا « من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكر » رواه ابن ماجه انتهى
 وما حكاه عن الشافعي ليس قوله في الجديد وبه الفتوى وإنما هو قوله في القديم
 وحكى أبو العباس القرطبي أن مذهب الشافعي كذهب مالك في أن وقت ضرورته
 من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وليس كذلك وقال ابن عبد البر بعد ذكره
 امتداده إلى صلاة الصبح وهو الصواب عندي لأنني لأعلم هؤلاء الصحابة مخالفا
 من الصحابة فدل إجماعهم على أن معنى الحديث في مراعاة طلوع الفجر أريد به
 ما لم يصل صلاة الفجر ويحتمل أيضا أن يكون ذلك لمن قصده واعتمده وأما من
 نام عنه حتى اتفجر الصبح وأمكنه أن يصله مع الصبح قبل طلوع الشمس فليس
 ممن أريد بذلك الخطاب انتهى ثم قال ابن المنذر وفيه قول ثالث وهو أن يصل
 الوتر وإن صلى الصبح هذا قول طاوس وكان النعمان يقول عليه قضاء الوتر وإن
 صلى الفجر إذا لم يكن أوتر وفيه قول رابع وهو أن يصل الوتر وإن طلعت
 الشمس روى هذا القول عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن والشعبي وحماد بن أبي
 سليمان وبه قال الأوزاعي وأبو ثور وقال سعيد بن جبير من فاتته الوتر يوتر
 بواحدة من النافلة وهذا قول خامس انتهى وهذه الأقوال الثلاثة الأخيرة
 الظاهر أنها إنما هي في صلاة الوتر قضاء وما أراد قائلوها استمرار وقتها إلى ذلك
 الحمد أداء وفي عبارة بعضهم التصريح بذلك ومن لم يصرح به منهم فمبارته محمولة
 على ذلك والله أعلم قال أبو العباس القرطبي وقد روى أبو داود عن أبي سعيد
 مرفوعا من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره قال وهذا الظاهر يقتضي
 أنه يقضى دائما كالتعرض ولم أر قائلًا به قلت هو مذهب الشافعي والصحابة والله أعلم

﴿الثالثة عشرة﴾ استدله الحافظ ابو موسى المديني على امتناع التنفل بعد طلوع الفجر بغير ركعتي الفجر ، قال : إذ لو كان التنفل بعد الفجر مباحا لما كان خشية الصبح معنى قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي بل له معنى صحيح هو المقصود من الحديث وهو ان يوقع الوتر قبل خروج وقته ولا يؤخره حتى يطلع الفجر ويدل عليه قوله عقبه في بعض ضرفه واجعل آخر صلاتك وترًا ﴿الرابعة عشرة﴾ فيه دليل على أن الافضل تأخير الوتر فإنه أمر بفعله عند خشية الصبح وذلك في آخر وقته وهو كذلك فيمن وثق من نفسه بالاستيقاظ آخر الليل فان لم يثق بالاستيقاظ فتعجيله قبل النوم أفضل كذا ذكره النووي في شرحي مسلم والمهذب وهو مقيد لما أطلقه في الروضة تبعالرافعي من أن الافضل في حق من لا تهجد له الاتيان بعد فريضة العشاء ورايتها فيقال محل ذلك فيما إذا لم يثق بالاستيقاظ آخر الليل والله اعلم ﴿الخامسة عشرة﴾ ذكر ابن حزم ان الوتر وتهجد الليل ينقسم ثلاثة عشروجهما أيها فعل اجزأه قال وافضلها ان يصلي ثنتي عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم إلى ان قال والتاسع ان يصلي اربع ركعات يتشهد ويسلم من كل ركعتين ثم يوتر بواحدة لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل منى منى فاذا خشيت الصبح فوتر بواحدة ففهم أن المراد بهذا اللفظ الاقتصار على أربع ركعات وليس كذلك وإنما المراد أنه يسلم من كل ركعتين من غير حصر في هذا العدد ولهذا عقبه بقوله فاذا خشيت الصبح فدل على أنه يصلي من غير حصر بحسب ما يتيسر له من العدد إلا أنه يكون على هذا الوجه وهو السلام من كل ركعتين إلى أن يخشى الصبح فيضيق حينئذ وقت صلاة الليل فيتعين الاتيان بآخرها وخاتمتها وهو الوتر وهذا هو الذي فهمه منه جميع الناس والله أعلم ﴿السادسة عشرة﴾ مقتضاه أن يكون الوتر آخر صلاة الليل فلو أوتر ثم أراد التنفل لم يشفع وره على الصحيح المشهور عند أصحابنا وغيرهم وقيل يشفعه بركعة ثم يصلي وإذا لم يشفعه فهل يعيد الوتر آخرًا؟ فيه خلاف عند المالكية وقال الشافعية لا يعيده لحديث لا وتران في ليلة ١ - طرح التتريب - ثالث

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« يَمْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ
وَيَضْرِبُ مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلًا فَارْقَدَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ
فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ
عُقْدَتُهُ فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا »

الحديث الثاني

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « يَمْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى
قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ وَيَضْرِبُ مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلًا
طَوِيلًا فَارْقَدَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ
فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا »
(فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الأئمة الستة خلا الترمذي فرواه البخاري
وأبو داود من طريق مالك ورواه مسلم والنسائي من طريق سفیان بن عيينة
كلاهما عن أبي الزناد عنه ورواه ابن ماجه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن
أبي هريرة بلفظ « يَمْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ بِاللَّيْلِ بِحَبْلِ فِيهِ ثَلَاثَ عُقَدٍ فَإِنْ
اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ فَأَدَّاهُ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ فَأَدَّاهُ إِلَى الصَّلَاةِ انْحَلَّتْ
عُقْدَتُهُ كُلُّهَا فَيَصْبَحُ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ قَدْ أَصَابَ خَيْرًا وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَصْبَحَ
كَسَلَانًا خَبِيثَ النَّفْسِ لَمْ يَصْبَحْ خَيْرًا » (الثانية) قال ابن عبد البر ما عقده الشيطان
على قافية رأس ابن آدم إذا رقد فلا يوصل إلى كفيته وأظنه مجازاً كناية عن
حبس الشيء لأن وتثبيطه للانسان عن قيام الليل وعمل البر وقيل إنها كعقد السحر
من قول الله النفثات في العقد وقال ابن بطال قال المهلب قد فسر النبي ﷺ
معنى العقد وهو قوله عليك ليل طویل فارقد فكانه يقولها إذا أراد النائم
الاستيقاظ إلى حزبه فيعتقد في نفسه أنه بقيت من الليل بقية طوييلة حتى يروم
بذلك إتلافات ساعات ليله وتقويت حزبه فإذا ذكر الله انحلَّت عقدة أي علم أنه

قد مر من الليل طويل وأنه لم يبق منه طويل فإذا قام فتوضأ استبان له ذلك أيضاً
 وأنحل ما كان عقد في نفسه من الغرور والاستدراج فإذا صلى واستقبل القبلة انحلت
 العقدة الثالثة لأنه لم يصنع إلى قوله ويئس الشيطان منه والقافية هي مؤخر
 الرأس وفيه العقل والفهم فعقده فيه إثباته في فهمه أنه بقي عليه ليل طويل ثم
 قال ابن بطل ورأيت لبعض من فسر هذا الحديث قال العقد الثلاث هي الأكل
 والشرب والنوم وقال الأثرى إن من أكثر الأكل والشرب أنه يكثر
 نومه لذلك والله أعلم بصحة هذا التأويل وبما أراد عليه الصلاة والسلام من
 ذلك وقال النووي اختلف العلماء في هذه العقد فقل هو عقد حقيقي بمعنى عقد
 السحر للإنسان ومنعه من القيام قال الله تعالى «ومن شر النفاثات في العقد»
 فعلى هذا هو قول يقوله يؤثر في تثبيت النائم كتأثير السحر وقيل يحتمل أن
 يكون فعلاً يفعله كفعل النفاثات في العقد وقيل هو من عقد القلب وتصميمه
 فكأنه يوسوس في نفسه ويحدثه بأن عليك ليلاً طويلاً فتأخر عن القيام وقيل
 هو مجاز كقوله به عن تثبيت الشيطان عن قيام الليل انتهى وقال أبو العباس القرطبي
 بعد ذكره المعنى المحكى عن الملب وإنا خص العقد بثلاث لأن أغلب ما يكون
 انتباه النائم في السحر فإن اتفق له أن يستيقظ ويرجع إلى النوم ثلاث مرات لم
 تنقض النومة الثالثة في الغالب إلا والفجر قد طلع انتهى وقال في النهاية أراد
 تثقيب النوم وإطالته فكأنه قد شد عليه شداً وعقده ثلاث عقد (الثالثة)
 الظاهر أن المراد بالشيطان هنا جنس الشيطان ولا يراد بذلك الشيطان الأكبر
 وهو إبليس (الرابعة) ذكر صاحب الصحاح والمحكم والمشارك والنهاية أن
 القافية القفا ثم قال في النهاية وقيل قافية الرأس مؤخره وقيل وسطه وقال النووي
 في شرح مسلم القافية آخر الرأس وقافية كل شيء آخره ومنه قافية الشعر وقال
 ابن بطل القافية مؤخر الرأس وفيه العقل والفهم (الخامسة) قوله ويفرب
 مكان كل عقدة، لم أر من تعرض للكلام عليه ويحتمل وجهين (أحدهما) أن معناه
 أنه يفرب يده على مكان العقد تأكيذاً لها وإحكاماً أو أن ذلك من تمام سحره
 وفي فعله ذلك خصوصية وله تأثير يعلمه هو (ثانيهما) أن الضرب هنا كناية عن

حجاب يصنعه في ذلك الموضع يمنع وصول الحس إلى ذلك النائم حتى لا يستيقظ
ومنه الحديث الآخر فضرب على أذانهم قالوا فيه هو كناية عن النوم ومعناه
حجب الصوت والحس أن يلجأ آذانهم فيقتبها فكانها قد ضرب عليها حجاب
﴿السادسة﴾ قوله عليك ليلا طويلا كذا هو في روايتنا من موطأ أبي مصعب
بالنصب على الأغراء وقال النووي كذا هو في معظم نسخ بلادنا لصحيح مسلم
وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ورواه بعضهم عليك ليل طويل بالرفع
أي بقي عليك ليل طويل ورجح أبو العباس القرطبي هذه الرواية فقال روايتنا
الصحيحة عليك ليل طويل على الابتداء والخبر ووقع في بعض الروايات عليك
ليلا طويلا على الأغراء والأول أولى من جهة المعنى لأنه لا يمكن في الغرور من
حيث إنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله فارق دو إذا نصب على الأغراء
لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد وحينئذ يكون قوله فارق دوا ثانياً والله أعلم
انتهى وعلى كل تقدير فهذه الجملة معمول لقول محذوف أي يقول الشيطان للنائم
هذا الكلام ويحتمل أن يكون قوله ليلا طويلا منصوب على الظرف أي يضرب
مكان كل عقدة في ليل طويل وقوله عليك يحتمل حينئذ أن يكون متعلقاً بقوله
يضرب ويحتمل أن يكون صفة لكل عقدة ويدل لهذا قوله في رواية
النسائي يضرب على كل عقدة ليلا طويلا أي أرقد ﴿السابعة﴾ فيه الحث على
ذكر الله تعالى عند الاستيقاظ وجاءت فيه أذكار مخصوصة مشهورة في الصحيح
منها حديث عبادة بن الصامت «من تعار من الليل فقال لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله والله
أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال اللهم اغفر لي أو دعا استجيب له فإن
توضأ قبلت صلاته» ولا يتعين لتحصيل هذا المقصود ذكر لكن الأذكار المأثورة
فيه أفضل ﴿الثامنة﴾ وفيه التحريض على الوضوء في هذه الحالة وهو كونه
تحتل به إحدى عقد الشيطان وإن لم تنضم إليه في تلك الحالة صلاة ﴿التاسعة﴾
الظاهر أن التيمم بشرطه يقوم مقام الوضوء في ذلك ﴿العاشرة﴾ الظاهر أنه
لو كان عليه غسل لم تنحل عقدة الشيطان بمجرد الوضوء حتى يفصل لانه

لا يتمكن من الصلاة بمجرد الوضوء وإنما اقتصر على ذكر الوضوء في الحديث لأن الأصل عدم الجنابة ﴿الحادية عشرة﴾ قوله فإن صلى انحلت عقده وروى بفتح القاف على الجمع وباسكانها على الافراد كاللتين قبلهما والاول هو المشهور وهو الذي ضبطناه عن شيخنا والذي رحمه الله ويدل له قوله في رواية مسلم العقد وقوله في رواية النسائي العقد كلها ونقل ابن عبد البر عن رواية يحيى بن يحيى الثاني وعلى الاول فالمراد أنه انحل بالصلاة تمام عقده فإنه قد انحل بالذكر والوضوء اثنان منها وما بقي إلا واحدة فإذا صلى انحلت تلك الواحدة وحصل حيثئذ تمام انحلال المجموع وهو نظير قوله عليه الصلاة والسلام من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ونظائره كثيرة ﴿الثانية عشرة﴾ فيه فضيلة الصلاة بالليل وإن قلت لكن هل يحصل انحلال عقدة الشيطان الأخيرة بمجرد الشروع في الصلاة أو بتمامها؟ الظاهر الثاني فإنه لو أقسدها قبل تمامها لم يحصل بذلك غرض ورأيت والذي رحمه الله لما سئل عن الحكمة في افتتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين أجاب عن ذلك بأن الحكمة فيه استعجال حل عقد الشيطان وهو معنى حسن بدعي ومقتضاه ما رجحته من أنه لا يحصل ذلك الا بتمام الصلاة ولا يחדش في هذا المعنى أن النبي ﷺ منزه عن عقد الشيطان على قافيته لانا نقول إنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك تشريعاً لأمته ليقصدوا به فيحصل لهم هذا المقصود والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ بوب عليه البخاري في صحيحه باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل، وقد أنكر عليه المازري في ذلك وقال الذي في الحديث أنه يعقد على قافية رأسه وإن صلى بعده وإنما تنحل عقده بالذكر والوضوء والصلاة قال ويتأول كلام البخاري أنه أواد أن استدامة العقد إنما تكون على من ترك الصلاة وجعل من صلى وانحلت عقده كمن لا يعقد عليه لوالأثره قلت مأول عليه كلام البخاري واضح ويمكن جملة على وجه آخر وهو إن أراد أن الشيطان إنما يعقد على رأس من لم يصل العشاء فإن استيقظ وصلى العشاء انحلت العقد وإلا استمرت أما من صلى العشاء فقد قام بما عليه فلا يفسد عليه الشيطان ولا

يعقد على قافيته شيئاً ويوافق ذلك أن الطحاوي حمل قوله عليه الصلاة والسلام
 فيمن نام ليلة كله حتى أصبح ذاك رجل بال الشيطان في أذنه ، على أنه نام عن صلاة
 العشاء حتى انقضى الليل كله قال ابن عبد البر ويدل على ذلك أن من السلف قوما كانوا
 ينامون قبل العشاء ويصلونها في وقتها ثم حكي عن الحكم قال كانوا ينامون قبل صلاة
 العشاء وعن ابن عمر أنه كان يرقد قبل صلاة العشاء ويوكل من يوقظه وعن سريه لم ي
 رضى الله عنه أنه ربما أغفى قبل العشاء وروى أنه ما كانت نومة أحب إليه من نومة بعد
 العشاء قبل صلاة العشاء وذكر إباحة النوم قبل العشاء عن الأسود بن يزيد وعروة بن
 الزبير وعلى الأزدي وسعيد بن جبير وابن سيرين ذكره ابن أبي شيبة عنهم وهذا كله
 عنهم على أنهم كانوا يصلون العشاء في وقتها أو منع الجماعة انتهى كلام ابن عبد البر
 ويخالف هذا التأويل الذي ذكرته في كلام البخاري أنه أورد هذا الحديث في
 صلاة الليل وذلك مناف للجملة على صلاة العشاء والله أعلم ^{بأن} الرابعة عشرة ^{من} قال
 القاضي أبو بكر بن العربي اختلف الناس في صلاة الليل ومال البخاري إلى
 وجوبها وتعلق بقوله عليه الصلاة والسلام يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم
 الحديث قال ابن العربي وهذه العقدة تنحل بصلاته الصبح ويكون في ذمة الله
 كما قال رسول الله ﷺ وقد بينت عائشة رضى الله عنها الأمر غاية البيان فقالت
 في صحيح مسلم إن قيام الليل منسوخ قالت عائشة فيه أن الله افترض قيام الليل
 في أول هذه السورة نعى المزمع فقام نبي الله ﷺ حولا وأمسك الله خاتمها في
 السماء اثني عشر شهرا حتى أنزل الله تعالى في آخر السورة التخفيف فصار قيام
 الليل تطوعاً بعد الفريضة انتهى وهنا أمور (أحدها) ما ادعاه ابن العربي على البخاري
 من ميله إلى الوجوب وتعلقه بهذا الحديث ليس كما ذكره فإن التبويب ليس فيه
 التصريح بذلك وقد أورد فيه حديثين أحدهما هذا الحديث ولا حجة فيه للوجوب
 فإن عقد الشيطان على رأس النائم لا ينسب إليه ولا يؤاخذ به فإنه ليس له فيه صنع
 ولا تسبب والحديث الآخر حديث سمرة : أما الذي يبلغ رأسه بالحجر فإنه يأخذ القرآن
 فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة وهذا لا تعلق له أيضاً بصلاة الليل وقد
 صرح فيه بأن الذم على نومه عن الصلاة المكتوبة (ثانيها) ما ذكره ابن العربي

من حمل الصلاة التي تنحل بها عقدة الشيطان على صلاة الصبح لا بأس به ويؤيده
أن في رواية الامام أحمد في مسنده فإن أصبح ولم يعمل الصبح أصبح خبيث النفس
الحديث ويوافق ذلك كلام ابن عبد البر فإنه قال : فيه الأخبار عن حال من لم
يقم إلى صلاته وضياعها حتى خرج وقتها ثم قال أما من كانت عادته القيام إلى
صلاته المكتوبة أو إلى نافلته من الليل فغلبته عينه فقد جاء عنه عليه الصلاة
والسلام أنه يكتب له أجر صلاته ونومه صدقة عليه وقال الله عز وجل « الله يتوفى
الانفس حين موتها » الآية وقال رسول الله ﷺ إن الله قبض ارواحنا ولو شاء
لردها اليها وقال له بلال أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك وفي هذا كله العذر البين
والخروج الواسع لمن غلبه نومه على صلاته ثم قال بعد ذلك إن الحديث ندب إلى
قيام الليل والامتنعاف بالأسحار وأقل أحواله أن يكون ندبا إلى أن لا يطلع الفجر
على المؤمن إلا وقد ذكر الله وتأهب بالوضوء للصلاة انتهى وقد ظهر بذلك أنه
قد حصل التردد في الصلاة المرادة في هذا الحديث هل هي المشاء أو الصبح أو
تجدد الليل والله أعلم (ثالثها) أطلق ابن العربي الخلاف في وجوب صلاة الليل وقيد
بعضهم القول بالوجوب بأهل القرآن فذكر انترمذى في جامعه عن اسحق بن راهويه أنه
قال إنما قيام الليل على أصحاب القرآن وروى محمد بن نصر المروزي في كتاب قيام الليل
أنه قيل للحسن البصري ما يقول في رجل قد استظهر القرآن عن ظهر قلبه ولا يقوم
به إنما يصلي المكتوبة فقال لمن الله ذلك ، إنما يتوسد القرآن قيل له قال الله (فاقروا
ما تيسر منه) قال نعم ونوحى آية وقال محمد بن نصر المروزي ويقال لمن أوجب
القيام بالليل فرضاً بأقل أو أكثر احتجاجاً بقوله تعالى (فاقروا ما تيسر منه) خبرنا
عنه إذا لم يخف عليه ولم يتيسر أن يقرأ بشيء هل يوجب عليه أنه يتكلف
ذلك وإن لم يخف ويتيسر؟ فإن قال نعم خالف ظاهر الكتاب وأوجب عليه ما لم
يوجب الله وإن قال لا يجب عليه تكلف ذلك إذا لم يتيسر ولم يخف فقد أسقط
خوضه ولو كان فرضاً لوجب عليه خف أو لم يخف كما قال (اتقوا حقاً وثقالاً) قال
وقول ما تيسر يدل على أنه ندب واختيار وليس بفرض انتهى وقال ابن عبد البر

ضد بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة والذي عليه جماعة
 العداء أنه مندوب إليه ﴿الخامسة عشرة﴾ قال النووي في شرح مسلم قوله
 فأصبح نشيطا طيب النفس معناه لسرووه بما وفقه الله الكريم له من الطاعة ووعد
 به من ثوابه مع ما يبارك له في نفسه وتصرفه في كل أموره مع ما زال عنه من عقد
 الشيطان وتثبيطه وقوله وإلا أصبح خبيث النفس كسلان معناه لما عليه من
 عقد الشيطان وآثار تثبيطه واستيلائه مع أنه لم يزل ذلك عنه وقال أبو العباس
 القرملي نشيطا لما يرد عليه من العبادات لكونه ألها طيب النفس لرجاء ثوابه
 ما فعل وقوله خبيث النفس أى بشؤم تفريطه وتعام خديعة الشيطان له كسلان
 أى متناقل عن الخيرات وربما يحمله ذلك على تضييع الواجبات انتهى وهو
 قريب من المعنى الذى ذكره النووي لكنه أحسن بيانا وإيضاحا ﴿السادسة
 عشرة﴾ كونه يصبح خبيث النفس كسلان هل يترتب على ترك كل واحدة
 من هذه الخصال التى هى الذكر والوضوء والصلاة فلا ينتفى عنه ذلك إلا بفعل
 الجميع أو يترتب على ترك المجموع حتى لو أتى ببعضها لا ينتفى عنه خبث النفس والكسل
 قال النووي في شرح مسلم: ظاهر الحديث أن من لم يجمع بين الأمور الثلاثة وهى
 الذكر والوضوء والصلاة فهو داخل فيمن يصبح خبيث النفس كسلان انتهى
 وقد يقال إذا جمع بين الأمور الثلاثة انتفى عنه خبث النفس والكسل انتفاء
 كاملا وإذا أتى ببعضها انتفى عنه بعض خبث النفس والكسل بقدر ما أتى به منها
 فليس عند من استيقظ فذكر الله من خبث النفس والكسل ما عند من لم يذكر
 الله أصلا ﴿السابعة عشرة﴾ إن قلت كيف الجمع بين وصفه عليه الصلاة والسلام
 فاعل ذلك بأنه خبيث النفس وبين قوله عليه الصلاة والسلام لا يقل أحدكم خبيث
 نفسه؟ قالت ذلك الحديث نهى الإنسان أن يقول هذا اللفظ عن نفسه وهذه
 إخبار عن صفة غيره ﴿الثامنة عشرة﴾ قوله كسلان غير منصرف للآلف
 والنون المزيدين وهو مذكر كسلى ووقع لبعض رواة الموطأ كسلانا مصروفا
 وليس بشيء

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « إذا قام أحدكم من الليل فاستمعجم القرآن على لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع » رواه مسلم ، والبخاري من حديث أنس « إذا
 نيس أحدكم في الصلاة فليغم حتى يعلم ما يقرأ » ولها من حديث
 عائشة « إذا نيس أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم فإن
 أحدكم إذا صلى وهو ناعس لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه »

الحديث الثالث

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم من الليل
 فاستمعجم القرآن على لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع » رواه مسلم (فيه) فوائد
 الأولى ﴿ رواه مسلم عن محمد بن رافع وأبي داود عن أحمد بن حنبل كلامه
 عن عبد الرزاق ورواه النسائي في فضائل القرآن من سننه من طريق عبد الله بن
 المبارك عن معمر ويشهد له ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ
 قال « إذا نيس أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم فإن أحدكم إذا صلى
 وهو ناعس لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه وما في صحيح البخاري عن أنس عن
 النبي ﷺ إذا نيس في الصلاة فليغم حتى يعلم ما يقرأ » (الثانية) ﴿ قوله إذا قام أحدكم
 من الليل محتمل وجهين (أحدهما) أن القيام هنا على بابه والمراد القيام للصلاة ثم محتمل
 على هذا أن يكون القيام على ظاهره وإن لم يشرع في الصلاة ومحتمل أن يراد به القيام
 للصلاة مع الدخول فيها ويدل لذلك قوله في حديث عائشة وأنس إذا نيس أحدكم في
 الصلاة (ثانيهما) أن يراد بالقيام من الليل نفس صلاة الليل فإنه يقال لصلاة الليل قيام
 الليل ﴿ الثالثة ﴿ قوله فاستمعجم القرآن على لسانه بفتح التاء من قوله فاستمعجم
 ورفع النون من قوله القرآن على أنه فاعل أي استغلق ولم ينطق به لسانه لغلبة النعاس
 كأنه صارت به عجمة لا اختلاط حروف الناعس وعدم يلفظها قال في الصحاح : استمعجم
 عليه الكلام استمعهم وقال في المحكم استمعهم الرجل سكنت واستمعجت عليه

قراءته انقطعت فلم يقدر على القراءة من نعاس وقال في المشارق استعجم عليه القرآن
لم ينصح به لسانه ثم قال استعجم القرآن على لسانه أى ثقلت عليه القراءة كالأعجمي
وقال في النهاية : استعجم القرآن على لسانه أى ارتج عليه فلم يقدر أن يقرأ
كأنه صار به عجمة (الرابعة) قوله فلم يدري ما يقول، يحتمل معناه أوجها (أحدها) أنه
النعاس صار لا يفهم ما ينطق به (والثاني) أنه لا يدري لشدة نعاسه ما بعد اللفظ الذي
قطق به حتى يأتي به (والثالث) أنه لشدة نعاسه لا يقدر على النطق أصلاً وهذه مراتب
أخفها الأول وأشدّها الأخير (الخامسة) الأمر بالاضطجاع في هذه الصورة هل
هو على سبيل الاستحباب أو الإيجاب ؟ قال والدي رحمه الله ظواهر الأحاديث
تقتضي وجوب ذلك فأما من حيث المعنى فإن كان النعاس خفيفاً بحيث
يعلم المصلي النعاس أنه أتى بواجبات الصلاة فإن صلاته صحيحة فلا يجب عليه
الخروج منها وإن كان بحيث لا يعلم ما أتى به من الواجبات فصلاته غير صحيحة فيجب
الخروج منها ثم إن ذهب عنه النوم بأمر آخر غير الاضطجاع من تبرّد بقاء أو
غير ذلك فلا شك أنه لا يجب ذلك لأنه وسيلة إلى ذهاب النوم وقد ذهب فإذا
حصل المقصد سقطت الوسائل وإن لم يذهب ذلك إلا بالاضطجاع وجب عليه لأنه
مقدمة للواجب وقال القاضى عياض إن من اعتراه ذلك في الفريضة وكان في
وقت سعة لزمه أن يفعل مثل ذلك وينام حتى يتفرغ للصلاة انتهى حمل الأمر
في ذلك على الوجوب انتهى كلام والدي رحمه الله والظاهر حمل الأمر في ذلك
على الاستحباب مطلقاً وما دام النعاس خفيفاً فلا وجه للوجوب وإذا اشتد
النعاس انقطعت الصلاة لشدة فلا يحتاج إلى إيجاب القطع لأنه يحصل بغير
اختيار المصلي والله أعلم (السادسة) ظاهر لفظ الحديث اختصاص ذلك بصلاة
الليل لسكن المعنى يقتضى أن سائر الصلوات في ذلك سواء وأنه لا فرق بين الفرض
والنفل والتقييد بالقيام من الليل إنما هو لأن الغالب عليه النعاس في صلاة
الليل دون صلاة النهار وما خرج مخرج الغالب لا مفهوماً له وقد يقال إن المعنى
بقتضى اختصاص ذلك بصلاة النفل لجواز الخروج من صلاة النفل دون الفرض
حكى القاضى عياض عن مالك وجماعة من العلماء أنهم حملوا الحديث على صلاة

الليل لأن الغالب غلبة النوم انما هي في الليل وحكى النووي عن مذهبنا ومذهب الجمهور أنه عام في صلاة الفرض والنفل في الليل والنهار ﴿السابعة﴾ محل هذا الامر ما اذا لم يكن في فريضة قد ضاق وقتها فان ضاق الوقت بأن لم يبق منه زمن يسمع صلاة الفرض فليس له الخروج منها كذا حمله على ذلك القاضي عياض وقال انه يصلي على ما أمكنه ويجاهد نفسه ويدافع النوم جهده ثم إن تحقق أنه أداها وعقلها أجزأه والا أعادها قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وما ذكره هو الذي عيش على قواعد مذهبنا كما في مسألة ما اذا قدم الطعام وقد بقي من الوقت ما يسمع قدر الصلاة وفيه وجه حكاه المتولي أنه يأكل وإن خرج الوقت وهو قول أهل الظاهر وقد يفرق بين البابين بأن الصلاة بحضرة الطعام لا تؤدي الى حالة النعاس الذي لا يدري ما يقول وإن من أداه النعاس الى هذه الحالة لا يستمر في صلاة الفرض ولا يسرع فيها حتى يكون على حالة يدري أنه أتى بواجبات الصلاة وقد روى ابن عبد البر في التمهيد باسناده الى الضحاك في قوله تعالى (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) قال سكر النوم قال ابن عبد البر ولا أعلم أحداً قال ذلك غير الضحاك قال والذي رحمه الله الا أن الآية دلت على أن من لا يعلم ما يقول لا يدخل في الصلاة فن أداه غلبة النوم الى ذلك فهو مهمل عن الدخول فيها ومن اتقاهما بعد الشروع حتى يعلم ما يقول انتهى ﴿الثامنة﴾ على تقرير أن يحمل القيام من الليل على نفس الصلاة فاذا أمر بإبطال الصلاة بعد الشروع فيها عند طرؤه النعاس فعدم الدخول أولى بذلك لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ﴿التاسعة﴾ علل الامر في الرقادي حديث عائشة بأنه لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه وقال في حديث آخر حتى يعلم ما يقرأ والتقدير المشترك بين العلتين خشية التخليط فيما يأتي به من القراءة والنداء والامر في القراءة أشد لوجوبها ولعظم المفسدة في تغيير القرآن فان قلت كيف يؤخذ العبد بما لا يقصد النطق به من تغيير نظم القرآن أو دعائه على نفسه وهو ناعس؟ قلت قال والذي رحمه الله الجواب عنه من وجبين (أحدهما) أن من عرض نفسه لوقوع في ذلك بعد النهي عنه فهو متعمد بالصلاة في هذه الحالة فخنايته على نفسه وهذا إذا كان عالماً

بالنهي (والوجه الثاني) انا وان قلنا إنه غير آثم لعدم قصده ذلك فالمقصود من الصلاة أداؤها على ما أمر به وتحصيل الدعاء لنفسه لكونه اقرب ما يكون من ربه وهو ساجد فإذا فات المقصود بكونه لم يعلم ما أتى به من الواجبات ولم يحصل له إجابة ما قصد ان يدعو به لنفسه فهو منهي عن تكليف نفسه مالا فائدة فيه والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ قد يدعى ان في حديث أبي هريرة زيادة على حديث عائشة وأنس لان عدم درايته لما يقول قد يكون للنعاس وقد يكون لشغل فكر أو لغير ذلك من الاسباب لكن الاغلب كونه النعاس ﴿ الحادية عشرة ﴾ على تقدير ان يحمل القيام من الليل على القيام للصلاة وان لم يشرع في الصلاة ففي منع النعاس من قراءة القرآن ولو كان في غير صلاة والمعنى فيه ما يحذر من تغييره لكلام الله تعالى وان كان في الصلاة قدر زائد وهو أنه إذا لم يعلم ما قرأ من الواجب لم يؤد فرضه ﴿ الثانية عشرة ﴾ أمره بالاضطجاع لأنه الهياة المحمودة في النوم والمعمودة غالباً فلما استلقى أو قام قاعدا حصل الغرض بذلك ﴿ الثالثة عشرة ﴾ استدل به على أن النعاس لا ينقض الوضوء فانه لم يعلل قطع صلاة النعاس ببطلان طهارته وإنما علله بتوقع الغلط منه والنعاس دون النوم وحقيقة النوم استرخاء البدن وزوال الاستشعار وخفاء الكلام وليس ذلك في النعاس وأما قول صاحب المحكم إن النعاس النوم فهو مخالف لكلام أكثر أهل اللغة وقد صرح الشاعر بأنه دونه في قوله

وسنان أثقله النعاس فرتقت * في عينه سنة وليس بنائم

وقد قال صاحب المحكم بعد ذلك وقيل مقاربتة وهذا هو الموافق لكلام غيره والله أعلم ﴿ الرابعة عشرة ﴾ استدل به صاحب المفهم على أن النوم ليس يحدث من حيث إنه لم يجعل ذلك علة تقضى طهارته قال والذى رحمه الله وفيه نظر من حيث إنه لا تعرض في الحديث للنوم وقد يؤدي النعاس إلى النوم وقد لا يؤدي اليه بأن يستمر المصلي على صفة النعاس حتى يفرغ ﴿ الخامسة عشرة ﴾ فيه إشارة إلى الخوض على الاقبال على الصلاة بخشوع وفراغ قلب ونشاط وتعقل لما يقرأه ويدعو به ﴿ السادسة عشرة ﴾ الظاهر أن المراد بسبب نفسه في حديث عائشة هو الدعاء عليها لانه

باب قيام رمضان

عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَعَهُ نَاسٌ ثُمَّ صَلَّى الثَّانِيَةَ فَاجْتَمَعَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَوَّلَى فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةَ أَوِ الرَّابِعَةَ امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ حَتَّى اغْتَضَصَ بِأَهْلِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ

إِذَا ذَهَبَ يَسْتَعْفِرُ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَعْقِلُ رُبَّمَا قَلَبَ الدُّعَاءَ فَدَعَا عَلَى نَفْسِهِ أَمَا الشُّمُّ فَلَا يَحْمِلُ لَهُ هُنَا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَثْمُونُ عَلَى مَا تَقُولُونَ قَالَ فِي فِعْصَةٍ وَقَالَ أَبِي سَلَمَةَ حِينَ ضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ وَفِي مُسْلِمٍ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَلَا عَلَى أَوْلَادِكُمْ وَلَا عَلَى أَمْوَالِكُمْ لَا تَوَافَقُوا مِنْ اللَّهِ سَاعَةً يَسْأَلُ فِيهَا عَطَاءَ فَيَسْتَجِيبُ لَكُمْ وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ بَزِيَادَةُ قَوْلُهُ وَلَا عَلَى خُدَمِكُمْ وَقَالَ فِي آخِرِهِ فَيَوَافِقُ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ اجَابَةً وَهَذَا الْحَدِيثَانِ فِيمَنْ دَعَا عَلَى نَفْسِهِ بِقَصْدٍ ذَلِكَ وَحَدِيثُ الْبَابِ فِيمَنْ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ لَغْلَبَةُ النَّفَاسِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِذَلِكَ ﴿السَّابِعَةُ عَشْرَةَ﴾ اسْتَدْلُّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسُبَّ نَفْسَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقْدُمُ مِنْ أَنَّ مَعْنَى سَبِّ نَفْسِهِ هُنَا الدُّعَاءُ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَقْتَضِي مَنَعَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ﴾ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ فَيَسُبُّ الرِّفْعَ عَطْفًا عَلَى يَذْهَبُ وَالنَّصْبُ جَوَابًا لِلتَّرْجِيحِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ) عَلَى قِرَاءَةِ حَفْصٍ بِالنَّصْبِ

باب قيام رمضان

عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَعَهُ نَاسٌ ثُمَّ صَلَّى الثَّانِيَةَ فَاجْتَمَعَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَوَّلَى فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةَ أَوِ الرَّابِعَةَ امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ حَتَّى اغْتَضَصَ بِأَهْلِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ

الناس يُنادونه الصلاة فلم يخرج فلما أصبح قال له عمر بن الخطاب ما زال الناس ينتظرونك البارحة قال أما إنه لم يخف على أمرهم ولكنني خشيت أن تُكتب عليهم « زاد البخاري في رواية فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك

اليهم رسول الله ﷺ فجعل الناس ينادونه الصلاة فلم يخرج فلما أصبح قال له عمر ابن الخطاب ما زال الناس ينتظرونك البارحة قال أما إنهم لم يخف على أمرهم ولكنني خشيت أن يكتب عليهم » (فيه) فوائد الأولى أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه البخاري أيضا من طريق عقيل وأخرجه مسلم أيضا والنسائي من طريق يونس بن يزيد كلهم عن الزهري وفي روايتي عقيل ويونس الجزم بأن الليلة التي لم يخرج فيها النبي ﷺ هي الرابعة ورواية النسائي هذه أوردها في الصوم وزاد فيها وكان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة الحديث وقال في عدة أحاديث هذا من جعلها كلها عندي خطأ وينبغي أن يكون وكان يرغبهم من كلام الزهري ليس عن عروة عن عائشة الثانية استدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة لكونه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك وإنما تركه لمعنى قد أمن بوفاته عليه الصلاة والسلام وهو خشية الافتراض وبهذا قال الشافعي وجهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وروى ابن أبي شيبة في مصنفه فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد بن غفلة وزادان وأبي البختري وغيرهم وقد أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه واستمر عليه عمل الصحابة رضي الله عنهم وسائر المسلمين وصار من الشعائر الظاهرة كصلاة العيد وفي صحيح البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الهمط فقال عمر إنني أرى لو جمعتم هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل

ثم عزم بعضهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون
 بصلاة قارئهم فقال عمر نعم البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون،
 يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة
 رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى ناسا يصلون في المسجد فقال ما هؤلاء؟ فقيل
 ناس ليس معهم قرآن يصلون بصلاة أبي بن كعب فقال اصابوا ونعم ما صنعوا
 قال ابو داود وليس هذا الحديث بالقوي، مسلم بن خالد ضعيف وفي سنن أبي داود
 والترمذي والنسائي عن أبي ذر رضي الله عنه قال صمنا مع رسول الله ﷺ
 رمضان فلم يقم بنا شيئا من الشهر حتى بقي صبح فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل
 فلما كانت السادسة لم يقم بنا فلما كانت الثامنة قام بنا حتى ذهب شطر الليل
 فقلت يا رسول الله لو قللتنا قيام هذه الليلة فقال إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى
 ينصرف حسبت له قيام ليلة فلما كانت الرابعة لم يقم بنا فلما كانت الثالثة جمع
 أهله والناس فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح قال الراوي قلت وما الفلاح؟
 قال السحور ثم لم يقم بنا بقية الشهر قال الترمذي حسن صحيح قال ابن عبد البر
 وهذا كاه يدل على أن قيام رمضان جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ لحضه عليه
 وعمله به وإن عمر إنما سن منه ما قد سنها رسول الله ﷺ وذهب آخرون إلى
 أن فعلها فرادى في البيت أفضل لكونه عليه الصلاة والسلام واظب على ذلك
 قبل هذه الليالي وبعدها وتوفي والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة
 أبي بكر وصدر من خلافة عمر وإنما وقع تغييره في خلافة عمر سنة أربع
 عشرة من الهجرة واعترف عمر رضي الله عنه بأنها منفضولة كما تقدم من صحيح
 البخاري وفي الصحيحين عن زيد بن ثابت قال احتج رسول الله ﷺ بحجيرة
 بنخصة أو حصيرة فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها فتنبع إليه رجال وجاءوا
 يصلون بصلاته ثم جاءوا ليلة فحضر وأبطل رسول الله ﷺ عنهم فلم يخرج إليهم
 فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج إليهم رسول الله ﷺ مفضيا فقال لهم ما زال
 لكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم فعليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير
 صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة، لفظ مسلم وبهذا قال مالك وأبو يوسف

وبعض الشافعية وحكاه ابن عبد البر عن الشافعي وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر وأبنة سالم والقاسم بن محمد وعلقمة وإبراهيم النخعي أنهم كانوا لا يقومون مع الناس في شهر رمضان وعن الحسن البصري أنه سئل عن ذلك فقال تكون أنت تموه بالقرآن أحب الي من أن يفاه عليك به وعن ابن عمر تنصب كأنك حمار وعن إبراهيم النخعي لو لم يكن معي إلا سورة أو سورتان لأن أرددها أحب الي من أن أقوم خلف الامام في شهر رمضان، وفصل بعض الشافعية فقال ان كان حافظا للقرآن ولا يخاف الكسل عنها ولا تختل الجماعة في المسجد بتخلفه فلا تقرأ وان فقد بعض هذا فالجماعة أفضل ففي المسألة عند الشافعية ثلاثة أوجه وقال المراقبون والصيدلاني وغيرهم الخلاف في ذلك انما هو فيمن كان حافظا للقرآن آمنا من الكسل لا تختل الجماعة في المسجد بتخلفه فان فقد بعض هذه فالجماعة أفضل قطعا وهذا الخلاف الذي عند الشافعية في ذلك الأشهر أنه وجهان للأصحاب وقيل إنه قولان للشافعي رحمه الله وأجاب الأولون بأن ترك المواظبة على الجماعة في التراخي انما كان لمعنى وقد زال كما تقدم وقالوا لم يعترف عمر رضي الله عنه بأنها مفضولة وقوله والتي ينامون عنها أفضل ليس فيه ترجيح الافراد ولا ترجيح فعلها في البيت وإنما فيه ترجيح آخر الليل على أوله كما صرح به الراوي بقوله يريد آخر الليل قال الطحاوي وكل من اختار التفرد فينبغي ان يكون ذلك على ألا ينقطع معه القيام في المسجد فأما الذي ينقطع معه القيام في المسجد فلا، قال وقد اجمعوا على انه لا يجوز تعطيل المساجد عن قيام رمضان فعصار هذا القيام واجبا على الكفاية فمن فعله كان أفضل ممن اتفرد كالقروض التي على الكفاية، وفيما ذكره من الوجوب على الكفاية نظر والذي ذكره صاحب الهداية من الحنفية انما هو السنية على الكفاية وعبارته والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عن اقامتها كانوا صبيئين ولو اقامها البعض فالمتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة لان افراد الصحابة رضي الله عنهم روى عنهم التخلف انتهى وكلام الليث بن سعد موافق لكلام الطحاوي حيث قال لو قام الناس في بيوتهم ولم يقيم أحد في المسجد لا ينبغي

أن يخرجوا إليه حتى يقوموا فيه فأما إذا كانت الجماعة قد قامت في المسجد فلا بأس أن يقوم الرجل لنفسه ولأهل بيته في بيته انتهى وقال أبو العباس القرطبي بعد ذكره عمل الصحابة بهلاة التراويح في جماعة ومالك أحق الناس بالتمسك بهذا بناء على أصله في التمسك بعمل أهل المدينة انتهى وحكي عن مالك قبل ذلك أنه كان أولاً يقوم في المسجد ثم ترك ذلك قلت فيكون له في المسألة قولان والله أعلم في الثالثة لم يبين في هذا الحديث عدد الركعات التي صلاحها النبي ﷺ تلك الليالي في المسجد وقد قالت عائشة رضي الله عنها ما زاد النبي ﷺ في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فالظاهر أنه كذلك فعل في هذا المحل لكن عمر رضي الله عنه لما جمع الناس على صلاة التراويح في شهر رمضان مقتدين بأبي بن كعب صلى بهم عشرين ركعة غير الوتر وهو ثلاث ركعات وفي سنن البيهقي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وروى مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة وفي رواية بأحمدى عشرة قال البيهقي يجمع بين الروايات بأنهم كانوا يقومون بأحدى عشرة ثم قاموا بعشرين وأوتروا بثلاث ويزيد بن رومان لم يدرك وهذا أخذ أبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد والجمهور ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمر وعلى وأبي وشكيل بن شكل وابن أبي مليكة والحارث الهمداني وأبي البختري قال ابن عبد البر وهو قول جمهور العلماء وهو الاختيار عندنا انتهى وعدوا ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه كالأجماع وفي مصنف ابن أبي شيبة وصن البيهقي عن ابن عباس قال كان النبي ﷺ يصلي في رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر ضممه البيهقي وغيره برواية أبي شيبة جد ابن أبي شيبة واختار مالك رحمه الله أن يصلي ستاً وثلاثين ركعة غير الوتر وقال ابن أبي عمير العمل بالمدينة وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وابن

ابن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال صالح مولى التؤمة
أدركت الناس يقومون بأحدى وأربعين ركعة يوترون منها بخمس قال ابن قدامة
في المغنى وصالح ضعيف ثم لا يدري من الناس الذين أخبر عنهم فلمله قد أدرك
جماعة من الناس يفعلون ذلك وليس ذلك بحجة ثم لو ثبت أن أهل المدينة كلهم
فعلوه لكان ما فعله عمر رضى الله عنه وأجمع عليه الصحابة في عصره أولى بالاتباع
انتهى وقال بعض أهل العلم وإنما فعل هذا أهل المدينة لأنهم أرادوا مساواة
أهل مكة فإن أهل مكة كانوا يطوفون سبعاً بين كل ترويحتين فجعل أهل المدينة
مكان كل سبع أربع ركعات وقال الحلبي من أصحابنا في منهاجه فمن اقتدى
بأهل مكة فقام بعشرين خسن ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين
خسن أيضاً لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل
لا المنافسة كما ظن بعض الناس قال ومن اقتصر على عشرين وقرأ فيها بما يقرؤه
غيره في ست وثلاثين كان أفضل لأن طول القيام أفضل من كثرة الركوع والسجود
قبله والسر في العشرين أن الزاوية في غير رمضان عشر ركعات فضوعت فيه
لأنه وقت جد وتشير انتهى ولما وثى والذى رحمه الله إمامة مسجد المدينة احيى
سنتهم القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه الأكثر فكان يصلى التراويح أول
الليل بعشرين ركعة على المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد بست عشرة ركعة
فيختم في الجماعة في شهر رمضان ختمتين واستمر على ذلك عمل أهل المدينة
بعده فهم عليه إلى الآن وكان الاسود بن يزيد يصلى أربعين ركعة يوتر بسبع
رواه ابن ابى شيبه وقال الشافعى رحمه الله وليس في شيء من هذا ضيق
ولا حد ينتهى اليه لأنه نافلة فافعلوا القيام واقلوا السجود فحسن
وهو أحب الى وان أكثروا الركوع والسجود فحسن ^{في} الرابعة قوله
اغتنص المسجد بأهله أى امتلأ بهم وضاق عنهم قال في المشارق غص
بالبيت امتلأ وقال في الصحاح المنزل غاص بالقوم أى امتلأ بهم وقال
في المحكم غص المكان بأهله ضاق واعلم أنا كنا ضبطنا هذه اللفظة وهى قوله اغتنص
عن شيخنا والذى رحمه الله بضم التاء على البناء للمفعول ثم لم أجده لذلك أصلاً

في اللغة ولم أر أحدا ذكر ذلك من الأفعال التي لم تستعمل إلا مبنية للمفعول فالنواب
أنه بفتح التاء على البناء للفاعل والله أعلم ﴿الخامسة﴾ فيه جواز النافلة جماعة
وإن كان الاختيار فيها الاتفراد إلا في نوافل مخصوصة وهي العيد والكسوف
والاستسقاء وكذا التراويح عند الجمهور وذهب ابن حزم الظاهري إلى استحباب
الجماعة في مطلق النوافل ﴿السادسة﴾ قال النووي وفيه جواز النافلة في المسجد
وإن كان البيت أفضل ولعل النبي ﷺ إنما فعلها في المسجد لبيان الجواز أو
أنه كان معتكفا قلت قد تقدم استدلال الجمهور به على استحباب الجماعة في صلاة
التراويح في المسجد والله أعلم ﴿السابعة﴾ قال النووي أيضا فيه جواز الاقتداء بمن
لم ينو إمامته وهذا صحيح على المشهور من مذهبنا ومذهب العلماء ولكن إن نوى
الامام إمامتهم بعد اقتدائهم حصلت فضيلة الجماعة له ولهم وإن لم ينوها حصلت لهم
فضيلة الجماعة ولا تحصل للامام على الأصح لأنه لم ينوها والأعمال بالنيات وأما
أما مومن فقد نوهها قلت هذه واقعة محتملة فمن أين لنا أن النبي ﷺ لم ينو الإمامة
حين أحس باقتدائهم به والنية أمر باطن لا يطلع عليه والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قال
النووي أيضا وفيه أنه إذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصلحتان اعتبر
أهمهما لأن النبي ﷺ كان رأي الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلما عارضه
خوف الافتراض عليهم تركه لعظم المفسدة التي تخاف من عجزهم وتركهم للفرض
قلت ينبغي أن يقال فيه دليل للقاعدة المشهورة وهي تقديم درء المفاسد على جلب
المصالح لأن اكتسابهم نواب العبادة مصلحة وتركهم الفرض مفسدة وفي
هذا الفعل جاب منه المصلحة وفي تركه درء تلك المفسدة فقدم درء تلك المفسدة
على جلب هذه المصلحة والنووي رحمه الله تردد هل هو من هذا الباب أو من
تقديم أهم المصلحتين وقد عرفت ما قررناه أنه من الأول والله أعلم ﴿التاسعة﴾
قال النووي أيضا وفيه أن الامام وكبير انقوم إذا فعل شيئا خلاف ما يتوقعه
أتباعه وكان له فيه عذر يذكروه لهم تطييبا لقلوبهم وإصلاحا لذات البين لئلا يظنوا
خلاف هذا وربما ظنوا ظن السوء والله أعلم ﴿العاشرة﴾ قوله ولكني خشيت
أن تكتب عليهم ظاهره أنه عليه الصلاة والسلام توقع ترتب افتراض قيام رمضان

﴿باب تعاهد القرآن وحسن القراءة﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة إن عاهد عليها أمسكها

في جماعة على مواظبتهم عليه وفي ارتباط افتراض العبادة بالمواظبة عليها إشكال ولعل للحديث معنى غير ظاهره ولم أر من كشف الغطاء في ذلك وقد تقدم شيء من الكلام على ذلك في صلاة الضحى والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ استدل به ابن عبد البر على أنه لا يؤذن ولا يقيم لشيء من النوافل وإن فعلت في جماعة لأنه لو وقع ذلك لنقل وهو إجماع ﴿الثانية عشرة﴾ قوله في رواية البخاري فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك رواه في الصيام ومعناه والأمر على أن كل أحد يصلي قيام رمضان في بيته منفردا حتى جمع عمر رضي الله عنه الناس على أبي بن كعب فصلى بهم جماعة واستمر العمل على ذلك والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ في رواية يونس ابن يزيد عند مسلم أنه عليه الصلاة والسلام لما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس ثم تشهد فقال أما بعد فإنه لم يخف على أنكم الليلة قال النووي فيه أنه يقال جرى الليلة كذا وإن كان بعد الصبح وهكذا يقال الليلة إلى زوال الشمس وبعد الزوال يقال البارحة انتهى لكن في الرواية التي أوردها المصنف رحمه الله أن عمر رضي الله عنه قال ما زال الناس ينتظرونك البارحة ومقتضى ذلك أن يكون ذلك جرى بعد الزوال ويحتمل الجمع بينهما بأنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك الكلام بعد الصبح ثم كرر عمر رضي الله عنه سؤاله بعد الزوال ويحتمل أن الراوي تجاوز في إحدى اللفظتين إما الليلة أو البارحة هذا إن سلم ما ذكره النووي من التفرقة والله أعلم

﴿باب تعاهد القرآن وحسن القراءة﴾

﴿الحديث الأول﴾ عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال «إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة إن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت»

وإن أطلقها ذهبت ، زاد مسلم في رواية « وإذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره وإذا لم يقرأ به نسيه »

(فيه) فوائد (الأولى) اتفق عليه الشيخان والنسائي من طريق مالك وأخرجه مسلم والنسائي من طريق موسى بن عتبة ومسلم وابن ماجه من طريق أيوب السختياني ومسلم وحده من طريق عبيد الله بن عمر ثلاثهم عن تافع وزاد في حديث موسى بن عتبة وإذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره وإذا لم يقرأ به نسيه (الثانية) قال القاضي عياض معنى صاحب القرآن أي الذي ألفه والمصاحبة المؤلفة ومنه صاحب فلان وأصحاب الجنة وأصحاب النار وأصحاب الحديث وأصحاب الرأي وأصحاب الصفة وأصحاب إيل وغم وصاحب كبر وصاحب عبادة انتهى وقوله الذي ألفه يصدق بأن يألف تلاوته في المصحف مع كونه غير حافظ له لكن الظاهر أن المراد بصاحب القرآن حافظه ويدل لذلك الزيادة التي أخرجها مسلم وغيره من حديث موسى بن عتبة وإذا لم يقرأ به نسيه ولولا هذه الزيادة لأمكن دخول تلك الصورة في الحديث بأن يقال إن غير الحافظ الذي ألف التلاوة في المصحف مادام مستمرا على ذلك يدل لسانه به ويسهل عليه قراءته فإذا هجر ذلك ثقل عليه وصار في القراءة عليه مشقة وقد صرح أبو العباس القرطبي باعتبار الحفظ في ذلك فقال وصاحب القرآن هو الحافظ له المشتغل به الملازم لتلاوته (الثالثة) المعقلة بضم الميم وفتح العين المهملة والقاف وتشديدها هي المشدودة بالعقل بضم العين والقاف وهو جمع عقال بكسر العين والمراد به الحبل الذي تشد به ركة البعير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بالعقال الذي يمنع البعير من الشراد فما دام الدرس موجودا فالحفظ مستمر ومادام العقال موثوقا بالبعير محفوظ وخفى الإبل بالذكر لأنها أشد الحيوانات الانسية شرادا وتقودا وتحصيلها بعد تقودها أشق وأصعب من تحصيل غيرها بعد تقودها ولهذا قال النبي ﷺ إن لهذه الإبل أو البكأ وابد الوحش وقال فيماروي عنه « إن على ذروقة سنام كل بعير شيطان » (الرابعة) المعاهدة

على الشيء، والتعاهد عليه الاحتفاظ به والملازمة له وفي رواية البخاري أن تعاهد
 عليها ومنه أشد تعاهدا على ركني الفجر ﴿الخامسة﴾ فيه الحث
 على تعاهد القرآن بالتلاوة والدرس والتحذير من تعريضه
 للنسيان باهمال تلاوته وفي الصحيحين عن ابن مسعود مرفوعا بشيا لا حاكم أن
 يقول نسيت آية كيت وكيت بل هو نسي استذكروا القرآن فلهو أشد تفصيما من
 صدور الرجال من النعم بعقلها وفي الصحيحين أيضا عن أبي موسى الأشعري
 مرفوعا تعاهدوا هذا القرآن فوالذي نفس محمد بيده هو أشد تفلتنا من الأبل
 في عقلها وفي سنن أبي داود والترمذي عن أنس مرفوعا عرضت على ذنوب أمتي
 فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو آية أو تبها رجل ثم نسيها، تكلم فيه
 الترمذي، وفي التزييل «وقال الرسول يارب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا»
 وفي سنن أبي داود عن سعد بن عباد مرفوعا من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله
 يوم القيامة أجزم، قيل معناه مقطوع اليد وقيل مقطوع الحجة وقيل منقطع
 السبب وقيل خالي اليد من الخير صفرها من النواب وقد ذكر صاحب العدة وهو
 أبو المسكرم الروياني من أصحابنا أن نسيان القرآن من الكبائر ﴿السادسة﴾
 ليس في هذا الحديث تقدير مدة مخصوصة للزمن الذي يختم فيه القرآن لكن
 مقتضاه أنه يتلوه على وجه لو نقص عنه لأدى إلى نسيانه أو نسيان شيء منه وذلك
 يختلف باختلاف أحوال الناس في تمكنهم من الحفظ وفي سرعة النسيان وبطئه
 وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يختمونه في كل سبع وفي سنن أبي داود وغيره
 عن أوس بن حذيفة قال قلنا لرسول الله ﷺ لقد أبطلت عنا الليلة قال إنه
 طرأ على حزبي من القرآن فكرهت أن أجيبه حتى أختمه قال أوس سألت أصحاب
 رسول الله ﷺ كيف تحزبون القرآن؟ قالوا ثلاث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة
 وثلاث عشرة وحزب المفصل وحده وفي صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال
 لعبد الله بن عمر «واقرأ القرآن في شهر قلت إني أجد قوة حتى قال فاقرأه في سبع
 ولا تزيد على ذلك» ومن كان يختمه في كل سبعة أيام تميم الداري وعبد الرحمن بن
 يزيد وإبراهيم النخعي وعروة بن الزبير وأبو مجلز وأحمد بن حنبل وأمرة ابن

مسعود واستحسنه مسروق ومن كان يخطمه في ثمان أبي وأبو قلابه ومن كان يخطمه في ست الأسود بن يزيد ومن كان يخطمه في خمس علقمة بن قيس ومن كان يخطمه في ثلاث ابن مسعود وقال من قرأه في أقل من ثلاث فهو راجز وكره ذلك معاذ وكان المسيب بن رافع يخطمه في كل ثلاث ثم يصبح اليوم الذي يخطم فيه صائماً رواها كلها ابن أبي شيبة وروى ابن أبي داود عن بعض السلف أنهم كانوا يخطمون في شهرين يخطمه واحدة وعن بعضهم في كل شهر يخطمه وعن بعضهم في كل عشر ليال وقال أحمد بن حنبل أكثر ما سمعت أنه يخطم القرآن في أربعين وكره الحنابلة تأخير ذلك لأن النبي ﷺ سأل عبد الله بن عمر وفي كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوماً ثم قال في شهر ثم قال في عشرين ثم قال في خمس عشرة ثم قال في عشر ثم قال في سبع لم ينزل من سبع رواه أبو داود قالوا ولأن تأخير ذلك أكثر من ذلك بنفى إلى النسيان والتهاون به قالوا وهذا إذ لم يكن له عذراً فأمّا مع العذر فواسع له واستحبوا أن يخطمه في سبع وقالوا إن قرأه في ثلاث فحسن لما روى عن عبد الله ابن صمر وقال قلت لرسول الله ﷺ إن بي قوة قال اقرأه في ثلاث رواه أبو داود وعن أحمد بن حنبل أنه قال أكره أن يقرأه في أقل من ثلاث وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث رواه أبو داود وجعل ابن حزم الظاهري قراءته في أقل من ثلاث حراماً فقال يستحب أن يخطم القرآن مرة في كل شهر ويكره أن يخطم في أقل من خمسة أيام فإذا فعل في ثلاثة أيام لا يجوز أن يخطم القرآن في أقل من ذلك ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليلة ثم استدلل على ذلك بالحديث المتقدم لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ولا حجة في ذلك على تحريمه ولا يقال إن كل من لم يتفقه في القرآن فقد ارتكب محرماً ومراد الحديث أنه لا يمكن مع قراءته في أقل من ثلاث التفقه فيه والتدبر لمعانيه ولا يتسع الزمان لذلك وقد روى عن جماعة من السلف قراءة القرآن كله في ركعة واحدة منهم عثمان بن عفان وجماعة الدار وسميد بن جبير وعن علي الأزدي وعلقمة قراءته في ليلة واحدة رواها كلها ابن أبي شيبة في مصنفه وكان الشافعي رحمه الله

وعن عُرْوَةَ عن عائشة ؓ أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع صوت
أبي موسى الأشعري وهو يقرأ فقال لقد أوتى أبو موسى من مزامير

يختم القرآن في كل يوم وليلة فإذا كان في شهر رمضان ختم في اليوم والليلة
مرتين وكان الأسود يخته في رمضان في ليلتين وفي سواه في ست وكان
بعضهم يزيد على ذلك قال ابن عبد البر : كان سعيد بن جبير وجماعة يختمون
القرآن مرتين وأكثر في ليلة وقال النووي وأكثر ما بلغنا في ذلك عن ابن
الكتّاب أنه كان يقرأ في اليوم والليلة ثمان ختمات وأكثر العلماء على أنه لا
تقدير في ذلك وإنما هو بحسب النشاط والقوة والترتيل أفضل من العجلة وفي
مصنف ابن أبي شيبة عن زيد بن ثابت لأن أقرأ القرآن في شهر أحب إلى من أن
أقرأه في خمس عشرة ولأن أقرأه في خمس عشرة أحب إلى من أن أقرأه في
عشر ولأن أقرأه في عشر أحب إلى من أن أقرأه في سبع أقف وأدعوا
﴿ السابعة ﴾ وفيه استحباب ضرب الأمثال لا يوضح المقاصد ﴿ الثامنة ﴾
إن قلت مقتضى الحديث على القول بدلالة إنما على الحصر أنه لا مثل لصاحب
القرآن سوى المثل المذكور في هذا الحديث مع أنه عليه الصلاة والسلام قد
ضرب له أمثالا أخرى فمنها قوله عليه الصلاة والسلام مثل المؤمن الذي
يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب قلت المراد حصر مثله
في هذا بالنسبة إلى أمر مخصوص وهو دوام حفظه بالدرس ونسيانه بالترك فهو
في حفظه بالدرس كحافظ البعير بالمقل وفي نسيانه بالترك كمضيغ البعير بعدم
المقل وأما بالنسبة إلى أمور أخرى فله أمثلة أخرى والحصر وإن كان ظاهرا المعموم
فهو حصر مخصوص وله نظائر معروفة والله أعلم

﴿ الحديث الثاني ﴾

عن عُرْوَةَ عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع
صوت أبي موسى الأشعري وهو يقرأ فقال لئنم أوتى أبو موسى من مزامير

آل داود « رواه النسائي، ولمسلم من حديث يزيد بن أسيد » إن الأشعرى أغطى
مزماراً من مزامير آل داود « ولهما من حديث أبي موسى لقد أوتيت
مزماراً الحديث زاد مسلم في أوّله لو رأيتني وأنا أسمع قراءة تلك البارية

آل داود « رواه النسائي وهو متفق عليه من حديث أبي موسى (فيه) فوائد
﴿ الأولى ﴾ قوله من مزامير نعت المحذوف أي مزماراً من مزامير آل داود
ويدل على هذا المحذوف التصريح به في حديث أبي موسى المتفق عليه لقد أوتيت
مزماراً من مزامير آل داود والمراد بالمزمار هنا الصوت الحسن وأصله الآلة التي
يؤمر بها شبه حسن صوته وحلاوة نغمته بصوت المزمار ﴿ الثانية ﴾ آل داود
هنا هو داود نفسه وآل فلان قد يطلق على نفسه ولفظ الآل مقم وقيل معناه
هنا الشخص وداود هذا هو النبي ﷺ وقد كان إليه المنتهى في حسن الصوت
بالقراءة ﴿ الثالثة ﴾ فيه استحباب تحسين الصوت بالقراءة وهو مجمع عليه قال
أصحابنا وذلك يكون بالترتيل وهو التأنى في التلاوة والحدرد والتحزين قال
أبو الفرج الزاز من أصحابنا والحدرد أن يرفع الصوت مرة ويخفضه أخرى
والتحزين أن يلين الصوت ولم أر في كلام أهل اللغة ذكر الحدرد بالمعنى الذي
ذكره الزاز وقال في الصحاح حذر في قراءته وفي أذانه أسرع ﴿ الرابعة ﴾ استدله
به على أنه لا بأس بالقراءة بالألحان وبه قال أبو حنيفة وجماعة من السلف وقال
بكراتها مالك وأحمد والجمهور ونقل المزني والربيع المرادي عن الشافعي أنه
لا بأس بها ونقل عنه الربيع الجيزي أنها مكروهة قال أصحابنا وليس في هذا
اختلاف قول ولكن موضع الكراهة أن يفرد في المدوق بإصابع الحركات
حتى يتولد من الفتحة الف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء أو تدغم في غير
موضع الادغام فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة وكذا حمل الحنايلة نعت إمامهم
على الكراهة على هذه الصورة وهي كراهة تنزيه وقال النووي في الروضة
الصحيح أنه إذا افرد على الوجه المذكور فهو حرام صرح به صاحب الحاوي
فقال هو حرام يفسق به القاري ويأثم المستمع لأنه عدل به عن نهجه

باب الدعاء

عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهؤلاء الكلمات اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن شر المسيح الدجال » ولهما من حديث عائشة كان يدعو في الصلاة فذكرنا نحوه وزاد اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم .

التقويم وهذا مراد الشافعي بالكراهة وذكر شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي في المهمات ان تصحيح النووي في هذه المسألة ضئيف مخالف لكلام الشافعي والاصحاب فلا ممول عليه قال ثم ان القول بالنسب يتقدير التحريم مشكل لادليل عليه بل الصواب على هذا التقدير ان يكون صغيرة انتهى وقال ابو العباس القرطبي بعد ذكره الخلاف في ذلك ولا شك ان موضع الخلاف في هذه المسألة إنما هو إذا لم يغير لفظ القرآن بزيادة أو نقصان أو يبهيم معناه بترديد الأصوات فلا يفهم معنى القرآن فان هذا مما لا يشك في تحريمه فأما إذا سلم من ذلك وحذى به حذو أصاليب الغناء والتطريب والتحزين فقط فقال مالك ينبغي ان تنزه اذكار الله وقراءة القرآن عن التشبه بأحوال المجنون والباطل فانها حق وجد وصدق والغناء هزل وهو ولعب وهذا الذي قاله مالك وجهور العلماء هو الصحيح انتهى (في الخامسة) وفيه منقبة لابي موسى الاشعري رضي الله عنه وفي حديث أبي موسى جواز مدح الانسان في وجهه إذا لم يخش من ذلك مقصدة لحصول المعجب للمدوح والله اعلم

باب الدعاء

(في الحديث الاول) عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهؤلاء الكلمات اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن شر المسيح الدجال » (فيه) فوائد (في الاولى) اتفق

عليه الشيخان من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال ورواه مسلم أيضا من طريق الأوزاعي عن حسان بن عطية عن محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليتموّد بالله من أربع فذكرها وفي رواية له من هذا الوجه من التشهد ولم يذكر الآخر ورواه مسلم أيضا من طريق طاوس عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: عوذوا بالله من عذاب الله عوذوا بالله من عذاب القبر عوذوا بالله من فتنة المسيح الدجال عوذوا بالله من فتنة المحيا والممات، وله عن أبي هريرة طرق أخرى (في الثانية) استعاذة النبي ﷺ من هذه الأمور مع أنه معاذ منها قطعا فأنشدته إظهار الخضوع والاستكامة والعبودية والافتقار وليقتدى به غيره في ذلك ويشرع لأئمة (في الثالثة) لم يبين في هذه الرواية المحل الذي كان النبي ﷺ يأتي فيه بهذه الاستعاذة وفي الصحيحين من حديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان يدعو بذلك في صلاته وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة الأمر بذلك بعد الفراغ من التشهد وفي رواية له تقييد ذلك بالآخر وقد تقدم في الفائدة الأولى ففيه استحباب الاتيان بهذا الدعاء بعد التشهد الأخير وقد صرح بذلك العلماء من أصحابنا وغيرهم وزاد ابن حزم الظاهري على ذلك فقال بوجوبه ولم يخص ذلك بالتشهد الأخير فقال ويلزمه فرضا أن يقول إذا فرغ من التشهد في كلتا الجلستين اللهم إني أعوذ بك فذكرها قال وقد روى عن طاوس أنه صلى ابنه بحضرته فقال له ذكرت هذه الكلمات؟ قال لا فأمره بأعادة الصلاة انتهى وهذا الاثر عن طاوس ذكره مسلم في صحيحه بلاغا بغير إسناد قال القافى عباس: وهذا يدل على أنه حمل أمر النبي ﷺ بذلك على الوجوب وقال النووي ظاهر كلام طاوس أنه حمل الأمر به على الوجوب فأمر بأعادة الصلاة لقواته بجمهور العلماء على أنه مستحب ليس بواجب ولعل طاوسا أراد تأديب ابنه

وتأكيد هذا الدعاء عنده لا انه يمتنع وجوبه انتهى وكذا قال ابو العباس
القرطبي يَحْتَمَلُ ان يكون إنعاده بالاعادة تغليظا عليه لئلا يتهاون بتلك الدعوات
فيتركها فيحرم قائلتها وتوابعها انتهى وما ذكره ابن حزم من وجوب ذلك عقب
التشهد الاول لم يوافقه عليه احد ثم انه رده الرواية التي تقدم ذكرها من عند
مسلم التي فيها تنقيح التشهد بالاخير فوجب حمل المطلق على المقيد لاسيما والحديث
واحد مداره على أبي هريرة رضي الله عنه وقد اورد ابن حزم هذه الرواية
على نفسه وقال فهذا خبر واحد وزيادة الوليد بن مسلم زيادة عدل فهي
مقبولة فانما يجب ذلك في التشهد الاخير فقط ثم أجاب عنه بقوله لو لم يكن
الا حديث محمد بن أبي عائشة وحده لكان ما ذكرت لكنها حديثان كما اوردنا
أحدهما من طريق أبي سلمة والثاني من طريق عبد بن أبي عائشة وإنا زاد الوليد
على وكيع بن الجراح وثق خبر أبي سلمة على عمومته فيما يقع عليه اسم تشهد
انتهى وهو مردود لأن محمد بن أبي عائشة وأبا سلمة كلاهما يرويه عن
أبي هريرة فهو حديث واحد لا حديثان ثم إن سنة الجلوس الاول التخفيف فيه
عند الأئمة الأربعة وغيرهم وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي عن ابن مسعود
عن النبي ﷺ كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف قلنا حتى يقوم قال
حتى يقوم وصححه الحاكم على شرط الشيخين وحكى ابن المنذر عن الشعبي
أن من زاد فيه على التشهد عليه سجدة السهو وعن ابن عمر أنه أباح أن يدعو
فيه بما بدا له ولم يستحضر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة هذه الرواية المقيدة
بالأخير فقال قوله إذا تشهد أحدكم عام في التشهد الأول والأخير وقد اشتهر
بين الفقهاء التخفيف في التشهد الأول وعدم استحباب الذكر بعده حتى صامح
بعضهم في الصلاة على الأول فيه والعموم الذي ذكرناه يقتضي الطلب لهذا الدعاء
فمن خصه فلا بد له من دليل راجح وإن كان نصا فلا بد من صحته انتهى وقد
عرفت المحققين والله أعلم ﴿الرابعة﴾ قال الشيخ تقي الدين قد ظهرت العناية
بالدعاء بهذه الأمور حيث أمرنا في كل صلاة وهي حقيقة بذلك اعظم الأمر فيها وشدة
البلاء في وقوعها ولأن كلها أو أكثرها أمور ثمانية غيبية فتكررها على النفس

بجعلها ملكة لها انتهى ﴿الخامسة﴾ الحيا من فعل من الحياة والمات من فعل من الموت ويقع على المصدر والزمان والمكان قال النووي واختلفوا في المراد بفتنة الموت قليل فتنة القبر وقيل يحتمل أن يراد به الفتنة عند الاحتضار قال وأما الجمع بين فتنة الحيا والمات وفتنة المسيح الدجال وعذاب القبر فهو من باب ذكر الخاص بعد العام ونظيره كثيرة انتهى وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة فتنة الحيا ما يتعرض له الانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات وأشدها وأعظمها والعياذ بالله تعالى أمر الخاتمة عند الموت قال وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت الى الموت لقربها منه وتكون فتنة الحيا على هذا ما يقع قبل ذلك في مدة حياة الانسان وتصرفه في الدنيا فان ما قارب الشئ أعطى حكمه خالة الموت تشبه الموت ولا تعد من الدنيا ويجوز أن يراد بفتنة الممات فتنة القبر كما صرح عن رسول الله ﷺ في فتنة القبر كمثل أو أعظم من فتنة الدجال قلت المعروف في لفظ الحديث أو قريبا من فتنة الدجال والله أعلم قال الشيخ تقي الدين ولا يكون هذا متكررا مع قوله من عذاب القبر لأن العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير المسبب ولا يقال إن المقصود زوال عذاب القبر لأن الفتنة نفسها أمر عظيم وهو شديد يستعاض بالله من سوءه انتهى قلت هذا مبني على أن المراد بالفتنة الامتحان والاختبار وهو الظاهر فأما إن حملت الفتنة على العذاب كما في قوله تعالى «إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات» أي عذبوهم فتتحد فتنة القبر مع عذاب القبر والأولى حمل الفتنة على الامتحان والاختبار ليحطل التغاير لاسيما وقد ذكروا أن هذا هو أصل بدلول الفتنة والله أعلم ﴿السادسة﴾ المشهور في لفظ المسيح الدجال أنه يفتح إليم وكسر السين المهمة وتخفيفها وبالحاء المهمة كالمسيح ابن مريم عليه السلام إلا أنه مسيح الهدى وذلك مسيح الضلالة سمي به لمسح إحدى عينيه فيكون بمعنى مفعول وقيل مسح الأرض فيكون بمعنى فاعل وقيل التمسح والتمسح المارد الخبيث فقد يكون فيملا من هذا وقال ثعلب في نوادر التمسح والمسح الكذاب فقد يكون من هذا أيضا وضبطه بعضهم بكسر الميم

وتشديد السين حكى عن ابن أبي مروان بن سراج وأنكره الهروي وقال ليس بشيء وضبط بوجهين آخرين هما بفتح الميم مع تخفيف السين وكسر الميم مع تشديد السين مع انحاء المعجمة فيهما يقال مسخ خلقه أى شوه وقيل هو الممسوخ المين والمسيخ الأهور وقال بعضهم أصله بالبرانية مشيح أى بالشين المعجمة والحاء المهملة فعرب كما عرب موسى وأما الدجال فقليل معناه الكذاب وقيل المموه بباطله وصحره الملبس به والدجل طلى البعير بالقطران وقيل سعى بذلك لضربه فواحى الأرض وقطعه لها يقال دجل الرجل بالتخفيف والتثقل كما ذكره القاضي في المشارق والفتوح والضم كما ذكره في الأكمال شرح مسلم إذا فعل ذلك وقيل هو من التغطية لأنه يغطى الأرض بمجموعه والدجل التغطية ومنه سميت دجلة لتغطيتها ما قاضت عليه **﴿السابعة﴾** استدل به ابن بطال والقاضى عياض وغيرهما على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال لا يجوز أن يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن قال ابن بطال وهو قول النخعي وطاوس وهو استدلال واضح لكن فيما حكوه عن أبي حنيفة نظر فإنه لا يقتصر ذلك على ما في القرآن بل يلحق به في الجواز الادعية المأثورة والذي يمتنع الدعاء به في الصلاة عند الحنفية ما يشبه كلام الناس وهو مالا يستحيل سؤاله من العباد فلا يرد عليه بهذا الحديث لكن يرد عليه بنيره من الأحاديث والله أعلم **﴿الثامنة﴾** قال القاضى عياض جاء دعاؤه عليه الصلاة والسلام في هذه الأحاديث وغيرها جملة كقوله فتنة المحيا والممات فقد أدخل فيه جميع دعاء الدنيا والآخرة وجاء تفصيلاً كقوله أعوذ بك من المأثم والمغرم وهذا داخل في فتنة المحيا وجاء دعاؤه بالتعوذ من عذاب القبر وعذاب النار وفتنة القبر وهو داخل في فتنة الممات فدل على جواز الدعاء بالوجهين وقد جاءت الأحاديث بالأمر بالدعاء إلى الله تعالى في كل شيء وإن كان قد روى عن بعض السلف استحباب الدعاء بالجوامع كما تقدم في الاستعاذة من فتنة المحيا والممات وسؤال العفو والعافية في الدنيا والآخرة ولكل مقام مقال اهـ **﴿التاسعة﴾** فيه ذكر العام بعد الخالص لأن عذاب النار وعذاب القبر من فتنة الممات وذكر الخالص بعد العام لأن شر المسبب الدجال من فتنة المحيا

وعن جابر لما نزلت (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعود بوجهك ، فلما نزلت (أو من تحت أرجلكم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعود بوجهك ، فلما نزلت (أو يلبسكم شيئا أو يذيق بعضكم بأس بعض) قال هذه أهون أو أئمر ، رواه البخاري

﴿العاشرة﴾ فيه إثبات عذاب القبر وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة وقد اشتهرت به الأحاديث حتى كادت أن تبلغ حد التواتر والایمان به واجب

﴿الحديث الثاني﴾

عن جابر « لما نزلت (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم) قال رسول الله ﷺ أعود بوجهك فلما نزلت (أو من تحت أرجلكم) قال رسول الله ﷺ أعود بوجهك فلما نزلت (أو يلبسكم شيئا أو يذيق بعضكم بأس بعض) قال هذه أهون أو أئمر ، رواه البخاري (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ هذه القصة مرسله لأن جابر بن عبد الله إنما صحب النبي ﷺ بالمدينة وكان نزول هذه الآية بمكة وكذلك جميع سورة الأنعام واستثنى بعضهم منها آيات فجعلها مدنية وليست هذه الآية منها فلم يكن جابر حاضراً وقت نزولها حتى يسمع استعاذة النبي ﷺ ومرسل الصحابي حجة عند الجمهور وهو القول الصحيح المشهور المنصور ﴿ الثانية ﴾ التأنيت في قوله لما نزلت لأن المراد الآية ويبدل لذلك قوله في رواية الترمذي هذه الآية وفي رواية البخاري نزل بتذكير الفعل ﴿ الثالثة ﴾ الظاهر أن نزول الآية كان دفعة واحدة بل جاء أن جميع السورة نزل دفعة واحدة فبادر النبي ﷺ للاستعاذة من العذاب من فرقه قبل نزول بقية الآية وهو قوله أو من تحت أرجلكم ثم بادر للاستعاذة من العذاب من تحت قبل نزول قوله أو يلبسكم شيئا فان قلت ففي هذه الاستعاذة ما ينافي الانصات لتلاوة الملك قلت هي كلمة خفيفة لا تنافي الاستماع والانصات على أنه يحتمل سكوت الملك عن التلاوة بقدر هذه الاستعاذة ويحتمل

زول أجزاء هذه الآية في دفعات وفيه بعد **﴿الرابعة﴾** فيه أنه يستحب لتألي القرآن
ومستمعه إذا مر بآية عذاب أن يستعيد منه وقد صرح بذلك أصحابنا وغيرهم وقالوا
لا فرق بين أن تكون القراءة في الصلاة وخارجها والمصحح عند أصحابنا أن المأموم
يفعل ذلك لقراءة الإمام **﴿الخامسة﴾** فيه الاستعاذة بوجه الله تعالى وأما الحديث الذي
جاء في أنه لا يسأل بوجه الله إلا الجنة ولعنة من فعل غير ذلك فلعله في جانب طلب تحصيل
الشيء أما جانب دفع الشر ورفع الضر فلعله لا بأس بالاستعاذة منه بوجه الله
تعالى وقد تكرر ذلك في الأحاديث ولعل ذكر الجنة في ذلك الحديث إنما هو للتنبيه
به على الأمور العظام ولم يرد تخصيصها بذلك وإنما أريد النهي عن سؤال الخلقين
بذلك وكذا عن سؤال الله تعالى بوجهه في الأمور الهينة أما طلب الأمور العظام
تحصيلاً ودفعاً فلم يتناوله شيء والله أعلم **﴿السادسة﴾** تكرر ذكر وجه الله تعالى
في الكتاب والسنة والناس في ذلك كغيره من الصفات مذهبان مشهوران
(أحدهما) إمرارها كما جاءت من غير كيف فتؤمن بها وتكمل علمها إلى عالمها مع
الجزم بأن الله ليس كمثله شيء وأن صفاته لا تشبه صفات الخلقين (وثانيهما)
تأويلها على ما يليق بقدرة الكريمة فالمراد بالوجه الموجود **﴿السابعة﴾** احتج
باستعاذة النبي ﷺ من هذين الأمرين على زول هذه الآية الكريمة في المؤمنين
وهو محكي عن أبي بن كعب وأبي العالية والحسن البصري وقتادة وغيرهم
وذهب آخرون إلى أنها في الكفار بقرينة الآيات التي قبلها لاسيما قوله متصلاً
بها (ثم أنتم تشركون) وهو قول محمد بن جرير الطبري وقال ابن عطية إنه لا ظهر من
نسق الآيات قال الطبري وغير ممتنع أن يكون النبي ﷺ تعوذ لأمتيه من
هذه الأشياء التي توعد بها الكفار وحكي عن الحسن البصري أيضاً أن بعضها
للكفار وبعضها للمؤمنين بعث العذاب من فوق ومن تحت للكفار وبقيتها
للمؤمنين فإن قلت ما وجه هذا الاختلاف والآية إنما دللت على قدرة الله تعالى
على ذلك وهو قادر على ذلك في حق الفريقين بلا شك قلت إخباره تعالى بقدرته
على ذلك تتضمن الوعيد به فلا اختلاف إنما هو في أن المؤمنين هل خطبوا
بذلك وتوعدوا به ، أو إنما توعد الله به الكفار خاصة **﴿الثامنة﴾** استدلل

باستعاذة النبي ﷺ من هذين الأمرين على أمن أمته من ذلك لأن دعوته مستجابة وقال آخرون ليسوا آمنين من ذلك بل لابد من وقوعه في هذه الأمة والاستعاذة إنما كانت لأهل عصر النبي ﷺ لا لجميع الأمة أو لمجموع الأمة ولاينا في ذلك أن يقع لبعضها وروى الترمذي في جامعه عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ في هذه الآية (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم) فقال النبي ﷺ أما إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد قال الترمذي حسن غريب وفي صحيح البخاري عن أبي عامر أو أبي مالك الأشعري سمع النبي ﷺ يقول ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم يأتيهم الفقير لحاجته فيقولون ارجعوا البنا غدا فيبيتهم الله ويضع العلم ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة وقال أبي بن كعب هي أربع خلال وكاهن عذاب وكاهن واقع قبل يوم القيامة فضت اثنتان بعد وفاة رسول الله ﷺ بخمس وعشرين سنة نيسوا شيئا وأذيق بعضهم بأس بعض وثنتان واقعتان لاهالة الخسف والرجم ^(التاسعة) اختلف في المراد بالعذاب من فوق ومن تحت الأرجل فتقدم عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن العذاب من فوق الرجم ومن تحت الأرجل الخسف وكذا حكى السدي عن أبي مالك وكذا حكى عن سعيد بن جبيرة ومجاهد وقال ابن عباس رضي الله عنهما من فوقكم ولالة الجور ومن تحت أرجلكم حفلة السوء وخدمة السوء وقال ابن عطية هذه كلها أمثلة لأنها هي المقصود إذ هذه وغيرها من القحوط والعرق وغير ذلك داخل في عموم اللفظ قلت لا عموم في اللفظ لأنه نكرة في سياق الإثبات وكأن التنكير للتعظيم والتفخيم والمراد نوع من العذاب لا يدرك كنهه وقال البغوي قوله عذابا من فوقكم يعني المصيبة والحجارة والريح والطوفان كما فعل بعاد وثمود وقوم شعيب وقوم لوط وقوم نوح انتهى وكأنه أراد بعدئذ الأنواع التي يمكن أن تكون مرادة من اللفظ ويحتمل أن يراد نوع آخر غير الأنواع المذكورة مما عذب به من تقدم أولم

يعذب به أحدهما لا يعلمه إلا الله تعالى والله أعلم ﴿العاشرة﴾ إن قلت ما موقع أو
في هذه الآية الكريمة وهي لأحد الشيئين أو الأشياء والله تعالى قادر على الجميع ؟
قلت المراد من الأخبار بالقدرة على ذلك التوعده فلم يتوعدوا بجميع هذه الأمور
وإنما توعدوا بواحد منها وذلك من كرم الله تعالى وفضله أن لا يجمع عليهم هذه
الأمور ولما وقعت الخصلة الثالثة وهي لبسهم شيئا وإذافة بعضهم بأس بعض حصل
الآمن والحمد لله من الخصلتين الأوليين وذلك يقتضى عدم وقوعهما خلافا لما
تقدم عن أبي بن كعب وغيره والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ قوله يلبسكم بفتح
أوله أى يخلطكم واللبس الخلط وقوله شيئا بكسر أوله وفتح ثانيه جمع شيعة
بكسر أوله وإسكان ثانيه وهى الفرقة والمعنى يخلطكم فرقا مختلفين وقوله
شيئا منصوب على الحال أى يخلطكم بالأجسام مع افتراقكم بالقلوب أو منصوب
نصب المصدر أى يخلطكم خلط اضطراب واختلاف لاخلط سكون واتفاق
فيكونون شيئا عديدة لاشيعة واحدة وقرئ شاذا يلبسكم بضم أوله من
اللبس فهى على هذا استعارة من اللباس والمعنى أن يلبسكم التثنية ويأتى فى قوله
شيئا ما تقدم والبأس القتل وما أشبهه من المسكاره واستعاره لفظ الاذافة لأن
الدوق من أعظم الحواس وهى استعارة مستعملة فى كلام العرب وتكرر ذكرها
فى القرآن قال المفسرون والمراد بذلك افتراق الأهواء والقتال بين الأئمة
﴿الثانية عشرة﴾ قوله هذه كذا فى رواية أحمد فى مسنده بأفراد الاشارة وفى
رواية البخارى والترمذى هاتان بالثنية وهذا المذكور وهو اللبس شيئا وإذافة
البعض بأس البعض يمكن أن يعدا خصلتين خلاف مدلولهما فإن اختلاطهم
مفترق القلوب غير إذافة البعض بأس البعض ويمكن أن يعدا خصلة واحدة لتلازمهما
غالبا فان القلوب إذا افترت حصل لاصحابها بعضهم من بعض بأس وقد لا يحصل
وذلك نادر فأفرد الاشارة بهذا الاعتبار وثناها بالاعتبار الأول والله أعلم ﴿الثالثة
عشرة﴾ قوله أهون أو أيسر الظاهر أنه شك من الراوى فى اللفظ الذى قاله النبي
ﷺ لتقارب معنى اللفظين ﴿الرابعة عشرة﴾ ظاهر الحديث أنه عليه الصلاة والسلام
لم يستعذ عقب نزول قوله تعالى (أو يلبسكم شيئا ويذيق بعضكم بأس بعض) وكان

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت أو ارحمني إن شئت أو ارزقني
 إن شئت ليعزم مسألته إنه يفعل ما يشاء لا مكره له » وعن الأعرج
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يقول أحدكم
 اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ليعزم المسألة فإنه
 لا مكره له » زاد البخاري إنه يفعل ما يشاء وقال مسلم فإن الله صانع ما شاء
 وفي رواية له ولكن ليعزم وليعظم الرغبة فإن الله عز وجل
 لا يتعاطاه شيء أعطاه

سبب ذلك أنه عرف وقوع ذلك ولا بد في صحيح مسلم وغيره عن سعد بن
 أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ سألت ربي ثلاثا فأعطاني ثنتين ومنعني
 واحدة سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها وسألته أن لا يملك أمتي
 بالهرق فأعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها فلما عرف النبي ﷺ
 وقوع ذلك لم يكن للاستعاذة منه فائدة وسهل الأمر على أمته وسلام بقوله
 عليه الصلاة والسلام هذه أهون أو أيسر

❦ الحديث الثالث ❦

وعن همام عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ لا يقل أحدكم اللهم
 اغفر لي إن شئت أو ارحمني إن شئت أو ارزقني إن شئت ليعزم مسألته إنه يفعل ما يشاء
 ولا مكره له » وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا يقول
 أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ليعزم المسألة فإنه
 لا مكره له » (فيه) فوائد ❦ الأولى ❦ أخرجه من الطريق الأولى البخاري
 في التوحيد من صحيحه من طريق عبد الزاق عن معمر عن همام وأخرجه من

الطريق الثانية البخاري في الدعوات من صحيحه وأبو داود والترمذي من طريق مالك وأخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن عجلان كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج وقال الترمذي حسن صحيح ورواه مسلم من طريق عطاء بن مينا عن أبي هريرة وفيه قال الله صانع ما شاء لا مكره له ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ إذا دعا أحدكم فلا يقل اللهم إن شئت ولكن ليعزم وليعظم الرغبة فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه **الثانية** ﴿ فيه أن من آداب الدعاء عزم المسألة وهو الجهد فيها والقطع بها والجزم لها فلا يعلق ذلك بمشيئة الله تعالى وإن كان ما يعده به المؤمن نفسه ينبغي له تعليق على مشيئة الله تعالى لقوله تعالى « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله » أما ما يطلبه من الله فلا ينبغي له تعليق بمشيئة الله بل يحزم بطلبه وقال بعضهم معنى عزم المسألة حسن الظن بالله تعالى في الإجابة حكاه النووي في شرح مسلم بعد نقله الأول عن العلماء **﴿ الثالثة ﴾** علل ذلك في الحديث بأن الله تعالى لا مكره له ومعناه أنه لا يحتاج للتعلق بمشيئة إلا فيما إذا كان المطلوب منه يتأتى إكراهه على الشيء فيخفف الأمر عليه ويعلم بأنه إنما يطلب منه ذلك الأمر برضاه لا على سبيل الإكراه والله تعالى منزّه عن ذلك فليس لهذا التعليق معنى فانه تعالى لا يفعل إلا ما يشاء وقال بعضهم سبب النهي عن ذلك أن فيه صورة الاستغناء عن المطلوب منه والمعتمد هو المذكور في الحديث **﴿ الرابعة ﴾** ذكر في رواية الأعرج سؤال المغفرة والرحمة وزاد في رواية همام الرزق وهي أمثلة فسائر الأدعية كذلك ولذلك عبر في رواية العلاء بن عبد الرحمن عند مسلم بقوله إذا دعا أحدكم فتناول سائر الأدعية فإن قلت ورد التقييد في قوله عليه الصلاة والسلام أحيى ما علمت الحياة خيراً إلى وتوفى إذا علمت الوفاة خيراً إلى قلت إنما قيد هناك طلب الحياة بكونها خيراً إلى وطلب الوفاة بكونها خيراً له فانه قد يقدر له الحياة مع كون الخيرة في قرب وفاته لما يكون في تلك الحياة من الفتنة وقد يقدر له الوفاة مع كون الخيرة له في طلب الحياة لما فيها من اكتساب الخيرات وهذا مثل الاستخارة في الأمور المشبهة وقد ورد بها الحديث الصحيح أما مشيئة الله فلا تقع ذرة في الوجود

وعنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لكل نبي دعوة يدعو بها فأريد أن أختبىء دعوتي شفاعاً لأمتي في الآخرة » وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لكل نبي دعوة تستجاب له فأريد أن شاء الله أن أذكر دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة » وفي رواية لمسلم (دعاها في أمته) زاد في رواية فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً

إلا بها فلامعني لتعلق الطلب بها والله أعلم (الخامسة) الظاهر أن النهي عن ذلك على سبيل التنزيه والكراهة وكذا ذكر النووي في شرح مسلم وقال ابن عبد البر في التمهيد لا يجوز لأحد أن يقول اللهم أعطني كذا إن شئت وأرجو إن شئت وتجاوز عني إن شئت وهب لي من الخير كذا إن شئت من أمر الدين والدنيا لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك ولأنه كلام مستحيل لا وجه له لأنه لا يفعل إلا ما شاء لا شريك له انتهى وظاهره التحريم وقد يؤول على نفي الجواز المستوي الطرفين وهو بعيد

هو الحديث الرابع

وعنه « أن رسول الله ﷺ قال لكل نبي دعوة يدعو بها فأريد أن أختبىء دعوتي شفاعاً لأمتي في الآخرة » وعن همام عن أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ لكل نبي دعوة تستجاب له فأريد أن شاء الله أن أذكر دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة » (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخاري في الدعوات من صحيحه من طريق مالك عن أبي الوفاء عن الأعرج عن أبي هريرة وذكر ابن عبد البر أنه هكذا عند رواية الموطأ ورواة ابن وهب وأيوب بن سويد عن مالك عن أنس عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال وهما إسنادان صحيحان لما لك انتهى ورواية ابن وهب هذه رواها مسلم في الإيمان من صحيحه وروى الحديث مسلم أيضاً من طريق

عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية وأبي صالح وأبي زرعة بن عمرو بن
 جريح ومحمد بن زياد كلهم عن أبي هريرة وفي رواية أبي صالح فعجل كل نبي
 دعوته وفيها فهي ذئلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً **(الثانية)**
 قال القاضي عياض يقال وكم من دعوة استجيبت للرسول ولنبينا عليه الصلاة
 والسلام فها معنى هذا؟ فيقال إن المراد والله أعلم أن لهم دعوة هم من استجابتها على
 يقين وعلم بأعلام الله تعالى لهم ذلك وغيرها من الدعوات بمعنى الطمع في الاستجابة
 وبين الرجاء والخوف ويبينه قوله في رواية أبي صالح عن أبي هريرة لكل نبي دعوة
 مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي الحديث
 أو تكون هذه الدعوة لكل نبي مخصوصة بأمته وبدل عليه رواية محمد بن زياد
 عن أبي هريرة في هذا الحديث لكل نبي دعوة دعا بها في أمته فاستجيب له
 الحديث ونحوه في حديث أنس وجابر انتهى ورجع النووي الأول فقال
 معناه أن لكل نبي دعوة متيقنة الإجابة وعلى يقين من إجابتها وأما باقي
 دعواتهم فهم على طمع من إجابتها وبعضها يجاب وبعضها لا يجاب ثم ذكر الثاني
 احتمالاً عن القاضي عياض **(الثالثة)** إن قلت قد ذكرنا أن الشفاعات الآخروية
 خمس (أحدها) في الأراحة من هول الموقف وتعجيل الحساب **(الثانية)**
 في إدخال قوم الجنة بغير حساب **(الثالثة)** الشفاعة تقوم استوجبوا النار أن
 لا يدخلوها **(الرابعة)** الشفاعة في إخراج قوم من النار بعد دخولها **(الخامسة)**
 الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها وزيد قسم سادس وهو الشفاعة في
 تخفيف العذاب عن بعض أهل النار كما وقع لأبي طالب فأى شفاعة أذخرها
 النبي ﷺ لأمته؟ أما الأولى فلا تختص بهم بل هي لأراحة الجمع كلهم وهي
 المقام المحمود وكذلك باقي الشفاعات الظاهر أنه يشاركهم فيه بقية الأمم قلت
 يحتمل أن المراد الشفاعة العظمى التي للأراحة من هول الموقف وهي وإن
 كانت غير مختصة بهذه الأمة لكن في الأصل فيها وغيرهم تبع لهم ولهذا كان
 اللفظ المنقول عن النبي ﷺ فيها أنه قال يارب أمتي أمتي فدعا فيهم فأجيب

وكان غيرهم تبعاهم في ذلك ويحتمل أن الشفاعة الثانية وهي التي في إدخال
قوم الجنة بنير حساب تختص بهذه الأمة فإن الحديث الوارد فيها يدخل من
أمتي الجنة سبعون ألفا الحديث ولم ينقل لنا ذلك في بقية الأمم ويحتمل أن
المراد مطلق الشفاعة المشترك بين الشفاعات الخمسة وكون غير هذه الأمة
يشاركونهم فيها أو في بعضها لا ينافي أن يكون عليه الصلاة والسلام ادخر دعوته
شفاعة لأمته فلعله لا يشفع لغيرهم من الأمم بل تشفع لهم أنبياءهم ويحتمل أن تكون
الشفاعة لغيرهم تبعاهم كما تقدم منه في الشفاعة العظمى ويحتمل أن يشفع لغيرهم
لا تبعاهم ولا تضيق في ذلك فإذا شفع لهم فقد حصل ادخار الشفاعة لهم وإن
شفع لغيرهم والله أعلم ﴿الرابعة﴾ فيه رد على المعتزلة في إنكارهم الشفاعة
الثانية والثالثة والرابعة وإنما اعترفوا بالاولى والخامسة فقط وهم يجيبون بحمل هذا
الحديث عليها أو على أحدهما لكن قد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة
بأبواب ما أنكروه والله أعلم ﴿الخامسة﴾ وفيه بيان كمال شفقة النبي عليه الصلاة
والسلام على أمته ورأفته بهم واعتنائه بالنظر إلى مصالحهم المهمة فأخر عليه
الصلاة السلام دعوته لأمته إلى أهم أوقات حاجتهم ﴿السادسة﴾ قوله إن شاء الله
أتى به النبي ﷺ على سبيل التبرك والامتنان لقوله تعالى «ولا تقولن لشيء إني
فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله» ﴿السابعة﴾ قوله في إحدى الروايتين في الآخرة وفي
الآخرة يوم القيامة يدل على أن يوم القيامة من الآخرة وروى القاسم بن الفضل الحداني
عن زياد بن مخران قال كتب الحجاج بن يوسف إلى عثمان بن حيان: سل عكرمة
مولى ابن عباس عن يوم القيامة أمن الدنيا هو أو من الآخرة؟ فسأله فقال عكرمة
صدر هذا اليوم من الدنيا وآخره من الآخرة حكاه الحافظ أبو الحجاج المزي في
التهذيب فإن صح ذلك فلعل الوقت الذي تقع فيه الشفاعة من يوم القيامة هو
آخره الذي هو من الآخرة والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قوله في بعض طرقه فهي نائلة
إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا فيه دليل لمذهب أهل الحق أن
كل من مات غير مشرك بالله تعالى لا يخلد في النار وإن كان مصرا على الكبار

وأدلة ذلك كثيرة شهيرة ﴿التاسعة﴾ إن قلت ما الجمع بين هذا وبين ما ثبت في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال: فأقول يارب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله قال ليس ذلك لك أو قال ليس ذلك البك ولكن وعزتي وكبريائي وعظمي لأخرجن من النار من قال لا إله إلا الله والمراد بالقائل لا إله إلا الله من مات عليها معتقدا لها فهو الذي مات لا يشرك بالله شيئا فإذا لم يكن ذلك للنبي ﷺ فكيف قال إن هؤلاء تناولهم شفاعته؟ قلت قد قيد النبي ﷺ من تناول شفاعته مع كونه مات غير مشرك بالله تعالى بكونه من أمته والذي جاء فيه أنه ليس إليه ليس فيه تقييده بهذه الأمة فحصل الجمع بينهما بأن الذي تناول شفاعته نبينا ﷺ هو موحدوا هذه الأمة والذي استأثر به الرب جل جلاله موحدوا غير هذه الأمة وأما أعلم ﴿العاشر﴾ ظاهر الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أخر الدعاء والشفاعة ليوم القيامة فذلك اليوم يدعو ويشفع ويحتمل أن المؤخر ليوم القيامة ثمة تلك الدعوة ومنفعتها وأما طلبها فحصل من النبي ﷺ في الدنيا ﴿الحادية عشرة﴾ كره بعضهم للعبد أن يسأل الله تعالى أن يرزقه شفاعته النبي ﷺ لكونها لا تكون إلا للمذنبين وقال النبي ﷺ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي رواه الترمذي وابن ماجه من حديث جابر وقال جابر من لم يكن من أهل الكبائر فإله والشفاعة وروى ابن عبد البر في التمهيد عن أسماء بنت عميس أنها قالت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني ممن تشفع له يوم القيامة فقال رسول الله ﷺ إذا تحمشت النار قلت شفاعتي لكل هالك من أمتي تخمسه النار وقال القاضي عياض لا يلتفت إلى هذا القول فإن الشفاعه قد تكون لتخفيف الحساب وزيادة الدرجات ثم كل عاقل معترف بالتقصير محتاج إلى العفو غير معتد بعمله مشفق أن يكون من الهالكين قال ويلزم هذا القائل أن لا يدعو بالمعفرة والرحمة لأنها لأصحاب الذنوب وهذا كله خلاف ما عرف من دعاء الصلف الصالح فقد عرف بالنقل المستفيض سؤالهم شفاعته نبينا صلى الله عليه وسلم ورغبتهم فيها انتهى

﴿باب الجمع في السفر﴾

عن سالم عن أبيه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير » وعن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجل به السير يجمع بين المغرب والعشاء » وللشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ كَذَا إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَاسْلَمْ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ »

﴿باب الجمع في السفر﴾

عن سالم عن أبيه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير » وعن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ إذا عجل به السير يجمع بين المغرب والعشاء » (فيه) فوائد في الأولى يخرج من الطريق الأولى الشيخان والنسائي من طريق سفيان بن عيينة بهذا اللفظ والبخاري أيضا من طريق شعيب بن أبي حمزة ومسلم من طريق يونس بن يزيد بلفظ رأيت رسول الله ﷺ إذا عجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء ثلاثتهم عن الزهري عن سالم وأخرجه الزهري من طريق كثير بن قاروند عن سالم عن أبيه في جمعه بين الظهر والعصر حين كان بين العلاتين وبين المغرب والعشاء حين اشتبكت النجوم وفيه فقال رسول الله ﷺ إذا حضر أحدكم الأمر الذي يخاف فوته فليعمل هذه الصلاة وأخرجه من الطريق الثانية مسلم والنسائي من طريق مالك عن نافع وأخرجه مسلم أيضا من طريق يحيى القطان والترمذي من طريق عبدة بن سليمان كلاهما عن عبيد الله عن نافع أن ابن عمر كان إذا جد به السير يجمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويقول إن رسول الله

ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء لفظ مسلم وتبسط الترمذي أنه استغث على بعض أهله لجد به السير وأخر المغرب حتى غاب الشفق ثم نزل فجمع بينهما ثم أخبرهم أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك إذا جد به السير وقال حسن صحيح ورواه أبو داود من طريق أيوب عن نافع أن ابن عمر اصته سرخ على صفية وهو بمكة فسار حتى غربت الشمس وبدت النجوم فقال إن النبي ﷺ كان إذا عجل به أمر في سفر جمع بين هاتين الصلاتين فسار حتى غاب الشفق فنزل فجمع بينهما ورواه النسائي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ إذا جد به السير أو حزه أمر جمع بين المغرب والعشاء ومن طريق ابن جابر عن نافع عن ابن عمر في خروجه معه إلى صفية بنت أبي عبيد وفيه حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا ثم أقبل علينا فقال إن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به السير صنع هكذا ومن طريق إسماعيل بن عبد الرحمن شيخ من قريش عن ابن عمر في جمعه بين المغرب والعشاء حين ذهب بياض الأفق وخمة العشاء ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل وأخرجه البخاري في الحج والجهاد في صحيحه من طريق يزيد بن أسلم عن أبيه قال كنت مع ابن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع فأسرع السير حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعشاء فجمع بينهما ثم قال إني رأيت النبي ﷺ إذا جد به السير أخر المغرب وجمع بينهما (الثانية) قوله في الرواية الأولى جد به السير أي اشتد به السير قال في المحكم جد به الأمر أي اشتد وقال القاضي عياض في المشارق جد به السير أي أسرع وعجل في الأمر الذي يريد انتهى وما ذكره أولى لأن الذي في الحديث نسبة الجدد إلى السير وفي كلام القاضي نسبة الجدد إلى النبي ﷺ فاللفظ الواقع في الحديث إما أن يراد به الاشتداد كما نقلته عن صاحب المحكم وإما أن ينسب الجدد إلى السير على سبيل التوسع، والأسراع في الحقيقة إنما هو من النبي صلى الله عليه وسلم ويكون هذا على حمد قولهم نهاره صائم وليله قائم فينسب الصيام إلى النهار والقيام إلى

الليل لوقوعه فيها وفي الحقيقة انما هو من التفاعل فعنى قوله جد به
 المير جد في السير ويرافق هذا قوله في رواية أخرى اذا جد في السير قال في الصحاح
 الجد الاجتهاد في الأمور تقول منه جد في الأمر يجدد ويمجد أى بكسر الجيم
 وضمها وأجد في الأمر مثله قال الاصمعي يقال إن فلانا لجاد مجدد بالفتين جميعا
 وقال في المحكم جد في أمره يجدد ويمجد جدا وأجد حقق وقال في المشارق الجد
 المبالغة في الشيء انتهى ويأتى هذان الاحتمالان في قوله في الرواية الثانية عجل
 به السير إما أن يضمن عجل معنى اشد وإما أن تكون نسبة العجل الى السير
 مجازا وتوسعا والأصل عجل في السير (الثالثة) فيه جواز الجمع بين صلاتي المغرب
 والعشاء في هذه الحالة وهي الجد في السفر والاستعجال فيه وتقدم من سنن
 النسائي الجمع بين الظهر والعصر أيضا وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال
 كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر
 ثم نزل فجمع بينهما فان زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب وفي رواية
 للبخاري كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر وفي رواية لمسلم كان
 النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت
 العصر ثم يجمع بينهما وفي رواية له إذا عجل عليه السير يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر
 فيجمع بينهما أو يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق وفي
 صحيح البخاري تعليقا وصحيح مسلم موصولا عن ابن عباس كان رسول الله ﷺ
 يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء
 لفظ البخاري ولم يقل مسلم إذا كان على ظهر سير وزاد قال سعيد بن جبير
 فقلت لابن عباس ما حمله على ذلك قال أراد أن يخرج أمته فزاد في حديثي أنس
 وابن عباس الجمع بين الظهر والعصر وأما اقتصار ابن عمر رضي الله عنهما في
 الرواية المشهورة عنه على ذكر الجمع بين المغرب والعشاء فمبني على أنه ذكر
 ذلك جوابا لقضية وقعت له فأنه امتصخ على زوجته فذهب مسرعا وجمع
 بين المغرب والعشاء فذكر ذلك بيانا لأنه فعله على وفق السنة فلا دلالة فيه
 لعدم الجمع بين الظهر والعصر فقد رواه أنس وابن عباس ومعاذ وغيرهم من

العصاة رضي الله عنهم وفي صحيح مسلم وغيره عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا وفي لفظ له جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء زاد في الموطأ وسنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن حبان آخر الصلاة يوما ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا قال ابن عبد البر هذا حديث صحيح ثابت الإسناد وفي سنن أبي داود والترمذي وصحيح ابن حبان وغيرهما عن معاذ أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر إلى العصر فيصلحها جميعا وإذا ارتحل بعد زيف الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلها مع العشاء وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب قال الترمذي حديث حسن وقال البيهقي هو محفوظ صحيح انتهى في حديث معاذ الجمع بين الظهر والعصر أيضا ولم يقيد ذلك بأن يعجل به السفر بل صرح في رواية الموطأ وأبي داود وغيرهما بالجمع وهو غير سائر بل نازل ما كت في خبائه يخرج فيصلح الصلاتين جميعا ثم ينصرف إلى خبائه قال الشافعي رحمه الله في الأم بعد ذكره هذه الرواية وهذا وهو نازل غير سائر لأن قوله دخل ثم خرج لا يكون إلا وهو نازل فللمسافر أن يجمع نازلا ومسافرا انتهى وفي رواية أبي داود والترمذي وغيرهما التصريح بجمع التقديم والتأخير في الظهر والعصر وفي المغرب والعشاء وقد كانت غزوة تبوك في أو آخر الأمر سنة تسع من الهجرة وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال أحدها جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر السفر جمع تقديم في وقت الأولى منهما وجمع تأخير في وقت الثانية منهما وبه قال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه والجمهور إلا أن المشهور من مذهب مالك اختصاص الجمع بحالة الجدة في السير لخوف فوات أمر أولادك منهم وبه قال أشهب وقال ابن الماجشون وابن حبيب وأصبح أن الجدة لمجرد قطع السفر مبيح للجمع وروى ابن أبي شيبة في مصنفه الجمع بين الصلاتين

في السفر عن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبي موسى الأشعري وأسامة
ابن زيد وغيرهم وحكاة ابن المنذر عن ابن عباس وابن عمر وطاوس ومجاهد
وعكرمة وأبي ثور وإسحق قالوا به أقول وقال البيهقي الجمع بين الصلاتين بعذر
السفر من الأمور المشهورة المستعملة فيما بين الصعابة والتابعين رضى الله عنهم
أجمعين مع الثابت عن النبي ﷺ ثم عن أصحابه ثم ما أجمع عليه المسلمون من
جميع الناس بعرفة ثم بالمزدلفة وروى في ذلك عن عمر وعثمان ثم روى عن
زيد بن أسلم وربيعة ومحمد بن المنكدر وأبي الزناد أنهم كانوا يجمعون بين الظهر
والعصر إذا زالت الشمس وحكاة ابن عبد البر عن عطاء بن أبي رباح وسالم بن
عبد الله وجمهور علماء المدينة وحكاة ابن بطلان عن جمهور العلماء وحكاة ابن قدامة
في المنى عن أكثر أهل العلم وحكاة أبو العباس القرطبي عن جماعة السلف وفقهاء
المحدثين (القول الثاني) اختصاص ذلك بحالة الجدة في السفر لخوف فوات أمر أولادراك
مهم وهو المشهور عن مالك كما تقدم وتمسك هؤلاء بظاهر حديث ابن عمر هذا
وجوابه أن في حديث غيره زيادة يجب الأخذ بها وهي الجمع من غير جد في السفر قال
ابن عبد البر بعد ذكر حديث معاذ الذي سبق ذكره من الموطأ وغيره في هذا أوضح
الدلائل وأقوى الحجج في الرد على من قال لا يجمع المسافر بين الصلاتين إلا إذا
جد به السير وهو قاطع للالتباس قال وليس فيما روى عن النبي ﷺ أنه كان إذا جد به
السير جمع بين المغرب والعشاء ما يعارضه لانه إذا كان له الجمع نازلا غير سائر فالتى
يجد به السير أخرى بذلك وإنما يتعارضان لو كان في أحدهما أنه قال لا يجمع المسافر
بين الصلاتين إلا أن يجد به السير وفي الآخر أنه جمع نازلا غير سائر فاما
أن يجمع وقد جد به السير ويجمع وهو نازل لم يجد به السير فليس هذا بمتعارض
عند أحدله فهم قال وقد أجمع المسلمون على الجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة
فكل ما اختلفت فيه من مثله فردود إليه وروى مالك عن ابن شهاب أنه قال سألت
سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر؟ (١) فقال نعم لا بأس بذلك
ألم تروا إلى صلاة الناس بعرفة؟ فهذا سالم قد نزع بما ذكرنا وهو أصل صحيح لمن
ألهم رشده ولم تعل به العصبية إلى المعاندة انتهى وحكى أبو العباس القرطبي عدم

اشتراط الجد في السفر عن جمهور السلف وعلماء الحجاز وفقهاء المحدثين وأهل الظاهر (القول الثالث) كالذي قبله في الاختصاص بحالة الجد في السفر لكن لا يختص ذلك بأن يكون سبب الجد خوف فوات أمر أو إدراك مهم بل كان الجد مجرد قطع المسافة كان الحكم كذلك وهذا قول جماعة من المالكية كما تقدم وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أسامة بن زيد أنه كان إذا عجل به السير جمع بين الصلاتين وعن سالم بن عبد الله بن عمر أنه سئل عن الجمع بين الصلاتين في السفر فقال لا إلا أن تمجلى سير وحكى ابن عبد البر عن الليث بن سعد أنه لا يجمع إلا من جد به السير وقال أبو بكر بن العربي إن قول ابن حبيب هذا هو قول الشافعي لأن السفر نفسه إنما هو لقطع الطريق انتهى وفيما قاله نظر فإن المالك في المنزلة ليس قاطعا للطريق وكذلك من هو سائر إلا أنه لا يستعجل به بل هو يسير على هيئته فهو أن يجوز الشافعي لها الجمع ولا يجوزه لها ابن حبيب ومن قال بقوله ولعل صاحب هذا القول أسعد بحديث ابن عمر من القول الذي قبله فإن الذي في حديث ابن عمر اعتبار الجد في السفر من غير سبب مخصوص لذلك ولا يقال إنما يكون الجد لخوف فوات أمر أو إدراك مهم فقد يكون الجد مجرد قطع المسافة والاستراحة من متاعب السفر وقد قال النبي ﷺ فإذا قضى أحدكم همته من سفره فليعجل إلى أهله لكن زاد حديث معاذ على ذلك ببيان الجمع في زمن الإقامة التي لا تقطع اسم السفر فوجب الأخذ به كما تقدم والله أعلم (القول الرابع) أنه لا يجمع بين الصلاتين إلا من عذر رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وحكاه ابن عبد البر عن الأوزاعي وقال لأن الذي ﷺ كان إذا جد به السير جمع قال وعن الثوري نحوه هذا وعنه أيضا ما يدل على الجواز وإن لم يجد السير انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن جابر بن زيد ما أرى أن يجمع بين الصلاتين إلا من أمر فجعل صاحب هذا القول الجد في السير مثالا للمعذر والاعتبار بالمعذري وجه كان ويقول الجمهور السفر نفسه عذر ومظنة للرخصة فنيط الحكم بمجرد الله أعلم (القول الخامس) منع الجمع بعذر السفر مطلقا وإنما يجوز للمسك برفقة ومزدلفة وهذا قول الحنفية بل زاد أبو حنيفة

على صاحبيه وقال لا يجمع للنسك إلا إذا صلى في الجماعة فإن صلى منفرداً صلى كل صلاة في وقتها وقال أبو يوسف ومحمد المنفرد في ذلك كالمصلي جماعة وحكي ابن قدامة في المغني هذا عن رواية ابن القاسم عن مالك واختياره وروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن إبراهيم النخعي قال كان الأسود وأصحابه ينزلون عند وقت كل صلاة في السفر فيصليون المغرب لوقتها ثم يتعشون ثم يمشون ساعة ثم يصلون العشاء وعن الحسن وابن سيرين أنهما قالاً ما نعلم من السنة الجمع بين الصلاتين في حضر ولا سفر إلا بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع وعن حماد وأبي موسى أنهما قالاً الجمع بين الصلاتين بغير عذر من الكبراء وروى هذا مرفوعاً من حديث ابن عباس رواه الترمذي وهو ضعيف وأجاب هؤلاء عن أحاديث الجمع بأن المراد بها أن يصلي الأولى في آخر وقتها والأخرى في أول وقتها وهذا مردود بوجهين (أحدهما) أنه وردت الروايات مفرقة بالجمع في وقت أحدهما فنحن ما تقدم من صحيح مسلم من حديث ابن عمر جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ومنها قوله في حديث أنس آخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما وحديث معاذ صريح في جمعي التقديم والتأخير في الظهر والعصر وفي المغرب والعشاء وهذه الأحاديث لا يمكن معها التأويل الذي ذكره (الثاني) أن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أشد ضيقاً وأعظم حرجاً من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن الاتيان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة طرفي الوقتين بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلا قدر فعلها ومن تدبر هذا وجدوا ضحكاً كما وصفنا ثم لو كان الجمع هكذا لجاز الجمع بين العصر والمغرب والعشاء والصبح ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك والعمل بالأحاديث على الوجه السابق إلى الفهم منها أولى من هذا التكلف الذي لا حاجة إليه واحتج هؤلاء بما رواه الشيخان من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال ما صلى رسول الله ﷺ قط صلاة تغير وقتها إلا المغرب والصبح بالمزدلفة فانه أخر المغرب حتى جمعها مع العشاء وصلى الصبح قبل الفجر وقالوا إن مواقيت الصلاة تثبت بالتواتر فلا يجوز تركها بخبر واحد والجواب عن حديث ابن مسعود أنه متروك

الظاهر بالاجماع من وجهين (أحدهما) أنه قد جمع بين الظهر والعصر بعرفة بلا شك وقد ورد التصريح بذلك في بعض طرق حديث ابن مسعود فلم يصح هذا الحصر (وثانيهما) أنه لم يقل أحد بظاهره في إيقاع الصبح قبل الفجر والمراد أنه بالغ في التمجيل حتى قارب ذلك ما قبل الفجر ثم إن غير ابن مسعود حفظ عن النبي ﷺ الجمع بين الصلاتين في السفر بغير عرفة ومزدلفة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولم يشهد وقد روى أبو يعلى الموصلي في مسنده بإسناد جيد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يجمع بين الصلاتين في السفر والجواب عن قولهم لا يترك المتواتر بالأحاد بآنا لم تتركها وإنما خصصناها وتخصيص المتواتر بالأحاد جائز بالاجماع وقد جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد إجماعاً فتخصيص السنة بالسنة أولى بالجواز والله اعلم وذكر الشافعي قول عمر جمع الصلاتين من غير عذر من الكبار وقال العذر يكون بالسفر والمطر وليس هذا ثابتاً عن عمر وهو مرسل (القول السادس) جواز التأخير ومنع جمع التقديم وهو رواية عن أحمد قال ابن قدامة وروى نحوه عن سعد وابن عمر وعصمة قال ابن بطلال وهو قول مالك في المدينة وبهذا قال ابن حزم الظاهري بشرط الجدد في السفر واعتناء هؤلاء على أن جمع التقديم لم يذكر في حديثي ابن عمر وأنس وإنما ذكر فيها جمع التأخير وتأكد ذلك بقوله في حديث أنس فان زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ولم يذكر صلاة العصر وجوابه أنه لا يلزم من عدم ذكرها أن لا يكون صلاحها مع الظهر وقد ورد التصريح بجمع التقديم في حديث معاذ وغيره فوجب المصير إليه وحمل بعضهم حديث أنس على أن معناه صلى الظهر والعصر قال لأنه عليه السلام إنما كان يؤخر الظهر إلى العصر إذا لم تزع الشمس فكذلك يقدم العصر إلى الظهر إن زاعت الشمس ذكره ابن بطلال وقد ورد التصريح بذلك من حديث أنس بسند لا بأس به في معجم الطبراني الأوسط ونقظه إذا كان في سفر فزاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر جميعاً وإن ارتحل قبل أن تزع الشمس جمع بينهما في أول وقت العصر وكان يفعل ذلك في المغرب والعشاء وحكى ابن العربي أن الثوري حكى عن أبي داود أنه قال ليس في تقديم الوقت حديث قائم

وليس ذلك في روايتنا لسنن أبي داود من طريق اللؤلؤي وضمف ابن حزم حديث معاذ في جمع التقديم وقد بسطت الرد عليه في ذلك في كراسة كتبها قديما سميتها الدليل القويم على صحة جمع التقديم (الرابعة) غاية ما دل عليه هذا الحديث جواز الجمع فأما رجحانه وكونه أفضل من إيقاع كل صلاة في وقتها فلا دلالة فيه عليه فلعله عليه الصلاة والسلام بين بذلك الجواز وأوقفه على صيل الترخص والتوسع وإن كان الأفضل خلافه وقد صرح أصحابنا الشافعية بذلك وقالوا إن ترك الجمع أفضل وقال الغزالي إنه لا خلاف في المذهب فيه وعلوه بالخروج من الخلاف فإن أبا حنيفة وجماعة من التابعين لا يجوزونه وعن أحمد بن حنبل في ذلك روايتان وزاد مالك رحمه الله على ما قاله أصحابنا من أن الأفضل ترك الجمع فقال إن الجمع مكروه رواه المصريون عنه كما قاله ابن العربي واحتج له بتعارض الأدلة وقال ابن شاس في الجواهر وقع في العتبية قال ما لك أكره جمع الصلاتين في السفر لحمله بعض المتأخرين على إنباء الفضل لثلايته سهل فيه من لا يشق عليه وقال ابن الحاجب في مختصره لا كراهة على المشهور وحكى أبو العباس القرطبي عن مالك رواية أخرى أنه كره الجمع للرجال دون النساء وقال الخطابي كان الحسن ومكحول يكرهان الجمع في السفر بين الصلاتين انتهى فإن أراد بالكرهية التحريم فهو القول الخامس المحكى في الفائدة الثالثة وإن أراد التنزيه فهو موافق لهذا المحكى عن مالك (الخامسة) لم يبين في حديث ابن عمر ولا في غيره من الأحاديث هل كان يفعل ذلك في كل سفر أو كان يختص به السفر الطويل وهو سفر القصر لكن قد يقال إن الظاهر من الجدل في السفر أنه إنما يكون في الطويل والحق أن هذه واقعة عين محتملة فلا يجوز الجمع في السفر القصير مع الشك في ذلك ومذهب مالك أنه لا يختص ذلك بالطويل ومذهب أحمد بن حنبل اختصاصه به وللشافعي في ذلك قولان أصحهما اختصاصه بالطويل والله أعلم

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال: يتقدم الإمام وطائفة من الناس فيصلّي لهم الإمام ركعة وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فإذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين فيقوم كل واحد من الطائفتين وقد صلوا ركعتين كذا في أصل جماعة والصواب من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين هكذا في النسخ الصحيحة فإن كان الخوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال: «يتقدم الإمام وطائفة من الناس فيصلّي لهم الإمام ركعة وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو لم يصلوا فإذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين فتقوم كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين كذا في أصل جماعة والصواب من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام فتكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين» هكذا في النسخ الصحيحة فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها

رواه البخاري على الصواب وقال في الصلاة وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركبائاً لم يشك في رفعه وفي رواية له ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعةً والطائفة الواحدة العدو ثم انصرفوا وقاموا الأخرى في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سأم النبي صلى الله عليه وسلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة لنظـ مسلم وفي رواية للبخاري غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نجد فوآزينا العدو فصافقناهم

قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ (فيه) (أنه) هو الأول (و) رواه البخاري في التفسير من صحيحه عن عبد الله بن يوسف عن مالك على الصواب الذي أرده المصنف رحمه الله وحكاه عن النسخ الصحيحة وأما السقط الذي وقع في أصل سماننا فلم يله من النسخ لكن لما لم يكن في الرواية لم يكن له مصنف رحمه الله ذكره إلا مع البيان مع أنه في رواية يحيى بن يحيى وغيره عن مالك وانفق عليه الشبخان والنسائي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحواً من قول مجاهد إذا اختلفوا قياماً (١) وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركبائاً بلطف البخاري ولطف مسلم والنسائي صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف في بعض أيامه فقامت طائفة معه وطائفة بازاء العدو فصلى بالدين معه ركعة ثم ذهبوا وجاء الآخرون فصلى بهم ركعة ثم قضت الطائفتان ركعة ركعة زاد مسلم قوله ابن عمر فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصلى راكباً أو قائماً موسى وإياه وما أشار إليه في رواية البخاري هو قول مجاهد إذا اختلفوا قائماً هو الإشارة بالرأس والتكبير وأخرجه ابن ماجه

(١) يؤخذ من اتمتع ان قوله قياماً تصحيف وقع في نسخ البخاري وبمده حذف والأصل (إذا اختلفوا قائماً هو الذكر وإشارة الرأس)

من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ في صلاة الخوف أن يكون الإمام يصلي بطائفة معه فيسجدون سجدة واحدة وتكون طائفة منهم بينهم وبين العدو ثم ينصرف الذين سجدوا السجدة مع أميرهم ثم يكونوا مكان الذين لم يصلوا أو يتقدم الذين لم يصلوا فيصلون مع أميرهم سجدة واحدة ثم ينصرف أميرهم وقد صلى صلاته ويصلي كل واحدة من الطائفتين بصلاته سجدة لنفسه فإن كان خوفاً أشد من ذلك فرجالاً أو ركباناً قال يعني بالسجدة الركعة وأخرجه الأئمة الخمسة من طريق معمر والبخاري والنسائي من طريق شعيب بن أبي حمزة ومسلم من طريق مليح بن سليمان ثلاثتهم عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي ﷺ ركعة ثم سلم النبي ﷺ ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة لفظ مسلم من طريق معمر ولفظ الآخرون بمعناه ولفظ البخاري من طريق شعيب بن أبي حمزة غزوت مع النبي ﷺ قبل نجد فوازيना العدو فصافقنا لهم فقام رسول الله ﷺ يصلي لنا فقامت طائفة معه تصلي وأقبلت طائفة على العدو وركم رسول الله ﷺ بمن معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركم رسول الله ﷺ بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركم لنفسه ركعة وسجد سجدتين ولفظ النسائي بمعناه ورواه النسائي أيضاً من رواية الزهري عن ابن عمر من غير ذكر سالم وقد اختلف في سماع الزهري من ابن عمر وقال ابن السني الزهري سمع من ابن عمر حديثين ولم يسمع هذا منه في الثانية فيه إنبات صلاة الخوف واستمرارها وأنها لا تختص بزمنه عليه الصلاة والسلام لتتروى ابن عمر وتغيره من الصحابة بها بعد النبي ﷺ وفعلهم لها في عدة أماكن وبهذا قول جمهور العلماء من السلف والخلف وخالف في ذلك إبراهيم بن علي وأبو يوسف والمزني والحسن اللواتي فقالوا أنها غير مشروعة بعد النبي ﷺ لقوله تعالى (وإذا كنتم فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) الآية وقال الجمهور

الأصل في الأحكام التشريعية حتى يقوم دليل على التخصيص فهو كقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) وليس ذلك من خصائصه اتفاقا وإن كان هو المخاطب به فالحكم بعده باق لاسيما وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي **في الثالثة** فيه أن المشروع في صلاة الخوف فيما إذا كان العدو في غير جهة القبلة أن يفرق الإمام الناس فرقتين فرقة ينحاز بهم إلى حيث لا يبلغهم سهام العدو فيفتتح بهم الصلاة ويصلي بهم ركعة وفرقة في وجه العدو فإذا قام إلى الركعة الثانية لم يتم المقتدون به الصلاة بل يذهبون إلى مكان إخوانهم وجاه العدو وهم في الصلاة فيقفون مكوتا ونحيى تلك الطائفة فتصلي مع الإمام ركعته الثانية فإذا سلم الإمام صلت كل من الطائفتين الركعة التي بقيت عليها وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه وأشبه صاحب مالك والأوزاعي والصحيح من قول الشافعي جواز هذه الكيفية لصحة الحديث فيها وعدم المعارض به قال أحمد بن حنبل وعبد بن جرير الطبري لكنهم اختاروا كيفية أخرى وهي أن الإمام إذا قام إلى الثانية خرج المقتدون عن متابعته وأنموا لأنفسهم الركعة الثانية وتشهدوا وصلوا وذهبوا إلى وجه العدو وجاء أولئك فاقتدوا به في الثانية ويظيل الإمام انقيام إلى حقوقهم فإذا لحقوه صلى بهم الثانية فإذا جالسوا للشهادة قاموا وأنموا الثانية وهو ينتظرهم فإذا لحقوه سلم بهم وهذه رواية سهل بن أبي حنيفة عن رسول الله ﷺ وهي رتبة في الصحيحين فاخترهما الشافعي وأحمد وغيرهما لسلامتها من كثرة المخالفة ولأنها أحوط لأمر الحرب مع تجويزهم الكيفية الأخرى وكذا نقل ابن عبد البر اختيار هذه الكيفية عن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن يحيى النيسابوري وداود وطائفة من أصحابه وشرط القاضي من المخالفة في هذه الكيفية أن يكون العدو في غير جهة القبلة ونص أحمد على خلافه فقل له حديث سهل نستعمله مستقبلا في القبلة كانوا أو مستدبرين؟ قال نعم هو إنكاره ولا شافعي قول آخر أنه لا يصح صلاة الخوف على الكيفية التي في حديث ابن عمر وأدعى ناصر هذا القول أنها منسوخة وهو مردود إذ النسخ لا يثبت بغير دليل وقال بعض الآخذين بحديث ابن عمر إن حديث سهل بن أبي حنيفة مخالف سنتين من

من الصلاة المجمع عليها لأن فيه أن الطائفة الأولى تصلي الركعة الثانية قبل أن يصليها الإمام وتسلم قبل إمامها وهذا لا يجوز عند الجميع في غير هذا الموضع وذهب المالكية إلا أنه ذهب إلى الكيفية التي في حديث سهل بن أبي حنيفة وظاهر كلامهم عدم إجازة الكيفية التي في حديث ابن عمر ثم إن المشهور عند المالكية أن الإمام يسلم وتأتي الطائفة الثانية بالركعة التي بقيت عليها بعد سلامه وبه قال أبو نوري والشافعية والحنابلة يقولون ينتظرون حتى يأتيوا بالركعة فإذا لحقوه سلم كما تقدم وزعم ابن حزم أن مقاله مالك في ذلك لم يأت في شيء مما صح عن رسول الله ﷺ وأصله لم يحد عن أحد قبله إلا عن سهل بن أبي حنيفة (الرابعة) يدل هذا الحديث على أن كلامنا الطائفتين تصلي الركعة التي بقيت عليها بعد سلام الإمام وهو كذلك إلا أنه لا سبيل لهم أن يفهم ذلك في حالة واحدة لما فيه من تضيق أمر الحرب باشتغال الطائفتين مع الصلاة فلا بد وأن تصلي إحدى الفرقتين بعد الأخرى ولا سبيل إلى فعل ذلك وهم في مواجهة العدو ولا يمكنهم مع ذلك مراعاة الشروط المعتبرة فلا بد من مجيئهم إلى موضع الصلاة ليتموها هناك لكن أي الفرقتين تتم صلاتها أولا ألا أم الثانية؟ ليس في حديث ابن عمر إفصاح عن ذلك وإنما فيه أن كلامنا الطائفتين يصلون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام وهذا صادق بكل منهما والذي ذكره الحنفية أن الأولى تعود إلى موضع الصلاة وتتم صلاتها ثم تذهب إلى وجه العدو ثم تجيء بالطائفة الثانية إلى موضع الصلاة وتتم صلاتها وكذا ذكره الشافعية تقريرا على إجازة الكيفية التي رواها ابن عمر والذي ذكره أنه ذهب أن الطائفة الثانية تكمل صلاتها وتذهب إلى وجه العدو ثم تجيء حينئذ الطائفة الأولى وتأتي بما بقي من صلاتها وقد يشهد له ما في سنن أبي داود من حديث ابن مسعود فقال بعد ذكر صلاة الخوف كما في حديث ابن عمر ثم سلم فقام هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعة ثم صلوا ثم ذهبوا فقاموا مقام أولئك مستقبلين العدو ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم صلوا فالظاهر أنه إنما أشار بأولئك التي هي إشارة البعيد إلى الفرقة التي كانت بعيدة عن الإمام وقت سلامه وهي الفرقة الأولى وذكر ابن عبد البر والنووي في شرح مسلم أن

أباحنيفة أخنهدا والذي في كتب أصحابه ما قدمته وذكر الرافعي في حديث ابن عمر أن التي بدأت بقضاء الركعة الطائفة الأولى وقال والذي رحمه الله في شرح طبرمذي إنه لا أصل لهذه الزيادة في حديث ابن عمر في كتب الحديث وأن حديث ابن مسعود أيضا لم يصح قال وما وقع في حديث ابن مسعود من قضاء الطائفة الثانية بعد تسليم الإمام وراءه أولى لأنه أقل أفعالا في صلاتهم من رجوعهم إلى العدو ثم عودهم إلى مضالهم لقضاء الركعة قال وهو موافق لرواية مالك عن يحيى بن سعيد في حديث سهل بن أبي حنيفة في كون الدين صلوا خلفه ركعتي الثانية قاموا وراءه فصلوا لأنفسهم ركعة والله أعلم وقال النووي في شرح مسلم قيل إن الطائفتين قضوا ركعتهم الباقية مما قيل مفترقين وهو الصحيح وحكى القاضي عياض الأول عن ابن حبيب والثاني عن أشهب وحكى ابن حزم مثل ما قاله ابن حبيب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وإبراهيم النخعي إلا قوله أن الطائفة الأولى لا تقرأ في ركعتها التي تقضيها كما سنحكيه عنه في الفائدة السابعة ﴿الخامسة﴾ ظاهر إطلاقه الطائفة أنه لا فرق بين أن يتساوى عدد الطائفتين أو تكون إحدى الطائفتين أكثر عددا وهو كذلك إلا أنه يشترط أن تكون الطائفة التي تحرر يحصل بها الثقة في التحصن من العدو فلا بد أن يكون فيها مقاومة للعدو ﴿السادسة﴾ ذهب بعض الحنابلة إلى أنه يشترط أن تكون كل طائفة ثلاثة نفر فما زاد لأن الطائفة اسم جمع وأقل الجمع ثلاثة وأيضا فقد عر عن الطائفة بضمير الجمع في قوله لم يصلوا وما بعده من الفهار قاله أبو الخطاب الحنبلي وقال القاضي منهم أن كانت كل طائفة أقل من ثلاثة كرهناه لأن أحمد ذهب إلى ظاهر فعل النبي ﷺ قال ابن قدامة والأولى أن لا يشترط هذا لأن ما دون الثلاثة عدد تصح به الجماعة (١) ولا يشترط أن يكون عدد المصلين عدد الصحابة ولذلك اكتفينا بثلاثة ولم تكن الصحابة كذلك وقال ابن حزم الظاهري من حضره خوف وهم ثلاثة فصاعدا فأمرهم بخيرين أربعة عشر وجها وساق الكلام على ذلك فاعتبر الثلاثة في المجموع لا في كل فرقة ولا شك أن أقل عدد يمكن تفريقهم فرقتين مع الصلاة في جماعة ثلاثة الإمام

ومعه في إحدى الركعتين واحد وفي الأخرى آخر ولم يشترط إلاكثر من
 لذلك عددا وقالوا الطائفة لغة القطعة من الشيء قال ابن عباس رضي الله عنهما
 في قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين واحد فبا فرقه ويدل لذلك
 قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة) فالفرقة ثلاثة فإزداد الطائفة واحد أو
 اثنان لكن كره الشافعي كون الطائفة أقل من ثلاثة ولم يوجب ذلك وعبارته في
 الأم فإن حرسه أقل من ثلاثة أو كان معه في الصلاة أقل من ثلاثة كرهت
 ذلك له لأن أقل اسم الطائفة لا يقع عليهم ولا إعادة على أحد منهم بهذا الحال لأن
 ذلك إذا أجزأ الطائفة أجزأ الواحد إن شاء الله انتهى **(السابعة)** اختلف الحنفية
 والشافعية فيما إذا أتت الطائفة الأولى بالركعة التي بقيت عليها هل يأتي
 فيها بقراءة أم لا ، فقال الحنفية لا قراءة فيها مع اعترافهم بقراءة الطائفة
 الثانية في ركعتيها التي بقيت عليها وفرقوا بينهما بأن الأولى لاحقة والثانية
 مسبقة وقال الشافعية لا بد من القراءة في حق الطائفتين معا وهو ظاهر قوله
 فيصلون لا تقسم ركعة إذ الركعة الممهودة شرطا مشتملة على القراءة وقال
 ابن حزم إن القول بعدم قراءة الطائفة الأولى في الركعة التي بقيت عليها زاده
 أبو حنيفة ولا يعرف عن أحد من الأئمة قبله **(الثامنة)** تسمية هذه الصلاة
 صلاة الخوف يقتضي فعلها عند كل خوف لكن بشرط أن لا يكون ذلك القتال
 معصية فيجوز في قتال الكفار ولأهل العدل في قتال البغاة والرفقة في قتال
 قطاع الطريق ولا يجوز للبغاة والقطاع أن يصلوا صلاة يرتكبون فيها ما لا يباح
 في غير حالة الخوف لما في ذلك من إغاثتهم على معصيتهم أما ما يباح في حالة
 الأمن من كون الإمام يصلي بكل من الطائفتين جميع الصلاة فلا يمنع منه
 العصاة إذ لا رخص فيه والله أعلم **(التاسعة)** مشروعية صلاة الخوف تدل
 على تأكيد أمر الجماعة فإن ارتكاب هذه الأمور التي لا تغفر في غير صلاة
 الخوف سببه المحافظة على الجماعة فلو صلوا منفردين لم يحتاجوا إلى شيء من
 ذلك **(الباشرة)** فإمر حديث ابن عمر يقتضي أنه لا فرق في صلاة الخوف
 على هذه الكيفية بين أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو في جهتها وبه قاله

أبو حنيفة فلم يفرقوا ولما قالت المالكية بمحدث سهل بن أبي حنيفة لم يفرقوا فيه أيضا بين أن يكون العدو في جهة القبلة أو في غير جهتها وذهب الشافعي وأحمد والاكثرون إلى حمل حديث ابن عمر وسهل بن أبي حنيفة وماتى منها ما على ما إذا كان العدو في غير جهة القبلة أو كان في جهة القبلة لكن بينهم وبين المسلمين خائل يمنع رؤيتهم لو هجموا فلان كانوا في جهة القبلة بلا حائل فالمشروع حينئذ صلاته عليه الصلاة والسلام بمصنفان وهو أن يوتبهم الإمام صفيين ويحرم بالجميع فيصلو معه إلى أن يذتهى إلى الاعتدال عن ركوع الركعة الأولى فيسجد معه صف ويحرس آخر فإذا قام الإمام والساجدون سجد أهل الصف الآخر ولحقوه فقرأ الجميع معه وركعوا واعتدلوا فإذا سجد سجد معه الحارسون في الركعة الأولى وحرس الآخرون فإذا جلس للتشهد سجدوا ولحقوه وتشهدوا كلهم معه وسلم بهم وهذه ثابتة في صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال قام رسول الله ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه وركع وركع فاسمعتهم معه ثم سجدوا وسجدوا معه ثم قام الثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضا وفي رواية للنسائي أنهم ركعوا معه جميعا وإنما كانت الحراسة في السجود وكذا في صحيح مسلم عن جابر صفنا صفيين والمشركون بيننا وبين القبلة قل فكبر رسول الله ﷺ فكبرنا وركع فركعنا ثم سجد وسجد معه الصف الأول فلما قاموا سجد الصف الثاني ثم تأخر الصف الأول وتقدم الثاني فقام بمقام أولئك فكبر رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فكبرنا وركع فركعنا ثم سجد وسجد معه الصف الأول وقام الثاني فساد سجد والصف الثاني ثم جلسوا جميعا الحديث وحكى القاضي عياض والنووي عن ابن أبي ليلى وأبو يوسف الأخذ بهذا الحديث وهو صلاة عتقان إذا كان العدو في جهة القبلة وحكى ابن عبد البر عن ابن أبي ليلى أنه أخذ به على كل حال كان العدو في القبلة أو لم يكن قال أبو داود في سننه وهو قول صفيان الثوري وحكى ابن عبد البر أن الثوري مرة أخذ بهذا ومرة أخذ بمحدث ابن مسعود كقول أبي حنيفة والمفسر من

مذهب الشافعي أن الحراسة في السجود خاصة دون الركوع وكذا قال الحنابلة
ولهذه الصلاة تفاصيل وتمايز مذكورة في كتب الفقه وقال الشافعي رحمه الله
في الأم لو صلى الإمام في مثل هذه الصورة مثل صلاة الخوف يوم ذات الرقاع
ومن معه كرهته ولم يبين أن على أحد ممن خلفه إعادة ولا عليه انتهى في الحاشية
عشرة (١) ليس في كلام ابن عمر بذكر هذه الكيفية نفي ما عداها من الكيفيات
وقد قال الشافعي رحمه الله بعد اختياره الكيفية التي في حديث سهل بن أبي حنمة
على الكيفية التي في حديث ابن عمر يحتمل أن يكون لما جاز أن تصلى صلاة
الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كيف تبسر لهم وبقدر
حالاتهم وحالات البدو إذا أكملوا العدد فاختلفت صلاتهم وكلها مجزئة عنهم
قال البيهقي هذا هو الأول بالشافعي رحمه الله في متابعتة الحديث إذا ثبت عن
النبي ﷺ وكان له وجه اتباع وقال أحمد بن حنبل قد روى عن النبي ﷺ
صلاة الخوف على أوجه وما أعلم في هذا الباب إلا حديثنا صحيحا واختار حديث
سهل بن أبي حنمة وقال إسحاق بن راهويه ثبتت الروايات عن النبي ﷺ في
صلاة الخوف ورأى أن كل ما روى عن النبي ﷺ في صلاة الخوف فهو جاز وهذا
على قدر الخوف قال ولنا نختار حديث سهل بن أبي حنمة على غيره من الروايات
وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة وأشكال متباينة
بتحرى في كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة فهي على اختلاف
صورها متفقة المعنى وذكر ابن عبد البر في التمهيد أحاديث صلاة الخوف
وقال فهذه ستة أوجه كلها ثابتة عن رسول الله ﷺ من جهة النقل وقد
قال بكل وجه منها في صلاة الخوف طائفة من أهل العلم وقد قال أحمد
ابن حنبل والطبري وبعض أصحاب الشافعي بجواز كل وجه منها قال والوجه
المختار من هذا الباب - على أنه لا يخرج عندي من صلى بغيره مما قد ثبت
عن النبي ﷺ - هو الوجه المذكور في حديث ابن عمر وما كان مثله لأنه
ورد بنقل الأئمة من أهل المدينة وهم الحجة على من خالفهم ولأنه أشبه بالأصول
لأن الطائفة الأولى والثانية لم يقضوا الركعة إلا بعد خروج رسول الله ﷺ

من الصلاة وهو المعروف من سنته المجتمعة عليها في سائر الصلوات قال وأما صلاة الطائفة الأولى ركعتها قبل أن يصليها إمامها فهو بخالف السنة المجتمعة عليها في سائر الصلوات ومخالف لقوله ﷺ إنما جعل الإمام ليؤتم به قال والحجة في اختيارنا هذا الوجه أنه أصحها إسناداً وأشبهها بالأصول المجتمعة عليها انتهى وذكر أبو داود في سنته صلاة الخوف ثمانى صور وذكرها ابن حبان في صحيحه تسعة أنواع وذكر القاضي عياض في الإكمال لصلاة الخوف ثلاثة عشر وجهاً وقال ابن حزم إنه بخير بين أربعة عشر وجهاً كلها صح عن رسول الله ﷺ وقال النووي في شرح مسلم روى أبو داود وغيره وجهاً آخر في صلاة الخوف بحيث يبلغ مجموعها ستة عشر وجهاً وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذى وقد جمعت ضرق الأحاديث الواردة في صلاة الخوف فبلغت سبعة عشر وجهاً ثم بسط ذلك في ثلاث ورقات فلتراجع منه **الطائفة** عشرة **كونه عليه الصلاة والسلام** صلى بكل طائفة ركعة يدل على أن تلك الصلاة كانت ثمانية أو كانت رباعية لكنها مقصورة فلو كانت رباعية غير مقصورة صلى بكل طائفة ركعتين ولو كانت ثلاثية وهى المغرب فهو بخير بين أن يصلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة وبين أن يعكس فيصلى بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين وأيهما أولى؟ فيه قولان للشافعى أصحهما أن الأولى وقال الحنفية والمالكية والحنابلة يصلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة وحكاها ابن فدامة عن الأوزاعى وسفيان الثورى **«الثالثة عشرة»** قد يستدل بهذا الحديث وغيره من أحاديث صلاة الخوف في تفريقهم فرقتين على أنه لا يجوز أن يفرقهم أربع فرق فيصلى بكل فرقة ركعة فيما إذا كانت الصلاة رباعية ولم تقصر ولا أن يفرقهم ثلاث فرق في المغرب فيصلى بكل فرقة ركعة إذ لم يرد ذلك فى شيء من أحاديث الباب والرخص يقتصر فيها على ما ورد وهذا أحد قول الشافعى وبه قال الحنابلة أن صلاة الإمام باطلة لزيادته على انتظارين ولم يعهد فى صلاة الخوف سواهما وتبطل صلاة الطائفة الثالثة والرابعة لأنهم هم المقتدون به بعد بطلان صلاته وأما الطائفة الأولى والثانية فصلاتهم صحيحة لفارقهم الإمام قبل طريان المبطل كما جزم به الرافعى وقال النووي : فيهم قولاً المخارفة بغير عذر والقول الثانى للشافعى وهو الأصح أن صلاة الإمام صحيحة

فانه قد تدعو الحاجة إلى ذلك وحيفئذ ففي صلاة المأمومين قولان أصحهما صحتها
 أيضا قال إمام الحرمين وحيث جوزنا في شرط أن تحس الحاجة إليه وتبعه الراجح
 في المحرر وقال النووي في شرح المذهب لم يذكره الا كثرون والصحيح خلافه
 وقال سحنون في هدم المسألة صلاة الامام وصلاة من خلفه فاسدة والصحيح
 عند المالكية أن الذي يبطل صلاة الاولى والثالثة خاصة وصلاة غيرهما صحيحة
 في الرابعة عشرة ﴿ ظاهر هذا الحديث أن صلاة الخوف لا تختص بحالة السفر بل
 يجوز فعلها في الحضر أيضا لكن الاحاديث الواردة في صلاة الخوف كلها كانت
 في السفر واختلف العلماء في ذلك والا كثرون على جواز فعلها في الحضر عند
 حصول الخوف واستدل له بعموم الآية في قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأنت
 لهم الصلاة) الآية فلم يخص ذلك بسفر وذكر بعضهم أن صلاته عليه الصلاة والسلام
 لا خوف يبطل نخل كانت ببعض نخل المدينة لكن قال والدي (١) رحمه الله المعروف
 أن الصلاة يبطل نخل هي غزوة ذات الرقاع انتهى وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي
 وأحمد والاوزاعي وهو المشهور عن مالك وعنه رواية أخرى أنها تختص بالسفر
 وقال به من المالكية ابن الماجشون وروى البيهقي عن جابر أن قوله تعالى (وإذا
 ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم
 الدين كفروا) أن هذا ليس قصر السفر وإنما هو قصر الخوف فيرد إلى ركعة وعلى
 هذا تكون الآية دالة على اختصاص صلاة الخوف بالسفر والله أعلم ﴿ الخامسة
 عشرة ﴿ كوني الامام يصلي بكل طائفة بعض الصلاة وتم لنفسها ما بقي ليس لازما
 فلو صلى بكل طائفة جميع الصلاة فيكون الامام مفترضا في الصلاة الاولى ومتنفلا
 في الثانية جاز وهي صلاة النبي ﷺ يبطل نخل وقد رواها مسلم في صحيحه
 من حديث جابر قال أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع فذكر
 الحديث وفيه ونودي بالصلاة فصلى بطائفتين ركعتين ثم تأخروا فصلى بالطائفة
 الأخرى ركعتين قال فكانت لرسول الله ﷺ أربع ركعات وللقوم ركعتان
 وذكره البخاري تعليقا ورواه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر وفيه

(١) نسخة النووي

التصريح بأنه عليه الصلاة والسلام سلم بعد الركعتين وكذا رواه النسائي وغيره
من حديث جابر وقال به الشافعي وأحمد وحكوه عن الحسن البصري قال ابن
عبد البر وهو مذهب الأوزاعي وابن علية وداود وجماعة انتهى ولم يقل به
الحنفية والمالكية لمنعهم اقتداء المفترض بالمتنفل وذكر الطحاوي أن ذلك كان
في أول الإسلام إذ كان يجوز أن تصلي الفريضة مرتين ثم نسخ ذلك ورد عليه
البيهقي وقال قد ادعى مالا يعرف كونه قط في الإسلام قال النووي لا تقبل
دعواه إذ لا دليل لنسخه ورد عليه والذي رحمه الله في شرح الترمذي بأن بابكره
إنما جاء إلى النبي ﷺ في أواخر سنة ثمان من الهجرة في غزوة الطائف قال وليت
شعري ما الذي نسخ؟ فإن أراد بالناسخ حديث ابن عمر لا تصلوا صلاة في يوم مرتين
رواه أبو داود فليس هذا فاسخا فقد أمر النبي ﷺ بعد ذلك بأعادة الصلاة في الجماعة
في حجة الوداع كما رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث يزيد بن الأسود
فذكر حديثنا فيه إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها
لكما نافلة وأمر عليه الصلاة والسلام جماعة من الصحابة بأعادة الصلاة في جماعة بعد أن
صلوها منهم أبو ذر كما رواه مسلم ويزيد بن عامر رواه أبو داود ومحسن بن أبي محجن
الذي رواه النسائي فإن قال إنما أمرهم بالأعادة لأنهم صلوا في غير جماعة فأمرهم بالصلاة
في جماعة لتحصيل فضيلتها قلنا وقد أمر من صلى في جماعة بأعادتها لتحصيل الجماعة
لغيره ممن لم يدركها رواه أبو داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري
قال جاء رجل وقد صلى النبي ﷺ فقال أيكم يأتجر على هذا؟ فقال رجل
وصلى معه ، لفظ الترمذي ، وقال أبو داود ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي
معه وقد أمر النبي ﷺ بأعادة الصلاة جماعة بعد أن صليت جماعة في مرض
موته حين صلى عمر بالناس فبعث إلى أبي بكر يخاه بعد أن صلى عمر تلك الصلاة
فصلى بالناس رواه أبو داود فلا تنكر حينئذ صلاته عليه الصلاة والسلام
بالطائفة الثانية لتحصيل الجماعة لهم ولو أمر رجلا يصلي بالطائفة الأخرى
لما كان به بأس لكنهم كانوا يتنافسون في الصلاة خلفه فأراد أن يعمهم بالصلاة
معه بل في صلاة الخوف على هذا الوجه أمور لا تصلح في غير صلاة الخوف

من ذهابهم إلى العدو واستدبارهم القبلة وهم في الصلاة كل ذلك لحرصهم على الصلاة معه وألا يفوز بذلك بعضهم دون بعض فأما صلاته بكل طائفة ركعتين فليس فيه شيء يخالف فعل الصلاة في غير الخوف هذا كلام والذي رحمه الله ولهذا المعنى الذي أبداه رجح أبو إسحاق المروزي صلاة الخوف على هذه الكيفية على صلاتها على الكيفية المشهورة التي في حديث ابن عمر أو سهل بن أبي حنيفة وقال فيها تحصيل فضيلة الجماعة بالتمام لكل طائفة لكن الأصح عند أكثر أصحابنا الشافعية ترجيح تلك الكيفية لأنها أعدل بين الطائفتين ولأنها صحيحة بالاتفاق وهذه صلاة مفترضة خلف متفعل وفي صحته. الخلاف للعلماء والله أعلم.

﴿السادسة عشرة﴾ ظاهر إطلاق الحديث أن صلاة الخوف تأتي في صلاة الجمعة أيضاً إذا وجد الخوف فيها وقد قال أصحابنا الشافعية إنه يجوز أن يصلها على هيئة صلاة عسكان بأن يرتبهم صفين ويحرس في سجود كل ركعة صف على ما تقدم بيانه والذي نص عليه الشافعي وهو الصحيح المشهور أنه يجوز أن يصلها أيضاً على هيئة صلاة ذات الرقاع لكن بشرطين (أحدهما) أن يخطب بهم جميعاً ثم يفرقهم أو يخطب بفرقة ويجعل منها مع الفرقة الأخرى أربعين فصاعداً فلو خطب بفرقة وصلى بأخرى لم يحز (الثاني) ألا ينقص الفرقة الأولى عن أربعين ولا يضر نقص الثانية عن ذلك على الأصح قالوا ولا يجوز صلاة بطن نخل على الأصح إذ لا تقام جمعة بعد جمعة وهذا كله منبني على جواز صلاة الخوف في الحضر وهو المشهور من مذاهب العلماء كما تقدم وكذا قال الحنابلة يجوز أن تصلي الجمعة صلاة الخوف إذا كانت كل طائفة أربعين والله أعلم ﴿السابعة عشرة﴾ أحاديث صلاة الخوف ناسخة لجمعه عليه الصلاة والسلام يوم الخندق بين صلوات عديدة فكان حكم الشرع أولاً جواز تأخير الصلاة للاشتغال بمحاربة العدو إلى أن ينقضي الشغل فيأتي بما فات ثم نسخ ذلك بصلاة الخوف والمشهور الذي عليه الجمهور أن أول مشروعية صلاة الخوف كان في غزوة ذات الرقاع واختلف في أي سنة كانت ؟ فقال ابن إسحاق وابن عبد البر في جهادى الأولى سنة أربع وقال ابن سعد وابن حبان وابن الأثير في الحرم سنة خمس وذكرها البخاري بعد غزوة بني قريظة فعلى هذا يكون في أواخر سنة

خمس أو أوائل سنة ست وقال البخاري أيضا في باب غزوة ذات الرقاع وهي بعد
 خيبر لأن أبا موسى جاء بعد خيبر وهذا مقتضاه أن تكون سنة سبع لكنه أخر
 ذكر خيبر عن غزوة ذات الرقاع بخمس غزوات ومقتضاه أن تكون هي الغزوة
 السابعة وهو موافق لما في صحيح البخاري عن جابر أن النبي ﷺ صلى بأصحابه في
 الخوف في غزوته السابعة غزوة ذات الرقاع ومقتضى كونها بعد خيبر أن تكون
 هي الغزوة الثانية عشر لحصل خلاف هل هي سنة أربع أو خمس أو ست أو سبع
 والمشهور كما قال أبو الفتح البكري الأول وأما موقع في كلام الغزالي والرافعي
 من أنها آخر الغزوات فهو مردود وقد أنكره ابن الصلاح في مشكل الوسيط
 وقال ليست آخرها ولا من أواخرها وإنما آخر غزواته تبوك انتهى قال والذي
 رحمه الله في شرح الترمذي وهو كاذب باتفاق أهل السير وإن أراد أي الغزالي أنها
 آخر غزاة صلى فيها صلاة الخوف فليس بصحيح أيضا فقد صلى معه صلاة الخوف
 أبا بكره وإنما نزل إلى النبي ﷺ في غزوة الطائف تدعى ببكرة فكفى بها وليس بعد
 غزوة الطائف غزوة إلا غزوة تبوك ولذلك قال ابن حزم أن صفة صلاة الخوف
 في حديث أبي بكره أفضل صفات صلاة الخوف لأنه آخر فعل رسول الله ﷺ لها
 انتهى وحكي النووي في شرح مسلم قولا آخر أن أول مشروعية صلاة الخوف كان
 في غزوة بني النضير وفي سنن النسائي عن أبي عياش الزرقى قال كنا مع رسول الله
 ﷺ بمسنان فعلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الخوف وعلى المشركين يومئذ خالد بن
 الوليد فقال المشركون لقد أصبنا لهم غزوة ولقد أصبنا منهم غفلة فنزلت يعني صلاة
 الخوف بين الظهر والعصر الحديث ورواه أبو داود بلفظ فنزلت آية لا تعصر بين الظهر
 والعصر (الثامنة عشرة) ذكر ابن القصار من المالكية أن النبي ﷺ صلى صلاة
 الخوف في عشرة مواطن وقال القاضي عياض وذكر غيره أكثر من هذا العدد وفي
 حديث ابن أبي حنيفة وأبي هريرة وجابر أنه صلاها في يوم ذات الرقاع سنة خمس
 من الهجرة وفي حديث أبي عياش الزرقى أنه صلاها بعصفان ويوم بني سليم وفي حديث
 جابر في غزاة جبهة وفي غزاة بني محارب بنخل وروى أنه صلاها في غزوة بنجد
 يوم ذات الرقاع وهي غزوة نجره وغزوة عطفان قال وقد ذكر بعضهم صلاته إياها

مبطن فخل على باب المدينة وعليه حمل بعضهم صلاتها بكل طائفة ركعتين لكن مسلم قد ذكرها في غزوة ذات الرقاع انتهى وفي سنن أبي داود (١) من حديث ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلاها يوم ذي قرد وذكره البخاري تعليقا وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي الظاهر أن ابن القصار لما رأى اختلاف الأحاديث في تسمية الموضع التي صلاها صلاة الخوف اجتمع له منها عشرة فمن ذلك أن غزوة ذات الرقاع سميت بخمسة أسماء قال البخاري في صحيحه غزوة ذات الرقاع وهي غزوة محارب حفصة من بني ثعلبة من غطفان فنزل نخلا وقال الحاكم في كتاب الاكلیل حين ذكر غزوة ذات الرقاع وقد تسمى هذه الغزوة غزوة محارب ويقال غزوة حفصة ويقال غزوة ثعلبة ويقال غطفان قال الحاكم وقال ابن اسحاق هذه غزوة بني لحيان هكذا حكى الحاكم عن ابن اسحاق والذي رأيته في البيرة قال ابن اسحاق حتى نزل نخلا وهي غزوة ذات الرقاع ، وايضا فإن ابن اسحاق ذكر ذات الرقاع في سنة أربع وغزوة بني لحيان في سنة ست قال والذي رحمه الله (التي) صح أنه صلى بها صلاة الخوف من الغزوات ذات الرقاع وذوقرد وعسفان وكذلك صلاها في غزوة الطائف لصحة حديث أبي بكره وإنما أسلم في غزوة الطائف وليس بعدها إلا تبوك وليس فيها لقاء للعدو والظاهر أن غزاة نجد مرتان وأن التي شهدها أبو موسى وأبو هريرة هي غزوة نجد الثانية لصحة حديثيهما في شهودها وبديل على ذلك أن في حديث جابر في صحيح ابن حبان وسئل عن إقصار صلاة الخوف أين أنزل وأين هو ؟ فقال خرجنا نلتقي عيرا لقريش أتت من الشام حتى إذا كنا بنخل الحديث وروى الحاكم في الاكلیل بأسانيد إلى جابر أن خالنا قدم المدينة فأخبرهم أن أمارا وثعلبة قد جمعوا لكم جموعا فخرج رسول الله ﷺ ولم يقع فيها قتال وصلى صلاة الخوف وهذا كما ترى السبب مختلف وكيفية الصلاتين مختلفة وفي بعض طرق حديث جابر أنهم قاتلوا قتالا شديدا وفي هذا أنه لم يقع بينهم قتال وقد صح عن أبي هريرة حضوره غزوة نجد وصح عن أبي موسى حضوره غزوة ذات الرقاع فدل ذلك على الخروج اليها مرتين.

بمصيبين مختلفين ويدل على ذلك أيضا إجماعهم على أن خير في السنة السابعة وأما
من قال إنها في السادسة كما وقع في شرح العمدة للشيخ تقي الدين القشيري فكانه
حسب السنة ملفقة بأنها أول السابعة وهي آخر السادسة إذا عددنا من شهر
الهجرة وهو شهر ربيع الأول وأما ما وقع في تعليق الشيخ أبي حامد أنها في سنة
خمس فوهم قطعا ويحتمل أنه صلاها مرات في غزاة واحدة فقد ثبت أنه صلى
بهذه الرقاع الظهر والعصر وكذا صلى بعسفان الظهر والعصر وفي حديث أبي بكرة
عند الدارقطني صلاته في الخوف بالقوم صلاة المغرب وأنه صلى بكل طائفة ثلاث
ركعات هذا كله كلام والدي رحمه الله (التاسعة عشرة) هذا الحديث يقتضي
منع كل من الطائفتين من الاختصار على ركعة واحدة لكن ورد في عدة أحاديث
ما يقتضي الاختصار على ركعة فمنها ما رواه أبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه
من رواية ثعلبة بن زهدم قال كنا مع سعيد بن العاصي بطبرستان فقام فقال أيكم صلى مع
رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة أنا فصرخ هوؤلاء ركعة ولم يقضوا
لفظ أبي داود وفي رواية النسائي بعد قول حذيفة أنا فوصف فقال صلى رسول الله
ﷺ بطائفة ركعة صف خلفه وطائفة أخرى بينه وبين العدو وصلى بالطائفة
التي تليه ركعة ثم نكص هؤلاء إلى مصاف أولئك وجاء أولئك فصلى بهم ركعة
وروى النسائي أيضا من رواية القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل صلاة حذيفة ولم يصر لفظه وأخرجه ابن حبان في
صحيحه وساق لفظه بمعناه وفي آخره فكان للنبي ﷺ ركعتان ولكل
طائفة ركعة والقاسم بن حسان قال البخاري حديثه منكر ولا يعرف
ووثقه ابن حبان وروى النسائي وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس أن
رسول الله ﷺ صلى بندي قرد فذكر نحوه وقال في آخره ولم يقضوا ويشهد له
ما في صحيح مسلم عن ابن عباس قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في
الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة وفي سنن النسائي عن جابر
ابن عبد الله أن رسول الله ﷺ صلى بهم صلاة الخوف في آخره فكانت للنبي

ﷺ ركعتان ولهم ركعة فأخذ ابن حزم الظاهري بظاهر هذه الأحاديث وجوز
 لكل من الطائفتين الاقتصار على ركعة واحدة من غير قضاء ركعة أخرى وقال
 فهذه آثار متظاهرة متواترة وقال بها جمهور السلف كما روينا عن حذيفة أيام
 عبان رضي الله عنه ومن معه من الصحابة لا ينكر ذلك أحد منهم وعن جابر
 وغيره وروينا عن أبي هريرة أنه صلى بمن معه صلاة الخوف فصلاها بكل طائفة
 ركعة إلا أنه لم يقض ولا أمر بالقضاء ثم ساق آثارا عن السلف يشهد بظاهرها
 لما قال لشدة الخوف ثم قال وبه يقول سفيان الثوري وإسحاق بن راهويه
 وخرج ابن قدامة جواز ذلك على مذهب أحمد فقال بعد ذكر الصلاة كل طائفة
 ركعة من غير قضاء فهذه الصلاة يقتضي عموم كلام أحمد جوازها لأنه ذكر ستة
 أوجه ولا أعلم وجها سادسا سواها قال وأصحابنا ينكرون ذلك قال القاضي
 لا تأثير للخوف في عدد الركعات قال وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر
 والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وسائر أهل العلم
 من علماء الأمصار لا يجيزون ركعة والذي قال منهم ركعة إنما جعلها عند شدة
 القتال والذين روينا عنهم صلاة النبي ﷺ أكثر لم ينقصوا عن ركعتين وابن
 عباس لم يكن ممن يحضر النبي ﷺ في غزواته ولا يعلم ذلك إلا بالرواية عن
 غيره فالأخذ برواية من حضر الصلاة فصلاها مع النبي صلى الله عليه وسلم
 أولى انتهى كلام ابن قدامة وقال الشافعي في الأم وليس يثبت حديث روى
 في صلاة الخوف بذي قرد يعني الذي فيه الاقتصار على ركعة وقال ابن عبد البر
 يحتمل أن معناه لم يقضوا في علم الراوي لأنه قد روى غيره أنهم قضوا ركعة
 في تلك الصلاة بعينها والاثبات مقدم ويحتمل أن مراده لم يقضوا إذا أمنوا
 فلا يقضي الخائف إذا أمن ماصلى على تلك الهيئة ويحتمل قوله صلوا في الخوف
 ركعة أي في جماعة مع رسول الله ﷺ وسكت عن النانية لأنهم صلوا أفرادا
 انتهى وذكر البيهقي حديث حذيفة من طريق وفيه ذكر صلاة مثل صلاة النبي
 ﷺ بصفتان وقال فقول الراوي في رواية ثعلبة وصف يوازي العدو يريد به
 حالة السجود وقوله ثم انصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء وجاء أولئك يريد به تقدم

الصف المؤخرو تأخر الصف المتقدم بعد الفراغ من الركعة الأولى وفي ذلك قضاء الركعتين مع الإمام فلا يحتاجون إلى قضاء شيء بعده والقصة واحدة فوجب حمل أحدي الروایتين على الأخرى مع ما فيه من الاتفاق لسائر الروایات انتهى وقال النووي في شرح مسلم لما ذكر حديث ابن عباس وفي الخوف ركعة عمل بظاهره طائفة من السلف منهم الحسن البصري والضحاك وإسحاق ابن راهويه وقال الشافعي ومالك والجمهور إن صلاة الخوف ركعة الأيمن في عدد الركعات وتأولوا حديث ابن عباس على أن المراد ركعة مع الإمام وركعة أخرى يأتي بها منفرداً كما جاءت الأحاديث الصحيحة في صلاة النبي ﷺ وأصحابه في الخوف وهذا التأويل لا بد منه للجمع بين الأدلة انتهى واعلم أنه محل القول بالافتصار على ركعة في الخوف في غير الصبح والمغرب فإنه لا قصر فيها وقد صرح بذلك ابن حزم والله أعلم **العشرون** جميع ما تقدم في غير حال شدة الخوف فأما إذا اشتد الخوف والتحم القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال لقتلهم وكثرة العدو ولم يلتحم لكن لم يأمنوا أن يركبوا أو كتافهم لو انقسموا فانهم يصلون بحسب الامكان ولا تجب عليهم مراعاة ما عجزوا عنه من الأركان وقد أشار في الحديث إلى ذلك بقوله فإن كان خوف هو أشد من ذلك إلى آخره فنبه على ترك القيام بقوله ركعنا وعلى ترك الاستقبال بقوله أو غير مستقبلين والمراد إذا عجزوا عن الاستقبال بسبب العدو فلو انحرف عن القبلة بجناح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويمكن أن يقال إنه أشار إلى ترك الركوع والسجود والإيماء بهما عند العجز عنهما بقوله قياماً على أقدامهم ويكون المراد أو قيامهم على أقدامهم في كل حالات الصلاة حتى في حالة الركوع والسجود فإنه لا معنى لإرادة القيام على الأقدام في حالة القيام فإن المصلي في حالة السجدة كذلك إلا أن يقال ذكر ذلك توطئة لحالة الركوب كما ذكر استقبال القبلة توطئة لحالة ترك الاستقبال وقد صرح في رواية مسلم من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بقوله نومي إيماء وقد تقدم ذكره وهذا الذي ذكرته من الصلاة في هذه الحالة على حسب حاله هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف إلا أن المالكية قالوا يؤخرون

الصلاة حتى يخافوا فوت الوقت حينئذ يصلون على هذه الحالة ولم أر لأصحابنا
 تعرضا لذلك فإن أراد المالكية وجوب التأخير فكلهم أصحابنا ينافيه وإن أرادوا
 استحبابه فلا تأباه قواعدهم وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة أنه لا يصلى في هذه
 الحالة بل يؤخرها حتى يزول وحكاه ابن عبد البر وابن قدامة عن أبي حنيفة
 وابن أبي ليلى وذكر ابن قدامة أنهما استدلا بأن النبي ﷺ أخر الصلاة يوم
 الخندق وأجاب عنه ابن قدامة بأن أباسعيد روى أن ذلك كان قبل نزول صلاة
 الخوف ثم قال ويحتمل أنه شغله المشركون فنسبى الصلاة فقد نقل ما يدل على
 ذلك وأكده أن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا في مسابقة توجب قطع الصلاة
 انتهى والذي في كتب الحنفية ومنهم صاحب الهداية أنه يصلى في حال شدة
 الخوف بالإيماء بالكوع والسجود وترك الاستقبال إذا لم يقدرُوا عليه لكن
 ليس لهم أن يقاتلوا في حال الصلاة فإن فعلوا بطلت صلاتهم فظهر بذلك أنهم
 أوجبوا الصلاة مع اختلال الأركان إلا في حالة الاحتياج للفعل الكثير المنافي
 للصلاة فلم يغتفروا ذلك وأخروا الصلاة لأجله فغالقوا الجمهور في هذه الصورة
 فحفظوا مطلقا وقال الأوزاعي يصلون إيماء فإن لم يقدرُوا على الإيماء أخروا الصلاة
 حتى ينكشف القتال ويأمنوا وبه قال مكحول وقال أنس حضرت مناهضة حصن تستر
 عند إضاءة الفجر واشتد اشتغال القتال فلم يقدرُوا على الصلاة فلم يصلوا إلا بعد ارتفاع
 النهار فصليناها ونحن مع أبي موسى حكي ذلك البخاري في صحيحه واتفق المالكية
 والحنابلة على اغتفار انقثال والأفعال الكثيرة المحتاج إليها وأما الشافعية فعندهم
 في ذلك ثلاثة أوجه أو أقوال (أصحها) وبه قال أكثرهم اغتفار ذلك عند الاحتياج
 إليه (والثاني) أن الصلاة تبطل به وحكاه العراقيون عن ظاهر نص الشافعي
 (والثالث) تبطل الصلاة إن كان في شخص ولا تبطل في أشخاص والشافعية تقر بها
 على الرأي الثاني عندهم لا يوافقون الحنفية على تأخير الصلاة عند الاحتياج إلى
 ذلك بل يوجبون التماذي في هذه الصلاة للضرورة مع حكمهم ببطلانها وفائدة
 ذلك وجوب الإعادة وقد نص على ذلك الشافعي في الأم فقال فيما إذا تابع
 المضرب أو الطعن لا تجزئه صلاته ويمضي فيها قال ولا يدعها في هذا الحال إذا

خاف ذهاب وقتها وبصليها ثم يعيدها انتهى وقد ظهر بذلك أن الحنفية منفردون من بين الفقهاء بالقول بتأخير الصلاة في هذه الحالة والأوزاعي ومكحول إنما قالوا بذلك عند العجز عن الإيماء ولا يتصور العجز عن الإيماء مع حضور العقل إلا أن تقوى الدهشة فتمنع استحضار ذلك فيكون نسيانا وقال الأصملي معنى قول أنس لم يقدرُوا على الصلاة أنهم لم يجدوا السبيل إلى الوضوء من شدة القتال فأخزوا الصلاة إلى وجود الماء انتهى وفيه نظارة ذالم يجدوا الماء استعملوا التراب وإذا فقدوا التراب صلوا على حسب حالهم على اختلاف العلماء في مسألة فاقد الطهورين قال ابن قدامة ومن العجب أن با حنيفة اختار من بين الفقهاء هذا الوجه يعني صلاة الخوف على الكيفية التي رواها ابن عمر من ذهابهم إلى المدو وهم في الصلاة مع ما فيه من المشي الكثير وعمل الطويل والاستدبار مع الغناء عنه وإمكان الصلاة بدونه ثم منعه في حال لا يقدر إلا عليه وكان العكس أولى لا سيما مع نص الله تعالى على الرخصة في هذه الحال انتهى وقال الشافعي في الأم وإن عمدا كلمة يحذر بها مسلما أو يستتر بها عدوا وهو ذاكر لآله في صلاة فقد نقصت صلاته وعليه إعادتها متى أمكنه انتهى وفي الجواهر لابن شاس ولا يتركون شيئا مما يحتاجون إليه من قول أو فعل انتهى وقد ظهر بذلك خلاف المالكية للشافعي في الأقوال وأنهم يغتفرونها كالأفعال والشافعي لا يغتفرها واقتصر النووي في الروضة تبعاً للرافعي على قوله ويجب الاحتراز عن الصباح بكل حال بلا خلاف فإنه لا حاجة إليه انتهى ومقتضى ذلك إباحة النطق بلا صباح والله أعلم **في الحادية والعشرون** **﴿** إن قلت لم يضبط الخوف الذي هو أشد من ذلك بضابط قلت ضابطه أن لا يتمكنوا من الحياة المذكورة قبلها من انقسامهم فرقتين مع استيفاء أركان الصلاة وشرائطها بل يضطرون لما ثم فيه لا خلال ببعض الأركان أو الشرائط **﴿** الثانية والعشرون **﴿** إطلاق الخوف يتناول ما يخرج إلى المقاتلة وما يخرج إلى الهرب والشرط فيهما أن يكونا مباحين فلا تجوز صلاة شدة الخوف للبغاة وقطاع الطريق لا ارتكابهم بذلك معصية ولا للنهزم من الكفار لا متحرراً لقتال أو متحيزاً إلى فئة حيث حرم

بذلك، بأن لا يزيد عدد الكفار على ضعف عدد المسلمين ويجوز ذلك في كل حرب مباح من سيل أو حريق إذا لم يجد معذرا عنه أو من سبع قال أصحابنا وكذا المديون المعسر إذا كان عاجزا عن بيعة الأعرار ولو ظفريه المستحق لحبسه ولم يصدقه وكذا إذا كان عليه قصاص يرجو العفو عنه إذا سكن الغضب بتغيبه واستبعد إمام الحرمين جواز هربه بهذا التوقع وذكر أصحابنا فيما إذا انهزم الكفار وتبعهم المسلمون والصورة أنهم لو ثبتوا وكلوا الصلاة فظهم العدو أنه لا تجوز لهم صلاة شدة الخوف في هذه الحالة إلا إن خافوا كميناً أو كرتهم وعند المالكية في ذلك ثلاثة أقوال الجواز والمنع والتفرقة بين خوف معرفتهم إن تركوا وعدم ذلك وفي المنع مطلقاً نظر لما روى أبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن أنيس قال بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عرنة عرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيتُه وحضرت صلاة العصر فقلت إنني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما إن أؤخر الصلاة فأنطلقت أمشي وأنا أصلي أو ميماء إيماء نحوهم فلما دنوت منه قال لي من أنت قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل جثتك في ذلك قال إنني لقي ذلك فمشيت معه ساعة حتى إذا أمكنني علوته بسيفي حتى برد وأخرجه ابن حبان في صحيحه بمعناه أطول منه وقد يقال له ليس هذا بحضرة النبي ﷺ وتقريره فلا حجة فيه لكن أصحابنا استدلوأ به وأقاموه رداً على الحنفية في منهم صلاة شدة الخوف مع الأفعال الكثيرة والمشي الكثير وقد يقال ليس هذا كيفية صور اتباع المسلمين للمشركين لو رود الأمر الخاص فيه وكونه عليه الصلاة والسلام عين عبد الله بن أنيس لقتل هذا الرجل بعينه وجعل له علامة عليه وهي قشعريرة تحصل له عند رؤيته فكان ذلك كما أخبر وكان معجزة وعلماً من أعلام النبوة فلا يلزم من اغتفائه المشي الكثير في تبعيته اغتفاره ذلك في بقية الصور لكن إذا كان كذلك فكيف يحسن رد أصحابنا على الحنفية به وهم لا يقولون به في غير هذه الصورة الخاصة؟ وعل أن يقال كان عبد الله بن أنيس في معنى الطالب الذي يخشى كرة العدو إذ لا يأمن شر خالد بن سفيان لو عرفه قبل المبادرة إليه وقد أشار إلى ذلك الخطابي وهو

﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له فالتاسع لنا فيه تبع اليهود غداً والنصارى

حسن والله أعلم ويوافق ما ذكره أصحابنا في ذلك قول الحسن البصري إن كان هو الطالب نزل فصل على الأرض وإن كان هو المطلوب صلى على ظهر وعليه جماعة الفقهاء إلا الأوزاعي فقال له الصلاة على ظهر وإن كان غالباً وكذا قال ابن حبيب وحكى عن مالك أيضاً في الثالثة والعشرون ﴿ قد يقال إن قوله ﴾ (فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا) يقتضي فعل ذلك في جماعة كما في حالة مطلق الخوف وقد صرح بذلك أصحابنا وقالوا إن صلاة الجماعة في هذه الحالة أفضل من الاتفراد كحالة الأمن واقتصر الخطاب على جواز الجماعة في هذه الحالة ومنع الحنفية ذلك وأوجبوا الاتفراد في هذه الصورة قال صاحب الهداية وعن محمد أنهم يصلون بجماعة قال وليس يصح لانعدام الاتحاد في المكان انتهى وقال أصحابنا اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة وفيها وذكر ابن قدامة الحنبلي احتمالاً كمذهب أبي حنيفة والله أعلم

﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

في الحديث الأول ﴿ عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ﴾ « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له فالتاسع لنا فيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غد » وعن همام عن أبي هريرة عن رسول

بَعْدَ غَدٍ ، وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فَيَذَا يَوْمَهُمْ وَقَالَ فِيهِمْ لَنَا فِيهِ تَبِعَ فَالْيَهُودِ غَدًا زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ يَبْدَأُ كُلُّ أُمَّةٍ أَوْ تَبِعَتْ وَزَادَ فِيهَا ثُمَّ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا

اللَّهُ ﷻ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فَيَذَا يَوْمَهُمْ وَقَالَ فِيهِمْ لَنَا فِيهِ تَبِعَ فَالْيَهُودِ غَدًا (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأول البخاري من طريق شعيب بن أبي حمزة ومسلم من طريق سفيان بن عيينة كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفي رواية مسلم يبدأ أن كل أمة أوتيت الكتاب وفيها ثم هذا اليوم الذي كتبه الله علينا وقال البيهقي في سننه لعل عليهم أصبح لموافقة شعيب بن أبي حمزة ومالك ابن أنس على ذلك ثم رواه من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثل حديث شعيب بن أبي حمزة إلا أنه قال فهذا يومهم الذي افترض عليهم وأخرجه من الطريق الثانية مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة وأخرج الشيخان في تعبير الرؤيا من صحيحيهما من هذا الوجه نحن الآخرون السابقون وبيننا أنا ثم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضع في يدي سواران الحديث وأخرجه مسلم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ نحن الآخرون الأولون يوم القيامة ونحن أول من يدخل الجنة يبدأهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فاختلفوا فهذانا الله لما اختلفوا فيه من الحق فهذا يومهم الذي اختلفوا فيه هذانا الله له قال يوم الجمعة فاليوم لنا وغدا لليهود وبعد غد للنصارى (الثانية) قوله نحن الآخرون بكسر الخاء أي في الزمان والوجود وإعطاء الكتاب وقوله السابقون يوم القيامة أي بالتفضل ودخول الجنة وفصل القضاء فتدخل هذه الأمة الجنة قبل سائر الأمم وقد صرح بذلك في قوله في رواية لمسلم ونحن أول من يدخل الجنة والتقيد بيوم القيامة يرد قول من قال إن المراد سبقهم بيوم الجمعة على الأيام بعده التي هي تتم له

وقول من قال إن المراد سبقهم بالقبول والطاعة التي حرموها وقالوا سمعنا وعصينا
وصح وصف هذه الأمة بالآخرية والسبق باعتبارين فلما اختلف الاعتبار لم
يكن في ذلك تناف فان قلت كون هذه الأمة آخر الأمم أمر واضح فمافائدة الاخبار
به؟ قلت يحتمل أنه ذكر توطئة لوصفهم بالسبق يوم القيامة وأنه لا يتخيل من
تأخرهم في الزمن تأخرهم في الحظوظ الآخروية بل سابقون فيها ويحتمل أن
يراد بذلك الدلالة على أنهم آخر الأمم وأن شريعتهم باقية إلى آخر الدهر مادام
التكليف موجودا فصار الأمم وإن سبقوا لكن انقطعت شرائعهم ونسخت
بخلاف هذه الأمة فان شريعتها باقية مستمرة وهذا الاحتمال أمكن من الأول
لأنه يكون حينئذ في وصفهم بالآخرية شرف كما أن في وصفهم بالسبق شرفا
وعلى الأول يكون ذكره مجرد توطئة والله أعلم **في الثالثة** قوله بيد بفتح الباء
الموحدة وإسكان الباء المثناة من تحت وفتح الدال المهملة وحكى بعضهم أنه يقال
فيها مبد بالميم والمشهور أنها بمعنى غير وقد جزم بذلك في الصحاح وقال يقال
هو كثير المال بيد أنه يخيل وذكر في المحكم مثل ذلك عن حكاية ابن السكيت
ثم قال وقيل هي بمعنى على حكاه أبو عبيد والأول أعلى وحكى في المشارق قولاً
آخر أنها بمعنى إلا ثم قال وقد تأتي بمعنى من أجل ومنه قوله **صلى الله عليه وسلم** بيداني من
قريش وقد قيل ذلك في الحديث الأول وهو بعيد انتهى وأنشدوا على مجيئها بمعنى -
من أجل قول الشاعر

عمداً فعلت ذاك بيد أني أغاف بن هلكت أن تزني

وقد ذكر ابن مالك أن بيد في قوله عليه الصلاة والسلام بيداني من قريش
بمعنى غير مثل قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بين فلول من قراع الكتاب
وسبقه إلى ذلك ابن الاثير في النهاية وإنما استبعد القاضي عياض كون بيد
في الحديث الذي نشرحه بمعنى من أجل لتعلقه بأقرب مذكور وهو السابقون
فهو استثناء منه في المعنى كأنه استثنى من سبقنا كون أهل الكتاب أوتوا الكتاب
من قبلنا ويتحد في المعنى كونها بمعنى غير وكونها بمعنى على وكونها بمعنى إلا أما إذا

جعلناه متعلقا بقوله الآخرون انجبه كونها بمعنى من أجل أي نحن الآخرون من أجل
أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وهو بعيد كما قال لبعده في اللفظ ولأنه لا يحتاج إلى
توجيه كوننا الآخرين بهذا فإن هذا أمر معلوم إنما الذي يحتاج إلى توجيهه كوننا
السابقين وقد بين وجهه وهو السبق يوم القيامة إلى الحظوظ الآخروية من الراحة
من كرب الموقف ودخول الجنة وقد يقال إذا كان السبق مقيدا بكونه يوم القيامة
فلا حاجة إلى أن يستثنى إيتاؤهم الكتاب قبلنا لأن هذا ليس يوم القيامة وإنما هو
في الدنيا فالمذكور أولا وهو سبقنا يوم القيامة لاستثناء فيه فأما أن يقال إن
هذا في معنى الاستثناء المنقطع وإما أن يقال إيتاؤهم الكتاب قبلنا في الدنيا يظهره
غرة يوم القيامة فيكون هذا مستثنى من سبقنا إلى الحظوظ الآخروية أي الإثارة
إيتائهم قبلنا الكتاب يظهر فيه سبقهم يوم القيامة وفيه بعد وهو محتاج إلى
زيادة نظر وذكر القاضي عياض أنه وقع عند بعض رواة مسلم بأيديكم الباء
بعدها همزة مفتوحة كقوله تعالى (بنيناها بأيدي) أي بقوة أعطائها الله وفضلنا
بها لقبول أمره وطاعته قال وعلى هذا تكون إنهم مكسورة لا ابتداء الكلام
وامتناف التفسير قال وقد صحت والصواب الأول عند أكثرهم انتهى واعلم أن
الحديث في مسند الشافعي من طريق طائوس عن أبي هريرة بلفظ بيد كما هو
الرواية المشهورة من طريق أبي الزناد عن الأعرج ومن طريق محمد بن عمرو عن
أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة بلفظ بايد واختلفت النسخ في ضبطه ففي بعضها
مفتوح الآخر مثل بيد إلا أنه زاد الفاء بعد الباء فكسر لذلك الباء لالتقاء
الساكنين وفي بعضها بايد ومعناه بقوة كما حكاها القاضي عن بعض رواة مسلم والأول
هو الذي ذكره في النهاية فقال وجاء في بعض الروايات بإيد أنهم ولم أره في اللغة
بهذا المعنى ثم قال وقال بعضهم إنها بإيد أي بقوة ورواه البيهقي في مسنده من
غير وجه عن ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ بايد وهو مضبوط في الأصل بفتح
آخره والشافعي لما رواه كذلك من طريق أبي الزناد رواه عن ابن عيينة عنه
هو الرابعة ﴿ قوله أوتوا الكتاب أي أعطوه قال أبو العباس القرطبي والكتاب
التوراة ويحتمل أن يراد به التوراة والإنجيل بدليل أنه قد ذكر بعده هذا اليهود

والنصارى قلت وهذا أظهر ويحتمل أن يراد جنس الكتب ليتناول الزبور وغيره
وبدل لهذا قوله في رواية مسلم بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا والمراد
الأمم الذين أوتوا الكتب ويحتمل أن يراد بكل أمة اليهود والنصارى خاصة
بدليل بقية الحديث في قوله اليهود غدا والنصارى بعد غد ويدل على ارادة جنس
الكتاب قوله وأوتيناه من بعدهم حيث أعاد الضمير في قوله وأوتيناه على
الكتاب فلما أريد به التوراة لما صح الاخبار بأننا أوتيناه حيث أعاد الضمير في قوله فدل
على أن المراد الجنس ولعل هذا أرجح والله أعلم **(الخامسة)** ظاهر قوله ثم هذا يومهم
الذي فرض عليهم أنه فرض على اليهود يوم الجمعة بعينه وقال ابن بطال ليس فيه دليل أن
يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه لأنه لا يجوز لأحد أن يترك فرض الله عليه
وهو مؤمن وإعنا يدل والله أعلم أنه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختيارهم
ليقيموا فيه شريعتهم فاختلفوا في أي الأيام يكون ذلك اليوم ولم يهدهم الله تعالى
إلى يوم الجمعة وأدخله هذه الأمة وهذا له تفضلا منه عليهم ففضلت به على
سائر الأمم إذ هو خير يوم طلعت فيه الشمس وفضله الله بساعة يستجاب فيها
الدعاء انتهى وحكي القاضي عياض هذا الكلام عن بعض المشايخ فجاء النووي
في شرح مسلم حكاه عن القاضي نفسه وقد عرفت أنه إنما حكاه عن غيره وما أبرد
قوله لا يجوز لأحد أن يترك فرض الله عليه وهو كذلك لكنهم تركوا وفعلوا
مالا يجوز فلذلك ذموا ثم قال القاضي عياض وجاء في بعض الاخبار أن موسى
عليه السلام أمرهم بالجمعة وأخبرهم بفضلها فناظروه أن السبت أفضل فقال الله له
دعهم وما اختاروا قل ويستدل على هذا بقوله الذي كتبه الله علينا وقوله فهذا
الله لما اختلفوا فيه من الحق ولو كان منصوباً عليه لم يصح اختلافهم بل كان يقول
خالقوا فيه انتهى وقد عرفت أن البيهقي رجح الرواية التي فيها عليهم وبتقدير أن
لا يجعل لأحدى الروايتين ترجيحاً على الأخرى فهما معاً صحيحتان وقد
كتب عابهم وعلينا وأما قوله لو كان منصوباً عليه لم يصح اختلافهم فجوابه
أنه لم يقل إنهم اختلفوا بحق بل بعضهم اتبع الحق وبعضهم حاد عنه فصح أنهم
اختلفوا فيه وفي التنزيل (ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر) ، على

أنه قد يقع الاختلاف بحق في المنصوص عليه عند معارضة نص آخر وإذا
 يعلم أحد المختلفين بالنص وقال النووي معترضا على كلام القاضي ويمكن أن
 يكونوا أمروا به صريحا ونص على عينه فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه أم لهم
 إبداله فأبدلوه وغلطوا في إبداله ؟ قلت وهذا كما وقع لهم في الصوم على أحد
 القولين أنه فرض عليهم صيام شهر رمضان بعينه فأبدلوه بغيره ونقلوه إلى فصل
 معتدل مع زيادة أيام : فالظاهر الأرجح أنه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه بخالف
 فيه بعضهم بغير حق ، ما يدرى بالابدال أو غيره فان أوجه الغلط والمخالفة كثيرة
 والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ فان قلت ما معنى افتراض اليوم عليهم وكيف يصح
 وصفه بأنه فرض ؟ قلت لا بد فيه من حذف ؛ إما افتراض تعظيمه وإما افتراض
 عبادة فيه ، إما هذه العبادة المخصوصة المشروعة لنا وإما غيرها ﴿ السابعة ﴾ قاله
 القاضي عياض والنووي فيه دليل لوجوب الجمعة أي في قوله في رواية مسلم
 هذا اليوم الذي كتبه الله علينا هداية وكذا استدله البخاري في صحيحه على
 فرض الجمعة مع أن لفظه فرض عليهم فان قلت إن أرادوا صلاة الجمعة على الوجه
 المخصوص فكيف صح الاستدلال به هذا الحديث وليس فيه تعيين شيء ؟ قلت
 لما ذكر في الحديث أن المكتوب علينا هدينا له والذي عرفنا من شرعنا
 هدايتنا له هو الصلاة على الوجه المخصوص مع ما لذلك من سوابق
 ولو احق ذلك على أن هذا هو المكتوب علينا والله أعلم ﴿ الثامنة ﴾ وفيه
 قضية ظاهرة لهذه الأمة ﴿ التاسعة ﴾ قوله لليهود غدا قال القاضي عياض والنووي
 أي عيد اليهود غدا لأن ظروف الزمان لا تكون إخبارا عن الجثث فيقدر فيه
 معنى ليتمكن كونه خبرا وقال أبو العباس القرطبي تقديره اليهود يعظمون غدا
 والنصارى بعد غدا انتهى والأول أرجح وأوفق لكلام أهل العربية وأقل تقديرا
 وتكلفا ﴿ العاشرة ﴾ قال أبو العباس القرطبي في كون اليوم لنا وغدا لليهود وبعد
 غد للنصارى أي بعد الزام المشروعية بالتعيين لنا وبالاختيار لهم قلت ويحتمل
 أن كون الغد لليهود وبعد الغد للنصارى بفعلهم وزعمهم وتبديلهم لاجتماع
 ذلك بتفويض الاختيار فيه إليهم فانه لا دليل عليه والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾

وعن عمر « بينا هو قائم يخطب يوم الجمعة فدخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فناداه عمر أية ساعة هذه ؟ فقال إني شغلت اليوم فلم ألق إلى أهلي حتى سمعت النداء فلم أزد على أن توضأت فقال عمر الوضوء أيضاً وقد علمتم وفي موضع آخر وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالفصل ؛ وفي رواية لمسلم أن

قال المازري فيه دليل على فساد تعلق اليهود والنصارى بالقياس في هذا الموضع لأن اليهود عظموا السبت لما كان فيه فراغ الخلق وظنت ذلك فضيلة توجب تعظيم اليوم وعظموا النصارى الأحد لما كان فيه ابتداء الخلق واتبع المسلمون الوحي والشرع الوارد بتعظيم يوم الجمعة فعظموه ﴿ الثانية عشرة ﴾ إن قلت مامعنى قوله فالتناس لتأنيه تبع ؟ قلت الظاهر أن معناه إنا أول من هداه الله للجمعة وأقام أمرها وعظم حرمتها فن فعل ذلك فهو تبع لنا وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة وحذيفة قالا قال رسول الله ﷺ أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا فكان لليهود يوم السبت وكان للنصارى يوم الأحد فجاء الله بنا فهدانا الله ليوم الجمعة فجعل الجمعة والسبت والأحد فلذلك هم تبع لنا يوم القيامة نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضى لهم وفي رواية بينهم قبل الخلائق ورواه البزار في مسنده بلفظ المقصور لهم قبل الخلائق ويحتمل أن يستدل به على أن الجمعة أول الأسبوع ولا أعلم قائلًا به والله أعلم

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعن عمر « بينا هو قائم يخطب يوم الجمعة فدخل رجل من أصحاب النبي ﷺ فناداه عمر أية ساعة هذه فقال إني شغلت اليوم فلم ألق إلى أهلي حتى سمعت النداء فلم أزد على أن توضأت فقال عمر الوضوء أيضاً وقد علمتم وفي موضع آخر وقد

الدَّخَلَ عَمَّانُ بْنُ عَفَّانٍ وَفِيهَا : « أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ » وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ (إِذَا رَاحَ)

عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْفَسْلِ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عُمَرَ بِعَمْنَاهُ وَلَفْظُهُ « أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ » لَفْظُ مُسْلِمٍ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ إِذَا رَاحَ (الثَّانِيَةِ) قَوْلُهُ بَيْنَا قَالَ فِي النِّهَايَةِ أَصْلُهَا بَيْنَ فَاشْتَبَعَتِ الْفَتْحَةُ فَصَارَتْ أَلْفًا يُقَالُ بَيْنَا وَبَيْنَمَا وَهِيَ ظَرْفٌ زَمَانٌ بِمَعْنَى الْمَفَاجَأَةِ وَيُضَافَانِ إِلَى جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ وَيَحْتَاجَانِ إِلَى جَوَابٍ يَتِمُّ بِهِ الْمَعْنَى وَالْأَفْصَحُ فِي جَوَابِهِمَا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ إِذَا وَإِذَا وَقَدْ جَاءَ فِي الْجَوَابِ كَثِيرًا يَقُولُ بَيْنَا زَيْدٌ جَالِسٌ دَخَلَ عَلَيْهِ عُمَرُو وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَرَقَةِ بَلَّتِ النَّعْمَانُ

بَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ
انْتَهَى وَقَدْ اقْتَرَنَ جَوَابُهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالْقَاءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى
رَأْيٍ مِنْ يَرَى زِيَادَتَهَا وَهُوَ الْإِخْفَافُ وَغَيْرُهُ وَأَنْكَرَهُ سَيَبَوِيهَ (الثَّالِثَةِ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ
بِضْمِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِهَا وَفَتْحُهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ الْأُولَى أَشْهَرُ مِنْ وَبَاقِهَا قَرَأَ السَّبْعَةَ وَالْإِسْكَانَ قِرَاءَةً
الْأَعْمَشُ وَهُوَ تَخْفِيفٌ مِنَ الضَّمِّ وَفَتْحُ الْجِيمِ حَكَاهُ فِي الْمَحْكَمِ وَوَجْهُهُ أَنَّهَا الَّتِي تَجْمَعُ
النَّاسَ كَثِيرًا كَمَا قَالُوا رَجُلٌ لَعْنَةٌ يَكْثُرُ لَعْنُ النَّاسِ وَرَجُلٌ ضَحْكَةٌ يَكْثُرُ الضَّحْكُ
وَحَكَاهُ الْوَاحِدِيُّ عَنْ الْقُرَاءِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَتِهَا جُمُعَةً اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِيهَا وَفِيلٌ
لَا تَهْجَعُ فِيهِ خَلْقُ آدَمَ حَكَاهُ فِي الْمَحْكَمِ عَنْ الْقُرَاءِ أَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي تَهْذِيبِهِ أَنَّهُ جَاءَ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا مُمِيتَةٌ
لِذَلِكَ قَالَ وَاللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ أَصْلًا انْتَهَى
وَقَبْلَ لَا أَنْ الْخُلُوقَاتِ اجْتِمَاعُ خَلْقِهَا وَفَرَّغَ مِنْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَكَاهُ فِي الْمَشَارِقِ وَقَبْلَ

لا اجتماع آدم عليه السلام فيه مع حواء في الارض رواه الحاكم في مستدركه
من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال قال لي رسول الله ﷺ يا سلمان ما يوم
الجمعة؟ قلت الله ورسوله أعلم قال يا سلمان يوم الجمعة جمع فيه أبوك وأمكم وقيل لأن
قريشا كانت تجتمع فيه إلى قصي في دار الندوة حكاه في المحكم عن ثعلب فلهذه خمسة
أقوال في سبب تسميتها بذلك واختلقوا هل كان في الجاهلية اسما له أو حدثت
التسمية به في الاسلام فذهب إلى الاول ثعلب وقال إن أول من سماه بذلك كعب
ابن لؤي وذهب غيره إلى الثاني حكى هذا الخلاف ابن سيدة في المحكم والمهمل
واعلم أن يوم الجمعة هو الاسم الذي سماه الله تعالى به وله أسماء آخر (الاول) يوم
العروبة بفتح العين المهملة وكان هو اسمه في الجاهلية قال أبو جعفر النحاس في
كتابه صناعة الكتاب لا يعرفه أهل اللغة إلا بالالف واللام إلا شاذًا قال ومعناه
اليوم البين المعظم من أعرب إذا بين قال ولم يزل يوم الجمعة معظما عند أهل كل ملة
قلت لم تعرفه الامم المتقدمة وأول من هدى له هذه الامة كما تقدم في الحديث الصحيح
والله أعلم وقال أبو موسى المديني في ذيله على التريين والافصح أن لا يدخلها
الالف واللام قال وكأنه ليس بعربي (الثاني) من أسمائه حربة حكاه أبو جعفر
النحاس أي مرتفع عال كالخربة قال وقيل ومن هذا ادتق الحارث (الثالث) يوم المزيدي
وروى الطبراني في معجمه الاوسط باسناد ضعيف عن أنس عن النبي ﷺ عن
جبريل عليه السلام أنه قال ونحن ندعوه في الآخرة يوم المزيدي ذكره في أثناء
حديث طويل (الرابع) جمع المساكين سماه بعضهم بذلك قال والذي رحمه الله في
شرح الترمذي وكأنه أخذ من الحديث الذي رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده
من رواية الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعا والحديث ضعيف وكان شعبة
ينكر أن يكون الضحاك سمع من ابن عباس وقال ابن حبان لم يشأه أحد من الصحابة
زعم أنه لقي ابن عباس وقد وهم انتهى (الرابعة) هذا الرجل المهيم هو عثمان
ابن عفان رضي الله عنه كما هو مصرح به في رواية مسلم من طريق أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه (الخامسة) قوله أية ساعة هذه أي قد اقتضت ساعات التكبير
التي حض النبي ﷺ عليها بقوله المهجر إلى الجمعة كما هدى بدنة الحديث فأية ساعة

هذه منها ينكر عليه عدم تكبيره إلى الجمعة، ففيه أمر الامام رعبته بمصالح دينهم وحنهم على ما ينفعهم في آخرهم وفيه الانكار على من خالف السنة وإن عظم محله في العلم والدين فإن الحق أعظم منه وفيه أنه لا بأس بالانكار على الاكابر بجميع من الناس إذا اقترنت بذلك نية حسنة ﴿ السادسة ﴾ فيه جواز الكلام في الخطبة وقد استدله على ذلك الشافعي وهو أصح قوله والقول الثاني بتحريم الكلام ووجوب الانصات وهو القول الآخر للشافعي وبه قال مالك وأبو حنيفة ﴿ السابعة ﴾ في قوله إني شغلت اليوم إلى آخره الاعتذار إلى ولاية الامور وترك المشاققة لهم والمراد بالنداء هنا الاذان وهو مصرح به في رواية الصحيحين حتى سمعت التأذين والنداء بكسر النون ويجوز ضمها وهو ممدود ﴿ الثامنة ﴾ قوله الوضوء أيضا منصوب أي توضأت الوضوء مقتصراً عليه أو خصصت الوضوء بالفعل دون الغسل قاله الازهري وغيره وجوز فيه أبو العباس القرطبي الرفع أيضا على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الوضوء يقتصر عليه والاول أوجه وهو المعروف في الرواية وفي رواية مسلم والوضوء بزيادة واو في أوله قال أبو العباس القرطبي والواو عوض من همزة الاستفهام كما قال تعالى (قال فرعون وأمنتم) في قراءة ابن كثير انتهى وهمزة الاستفهام مقدرة في روايتنا ﴿ التاسعة ﴾ استدله على وجوب غسل الجمعة فإن ظاهر الامر الوجوب وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وحكاه الخطابي عن الحسن البصري وحكاه ابن حزم عن عمر بن الخطاب وابن عباس وأبي سعيد الخدري وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعمر بن سليم وعطاء وكعب والمسيب بن رافع وسفيان الثوري ثم بسط ذلك وأوضحه ثم قال ما نعلم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم اسقاط فرض الغسل يوم الجمعة وروى ابن أبي شيبة في مصنفه أن سعد بن أبي وقاص قال لابن له هل اغتسلت؟ قال لا: توضأت ثم جئت فقال له سعد ما كنت أحسب أن أحدا يدع الغسل يوم الجمعة ورواه الطحاوي بلفظ ما كنت أرى مسلما يدع الغسل يوم الجمعة وقال أي لما فيه من الفضل الكثير مع خفة مؤقته وروى ابن أبي شيبة أيضا عن أبي البختري قال قال عمار رجلا

فاستطال عليه فقال : إنا اذا أتت من الذي لا يغتسل يوم الجمعة ، وعن ابن عباس ما شعرت ان احدا يرى ان له طهورا يوم الجمعة غير الغسل ، وعن ابراهيم النخعي قال قال عمر في شيء ، لانت اشر من لا يغتسل يوم الجمعة ، وعن عبد الله ابن سعد قال كان عمر اذا حلف قال انا اذا اشر من الذي لا يغتسل يوم الجمعة وحكى إيجابه ايضا عن مالك والشافعي واحمد اما مالك فحكاه عنه ابن المنذر والخطابي وإبي ذلك أصحابه وجزموا عنه الاستحباب وقال القاضي عياض انه المعروف من قول مالك ومعظم أصحابه واما الشافعي فانه نص عليه في القديم كراهو محكي في شرح الغنية لابن سريج وفي الجديد ايضا فانه نص عليه في الرسالة وهي من كتبه الجديدة من رواية الربيع عنه فقال فيها فكان قول رسول الله ﷺ في غسل يوم الجمعة واجب وأمره بالغسل يحتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزئ الطهارة للصلاة الجمعة إلا بالغسل كما لا يجزئ في طهارة الجنب غير الغسل ويحتمل انه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة ثم استدلل الاحتمال الثاني بقصة عثمان التي نحن في شرحها ولكن المشهور عنه الاستحباب وهو المجزوم به في تصانيف أصحابه وقال الرافعي والنووي وابن الرقعة وغيرهم انه لا خلاف فيه لعدم اطلاعهم على النص السابق ويحتمل أن يكون قوله في الرسالة الظاهر اراد به الظاهر من جوهر لفظ الحديث لكن صد عنه الدليل فلا يكون أراد ترجيح ذلك حتى يعد قولاله وأما أحمد فحكى ابن قدامة في المعنى عنه الوجوب في رواية عنه ولكن المشهور عنه أيضا الاستحباب وبه صدر ابن قدامة كلامه وقال بوجوبه أيضا ابن خزيمة وقله والدي رحمه الله عن اختيار شيخه الامام تقي الدين السبكي قال وكان يواظب عليه وذهب الجماهير من السلف والخلف إلى أنه سنة غير واجب وحكاه الخطابي عن عامة الفقهاء وحكاه القاضي عياض عن عامة الفقهاء وأئمة الأمصار ونقل ابن عبد البر فيه الاجماع فقال أجمع علماء المسلمين قديما وحديثا على أن غسل الجمعة ليس بفرض واجب انتهى ويرد عليه ما حكيت من الخلاف وبوب ابن أبي شيبة في مصنفه على غسل الجمعة وعلى أن الوضوء

١١ - طرح الترتيب - ثالث

يجزى منه ثم بوب من كان لا يغتسل في السفر يوم الجمعة وروى فيه بأسانيده
عن ابن عمر والأسود وعلقمة ومجاهد وطاوس أنهم كانوا لا يغتسلون يوم الجمعة
في السفر وعن القاسم بن محمد أنه سئل عن الغسل يوم الجمعة في السفر فقال كان
ابن عمر لا يغتسل وأنا أرى لك أن لا تغتسل واقتضى كلام ابن أبي شيبة وإبراهيم
أن هذا قول ثالث في المسألة مفصل والله أعلم ﴿العاشر﴾ استدل بهذه القصة
على أنه غير واجب وأن الأمر به إنما هو للاستحباب لأن عثمان رضي الله عنه
لم يغتسل وأقره على ذلك عمر وصار الصحابة الذين حضروا الخطبة وهم أهل
الحل والمقد ولو كان واجبا لما تركه ولا يؤمونه به وقد استدل به على ذلك
الشافعي رحمه الله فقال في رواية أبي عبد الله فلما علمنا أن عمر وعثمان قد علموا
أمر رسول الله ﷺ بغسل يوم الجمعة بذكر عمر علمه وعلم عثمان ولم يغتسل
عثمان ولم يخرج فيغتسل ولم يأمره عمر بذلك ولا أحد ممن حضرا من أصحاب
رسول الله ﷺ دل هذا على أن عمر وعثمان قد علموا أمر رسول الله ﷺ بالغسل
على الأحب لأعلى الإيجاب وكذلك والله أعلم دل أن علم من سمع مخاطبة عمر
وعثمان مثل عمر وعثمان انتهى نقله البيهقي في المعرفة وذكر الطحاوي مثل ذلك
وقال في هذا إجماع منهم على نفي وجوب الغسل وقد اعترض ابن حزم على
هذا الاستدلال فقال يقال لهم من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك
ومن لكم بأن عمر لم يأمره بالرجوع للغسل؟ فإن قالوا ومن لكم بأن عثمان كان
اغتسل في صدر يومه ومن لكم بأن عمر أمره بالرجوع للغسل قلنا هيبكم
أنه لا دليل عندنا بهذا ولا دليل عندكم بخلافه فمن جعل دعواكم أولى من
دعوى غيركم فالحق أن يبقى الخبر لأحجة فيه ، هذا كلامه وهو ضعيف جداً
أما الاحتمال الأول وهو أن يكون عثمان اغتسل في صدر يومه ذلك فهو
مردود دل الحديث على خلافه لأن عمر أنكر على عثمان الاقتصار على الوضوء
ولم يعتذر عثمان عن ذلك فلو كان اغتسل لاعتذر بذلك وذكره ولم يكن
يتوجه عليه حينئذ إنكار وأما الاحتمال الثاني وهو أن يكون عمر أمره
بالرجوع للغسل فهو مدفوع أيضا بأن الأصل خلافه فمن ادعاه فليقم الدليل

عليه ولا يقال سقط الدليل للاحتمال لأن ذلك إنما هو عند تكافؤ الاحتمالين
فأما مع ترجيح أحدهما بوجه من وجوه الترجيحات فالمعمل بالراجع وقد ترجح
عدم أمره بذلك بأنه خلاف الأصل كما ذكرنا فيحتاج مثبتته إلى بيان وإلا كان
كاذبا مختلفا ثم قال ابن حزم وبيقين ندرى أن عثمان قد أجاب عمر في إنكاره
عليه وتكظيمه أمر الغسل بأحد أجوبة لا بد من أحدها إما أن يقول له قد كنت
اغتسلت قبل خروجي إلى السوق وإما أن يقول بي عذر مانع من الغسل أو يقول
له نسيت وهذا إذا أرجع واغتسل فداره كانت على باب المسجد مشهورة إلى
الآن أو يقول له سأغتسل فإن الغسل لا يوم لا صلاة فهذه أربعة أجوبة كلها
موافقة لقولنا أو يقول له هذا أمر ندب وليس فرضا وهذا الجواب موافق
لقول خصومنا فليت شعري ما الذي جعل لهم التعلق بجواب واحد من جملة
خمس أجوبة كلها ممكن وكما ليس في الخبر منها شيء أصلا انتهى قلت الاحتمالات
الثلاث الأولى كلها مردودة بأنها خلاف الأصل والاحتمال الرابع سيأتى برده بعد
ذلك حين نقرر أن الغسل للصلاة في الكلام على الحديث الذي بعده وقد روى أن
عثمان نظر عمر في ذلك فادل على أن الأمر بالغسل ليس على الإيجاب والعموم وإنما
هو على الاستحباب لأهل الخصوص المحافظين على جميع أفعال البر رواه ابن
أبي شعبة في مصنفه عن هشيم عن منصور عن ابن سيرين قال : أقبل رجل من
المهاجرين يوم الجمعة فقال له عمر : هل اغتسلت ؟ قال لا ، قال لقد علمت أنا أمرنا بغير
ذلك ، قال الرجل بم أمرتم ؟ قال بالغسل ، قال أنتم معشر المهاجرين أم الناس ؟
قال لا أدري ، ثم رواه عن يزيد بن هارون عن هشام عن ابن سيرين عن ابن عباس
قال بينما عمر بن الخطاب يخطب قال ثم ذكر نحوه لم يسق لفظه وقد رواه الطحاوي
عن علي بن شعبة عن يزيد بن هارون فساقه على غير لفظ الرواية الأولى ولنظنه
عنده أن عمر بينما هو يخطب يوم الجمعة إذ أقبل رجل فدخل المسجد فقال له
عمر الآن حين توضأت فقال ما زدت حين سمعت الاذان على أن توضأت
ثم جئت فلما دخل أمير المؤمنين ذكرته فقلت يا أمير المؤمنين أما سمعت ما
قال ؟ قال وما قال ؟ قلت قال ما زدت على أن توضأت حين سمعت النداء ثم أقبلت

فقال أما إنه قد علم أنا أمرنا بغير ذلك ، قلت وما هو قال الغسل ؛ قلت أنتم أيها المهاجرون الأولون أم الناس جميعا ؟ قال لا أدري قال الخطابي ولم تختلف الأمة أن صلاته مجزئة إذا لم يغتسل فلما لم يكن الغسل من شرط صحتها دل أنه استحباب كالإغتسال للعيد والأحرام الذي يقع الإغتسال فيه متقدما لسببه ، ولو كان واجبا لكان متأخرا عن سببه كالإغتسال للجنابة والحيض والنفاس انتهى ويوافقه كلام ابن عبد البر فإنه قال لا أعلم أحدا أوجب غسل الجمعة إلا أهل الظاهر وهم مع ذلك يميزون صلاة الجمعة دون غسلها انتهى ولكن تقدم في كلام الشافعي رحمه الله التصريح بترجيح كونه واجبا لا تجزئ الطهارة لصلاة الجمعة إلا به وهو يدل على شرطيته إلا إن أولنا كلام الشافعي بما تقدم وإنما صد أهل الظاهر عن القول بشرطيته أنهم يرونه لليوم فيصح عندهم فعله بعد صلاة الجمعة وذلك يدل على صحة الجمعة بدونه والله تعالى أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ قد يحتاج به من يرى مطلق الأمر للندب دون الوجوب حيث لا قرينة فأن عثمان بن عفان رضي الله عنه ترك الإغتسال مع علمه بورد الأمر به ولم يأمره عمر بالإغتسال ولا أحد من الصحابة والجواب أنه قامت عندهم أدلة اقتضت أن هذا الأمر للندب ﴿ الثانية عشرة ﴾ قال القاضي عياض في قول عثمان سمعت النداء حجة على أن السعي إنما يجب لسماعه وأن شهود الخطبة ليس بواجب على مقتضى قول أكثر أصحابنا قلت أما الاستدلال به على أنه لا يجب السعي إلا بسماع النداء فظاهر والمراد التنبيه على أن هذا كان من المقرر عندهم فإن الحجة إنما هي في المرفوع وأما الاستدلال به على أن شهود الخطبة غير واجب فحل نظر فإنه لا يلزم من التأخر إلى سماع النداء قوات الخطبة فإن قلت هذا عثمان رضي الله عنه قد فاتته بعض الخطبة قلت لعله لم يفته شيء من الأركان وعلى تقدير قوات بعض الأركان لعثمان فقد حضرها خلق زائدون على العدد الذي تنعقد به الجمعة فلم يفوت سماع بعض الأركان حيث لم يحضر عدد الجمعة فلا يصح إطلاق الاستدلال به على عدم وجوب شهود الخطبة بل يقال فيه دليل على أنه لا يجب شهودها على من زاد على العدد الذي تنعقد به الجمعة والله أعلم ﴿ الثالثة عشرة ﴾ قال القاضي أبو بكر

وعن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم «من جاء منكم الجمعة فليغتسل» وعن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل» ولمسلم إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل ولابن أبي شيبة بإسناد صحيح من أتى الجمعة من الرجال والنساء

ابن العربي : قال علماؤنا لم يخرج عمر عثمان من المسجد للفصل لضيق الوقت وأنا أقول إنما ذلك لأنه قد تلبس بالعبادة بشرطها فلا يتركها لأفضل من ذلك كما لو تيمم لعدم الماء ثم رآه في أثناء الصلاة ولو لم يكن كذلك لخرج واغتسل قال ابن القاسم وابن كنانة قلت كلا الأمرين ضعيف وإنما لم يكلفه الخروج للاغتسال لأنه مستحب وقد ضاق الوقت ، فضيق جزء علة وليس علة كاملة منفردة بالحكم فإنه لو كان واجبا لفعله وإن ضاق الوقت ولا سيما إن قيل إنه شرط وكيف يقال إنه تلبس بالعبادة مع كونه لم يشرع في الصلاة بعد ﴿الرابعة عشرة﴾ قال أصحابنا إذا عجز عن الغسل لقراغ المساء بعد الوضوء أو لقروح في يده تيمم وحاز الفضيلة قال إمام الحرمين هذا الذي قالوه هو الظاهر وفيه احتمال ورجح الغزال هذا الاحتمال وهو مذهب المالكية ﴿الخامسة عشرة﴾ قال القاضي أبو بكر بن العربي لما فهم بعض أصحابنا أن المقصود من الغسل يوم الجمعة النظافة قال إنه يجوز بماء الورد وهذا نظر من رده إلى المعنى المعقول ونسى حظ التعبد في التعمين وهو بمنزلة من قال الغرض من رمي الجمار غيظ الشيطان فيكون بالمطاردة ونحوها ونسى حظ التعبد بتعيين في المعنى وإن كان معقولا انتهى

الحديث الثالث

وعن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ «من جاء منكم الجمعة فليغتسل» وعن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ قال إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل»

فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

(فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأولى البخارى من طريق شعيب بن أبى حمزة ومسلم من طريق يونس بن يزيد كلاهما عن الزهرى عن سالم عن أبيه ورواه الزهرى أيضا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه رواه مسلم والنسائي ورواه الزهرى أيضا عن سالم وعبد الله ابن عبد الله بن عمر عن أبيهما رواه مسلم والنسائي أيضا وهذا يدل على أنه عند الزهرى عنها وحكى الترمذى فى جامعه عن البخارى أنه قال الصحيح حديث الزهرى عن سالم عن أبيه وأخرجه من الطريق الثانية البخارى من طريق مالك ومسلم من طريق الليث ابن سعد كلاهما عن نافع ولفظ مسلم إذا أراد أحدكم أن يأتى الجمعة فليغتسل (الثانية) هذا الحديث كالأذى قبله فى أن ظاهره إيجاب غسل الجمعة بل هو أظهر منه فى ذلك لقوله فليغتسل وهذه الصيغة حقيقة فى الوجوب بخلاف قوله فى الحديث المتقدم كان يأمر فانه يحتمل الوجوب والاستحباب كما هو مقرر فى الأصول وهذا بالنسبة إلى لفظ الرواية التى أوردها المصنف وقد روى فى ذلك الحديث لفظ آخر: أولم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل وهو فى الصحيح أيضا فهو مساو للفظ هذا الحديث وقد تقدم أيضا الكلام على هذه المسألة فى الحديث الذى قبله (الثالثة) قد تبين برواية مسلم التى قدمتها أن قوله إذا جاء أحدكم الجمعة معناه إذا أراد الحجى لقوله إذا أراد أحدكم أن يأتى الجمعة وهو يرد على أهل الظاهر قولهم أنه يصح الاغتسال فى جميع النهار ولو قبيل الغروب وقال ابن حزم وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل فظاهر هذا اللفظ أن الغسل بعد الرواح كما قال تعالى (فاذا طمأنتم فاقموا الصلاة) أو مع الرواح كما قال تعالى (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) أو قبل الرواح كما قال تعالى (إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) وكل ذلك ممكن قلت لولا رواية إذا أراد لكان ظاهر الحديث أن الاغتسال بعده كما فى قوله تعالى (فاذا طمأنتم

فأقيموا الصلاة) لكن تلك الرواية ممرحت بكونه قبله وادعى ابن حزم أن الرواية التي فيها إذا أراد فيها بعض الصور وهو مردود لأنها بينت المراد وقد تعلقوا بإضافة الفصل إلى اليوم في حديث أبي سعيد وغيره وذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أن هذا القول يكاد أن يكون مجزوماً بطلانه قال وقد بين في بعض الأحاديث أن الفصل لأجل الروائح الكريهة ويفهم منه أن المقصود عدم تأذي الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة قال وكذلك أقول: لو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به والمعنى إذا كان معلوماً كالنص قطعاً أو ظناً مقارباً للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ قال ومما يبطله أن الأحاديث التي علق فيها الأمر بالجئي، والاثنيان قد دلت على توجه الأمر إلى هذه الحالة والأحاديث التي تدل على تعليق الحكم باليوم لا تتناول تعليقه بهذه الحالة فهو إذا تمسك بتلك أبطل دلالة هذه الأحاديث على تعلق الأمر بهذه الحالة وليس له ذلك ونحن إذا قلنا بتعليقه بهذه الحالة فقد علمنا بهذه الحالة من غير إبطال لما استدلوا به انتهى قال ابن حزم فإن قالوا من قال قبلكم إن الفصل لليوم قلنا كل من ذكرنا عنه في ذلك قولاً من الصحابة رضي الله عنهم فهو ظاهر قولهم وهو قول أبي يوسف أيضاً وغيره انتهى قلت أما الصحابة فالمفهوم من كلامهم عكس ما فهمه هو لأن المفهوم من كلامهم أن المقصود قطع الروائح الكريهة المؤذية للحاضرين وهذا مفقود فيما بعد الصلاة وأما أبو يوسف فقد حكى عنه صاحب الهداية من الحنفية أن الفصل للصلاة فدل على انفراد الظاهرية بما ذكروه وخرقهم الإجماع فيه وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة فليس بفصل للسنة ولا للجمعة ولا فاعل ما أمر به (الرابعة) استدلل به لما لك على أنه يعتبر أن يكون الفصل متصلاً بالذهاب إلى الجمعة وذهب الجمهور إلى أن ذلك مستحب ولا يشترط اتصاله به بل متى اغتسل بعد الفجر أجزاءه ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد والحسن البصري والنخعي وعطاء بن أبي رباح وأبي جعفر الباقر والحكم والشعبي وحكاه ابن المنذر عن الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وبه قال ابن وهب

صاحب مالك قال ابن المنذر وقال الأوزاعي يميزه أن يغتسل قبل الفجر للجنابة والجمعة وحكى ابن حزم عن الأوزاعي أنه قال كقول مالك لا يميز غسل الجمعة إلا متصلاً بالرواح قال الأوزاعي قال إن اغتسل قبل الفجر ونهض إلى الجمعة أجزأه وحكى إمام الحرمين في النهاية وجهاً أنه يجوز قبل الفجر كغسل العبد قال النووي وهو شاذ منكر وجواب الجمهور عن هذا الحديث أنه تبين برواية مسلم تعليق الأمر بالغسل على إرادة إتيان الجمعة وليس يلزم أن يكون إتيان الجمعة متصلاً بإرادة ذلك فقد يريد عقب الفجر إتيانها ويتأخر الإتيان إلى بعد الزوال ولا شك أن كل من تجب عليه الجمعة وهو موأظب على الواجبات إذا خطر له عقب الفجر أمر الجمعة أراد إتيانها وإن تأخر الإتيان زماناً طويلاً وذلك يدل على أنه ليس المدار على نفس الإتيان بل على إرادته ليحترز به عن هو مسافر أو معذور بغير ذلك من الأعذار القاطعة عن الجمعة والله أعلم **(الخامسة)** فيه استحباب الاغتسال لكل من أراد إتيان الجمعة سواء أكانت واجبة عليه أو غير واجبة عليه كالصبي المميز والمرأة والعبد وغيرهم وهو مذهب مالك كما حكاه ابن المنذر والقاضي عياض وغيرهما وهو المشهور عند أصحابنا وروى ابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه من طريق عثمان بن واقد عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله **ﷺ** قال: «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل» وروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن عبيدة ابنة نائل قالت سمعت ابن عمر وابنة سعد بن أبي وقاص يقول للنساء: من جاء منكن الجمعة فلتغتسل وعن طاوس أنه كان يأمر نساءه يغتسلن يوم الجمعة وعن شقيق أنه كان يأمر أهله الرجال والنساء بالغسل يوم الجمعة وقال ابن حزم وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء ولنا وجه ثان أنه إنما يستحب لمن تلزمه الجمعة دون النساء والصبيان والعبيد والمسافرين ووجه ثالث أنه يستحب للذكور خاصة حكاه النووي في شرح مسلم وروى ابن أبي شيبه عن الشعبي ليس على النساء غسل يوم الجمعة وبه قال أحمد كما حكاه ابن المنذر وفي صحيح البخاري عن ابن عمر معلقاً إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة وقد يقال إن هذا الحديث لا يتناول النساء

وعن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم إذا

لقوله إذا جاء أحدكم وهذا خطاب للذكور فإن قيل يطلق على الإناث تغليبا قيل هو مجازو الأصل خلافه وأما الرواية الأخرى التي لنظها من جاء وهي من صبح العموم المتناولة للإناث فقد خصص العموم قوله بعده منكم لكن إن لم يتناول اللفظ الإناث فحكمهن كالرجال قياسا لهن عليهن لأن الأصل استواء المكلفين في الأحكام والله أعلم ﴿السادسة﴾ مفهوم قوله من جاء منكم الجمعة فليغتسل أنه لا يستحب الغسل لمن لم يحضرها وقد ورد التصريح بهذا المفهوم في رواية البيهقي المتقدمة في الفائدة قبلها من حديث ابن عمر ومن لم يأتمها فليس عليه غسل من الرجال والنساء وإسناده صحيح وهذا أصح الوجهين عند الشافعية وهو مذهب مالك وأحمد وحكى عن الأكثرين وبه قال أبو يوسف والوجه الثاني لأصحابنا أنه يستحب لكل أحد سواء حضر الجمعة أم لا كالعبد وهو مذهب الحنفية وحكى النووي في الروضة وجها أنه إنما يستحب لمن تجب عليه الجمعة وإن لم يحضرها لعذر ومذهب أهل الظاهر وجوب الاغتسال ذلك اليوم على كل مكلف مطلقا لأنهم يروونه لليوم قال ابن حزم وهو لازم للحائض والنفساء كإرومه لغيرها انتهى وقد أبعد في ذلك جدا ﴿السابعة﴾ ليس المراد بالهجيء إلى الجمعة أن يكون بينه وبين المكان الذي تقام فيه الجمعة مسافة يحتاج إلى قطعها بل المقيم في المكان الذي يجمع فيه حكمه كذلك فالهجيء من مكان آخر ليس مقصودا وإنما المراد من أراد أن يعلى الجمعة فليغتسل وإن كان سبب ورود الأمر بالغسل للجمعة أنهم كانوا ينتابون (١) الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في الفبار فقال لهم لو تطهروا ليومكم هذا ، كما في حديث عائشة ولكن الحكم يعم الآتي من بعد ومن قرب ومن هو مقيم في مكان الجمعة والله أعلم

﴿ الحديث الرابع ﴾

١ وعن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم إذا

(١) نسخة يتناوبون

كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون
الأول فالأول فإذا أخرج الإمام طويت الصحف، وعنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم «المهجر إلى الجمعة كالمهدي بدنة» والذي يليه كالمهدي بقرة
والذي يليه كالمهدي كبش حتى ذكر الدجاجة والبيضة، وللشيخين ومن
راح في الساعة الثانية فذكر خمس ساعات وفي رواية للنسائي بأسناد
صحيح قال في الساعة الخامسة كالمهدي عصفوراً وفي السادسة
بيضة وفي رواية له بأسناد صحيح قال في الرابعة كالمهدي بطة ثم
كالمهدي دجاجة ثم كالمهدي بيضة

كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول
فإذا أخرج الإمام طويت الصحف، وعنه عن النبي ﷺ «المهجر إلى الجمعة كالمهدي بدنة»
والذي يليه كالمهدي بقرة والذي يليه كالمهدي كبش حتى ذكر الدجاجة والبيضة
وفيه فوائد (الأولى) هذان الحديثان إسنادهما واحد وهما في مسند أحمد
رحمه الله هكذا منفصلين فتبعه والذي رحمه الله في ذلك لأنه إنما أورده من
طريقه وجمع بينهما مسلم والنسائي وابن ماجه فجعلوها حديثاً واحداً رواه مسلم
عن يحيى بن يحيى وعمرو الناقد ورواه النسائي عن محمد بن منصور ورواه ابن ماجه
عن هشام بن صهار وسهل بن أبي سهل خستهم عن سفيان بن عيينة زاد ابن ماجه
عن أحمد شيبه سهل فمن جاء بعد ذلك فأنما يحيى، لحق الصلاة وأخرجه الشيخان
والنسائي من طريق الزهري عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة بنماه وفي رواية
النسائي ثم كالمهدي بطة ثم كالمهدي دجاجة ثم كالمهدي بيضة وأخرج البخاري
القطعة الأولى منه من طريق الزهري عن أبي سلمة والأغر كلاهما عن أبي هريرة
وأخرج مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ على كل
باب من أبواب المسجد ملك يكتب الأول فالأول مثل الجزور ثم نزلهم حتى
صفر إلى مثل البيضة فإذا جلس الإمام طويت الصحف وحضروا الذكر وروى

الشيخان والترمذي والنسائي من طريق مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة
 بلفظ من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في
 الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً
 أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة
 الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر
 ورواه النسائي أيضاً من طريق محمد بن عجلان عن سمى وفيه وكرجل قدم دجاجة
 وكرجل قدم عصفورا وكرجل قدم بيضة **الثانية** فيه فضل التكبير إلى الجمعة
 لما دل عليه من اعتناء الملائكة بكتابة السابق وأن الأسبق أكثر ثواباً للتشبيه
 المتقدم بمهدي البدنة والذي يليه بمهدي ما هو دونها وهي البقرة وهكذا وهذا
 قال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأكثر أصحابه وأحمد بن حنبل والاوزاعي
 وابن حبيب من المالكية والجمهور واختلف أصحابنا في ابتداء ذلك طلوع الفجر
 أو طلوع الشمس والأصح عندهم طلوع الفجر قال والذي رحمه الله ولهكن ليس
 العمل عليه في أمصار الإسلام قديماً وحديثاً أن يبكر للجمعة من طلوع الفجر وفيه
 طول يؤدي إلى انتقاض الطهارة وتخطي الرقاب وصحح الماوردي أن التكبير
 من طلوع الشمس ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب
 قال ابن الرفعة ويؤذن به قول الشافعي رضي الله عنه ويمحزته غسله لها إذا كان
 بعد الفجر قال والذي رحمه الله وأهل علم الميقات يجعلون ابتداء ساعات النهار
 من طلوع الشمس ويجعلون ما بين طلوع الفجر والشمس من حساب الليل واستواء
 الليل والنهار عندهم إذا تساوى ما بين غروب الشمس وطلوعها وما بين طلوعها
 وغروبها انتهى وذهب مالك وأكثر أصحابه إلى أن الأفضل تأخير الذهاب إلى
 الجمعة إلى الزوال وقال به من أصحابنا القاضي الحسين وإمام الحرمين ولا أصحابنا
 وجه رابع أن التكبير إلى الجمعة من ارتفاع النهار حكاية الصيدلاني في شرح المختصر
 أوزعم قائله أن هذا وقت التهجير وما يرد ما ذكره المالكية في ذلك أن النبي
 ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال في أول الوقت وقد أخبر عليه الصلاة
 والسلام بأنه إذا خرج الإمام لم يكتبوا أحداً يوطؤون الصحف ويجلسون

لاستماع الخطبة فكيف يمكن مع ذلك بعد الزوال كتابة الناس على هذه المراتب المذكورة في الحديث قبل خروج الامام مع أن خروجه مقارن للزوال وما كان يؤذنه في أول الوقت إلا بين يديه وهو على المنبر؟ ^{هو} الثالثة ^{تعلق} المالكية من هذا الحديث بأمرين أحدهما قوله فيه يكتبون الأول فالأول فأني بالفاء المقتضية للترتيب بلا مهمة فاقضى تعقيب الثاني للأول وكذا من بعده ولو كان كما يقوله الجمهور من اعتبار أول النهار وتقسيمه إلى ست ساعات في النصف الأول من النهار لم يكن الآتي في أول ساعة يعقبه الآتي في أول التي تليها والجواب عنه أنه لا نزاع في أنهم يكتبون من جاء أولا ومن جاء عقبه وهكذا وهو إنما أتى بالفاء في كتابة الآتين وأما مقدار الثوب فلم يأت فيه بالفاء (ثانيهما) قوله المهجر والتهجير إنما يكون في الهاجرة وهي شدة الحر وذلك لا يكون في أول النهار والجواب عنه من وجهين (أحدهما) أن كون التهجير معناه الاتيان في الهجير وهو شدة الحر قول صحي عن الثراء وغيره والذي قاله الخليل بن أحمد وغيره من أهل اللغة أن التهجير التذكير فإن ثبت اشتراك اللفظ بين المعنيين فاحمل على هذا المعنى الثاني أولى ليوافق غيره من الأحاديث (ثانيهما) أن المراد بالمهجر من هجر منزله وتركه في أي وقت كان قاله بعض أصحابنا الشافعية وقال القاضي عياض وأقوى معتمد مالك في كراهية البكور إليها عمل أهل المدينة المتصل بترك ذلك وصحبهم إليها قرب صلاتها وهذا نقل معلوم غير منكر عندهم ولا معمول بغيره وما كان أهل عصر النبي ^{صلى الله عليه وسلم} ومن بعدهم ممن يترك الأفضل إلى غيره ويتأثرون على العمل بأقل الدرجات وذكر ابن عبد البر أيضا أن عمل أهل المدينة يشهد له انتهى وما أدري أين العمل الذي يشهد له وعمر ينكر على عثمان رضي الله عنه التخلف والنبي ^{صلى الله عليه وسلم} يندب إلى التذكير في أحاديث كثيرة منها أحاديث أوس بن أوس من بكر وابتكر وفي آخره كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها وهو في السن الأربعة وصحبي ابن حبان والحاكم وقد أنكر غير واحد من الأئمة على مالك رحمه الله في هذه المسألة فقال الأثرم قيل لا أحد كان مالك يقول لا ينبغي التهجير يوم الجمعة فقال هذا خلاف حديث رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} وقال سبحانه الله إلى أي

شئ ذهب في هذا والنبي ﷺ يقول كالمهدي جزورا وانكر على مالك ايضا ابن حبيب إنكارا بليغا فقال هذا تحريف في تأويل الحديث ومحال من وجوه لانه لا تكون ساعات في ساعة واحدة فشرح الحديث بين في لفظه ولكنه حرف عن موضعه وشرح بالخلف من القول وزهد فيما رغب فيه رسول الله ﷺ من التهجير في أول النهار وزعم ان ذلك كله إنما يجتمع في ساعة واحدة قرب زوال الشمس حكاه عنه ابن عبد البر وقال هذا منه تحامل على مالك (الارابعة) قد يستدل بعوممه على استحباب التبكير للخطيب أيضا لكن ينافيه قوله في آخره فاذا خرج الامام طويت الصحف فدل على أنه لا يخرج إلا بعد انقضاء وقت التبكير المستحب في حق غيره وقد قال الماوردي من أصحابنا يختار للامام ان يأتي الجمعة في الوقت الذي تقام فيه الصلاة ولا يبكر اتباعا لفعل النبي ﷺ واقتداء بال خلفاء الراشدين قال ويدخل المسجد من أقرب أبوابه إلى المنبر انتهى (الخامسة) فيه أن مراتب الناس في النضيلة في الجمعة وغيرها بحسب أعمالهم وهو من باب قوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وروى ابن ماجه عن علقمة قال خرجت مع عبد الله إلى الجمعة فوجد ثلاثة قد سبقوه فقال رابع أربعة وما رابع أربعة يبعد إني سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الناس يجلسون من الله يوم القيامة على قدر رواحهم إلى الجمعة الأول والثاني والثالث ثم قال رابع أربعة وما رابع أربعة يبعد (السادسة) هؤلاء الملائكة وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة وهم غير الحفظة كذا نقله النووي وغيره واستدل القاضى عياض بقوله فاذا خرج الامام طويت الصحف والمراد كما ذكره ابن العربي وغيره صحف المتسابقين المبكرين وفي مسند أحمد عن أبي غالب قلت يا أبا أمامة ليس لمن جاء بعد خروج الامام جمعة؟ قال بلى ولكن ليس ممن يكتب في الصحف وفي رواية ابن ماجه فن جاء بعد ذلك فلما يجيئ لحق الصلاة (السابعة) رتب في هذا الحديث السابقين إلى الجمعة على خمسة مراتب أولها كهدي البدة والثاني كهدي البقرة والثالث كهدي السكبش والرابع كهدي الدجاجة والخامس كهدي البيضة وفي رواية أبي صالح عن أبي هريرة المتقدم ذكرها في

القائدة الأولى ترتيب هذه المراتب على خمس ساعات فقال الجمهور المراد بهنم
 الساعات الأجزاء الزمانية التي يقسم النهار منها على اثني عشر جزءا واختلف
 أصحابنا هل يكون ابتداءها من طلوع الفجر أو الشمس والصحيح عندهم من
 طلوع الفجر وفيه ما تقدم وقال المالكية المراد بها لحظات لطيفة بعد زوال
 الشمس وهو خلاف ظاهر اللفظ والمتبادر إلى الفهم منه فإن المفهوم منه إنما
 هو الساعات المعروفة قال بعض أصحابنا وقد ورد التصريح بذلك في قوله عليه
 الصلاة والسلام يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فمن راح في الساعة الأولى
 فكأنما قرب بدنة الحديث ولم أقف على هذا الحديث هكذا نعم روى أبو داود
 والنسائي عن جابر عن رسول الله ﷺ يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة الحديث
 في ساعة الاجابة وفيه لتسورها آخر ساعة بعد العصر وهو صحيح الاسناد فقد
 صح عن النبي ﷺ أنه قال: يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة لكن لا في معرض التكبير
 بل في معرض ساعة الاجابة لكنه يستأنس به في التكبير أيضا والله أعلم ومما يرد
 على المالكية في ذلك أنا إذا خرجنا عن الساعات الزمانية لم يبق لنا مرد ينقسم
 فيه الحال إلى خمس مراتب بل يكون مقتضاه تفاوت الفضل بحسب تفاوت السبق
 ويتأتى من هذا مراتب كثيرة جدا ذكره الشيخ تقي الدين في شرح العمدة
 بمعناه ثم قال فإن قلت يجعل الوقت من التهجير مقسما على خمسة أجزاء ويكون
 ذلك مردا قلت بشكل ذلك لوجهين (أحدهما) أن الرجوع إلى ما قرر
 من تقسيم الساعات إلى اثني عشر أولى (الثاني) أن القائلين بأن التهجير أفضل
 لا يقولون بذلك على هذه القسمة فإن القائل قائلان يقول بترتيب منازل
 السابقين على غير تقسيم الأجزاء الخمسة وقائل يقول بتقسيم الأجزاء ستة إلى
 الزوال فالقول بتقسيم هذا الوقت إلى خمسة إلى الزوال مخالف للكل وإن كان
 قد قال به قائل فليكتف بالوجه الأول انتهى واعترض المالكية على ما ذكرناه
 بأمور (أحدها) أنه لا يصح حمل الحديث على الساعات الاثني عشرة لأنه حينئذ
 يقتضى أنه بعد الساعة الخامسة يخرج الامام وتطوى الملائكة الصحف لاصباح
 الذكر وليس كذلك فإن خروج الامام إنما يكون بعد السادسة والجواب عنه

أنه ردد ذكر الساعة السادسة في هذا الحديث ففي رواية للنسائي بسند صحيح بعد الكباش دجاجة ثم عصفور ثم بيضة وفي رواية له بسند صحيح بعد الكباش بطة ثم دجاجة ثم بيضة وقد ذكرتهما في الفائدة الأولى وقال النووي في الخلاصة هاتان الروايتان وإن صح إسنادهما فقد يقال هما شاذتان لمخالفتهم الروايات المشهورة انتهى قال أبو بكر بن العربي وقائدة ذكر البطة أنه حيوان متوحش لا يوصل إليه إلا بصيد وكلفة فكان أفضل من الدجاجة في التقرب به قلت الظاهر أنه لم يفضل بالكلفة في صيده بل بكونه أكبر وأكثر لحما وجمع لبن العربي بين البطة والعصفور فقال جعل مراتب الرواح في هذا الحديث سبعة بدنة ثم بقرة ثم شاة ثم بطة ثم دجاجة ثم عصفور ثم بيضة انتهى وفيه نظر فإنه لم يجمع بينها هكذا في حديث واحد وإنما ذكر البطة في حديث والعصفور في آخر لكن ابن العربي لم يعز هذا للنسائي فلمله اطلع عليه في كتاب آخر لم تقف عليه وقد رأيت في معجم الطبراني الكبير من طريق بشر بن عون عن بكار بن تميم عن مكحول عن وائلة قال قال رسول الله ﷺ إن الله تعالى يبعث الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فإذا بلغوا الساعة كانوا بمنزلة من قرب العصافير وبكار بن تميم مجهول وبشر بن عون روى عنه نسخة بهذا الاسناد نحو ما في حديث كلها موضوعة قال الذهبي في الميزان فإن ثبت هذا فتكون الملائكة تكتب الآتي في الساعة السابعة أيضا لكن هذا مخالف لقوله في رواية الصحيحين أنهم يطوون الصحف عند خروج الامام وقد كان خروجه عليه الصلاة والسلام في أول الساعة كما تقدم وعلى تقدير أن لا تصح رواية النسائي التي تقتضي الساعة السادسة فلا محذور في أن لا تكتب أهل الساعة السادسة في السابقين والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء (الأمر الثاني) قالوا مقتضى الحمل على الساعات الزمانية أن تتساوى مراتب الناس في كل ساعة فمن أتى في الساعة الأولى كان كمن قرب بدنة سواء أكان مجيئه في أول الساعة أو في آخرها وهذا خلاف ما قامت عليه الأدلة أن السابق لا يساويه من جاء بعدهم والجواب أن من جاء في أول الساعة ومن جاء في آخرها وإن اشتركا في تحصيل البدنة

مثلا لكن بدنة الأول أكل فيكون التفاوت في الساعة الواحدة بحسب الصفات
ويبدل لذلك قوله في رواية للنسائي والناس فيه كرجل قدم بدنة وكرجل قدم
بدنة وكذا كرر سائر المذكورات بعد البدنة إشارة إلى أن الآتين في ساعة
واحدة وإن اشتركا في التقرب يسمى البدنة اختلافا من جهة أن بدنة السابق
أعظم من بدنة المتأخر وهذا كما أن صلاة الجماعة تضاعف سبعا وعشرين درجة
مع صدق الجماعة بالامام والمأموم وبالعدد الكثير وذات العدد الكثير أفضل
لقوله عليه الصلاة والسلام وما أكثر فهو أحب إلى الله ففضل ذات العدد الكثير على
ذات العدد القليل بكون الدرجة مع اشتراك الكل في سبع وعشرين درجة والله أعلم
بالأمر الثالث أنه عبر في تلك الرواية التي فيها ترتيب السابقين على خمس ساعات
بقوله ثم راح والراح لا يكون إلا بعد الزوال كما ذكره الجوهرى وغيره والجواب
عنه أن الرواح يستعمل لغة في الذهاب في أى وقت كان كما ذكره الأزهري
والحمل عليه هنا أرجح لتعداد هذه الساعات فانه لا يتصور بعد الزوال خمس
منها وبتقدير أن تحمل على المعنى الأول وهو اختصاص الرواح بما بعد
الزوال فيمكن أن يسمى القاصد إلى الجمعة راحا وإن كان قبل الزوال
باعتبار أنه قصد ما يفعله بعد الزوال وهو وقت الرواح كما يقال
لقاصد مكة قبل أن يحج حاج وللمساومين متبايعان ومثل هذا
الاستعمال لا ينكر والله أعلم وقال الرافعى بعد حكاية الخلاف في ابتداء زمن
التبكير وليس المراد من الساعات على اختلاف الوجوه الأربع والعشرين التي
قسم اليوم واليلة عليها وإنما المراد ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذى
يليه واحتج القفال عليه بوجهين (أحدهما) أنه لو كان المراد الساعات المذكورة
لاستوى الجائبان في الفضل في ساعة واحدة مع تعاقبهما في المجئ (والثاني)
أنه لو كان كذلك لاختلف الأمر باليوم شاتى والصائف ولتفاوتت
الجمعة في اليوم الشاتى لمن جاء في الساعة الخامسة وتبعه على ذلك النووى
في الروضة لكنه خالفه في شرح المذهب فقال فيه المراد بالساعة الساعات
المروضة خلافا لما قاله الرافعى ولكن بدنة الأول أكل من بدنة الثانى كما يقول

في السبع والعشرين درجة إنها ترتب على مسمى الجماعة ولكن درجات الأكل
جماعة تكون أكمل من الأقل انتهى وهذا الذي ذكره النووي جواب عن
احتجاج القفال الأول والجواب عن احتجاجه الثاني ما أجاب به والذي رحمه الله
في شرح الترمذي فقال أهل الميقات لهم اصطلاحان في الساعات فالساعات الزمانية
كل ساعة منها خمس عشرة درجة والساعات الآفاقية يختلف قدرها باختلاف طول
الايام وقصرها في الصيف والشتاء فالنهار اثنتا عشرة ساعة ومقدار الساعة يزيد
وينقص ويشهد لهذا الاصطلاح الثاني قوله عليه الصلاة والسلام يوم الجمعة
اثنتا عشرة ساعة كما رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وصححه الحاكم فلم
يفرق بين الصيف والشتاء فهو دائما اثنتا عشرة ساعة وعلى هذا الثاني تحمل
الساعات المذكورة في الحديث فلا يلزم عليه ما ذكره من اختلاف الأمر باليوم
انشائي والصائف ومن فوات الجمعة في الشتاء لمن جاء في الساعة الخامسة قال
والذي رحمه الله ثم بعد أن خطر لي هذا الجواب رأيت في كلام القاضي الحسين
حكى اختلاف في أن الاعتبار في حيازة الفضيلة التي قدرها الشرع
تجعل النهار اثنتي عشرة ساعة صيفا كان أو شتاء والمقدم يكون في إدراك
خمس ساعات منها طالت في الصيف أو قصرت في الشتاء أو الاعتبار
في ذلك بالساعات الزمانية وإن تعاقبت لحظات وأنه ليس الخلاف في أن المراد بالساعات
التي قسم الليل والنهار عليها شتاء وصيفا على ما يعتقده أهل الحساب فيكون نهار
الشتاء منها تسع ساعات وشيئا ونهار الصيف منها أربع عشرة ساعة وشيئا فانا لو اعتبرنا
ذلك لم ما تقدم انتهى ﴿الثامنة﴾ أطلق في هذه الرواية أن المهجر إلى الجمعة
كالمهدي بدنة وقيد في الرواية الأخرى فقال: من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم
راح فكأنما قرب بدنة فاقضى هذا أن التهجير إلى الجمعة إنما يكون كاهداء
البدنة وذكرنا المذكورات بعده بشرط تقدم الاغتسال عليه في ذلك اليوم
والقاعدة حمل المطلق على المفيد ﴿التاسعة﴾ ذكر في الصحاح والمحكم أن البدنة
من الإبل والبقر ما أهدي إلى مكة وكذا قال في النهاية إنها تطلق عليهما قال
١٢ - طرح الترتيب - ثالث

وهي بالابل أشبه وذكر القاضي عياض أنها تختص بالابل وقال النووي قال جمهور أهل اللغة وجماعة من الفقهاء تقع على الواحدة من الابل والبقر والغنم وخصها بجماعة بالابل والمراد هنا الابل بالاتفاق لتصريح الحديث بذلك انتهى قالوا سميت بذلك لعظم بدنسها لأنهم كانوا يسمنونها وقال إمام الحرمين من أئمة أصحابنا البدنة في اللغة الابل ثم الشرع فديقيم مقامها بقرة وسبعا من الغنم واعلم أن البدنة والبقرة يقعان على الذكروالأنثى باتفاق أهل اللغة والهاء فيها واحدة كقمة وشيرة ونحوهما من أفراد الجنس وليست للتأنيث وأما الكبش في المحكم هو غل الضأن في أي سن كان وقيل هو كبش إذا أنثى وقيل إذا أربع والجمع كبش وكباش والدجاجة بفتح الدال وكسرهما لغتان مشهورتان افتتح أفصح ويقع على الذكروالأنثى لأن الهاء فيها للوحدة للتأنيث والجمع دجاج بفتح الدال وكسرهما ودجاجة قال في المحكم سميت بذلك لاقبالها وإدبارها ^{في العاشرة} استدل به على أن الأفضل في الهدى والأضحية الابل ثم البقر ثم الغنم لكونه عليه الصلاة والسلام قدم الابل وجعل البقر في الدرجة الثانية والغنم في الثالثة وهذا يجمع عليه في الهدى وقال به في الأضحية أيضا أبو حنيفة والشافعي والجمهور وقال مالك الأفضل في الأضحية الغنم ثم البقر ثم الابل ومنهم من قدم الابل على البقر حكاه القاضي عياض قالوا والمقصود في الأضاحي طيب اللحم وفي الهدايا كثرة اللحم واحتجوا بأمور (أحدها) قوله تعالى (وفديناه بذبح عظيم) وكان كبشا قال بعضهم لو علم الله حيوانا أفضل من الكبش لفدى به إسحق وورد في حديث رواه البزار وابن عبد البر عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ عن جبريل عليهما الصلاة والسلام في أثناء حديث أعلم يا محمد أن الجذع من الضأن خير من السيد من المعز ومن البقر والابل ولو علم الله ذبحا خيرا منه لفدى به إبراهيم ابنه قال ابن عبد البر وهذا الحديث لا أعلم له إسنادا غير هذا انقرد به الجنيني وليس ممن يحتج به (ثانيها) أنه عليه الصلاة والسلام ضحى بكبشين فلو كان الابل والبقر أفضل لما عدل عنهما إلى الغنم (ثالثها) أنه عليه الصلاة والسلام قال خير الأضحية الكبش الا قرن رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عبادة بن

الصامت باسناد صحيح والجواب عن الأول من وجبين (الأول) أنه لا يلزم من كون الكباش عظيما أن لا يكون غيره من الانعام وغيرها أعظم منه الثاني لو سلم ذلك فهذا أمر خاص بذلك الكباش لانه ذكر عن ابن عباس أنه رعى في الجنة أربعين خريفا وأنه الذي قرب به ابن آدم فتقبل منه ورفع إلى الجنة فلذلك قيل فيه عظيم والجواب عن الثاني أنه لا يلزم من تضحيته عليه الصلاة والسلام بكباشين ترجيح الغنم لأمرين (أحدهما) أنه قد ثبت في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام ضحى عن نسائه بالبقر فلو دل تضحيته بالغنم على أفضليتها لدلت تضحيته بالبقر على أفضليتها ويتعارض الخبران (ثانيهما) أنه ثبت في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام أهدي غنما فلو دل تضحيته بالغنم على أفضليتها في الأضحية لدل إهداؤه لها على أفضليتها في الهدايا وليس كذلك بالاتفاق كما تقدم وقول القاضي عياض إن النبي ﷺ إنما ضحى بالضأن وما كان ليترك الأفضل كما لم يتركه في الهدايا فيه نظر لما قدمناه أنه ضحى بذي الأضأن وأنه ترك الأفضل في حقنا في الهدايا فأهدى الغنم وكان عليه الصلاة والسلام إذا فعل العبادة المفضولة كانت في حقه فاضلة لكونه يميز بذلك شرعيها وقد تحمل تضحيته عليه الصلاة والسلام بالكبشين على أنه لم يجد ذلك الوقت إلا الغنم أو أنه فعله لبيان الجواز والله أعلم والجواب عن الثالث وهو أقوى ما استدلوا به أنه محمول على تفضيل الكباش على مساويه من الأبل والبقر فإن البدنة والبقرة كل منهما يحزى عن سبعة فيكون المراد تفضيل الكباش على سبع بدنة وسبع بقرة أو تفضيل سبع من الغنم على البدنة والبقرة لتتفق الأحاديث فإن ظاهر الحديث الذي نحن في شرحه موافق للجمهور قال والدي رحمه الله وقد يجاب بأن المراد خير الأضحية بالغنم الكباش قال وفيه تعسف انتهى واحتج الجمهور أيضا بقياس الضحايا على الهدايا وأيضا فقبل في قوله تعالى (فلا استيسر من الهدى) أن المراد شاة وذلك يدل على نقصان مرتبتها عن غيرها من النعم وأيضا فإن النبي ﷺ سئل عن أفضل الرقاب فقال أعلاها ثمنا وأتقها عند أهلها ولا شك في أن الأبل والبقر أتقى عند الناس وأغلى ثمنا من الغنم ﴿الحادية عشرة﴾ استدله على أن من التزم هديا يكفيه أن يخرج فاقة أو

بقرة أو شاة لانه عليه الصلاة والسلام أطلق لفظ الهدى على الثلاثة وقد اتفق العلماء على ذلك في الابل والبقر واتفق عليه أصحابنا في الغنم أيضا وقال القاضي عياض أجاز مالك مرة الشاة ومرة لم يحزها إلا أن من قصر النفقة على تضعيف منه فيها وبني القاضي الخلاف على أن الغنم هل هي من الهدى أم لا (الثانية عشرة) استدلال به على أن من التزم هديا مطلقا يكفيه إخراج الدجاجة والبيضة أيضا وهو أحد قول الشافعي وينسب إلى الاملاء والتقديم والصحيح من مذهبه أنه يتعين النعم وهو قوله في الجديد وحكى عن أبي حنيفة وأحمد ويحتج لهذا بأن معنى الاهداء هنا التصديق لا بقيد الصدقة المخصوصة والصدقة تنطلق على القليل والكثير وهذان القولان مبنيان على أن النذر هل يسلك به مسلك جاز الشريعة أو واجب الشريعة؟ فإن قلنا بالاول فيحصل النذر على أقل ما يتقرب به وإن قلنا بالثاني حمل على أقل ما يجب من ذلك الجنس وهو أقل مجزى في الاضحية قال أصحابنا وصورة القولين أن يقول الله على هدى أو لله على أن أهدي فأما لو قال الله على أن أهدي الهدى فانهم لم يجزوا فيه الخلاف بل جزموا بالنصراف النذر إلى المبرود شرعا وهو المجزى في الاضحية وأجاب القاضي عياض عن هذا الحديث بأنه لما عطفه على ما قبله من الهدايا أعطاه حكمه في اللفظ كقولهم متقلدا سيفا ورجما أي وحاملا رجما فكأنه قال كالتقرب بالصدقة بدجاجة أو بيضة وأطلق على ذلك اسم الهدى لتقدمه وتجنيس الكلام به انتهى (الثالثة عشرة) استدلال به على أنه إذا قال الله على أن أهدي بدنة ولم يذكر الابل لفظا ولا نواها أنه يتعين الابل فانه عليه الصلاة والسلام جعل في مقابلتها البقرة والكبش فدل على أنه لا ينطلق عليها لأن قسم الشيء لا يكون قسما منه وفي المسألة لأصحابنا ثلاثة أوجه (أحدها) تعين الابل كما ذكرناه (وثانيها) إجزاء بقرة وسبع من الغنم أيضا (وثالثها) وهو الأصح الذي نص عليه الشافعي تعين الابل عند وجودها وإجزاء البقرة عند عدمها وإجزاء الغنم عند عدمها وقد تقدم كلام أهل اللغة في تفسير البدنة وتقل القاضي عياض عن عطاء أن البدن لا تكون إلا من الابل وحدها وعن مالك أنه يرى البقر

وعن جابر قال « دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم
مخطب فقل له صليت؟ قال لا. قال صلى ركعتين، وفي رواية لمسلم
الركعتين وزاد في رواية ويجوز فيهما ثم قال إذا جاء أحدكم يوم
الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما وله جاء سليلك
الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر
يخطب: «ولابن ماجه» بأسناد صحيح «أصليت ركعتين قبل أن تجي؟»

من البدن في الرابعة عشرة ﴿ أطلق في الأولى ذكر البدنة وفي الثانية ذكر
البقرة ولم يطلق في الثالثة ذكر الشاة بل قيد ذلك بالكبش وتقدم من سنن
النسائي وكرجل قدم شاة فأطلقها كما أطلق البدنة والبقرة وفي سنن ابن ماجه
من طريق الحسن عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ ضرب مثل الجمعة
ثم التكبير كتاجر البدنة كتاجر البقرة كتاجر الشاة حتى ذكر الدجاجة ولا شك
أن الآتين إلى الجمعة في الساعة الثالثة متفاوتون فبعضهم كن قرب كبشوا بعضهم
كن قدم دون ذلك من أنواع الغنم في الخامسة عشرة ﴿ فيه أجزاء الجذع من
الضأن في الهدايا والضحايا وهذا مذهب الأئمة الأربعة وهذا بناء على ما تقدم
عن صاحب المحكم أن الكبش مثل الضأن في أي سن كان وحكى عن ابن عمر
أنه لا يجزىء من الضأن إلا التي كغيره من المعز والأبل والبقر وهذا مبني
على القول الآخر أنه لا يقال له كبش إلا إذا أنثى والله أعلم

الحديث الخامس

وعن جابر قال « دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال له صليت قال لا
قال صلى ركعتين » (فيه) فوائد (الأولى) اتفق عليه الشيخان وابن ماجه من
طريق صفيان بن عيينة وفي رواية مسلم يخطب يوم الجمعة وفي رواية له قم فصل
الركعتين واتفق عليه الأئمة الخمسة من طريق حماد بن زيد بلفظ قم فاركع

وقال الترمذي هذا حديث صحيح أصح شيء في هذا الباب واتفق عليه الشيخان والنسائي من طريق شعبة بلفظ إن النبي ﷺ خطب فقال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين» لفظ مسلم وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن جريج وأخرجه مسلم من طريق أيوب السختياني خمسمهم عن عمرو بن دينار عن جابر وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق أبي الزبير عن جابر أنه قال جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر فقمعد سليك قبل أن يصلي فقال له النبي ﷺ أركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعها، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه من طريق أبي سفيان عن جابر قال جاء سليك الغطفاني بمعناه إلا أنه قال فاركع ركعتين وتجاوز فيها ثم قال إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ويتجاوز فيها لفظ مسلم وفي رواية ابن ماجه أصليت ركعتين قبل أن تجيء وروى ابن حبان في صحيحه من طريق ابن اسحق حدثني أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر قال دخل سليك الغطفاني المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب الناس فقال له رسول الله ﷺ اركع ركعتين ولا تعودن لمثل هذا فركعهما ثم جالس قال ابن حبان أراد به الإبطاء وروى الطبراني في معجمه الكبير من رواية منصور بن أبي الأسود عن الأشعث عن أبي سفيان عن جابر قال دخل النعمان بن قوقل ورسول الله ﷺ على المنبر يخطب يوم الجمعة فقال له النبي ﷺ صل ركعتين تجوز فيهما فإذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين وليخففهما ومنصور بن أبي الأسود وثقه ابن معين ونسبه للتشيع وقال أبو حاتم يكتب حديثه (الثانية) قد عرفت اختلاف الروايات في هذا الرجل المبهم هل هو سليك الغطفاني أو النعمان بن قوقل وحكى ابن بشكوال في المبهمات قولاً آخر أنه أبو هذبة والذي في صحيح مسلم أنه سليك كما تقدم قال والدي رحمه الله في شرح الترمذي لا مانع من أن يكونا واقعتين فرة مع سليك ومرة مع النعمان بن قوقل (الثالثة) فيه استحباب تحية المسجد للداخل يوم الجمعة والامام يخطب وهو مذهب الشافعي وأحمد ورواه ابن أبي شيبة في مضافه عن الحسن البصري وحكاه ابن المنذر عن مكحول

وسفيان بن عيينة والمقرئ يعني أبا عبد الرحمن والحبيدي واسحق وأبي ثور
وطائفة من أهل الحديث وقال به محمد بن الحسن وأبو القاسم السيوري عن مالك
وحكاه ابن حزم عن جمهور أصحاب الحديث وذهب آخرون إلى أنه لا يفعلها وهو
قول مالك وأبي حنيفة وسفيان الثوري ورواه ابن أبي شيبة عن علي
وابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء بن أبي رباح
وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وشرح القاضي والزهيري وعن ثعلبة بن
أبي مالك القرطبي قال أدر كت عمر وعثمان فكان الامام إذا خرج يوم الجمعة
تركنا الصلاة وبين والدي رحمه الله في شرح الترمذي أن الأثر عن علي لم
يلصح وأنه هو والمذكورين بعده ليس كلامهم صريحا في ترك التحية والظاهر
أن مرادهم ترك الصلاة لمن هو في المسجد وحكي ابن المنذر ترك التحية في
هذه الحالة عن عطاء بن أبي رباح وشرح والنخعي وقتادة والبيهقي والثوري
وسعيد بن عبد العزيز ثم إن القائلين بأنه لا يصلي التحية في هذه الحالة اقتصر
أكثرهم على الكراهة وبه جزم ابن قدامة في المغني ناقلًا له عن مالك والبيهقي
وأبي حنيفة وطائفة من السلف وقال القاضي أبو بكر بن العربي الجمهور
على أنه لا يفعل وهو الصحيح أن الصلاة حرام إذا شرع الامام في الخطبة
قال والدليل من ثلاثة أوجه وسنحكيها عنه بعد ذلك وذهب أبو مجاز لاحق
ابن حميد إلى أنه مخير بين فعل التحية وتركها فقال إن شئت ركعت ركعتين
وإن شئت جلست رواه ابن أبي شيبة في مصنفه فهذه أربعة مذاهب الاستحباب
والكراهة والتحريم والتخير (الرابعة) القائلون بسقوط التحية في هذه
الصورة محتاجون إلى الجواب عن هذا الحديث وقد أجابوا عنه بأجوبة قال
ابن العربي بعد أن استدلل على التحريم بثلاثة أدلة (أحدها) قوله تعالى (وإذا
قرئ القرآن فاستمعوا له) قال فكيف يترك الفرض الذي شرع الامام
فيه إذا دخل عليه فيه ويستقل بغير فرض (الثاني) قال صح عنه من كل طريق
أن النبي ﷺ قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والامام يخطب أنصت
فقد لغوت فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا صلاتي المفروضة

الركنان في المسألة بحرمان في حالة الخطبة فالنفل أولى أن يحرم (الثالث) قال
لودخل والامام في الصلاة لم يركع، والخطبة صلاة إذ يحرم فيه من الكلام
والعمل ما يحرم في الصلاة قال فأما حديث سليك فلا تعارض به هذه الأصول
من أربعة أوجه (أحدها) أنه خير واحد تعارضه أخبار أقوى منه وأصول من
القرآن والشريعة فوجب تركه (الثاني) أنه محتمل أن يكون في وقت كان
الكلام مباحا في الصلاة لأنه لا يعلم تاريخه فكان مباحا في الخطبة فلما حرم
في الخطبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو آكد فريضة من
الاستماع فأولى أن يحرم ما ليس بفرض (الثالث) أن النبي ﷺ كلم سليكا
وقال له قم فصل فلما كلمه وأمره ستمط عنه فرض الاستماع إذ لم يكن هنالك
قول ذلك الوقت منه ﷺ إلا مخاطبته له وسؤاله وأمره وهذا أقوى في الباب
(الرابع) أن سليكا كان ذابذة وفقر فأراد النبي ﷺ أن يشهره ليرى حاله
فتنير منه قال وأما فعل الحسن فيحتمل أنه خطب الامام بما لا يجوز فبادر
الحسن إلى الصلاة قال وقدر أننا الزهاد بمدينة السلام والكوفة إذا بلغ الامام
إلى الدعاء لأهل الدنيا قاموا فصاروا ورأيتهم أيضا يتكلمون مع جلسائهم فيما
يحتاجون إليه من أمورهم أو في علم ولا يصنعون إليهم حينئذ فلا اشتغال بالطاعة
عنهم واجب انتهى قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وليس فيما احتج به
من الأوجه السبعة حجة له (الاول) احتجاجة بالآية ولا حجة فيها لوجود (أحدها)
أن المتكلم سرا منعت بل ورد وصفه في الحديث الصحيح بأنه ساكت، وذلك
في حديث أبي هريرة إذ سئل النبي ﷺ فقال يا رسول الله ما كنت بين
التكبير والقراءة ما تقول فيه فقال أقول اللهم فذكر الحديث فسماء ساكتا
لكونه ممرا (الثاني) أن الخطيب ليس بقارئ للقرآن إلا في الآية التي اختلف في
وجوبها في الخطبة وعلى تقدير كونه يأتي بالتحية في حالة قراءة الخطيب الآية
مع القول بوجوبها فافما يجب الانصات على العدد الذين تنمتم بهم الجمعة على الخلاف
المعروف في ذلك، وعلى القول بوجوب الانصات على السمع فلا مانع من استماعه
وانصاته في حال قراءته سرا (الثالث) بتقديم حمل القرآن على جميع الخطبة فيحوز

فمخصص الكتاب بالسنة على الصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين (الوجه الثاني) استدلاله بحديث إذا قلت لصاحبك الحديث فأنما ذلك في المتكلم بحيث يسمعه غيره لأن به يحصل التشويش على السامعين والمتكلم سرا كالداعي سرا فهو منصت بل سياكت كما تقدم ويتقدير كونه غير مستمع وغير منصت لحديث الباب مخصص لذلك الحديث (الوجه الثالث) أنه لو دخل والامام في الصلاة لم يركع والخطبة صلاة مردود من أوجه (أحدها) أنه إذا دخل والامام في الصلاة أجزاء ذلك عن التحية لأن المقصود شغل البقعة بالصلاة وقد حصل صرح به أصحابنا (الثاني) ما بين الصلاة والخطبة من الفرق وقد فرق بينهما النبي ﷺ فقال إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وأمر الداخل والامام يخطب بصلاة التحية فلا يجمع بين ما فرق بينهما صاحب الشرع وليست الخطبة بصلاة حقيقة إجماعا ونهاية ما قيل إن الخطبتين بدل عن الركعتين على قول (والثالث) أنه لا يحرم فيها ما يحرم في الصلاة من الكلام والعمل كما زعم أنه يجوز أن يتكلم الخطيب في أثناءها بأمر أجنبي عنها وينزل عن المنبر ويمشي ويشرب ويأكل السير الذي لا يحصل به التفريق وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي رفاع قال انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال يا رسول الله رجل غريب جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه فأقبل على رسول الله ﷺ وترك الخطبة حتى انتهت فأتى بكرسي خلت قوائمه جديدا فقعده عليه وجعل يعلمني مما علمه الله ثم أتى خطبته فأتى آخرها فان قال فلعل ما علمه للأعرابي مما يصلح أن يؤتى به من الخطبة قلنا نعم يجوز لكن لا تجوز المخاطبة بالتعليم في الصلاة ولا النزول والمشي والصعود على كرسي آخر مع توالي ذلك فهو فعل كثير وجوز كثير من العلماء الخطبة محدثا ولا كذلك الصلاة إجماعا بل جوز أحد أن يخطب جنبا ثم يقتسل ويصلي بهم والصلاة يشترط فيها استقبال القبلة والخطبة يشترط فيها استدبارها فكيف يستويان (الرابع) قوله إن هذا خبر واحد طارضه أقوى منه جوابه أن الكل أخبار آحاد ولا نسلم أن الذي يعارضه أقوى منه فقد قال الشافعي في رواية حرملة إن هذا الحديث ثابت غاية الثبوت عن رسول الله ﷺ وقال الترمذي إنه أصح شيء

في هذا الباب ولو كان أقوى منه لم يترك بل يجمع بينهما كما تقدم (الخامس) قوله إنه يحتمل أن الكلام في الصلاة كان في ذلك الوقت مباحاً لأنه لا يعلم تاريخه فكان مباحاً في الخطبة جوابه أن سليكا لم ينقل تقدم إسلامه ولا يعرف له ذكر إلا في هذا الظاهر أن إسلامه متأخر مع قبيلته غطفان ولو قدر تقدم إسلامه فالجمعة إنما صلاها النبي ﷺ بعد الهجرة اتفاقاً وتحريم الكلام في الصلاة كان بمكة حين قدم ابن مسعود من الهجرة بمكة وحديثه في الصحيحين وفيه فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فقال إن في الصلاة شغلا وفي رواية أبي داود والنسائي فلما قضى الصلاة قال إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وابن مسعود إنما هاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى باتفاق السير ورجعوا وهو بمكة قال ابن حبان في صحيحه كان رجوع ابن مسعود من عند النجاشي قبل الهجرة بثلاث سنين (السادس) قوله إنه عليه الصلاة والسلام لما كان سليكا وقال له قم فصل سقط عنه فرض الاستماع كلام عجيب أليس الذي أمر سليكا بالصلاة أمر جميع من دخل والامام يخطب بذلك بقوله في بقية الحديث إذا جاء أحدكم والامام يخطب فايركم ركعتين فما الذي خصص سليكا بهذا الحكم؟ فإن قال سكت له عن الخطبة حتى فرغ من صلاته قلنا هذا لا يصح كما ذكره الدارقطني وغيره ولو كان المصوغ للصلاة امساكه عن الخطبة نقال إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليمسك له الخطيب عن الخطبة حتى يركم وقد روى أبو سعيد الخدري أن رجلا جاء يوم الجمعة في هيئة بذة والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فأمره فصلى ركعتين والنبي ﷺ يخطب رواه الترمذي وقال حسن صحيح (السابع) أن قوله كان سليكا ذابذة وفقر فأراد النبي ﷺ أن يشهره ليرى حاله فيغير منه جوابه أنه لو كانت العلة ذلك نقال إذا جاء أحدكم وهو ذوبذة فليقم فايركم حتى يتصدق عليه الناس بل ليس لذكر التحية فائدة بل كان يقول لهم : إذا رأيتم ذابذة فتصدقوا عليه قال والذي وأما جوابه عن صلاة الحسن البصري باحتمال أن الامام يخطب بما لا يجوز وأن الزهاد بمدينة السلام والكوفة كانوا يقومون إذ بلغ الامام الدعاء لاهل الدنيا فيصلون فمن أعجب الأمور فبالاحتمال البعيد

يخرج الحسن عن كونه فعلة اتباعا للحديث وقد قال الترمذي وإنما فعله الحسن
اتباعا للحديث وقد روى عن جابر عن النبي ﷺ هذا الحديث قال والدي
ورواة الحسن عن سليك كما عند الطبراني وأرسله في مصنف ابن أبي شيبة ومن
أهل الدنيا الذين يدعى لهم على المنابر إنما يدعى للسلطان بالصلاح والتوفيق
وعز الاسلام به وقد كان يدعى للأئمة في زمن عمر رضى الله عنه قال وأما فعل
زهاد مدينة السلام والكوفة على رأيه فليسوا أهلا للاقتداء بهم خصوصا عند
مخالفة الاحاديث الصحيحة وما رأينا من يفعل ذلك ببلاد مصر والشام إلا جهة
العوام فترك أحدهم السنة عند إتيانه ويجلس يسمع فإذا كان في آخر الخطبة
الثانية قام فصلى سنة الجمعة مع كوفه منهيًا عن صلاة السنة وغيرها في هذا الوقت
هذا كله كلام والدي رحمه الله وقال أبو العباس القرطبي وقد تناول أصحابنا حديث
جابر تأويلات في بعضها بعد وأولى معتمد المالكية في ترك العمل به أنه خبر واحد
عارضه عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن الصحابة إلى زمن مالك رحمه الله فيكون
العمل بهذا العمل أولى وهذا على أصل مالك وأما أبو حنيفة فيرد العمل به على أصله في
رد أخبار الأحاد فيما تعم به البلوى قال والدي رحمه الله وما أدري ما عموم البلوى في
ذلك ؟ قلت وأما عمل أهل المدينة إن كان لهم في ذلك عمل فأنما غير السنة فيه
التي أمر بها النبي ﷺ بنو أمية فترك الناس ذلك مداراة لهم واستمروا عليه
وفي الترمذي عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح أن أبا سعيد الخدري دخل يوم
الجمعة ومروان يخطب فقام فصلى فجاء الحرس ليجلسوه فأبى حتى صلى فلما
انصرف أتينا فقلنا رحمك الله إن كادوا ليقعوا بك فقال ما كنت لأتركها بعد
شيء رأيت من رسول الله ﷺ فذكر الحديث المتقدم ﴿الخامسة﴾ وفيه
استحباب تحية المسجد مطلقا لأنها إذا لم يسقط استحبابها في هذه الحالة فغيرها
من الأحوال أولى بذلك وفيه أنها لا تحصل بأقل من ركعتين وبه قال الجمهور
من أصحابنا وغيرهم وقال بعض أصحابنا نحصل بركعة واحدة وبالصلاة على الجنائز
وبسجود التلاوة والشكر لأن المقصود إكرام المسجد وهو حاصل بذلك وهذا
ضعيف مخالف لظاهر الحديث ﴿السادسة﴾ وفيه استحباب تحقيقها في هذه

الحالة وبه صرح أصحابنا وغيرهم (السابعة) يستثنى من استحباب تحية المسجد في هذه الحالة ما إذا دخل في آخر الخطبة بحيث لو اشتغل بها فاتته تكبيرة الاحرام فلا يفعلها وقد نص على ذلك الشافعي فقال في الام إذا دخل والامام في آخر الكلام ولا يمكنه صلاة ركعتين خفيفتين قبل دخول الامام في الصلاة فلا عليه أن لا يصليهما قال وأرى للامام أن يأمره بهما ويزيد في كلامه ما يمكنه إكمالهما فيه فان لم يفعل كرهت ذلك له ولا شيء عليه انتهى وقوله فان لم يفعل يحتمل أن يريد به الخطيب أي لم يأمر الداخل ولا زاد في كلامه ليم الداخل الركعتين ويحتمل أن يريد به الداخل بأن أمره الخطيب بذلك فلم يفعل وقال النووي في شرح المذهب في هذه الصورة يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد بثلاثا يكون جالسا في المسجد قبل التحية هكذا فصله المحققون منهم صاحب الشامل (الثامنة) استثنى أصحابنا من استحباب الركعتين المسجد الحرام فقالوا إن تحيته الطواف فالداخل إليه يبدأ بالطواف قال المحامي تكره تحية المسجد في حالين (أحدهما) إذا دخل والامام في المكتوبة (والثاني) إذا دخل المسجد الحرام فلا يشتغل به عن الطواف وقال النووي في شرح مسلم وأما المسجد الحرام فأول ما يدخله الحاج يبدأ بطواف القدوم فهو تحيته ويصلي بعده ركعتي الطواف انتهى وعبارة المحامي تقتضي أن سائر مرات دخول المسجد الحرام في ذلك سواء وعبارة النووي تقتضي اختصاص ذلك بأول دخول الحاج وبطواف القدوم وحكي القاضي عياض وغيره عن مالك أنه رأى تقديم الطواف في مسجد مكة على التحية ومقتضاه أن التحية لم تسقط في هذه الصورة ولا قام غيرها مقامها وإنما قدم الطواف عليها ومقتضى ما ذكره المحامي وغيره الاكتفاء بالطواف بمكة ولو كان الخطيب على المنبر فإنه لم يستثن هذه الحالة وقد يتوقف في ذلك ويقال الاشتغال بالتحية لا يطول زمنه وقد لا ينافي استعمال الخطبة بخلاف الطواف فيطول زمنه ويبعد عن الخطيب لدورانه من غير جهة فلا يسم كلامه ولم أر لأحد من أصحابنا إقصاء عن شيء من ذلك والله أعلم (التاسعة) تستدل بالرواية التي فيها أمره بالتحية بعد قعوده على أنها لا تفوت بالجلوس

إذا كان جاهلاً بمشروعية التحية في هذه الحالة ولم يطل الفصل قال النووي في شرح
المهذب أطلق أصحابنا فواتها بالجلوس وهو محمول على العالم بأنها سنة أما الجاهل
فيتداركها على قرب لهذا الحديث ﴿العاشر﴾ في معنى الجاهل الناسي فلو جلس
فاسيا ولم يطل الفصل استحب له الاتيان بها كما صرح به من أصحابنا الشافعية
أبو الفضل بن عبدان وقال النووي إنه المختار المتعين انتهى وأطلق أكثر
أصحابنا فواتها بالجلوس وقضية سليك محتملة لهذا الأمر والذي قبله يحتمل
جلوسه الجهول بسنيته والنسيان لها فالحديث دال على إحدى الحالتين نصا وعلى
الأخرى قياسا والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ قوله عليه الصلاة والسلام للداخل
صليت يحتمل أن يريد أصليت حين دخلت المسجد أو صليت في بيتك قبل
أن تجيء والظاهر أن المراد الأول بدليل قوله في رواية مسلم قم فصل الركعتين
فدل على أن المراد الركعتان المعهودتان عند دخول المسجد وهما تحية المسجد وتحية
المسجد إنما تفعل فيه لافي البيت لكن تقدم أن في رواية ابن ماجه قبل أن
تجىء وظاهره الاستفهام عن فعلها في البيت إلا أن يكون المراد قبل أن تجىء
إلى قرب المنبر بأن يكون صلى في طرف المسجد أول دخوله وبتقدير أن يكون
لا استفهام عن فعلها في البيت فهو حجة لما حكى عن الأوزاعي أن داخل المسجد
والإمام يخطب إنما ركع الركعتين إذا لم يكن ركعها في بيته حكاية صاحب
المفهم وقد استدلل بعضهم برواية ابن ماجه هذه على سنة الجمعة التي قبلها
وفيه نظر من أوجه (أحدها) أن سنة الجمعة إنما يدخل وقتها بدخول وقت الجمعة وهو
زوال الشمس على قول الجمهور وإنما كان يؤذن لها بين يديه عليه الصلاة
والسلام إذا صعد المنبر فتى تمكن سليك أن يصلي سنة الجمعة في بيته إلا أن
يقال لعله تأخر زمنا يمكنه فيه ذلك بحيث لم يحضر إلا في أواخر الخطبة (ثانيها)
أن الخلاف بين العلماء إنما هو في تحية المسجد فأما الرواتب فإنها لا تفعل بعد
شروع الإمام في الخطبة بلا خلاف (ثالثها) أنه لم يتعين كونها سنة الجمعة بتقدير
أنها ليست التحية فلملها سنة الوضوء ﴿الثانية عشرة﴾ قال الخطابي فيه جواز
السلام في الخطبة لا مريد حدث وأن ذلك لا يفسد الخطبة قال وقال بعض الفقهاء إذا

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قامت إصباحك أنصت فقد نوت » يريد والإمام بخطب زادت فيه الشيخان يوم الجمعة والإمام بخطب وفي رواية لمسلم فقد نصت قل أبو الزناد هي لغة أبي هريرة وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قامت للناس أنصتوا وهم يكلمون فقد أنصت علي نفسك »

تكلم أماد الخطبة قل والسنة أولى ما تبع في الثالثة عشرة استدل به على أن تحية المسجد تفعل في أوقات النبي عن الصلاة لكونها ذات سبب فانها لو تركت في حال كانت هذه الحال أولى الاحوال بذلك لأنه مأثور فيه بالانصات لاستماع الخطبة فلما تركها استماع الخطبة وقطع النبي ﷺ الخطبة لاجلها دل على تأكدها وأنها لا تترك في وقت من الأوقات إلا عند إقامة البينة وبهذا قال الشافعي وأحمد وكرها في هذه الحالة أبو حنيفة والأوزاعي والليث وحكاه القرطبي عن الجمهور في الرابعة عشرة مذهبنا أن إقامة الجمعة لا تختص بالمسجد بل تقام في حطة الأبنية فلو فعلوها في غير مسجد لم يصل الداخل إلى ذلك الموضع في حالة الخطبة إذ ليست له تحية فلا يترك استماع الخطبة لغير سبب وهذا الحديث معمول على الغالب من إقامة الجمعة في المساجد والله أعلم في الخامسة عشرة استدل به على رد السلام وتسميت العاقل الخامس في حال الخطبة لأن أمرها أخف وزمنها أقصر من زمن التحية مع وجوب رد السلام وكون التحية ثقلا وسيأتي إيضاح المسألة في الكلام على الحديث الذي بعده

الحديث السادس

عن الأعرج عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال إذا قلت لصباحك أنصت فقد نوت يريد والإمام بخطب » لم يقل الشيخان يريد وعن همام عن أبي هريرة

قال قال رسول الله ﷺ إذا قلت للناس أتصتوا وهم يتكلمون فقد ألغيت على نفسك .
 فيه فوائده الأولى كذا في رواية ابن مصعب عن مالك والقاتل يريد
 والامام يخطب هو مالك ورواه يحيى بن يحيى وجمهور رواة الموطأ تأمنا إذا قلت
 لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت وأخرجه مسلم من رواية
 سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ إذا قلت لصاحبك
 أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغبت قال أبو الزناد هي لغة أبي هريرة
 وإنما هو فقد لغوت ورواه الشافعي عن مالك بلفظ لغوت وعن ابن عيينة بلفظ
 لغبت وقال قال ابن عيينة لغبت لغة أبي هريرة ورواه البيهقي وابن عبد البر من
 طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد بزيادة لفظة في آخره عليك بنفسك وأخرجه
 البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من طريق عقيل بن خالد وأبو داود
 والنسائي أيضا من طريق مالك وابن ماجه من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي
 ذئب ثلاثهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ إذا قلت
 لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت لفظ الشيخين إلا أن مسلما
 قدم قوله أنصت على قوله يوم الجمعة ولم يذكر أبو داود لصاحبك يوم الجمعة
 ولفظ أبي داود والنسائي من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغوا ولم
 يقل الترمذي لصاحبه وأخرجه النسائي من طريق الزهري عن ابن المسيب وعن
 عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ كلاهما عن أبي هريرة وفي
 رواية لمسلم إبراهيم بن عبد الله بن قارظ الثانية قال في الصحاح الانصات
 السكوت والاستماع للحديث وقال في المصنف السكوت الاستماع لما يقال وقال
 في النهاية أنصت سكوت سكوت مستمع وهذه العبارة متفقة في المعنى واقتصر في
 المحكم على أنه السكوت ويوافقه عطفه في التزليل على الاستماع في قوله تعالى
 (فاستمعوا له وأنصتوا) وكذا قال أصحابنا الفقهاء والانصات هو السكوت
 والاستماع شغل السمع بالسمع ويستعمل رباعيا وهو أفصح وثلاثيا فيقال أنصت
 ونصت فيجوز في قوله في الحديث أنصت قطع الهزمة ووصلها والاول أفصح
 وأشهر والهاد مكسورة على كل حال الثالثة قال في الصحاح لما بلغوا انصتوا

أُتِي قَالَ بَاطِلًا وَلَغِي بِالْكَسْرِ يَلْغِي لَغَا وَقَالَ فِي الْحَكْمِ اللَّغْوُ وَاللِّغَاءُ السَّقْطُ وَمَا لَا
يَعْتَدُّ بِهِ ثُمَّ قَالَ وَلَغَوْتُ فِي الْقَوْلِ أَلْغَيْتُ لَغَوْتُ وَلَغَيْتُ لَغِي أَخْطَأْتُ وَكَلِمَةٌ لَاغِيَةٌ
عَاشِيَةٌ وَقَالَ فِي الْمَشَارِقِ لَغَوْتُ الْكَلَامَ لَغَطُهُ وَمَا لَا مَحْصُولَ لَهُ : يُقَالُ لَغَوْتُ أَلْغَوْتُ
وَأَلْغَيْتُ لَغَوْتُ وَلَغَيْتُ أَيْضًا وَأَلْغَيْتُ أَتَيْتُ بَلْغَوْتُ مِثْلُ اخْفَشْتُ إِذَا أَتَيْتُ بِفَحْشٍ
وَصَرَحَ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزِّنَادِ فَقَدْ لَغَيْتُ
بِكَسْرِ الْغَيْنِ وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّ لَغَا يَلْغُو أَفْصَحُ مِنْ لَغِي يَلْغِي
ثُمَّ قَالَ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَقْتَضِي هَذِهِ اللَّغَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي هِيَ لَغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ) قَالَ وَهَذَا مِنْ
لَغِي يَلْغِي وَلَوْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ لَقَالَ وَالْغَوَا فِيهِ بضم الغين وَقَالَ فِي النَّهْيَةِ لَغَا الْإِنْسَانُ
يَلْغُو وَلَغَا يَلْغُو وَلَغِي يَلْغُو إِذَا تَكَلَّمَ بِالْمَطْرَحِ مِنَ الْقَوْلِ وَمَا لَا يَعْني انْتَهَى وَقَالَ
ابْنُ بَطَالٍ وَاللَّغْوُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ يَحْسُنُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ وَقَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ
الثَّانِيَةِ فَقَدْ أَلْغَتْ بِهِمْ أَوَّلُهُ قَالَ فِي الصَّحَاحِ أَلْغَيْتُ الشَّيْءَ أَبْطَلْتُهُ وَقَالَ فِي الْمَشَارِقِ
عَلَّجْتُهُ وَقَالَ فِي الْحَكْمِ كُلُّ مَا سَقَطَ فَلَمْ تَعْتَدْ بِهِ فَقَدْ أَلْغَيْتُهُ وَقَالَ فِي النَّهْيَةِ وَأَلْغَيْتُ
إِذَا أَسَقَطْتُ وَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَعَلَى هَذَا فَالْمَفْعُولُ الْمَحْذُوفُ الْجُمُعَةُ
فِيمَا يَظْهَرُ فَقَوْلُهُ أَلْغَيْتُ أَيْ جَعَلْتُكَ وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَاحِبَ الْمَشَارِقِ ذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ يَقَالُ
أَلْغَيْتُ أَتَيْتُ بَلْغَوْتُ فَعَلَى هَذَا الثَّانِي يَكُونُ لَازِمًا بِمَعْنَى الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ (الرَّابِعَةُ) *
اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الْإِنْفَصَالِ لِلْخَطْبَةِ وَتَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِيهَا إِذَا لَمْ تَغْتَفِرْ هَذِهِ
الْكَلِمَةَ مَعَ خَفَتِهَا وَكَوْنِهَا أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ مَحْتَاجٍ إِلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَمَا عَدَاهَا أَوَّلَى
بِالْمَنْعِ وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْأَمَلَاءِ وَبِهِ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبُو
حَنِيفَةَ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ نَهَى عُمَانُ وَابْنُ عَمْرٍ
عَنِ الْكَلَامِ وَالْأَمَامِ يَخْطُبُ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا رَأَيْتَهُ يَتَكَلَّمُ وَالْأَمَامُ يَخْطُبُ
فَاقْرَعْ رَأْسَهُ بِالْعَصَا وَكَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَعَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ
فِي جَامِعِهِ بَعْدَ رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا لِلرَّجُلِ
أَنْ يَتَكَلَّمَ وَالْأَمَامُ يَخْطُبُ وَقَالَ وَلَدِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَالْمُنْقَدِمُونَ
يُطْلَقُونَ كَثِيرًا السَّكْرَاهَةُ وَيُرِيدُونَ بِهَا التَّحْرِيمَ انْتَهَى وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : جَمَاعَةٌ

أئمة الفتوى على وجوب الانصات وقال ابن عبد البر لا خلاف علمته بين فقهاء الامة صار
في وجوب الانصات للخطبة على من سمعها انتهى (والقول الثاني) للشافعي ان الانصات
سنة والكلام ليس بحرام وهو نصه في الجديد وهو رواية عن أحمد حكاه ابن قدامة
وقال ابن المنذر كان النخعي وسعيد بن جبير وإبراهيم بن مهاجر والشعبي وأبو
بردة يتكلمون والحجاج يخطب وقال بعضهم إنا لم نؤمر أن ننصت لهذا قال
ابن المنذر واتباع السنة أولى انتهى قال والدي رحمه الله فيحتمل أن يراد
بهذا الإشارة للحجاج لما كان فيه من الظلم وهو الظاهر ويحتمل أن يراد لهذا
الامر قلت ويحتمل أن تكون الإشارة إلى كلام بعينه أتى به الحجاج لا ينبغي
سماعه لما فيه من سب الصحابة رضي الله عنهم أو الامر بالظلم وما لا يجب امتثاله أو
عند قراءة كتب وردت عليه من الخليفة فيها ما لا ينبغي فعله وقد قال ابن
حزم رويانا من طريق سفيان الثوري عن مجالد قال رأيت الشعبي وأبا بردة
ابن أبي موسى الأشعري يتكلمان والحجاج يخطب حين قال لعن الله ولعن الله
فقلت اتكلمان في الخطبة؟ فقالا لم نؤمر بأن ننصت لهذا وعن إبراهيم النخعي أنه
كان يتكلم والامام يخطب زمن الحجاج قال ابن حزم كان الحجاج وخطبائه
يلعنون عليا وابن الزبير رضي الله عنهما وذكر ابن عبد البر أن عبد الله بن
عروة كان ينصت للخطيب فإذا شتم عليا تكلم ويقول إنا لم نؤمر أن ننصت
لهذا وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي ومحمد بن علي بن الحسين
أنه لا بأس بالكلام والصحف تقرأ يوم الجمعة وعن أبي بردة وعمر بن عبد
العزيز أنها كانا يتكلمان في هذه الحالة وعن حماد بن أبي سليمان إنما كان السكوت
قبل اليوم إذا وعظوا بكتاب الله وقالوا فيه: فنسكت لصحفهم هذه. وعن
الحسن البصري أنه كان يكره الكلام والصحف تقرأ. وعن إبراهيم
النخعي أنه قيل له إن الكتب تجيء من قبل قتيبة فيها الباطل والكذب
فأكلم صاحبي أو أنصت؟ قال لا بل أنصت يعني في الجمعة فطرد النخعي
والحسن منع الكلام في الخطبة وسد الباب في ذلك قال ابن بطال وروي ابن وهب

وابن قانع وعلى بن زياد عن مالك أن الامام اذا لقي وشم الناس فعلى الناس الانصات ولا يتكلمون وروى عنه إذا خطب في أمر ليس من الخطبة من أمر كتاب يقرؤه أو نحو ذلك فليس على الناس الانصات ورأى الليث إذا أخذ الامام في غير ذكر الله والموعظة أن يتكلم ولا ينصت انتهى وقال ابن حزم فان أدخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى ولا من الدعاء المأمور به فالكلام مباح حينئذ فهذا مذهبنا آخران مفصلان إما بين أئمة الجور وغيرهم وإما الوعظ وغيره وحكى ابن عبد البر قولاً خاصاً أنه إنما يجب الانصات عند تلاوة القرآن خاصة قال روى عن الشعبي وسعيد بن جبيرة والنخعي وأبي بردة قال وفعلهم ذلك مردود عند أهل العلم بالسنة الثابتة وأحسن أحوالهم أنهم لم يباغهم الحديث في ذلك لانه حديث انفرد به أهل المدينة ولا علم لمتقدمي أهل العراق به وقال ابن بطال استماع الخطبة واجب وجوب سنة عند أكثر العلماء ومنهم من جعله فريضة انتهى وهذا على قاعدة المالكية من وجوب السنن ومعناه أنه سنة مؤكدة وهو قول الشافعي في الجديد فيكون ابن بطال يقلل استحباب الانصات عن الأكثرين فن أوجب الانصات أخذ بقول من قال إن اللغو الباطل ومن استعجه أخذ بقول من قال إنه السقط وما لا يستدبه ولغظ الكلام وما لا محصول له أو المطرح من القول وما لا يعنى فان هذه العبارات متقاربة المعنى ومقتضاها أن قائل اللفظ غير مرتكب حراماً وقد قال الشافعي رحمه الله في قوله لغوت تكلمت في موضع الادب فيه أن لا تتكلم : واحتج الشافعي في القديم على عدم تحريم الكلام في الخطبة بحديث أنس في الرجل الذي قام إلى رسول الله ﷺ في يوم الجمعة وهو يخطب فقال يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله ؛ وهو في الصحيحين ومحدث عثمان حيث دخل يوم الجمعة وعمر يخطب فسلمه وأجابه وقد تقدم قريباً واحتج على ذلك في الجديد بالحديث المتقدم قبل هذا في سؤال النبي ﷺ الذي دخل وهو يخطب عن كونه صلى واجابته له بقوله لا وقوله له صل ركعتين ويكونه عليه الصلاة والسلام كلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق على المنبر وكلموه وتداعوا قتله وقد رواه الشافعي مرسلًا قال

السبق وهذا وإن كان مرسلًا فهو مشهور فيما بين أهل العلم بالمغازي وروى من وجه آخر موصولاً عن عبد الله بن أنيس انتهى ومن ذهب إلى تحرير الكلام أجاب عن هذه الأحاديث بأن المخاطبة فيها من الإمام أو معه فلا يشتغل بذلك عن سماع الخطبة بخلاف كلام الحاضرين بعضهم مع بعض (الخامسة) ظاهر الحديث يقتضي أنه لا فرق في الحكم على الكلام في حالة الخطبة بأنه لغويين أن يكون صادراً من العدد الذين تعتقد بهم الجمعة وبين أن يكون صادراً من الزيادة عليهم وهو مقتضى كلام أكثر المتكلمين في هذه المسألة فإنهم لم يفصلوا وذهب الغزالي من أصحابنا إلى أن محل قول الشافعي المتقدم ذكرهما في الزيادة على الأربعين الذين تعتقد بهم الجمعة أما الأربعون فيجب عليهم الانصات قطعاً وتعقب الرافعي كلامه باستبعاده ومخالفته لنقل الأصحاب أما بعده فلأن كلامه مفروض في السامعين للخطبة وإذا حضر جماعة يزيدون على الأربعين فلا يمكن أن يقال تعتقد الجمعة بأربعين منهم على التعيين فيحرم الكلام عليهم قطعاً والخلاف في الباقي بل الوجه الحكم بانعقاد الجمعة بهم أو بأربعين منهم لأعلى التعيين وأما مخالفته فلأنك لا تجد تجمعهم إلا إطلاق قولين في السامعين ووجهين في حق غيرهم وتبع النووي الرافعي على ما ذكره في ذلك ومال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة إلى طريقة الغزالي في ذلك فقال هذه الطريقة المختارة عندنا وكذا رجعها شيخنا الإمام جمال الدين الأسنوي في المهمات والدي رحمه الله في شرح الترمذي وقال إن ما قاله الغزالي سبقه إليه شيخه إمام الحرمين وحكاه عن والده ولم يريدوا بذلك أربعين معينين من خلق يزيدون عليهم بل إن كانوا أربعين فقط وجب عليهم الاصغاء والاستماع وعلى الخطيب رفع الصوت لسمعهم وانعقدت الجمعة بهم وإن كانوا أزيد من أربعين ولو بلغوا الوفاً وجب على أربعين منهم غير معينين الاصغاء والاستماع فإن لم يسمع غيرهم انعقدت بهم وإن سمع أكثر منهم انعقدت بهم كلهم أو بأربعين منهم غير معينين قال وهذا هو الصواب ولا معنى لوجوب استماع أربعين وعدم وجوب انصاتهم بحيث لا يسمعون ولو فرض ذلك لم تعتقد الجمعة وكان عدم سماعهم بسبب الكلام كاتقضاءهم انتهى

وحاصل هذا يرجع إلى الجزم بوجوب الانصات فإنه حينئذ فرض كفاية وفروض الكفاية تتعلق بالجميع لا بباطئة غير معينة على المرجح في الأصول وقد ذهب بعض أصحابنا إلى القطع بوجوب الانصات وإنكار القولين في ذلك مطلقا والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ لفظ الحديث لا يتناول الخطيب لأن شأنه أن يأمر الناس بالانصات وغيره من المواعظ ولأنه لا يمكن أن يتكلم والامام يخطب وبهذا قطع أكثر الشافعية وهو مذهب المالكية والحنابلة وحكى بعض الشافعية في ذلك وجهين ونقل ابن الجوزي في التحقيق النسوية بين الخطيب والمستمع عن الأكرمين وفيه نظر ﴿ السابعة ﴾ استثنى المالكية والحنابلة والظاهرية من سأله الخطيب فأخبر جوه عن موضع الخلاف وأباحوا له الكلام جوابا للخطيب وهو واضح لأن كلامه في هذه الحالة لا يخرج عن الانصات والاستماع ويدل له قضية سليك وعثمان وغيرهما ولذلك استثنوا من ابتداء الامام بالكلام حاجة أو سؤال عن مسألة لحديث الاستمعاء وغيره وقد تقدم أن الشافعي رحمه الله استدلل بهذه الأحاديث على أن الأمر بالانصات على سبيل الاستحباب دون الوجوب ﴿ الثامنة ﴾ ظاهر الحديث أنه لا فرق بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها فكلاهما مأمور بالانصات وبه قال المالكية والحنابلة والظاهرية ونكاه ابن بطال وغيره عن أكثر العلماء وحكاه ابن عبد البر عن مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والثوري والاوزاعي وهو الأصح عند الشافعية تقريرا على القديم في وجوب الانصات أما على الجديد فالانصات مستحب في حق السامع فكيف بمن لا يسمع واختلف الحنفية في هذه المسألة وروى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان لا يرى بأسا بالكلام إذا لم يسمع الخطبة والمختلف فيه هو كلام الأئمة أما الذكر والتلاوة سرا فليس ممنوعا منهما قطعا قال ابن قدامة وهل ذلك أفضل أو الانصات ؟ يحتمل وجهين أحدهما الانصات أفضل لحديث عبد الله بن عمرو مرفوعا يحضر الجمعة ثلاثة تقرر رجل حضرها يلقو فهو حظه منها ورجل حضرها يدعو فهو رجل دعا الله فإن شاء أعطاه وإن شاء منعه ورجل حضرها بالانصات وسكوت ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ مسلم ما فهمي كفارة إلى

الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام رواه أبو داود وتقول عثمان من كان قريبا يسمع وينصت ومن كان بعيدا ينصت فإن لمنصت الذي لا يسمع من الخطب ما للسامع والثاني الذكر أفضل لأنه يحصل له ثوابه من غير ضرر انتهى وقال ابن عقيل من الخطابة في صورة البعد المذاكرة في الفقه وصلاة النافلة والمشهور عندهم منع ذلك (التاسعة) التقييد بقوله والامام بخطب يخرج ما قبل ابتداء الامام من الخطبة وما بعد فراغه منها فلا منع من الكلام حينئذ وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف وعبد الوان حزم والأكثرين وذهب أبو حنيفة إلى منع الكلام بمجرد خروج الامام وإن لم يشرع في الخطبة وقال ابن عبد البر : ابن عمر وابن عباس كانا يكرهان الكلام والصلاة بعد خروج الامام انتهى وروى عن ابن عمر الترخيص في ذلك حكاه عنه ابن قدامة مطلقا وحكاه عنه ابن المنذر فيما بعد الفراغ من الخطبة وروى ابن أبي شيبة الترخيص في الكلام بين الخطبة والصلاة عن عروة بن الزبير وطاوس والحسن البصري وعبد بن سيرين وعطاء وحماد بن أبي سليمان ؛ وعن الحكم أنه مثل عن الكلام إذا خرج الامام حتى يتكلم وإذا نزل قبل أن يصلي فكرهه وحكى ابن المنذر عنه الكراهة في الحالة الثانية وروى ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة قال يتكلم ما لم يجلس وبهذا مذهب متوسط بين مذهب أبي حنيفة والجمهور وروى ابن أبي شيبة عن طاوس قال لا كلام بعد أن ينزل الامام من المنبر حتى يقضى الصلاة وعن ابراهيم النخعي أنه كرهه (العاشر) ويخرج أيضا ما بين الخطبتين لأن الامام لا يخطب في تلك الحالة وبهذا قطع الشيخ أبو إسحق الشيرازي والغزالي من الشافعية وأجرى فيه ابن الصباغ والمحاملي وآخرون قول الشافعي المتقدم ذكرها وقال ابن المنذر كره ذلك مالك والشافعي والأوزاعي وإسحق وروى ذلك عن ابن سيرين وكان الحسن البصري يقول لا بأس به وعن ذهب إلى جوازه ابن حزم الظاهري وذكر فيه ابن قدامة الحنبلي احتمالين وجه الأول بأنه غير خاطب ولا متكلم فأشبهه ما قبلها وما بعدها ووجه الثاني بأنه سكوت يسير في أثناء الخطبتين أشبه سكوت النفس وأبو حنيفة على المنع من ذلك مطلقا

ولم أر الحنفية استثنوا عن صاحبيه إلا ما قبل الخطبة وما بعدها فقتضى كلامهم موافقة صاحبيه له على منع الكلام بين الخطبتين والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ سوى الشافعية والجمهور في حالة الخطبة بين الذكر والوعظ والدعاء واختلف الحنابلة في حالة الدعاء فقال ابن قدامة إذا بلغ الخطيب إلى الدعاء فهل يشرع الكلام؟ فيه وجهان أحدهما الجواز لأنه فرغ من الخطبة وشرع في غيرها فأشبهه ما لو ترك ويحتمل أن لا يجوز لأنه تابع للخطبة فيثبت له ما ثبت لها كالإطويل في الموعظة ويحتمل أنه إن كان دعاء مشروطاً بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات وللإمام العادل أنصت له وإن كان لغيره لم يلزم الانصات لأنه لا حرمة له انتهى كلام ابن قدامة وقوله في توجيه الجواز أنه فرغ من الخطبة ممنوع بل هو فيها والحديث متناول لهذه الحالة والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ استثنى أصحابنا الشافعية من تحريم الكلام حالة الخطبة أو كراهية الداخل في أثناء الخطبة فقالوا يجوز له أن يتكلم وأنه يأخذ لنفسه مكاناً والقولان فيما بعد قعوده وهم مطالبون بالدليل على استثناء هذه الحالة فظاهر الحديث تناولها والمعنى الذي اقتضى منع الكلام وهو تقويت سماع الخطبة على المتكلم وسامعه موجود في هذه الحالة فهي كغيرها والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قال أصحابنا الشافعية محل المنع من الكلام حالة الخطبة في الكلام الذي لا يتعلق به غرض مهم ناجز فأما إذا رأى أعمى يقع في بر أو عقرباً يدب إلى إنسان فأنذره أو علم إنساناً شيئاً من الخير أو نهاه عن منكر فهذا ليس بحرام نص عليه الشافعي واتفق أصحابه على التصريح به لكن قالوا يستحب أن يقتصر على الإشارة ولا يتكلم ما أمكن الاستغناء عنه وفي هذا الاستثناء نظر فإن الصورة التي ورد فيها الحديث تعلق بها غرض مهم ناجز فإنه نهى عن منكر تعاطاه المتكلم في تلك الحالة بكلمة خفيفة ومع ذلك فحكم عليه الشارع عليه الصلاة والسلام بأنه لغو وقد فصل الحنابلة في ذلك فجوزوا إنذار الأعمى ومن قصده حية أو خشي عليه حريق ونحو ذلك وعلوه بأن هذا يجوز في نفس الصلاة

مع إفسادها به فهذا أولى ومنعوا نهي المتكلم بالكلام لهذا الحديث قالوا ولكن
يشير إليه فيضع أصبعه على فيه وماذ كروه في ذلك واضح وتجوز الانكار
على المتكلم من غير تحريم ولا كراهة معصام لهذا الحديث ولم أر الحنفية
والمالكية استثنوا هذه الأحوال وظاهر كلامهم المنع مطلقا وحكي الترمذي
عن أهل العلم أنه إن تكلم فيه فلا ينكر عليه إلا بالإشارة وقال ابن حزم ولا
يجل أن يقول لمن يتكلم حينئذ أنصت لكن يشير إليه أو يغمزه أو يحصه
وحكي ابن كعب عن الشافعي أنه قال وإذا خاف على أحد أو على جماعة لم أربأسا
إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يتكلم انتهى ومقتضاه أنه لا يجوز النطق إن حصل
المقصود بالإشارة وقال ابن عبد البر لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في أنه
غير جائز أن يقول الرجل لمن سمعه من الجهال يتكلم والامام بخط يوم الجمعة
أنصت أوصه أو نحو ذلك أخذا بهذا الحديث واستعمالا له وتقبلا لما فيه وروى
ابن أبي شيبة في مصنفه الإشارة عن زيد بن صوحان وعبد الرحمن بن أبي ليلى
وعلقمة وإبراهيم النخعي وعبد بن سيرين ومجزة بن زاهر عن أبيه وحكاة
المنذر عن الثوري والأوزاعي وقال به وروى ابن أبي شيبة أيضا عن طاوس
أنه قال لا تشر إلى أحد يوم الجمعة ولا تنهاه عن شيء ﴿الرابعة عشرة﴾ اختلف
العلماء في ابتداء السلام في حالة الخطبة ورواه فقال الشافعية إن فرغنا على القديم
فنبغي للداخل أن لا يسلم فإن سلم حرمت إجابته بالنطق ويستحب بالإشارة
كما في الصلاة وإن قلنا بالجديد جاز رد السلام قطعا وهل يجب؟ فيه ثلاثة أوجه
(أصحها) عند البغوي والنووي في شرح المذهب وجوبه و(الثاني) استحبابه ومصححه
لرافعي في الشرح المصغير و(الثالث) جوازه بلا استحباب وقطع إمام الحرمين
بأنه لا يجب الرد وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوي في المهمات الفتوى
على وجوب الرد فانه ظاهر لفظ الشافعي في المختصر وغيره انتهى وعن أحمد
في رد السلام روايتان إحداهما يرد لوجوبه والثانية ان كان لا يسمع الخطبة رد
السلام وإن سمع لم يفعل وعلى هذه الرواية الثانية فليل لأحمد الرجل يسمع
خفية الامام بالخطبة ولا يدري ما يقول يرد السلام؟ فقال لا إذا سمع شيئا قال ابن

قدامة وروى نحو ذلك عن عطاء انتهى ومنع المالكية ابتداء السلام وردده في هذه الحالة مطلقا وهو مقتضى الحديث أما ابتداء السلام فهو سنة فكيف يفوت به الانصات المأمور به وإذا كان الامر بالانصات مع وجوبه وخفته لغوا فما ظنك بالسلام الذي هو مستحب وأما جوابه فلأنه مرتب على استحباب الابتداء حيث استحباب الابتداء وجب الرد وحيث كان الابتداء غير مستحب كان الرد غير واجب ﴿الخامسة عشرة﴾ واختلقوا أيضا في تسميت العاطس في حالة الخطبة فقال أصحابنا ان فرعنا على القديم ففيه ثلاثة أوجه الصحيح المنصوص بحريمته كرد السلام والثاني استحبابه والثالث جوازه من غير استحباب وان فرعنا على الجديد جاز قطعا والاصح استحبابه وعن أحمد روايتان وطرده المالكية المنع من ذلك مطلقا وقالوا لا بأس أن يحمد الله خافضا صوته وحكى ابن العربي عن سائر فقهاء الامصار غير الشافعي وأحمد واسحق أنه لا يرد السلام ولا يثبت انتهى وحكى ابن عبد البر عن مالك وأبي حنيفة وأصحابهما أنه لا يرد السلام ولا يثبت العاطس والقول بمنع تسميت العاطس أولى من القول بمنع رد السلام لوجوب الرد واستحباب التسميت ولذلك كان في مذهب الشافعي وجه أنه يرد السلام ولا يثبت العاطس وقد حكى الرافعي إطباق الأئمة على أن تسميت العاطس غير واجب لكن ذكر ابن سراقه من أصحابنا في كتاب له سماه (الدرة) وجوب تسميت العاطس كرد السلام وقال ابن المنذر رخص في تسميت العاطس ورد السلام والامام بخطب الحسن البصري والنخعي والشعبي والحكم وحامد والثوري وأحمد بن إسحاق وقال قتادة يرد السلام ويثبتته واختلف قول الشافعي في هذا فكان بالعراق ينهى عنه الا بإيماء وقال بمصر رأيت أن يرد عليه بعضهم لأن رد السلام فرض وقال في تسميت العاطس أرجو أن يستغنى عنه وكان سعيد بن المسيب يقول لا تثمته وبه قال قتادة وهذا خلاف قوله في رد السلام وكان مالك والأوزاعي لا يريان تسميت العاطس ولا رد السلام والامام بخطب ، وأصحاب الرأي استحبابا ما قال مالك وقال عطاء إذا كنت تسمع الخطبة فاردد عليه في نفسك وإذا كنت لا تسمع فاردد عليه السلام وأسمعه وقال أحمد إذا لم تسمع الخطبة تثمت ورد

انتهى وذهب ابن حزم إلى ابتداء السلام ورده وحمد العاطس وتشميته والرد
على المشت والصلاة على النبي ﷺ إذا أمر الخطيب بالصلاة عليه
والتأمين على دماءه (السادسة عشرة) قال أصحابنا حيث حرمت الكلام فتكلم
أنهم ولا تبطل جمعة بلا خلاف فإن قلت فقد ورد في أحاديث وآثار أنه لا جمعة
لنكلم في الخطبة فروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي أن أباذر أو الزبير
ابن العوام سمع أحدهما من النبي ﷺ آية يقرأها على المنبر يوم جمعة قال فقال
لصاحبه متى أزلت هذه الآية ؟ فلما قضى صلاته قال له عمر بن الخطاب لا جمعة
لك فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال له صدق عمر وروى ابن أبي شيبة أيضا
وأحمد والبخاري في مسنديهما وغيرهم عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ
من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كالحمار يحمل أسفارا والذي يقول له
ألفت ليس له جمعة وروى ابن أبي شيبة أيضا والبخاري وأبو يعلى الموصلي في
مسنديهما عن جابر قال قال سعد لرجل يوم الجمعة لا صلاة لك قال فذكر ذلك
الرجل للنبي ﷺ فقال يا رسول الله إن سعدا قال لا صلاة لك فقال النبي ﷺ
لم يسعد ؟ قال إنه تكلم وأنت تخطب قال صدق سعد وروى ابن
أبي شيبة أيضا عن علقمة بن عبد الله قال : « جلست قريبا من ابن
عمر فجاء رجل من أصحابي فجعل يمدني والامام يخطب فلما أكنز قلت له أسكت
فلما قضينا الصلاة ذكرت ذلك لابن عمر فقال أما أنت فلا جمعة لك وأما صاحبك
فخمار » وروى أبو بكر البزار والبيهقي عن أبي هريرة قال : « خطبنا النبي ﷺ يوم
جمعة فذكر سورة فقال أبو ذر لا بي متى أزلت هذه السورة ؟ فأعرض عنه أبي
فلما انصرف قال مالك من صلاتك إلا ما لغبت فأل النبي ﷺ فقال صدق »
لفظ البخاري ورواه الحاكم في مستدركه وصححه الحاكم على شرط الشيخين
بمعناه والبيهقي في سننه من حديث أبي ذر وقال في المعرفة إسناداه صحيح ورواه
أحمد في مسنده من حديث أبي الدرداء بمعناه أن القصة جرت بينه وبين أبي
ذر ورواه ابن ماجه من حديث أبي بن كعب أن القصة جرت له مع أبي ذر
أو أبي الدرداء ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده وابن حبان في صحيحه

من حديث جابر أن القصة جرت بين ابن مسعود وأبي المنكر في الروايات كلها أبي ، وصحح البيهقي وابن عبد البر أن القصة جرت لأبي ذر مع أبي وذكر ابن حزم عن إبراهيم النخعي أن رجلا استفتح عبد الله بن مسعود والامام يخطب فلما صلى قال هذا حظك من الصلاة ويدل لذلك أيضا قوله في رواية المصنف الثانية فقد ألغيت على نفسك على أحد التقريرين المتقدم ذكرهما في الفائدة الثالثة قات قد جملة العلماء على أن المراد لا جمعة له كاملة وأخذه ابن حزم الظاهري على ظاهره فقال ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذا كرا طابا بالنهي فلا جمعة له ثم حكى حديث أبي هريرة المتقدم وأثر ابن عمر وابن مسعود وقال فهو لاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف كلهم يبطل صلاة من تكلم عامدا في الخطبة وبه تقول وعليه إعادتها في الوقت قال والمجب من قال معنى هذا أنه بطل أجره قال ابن حزم وإذا بطل أجره بطل عمله بلا شك انتهى وهو مردود فلا يلزم من بطلان الأجر لمقارنة معصية ساوى إثمها أجر سماع الخطبة بطلان العبادة بالكلية إذا كانت العبادة قد وقعت مستجمعة للشروط والأركان وقد ذكر الشافعي في رواية حرمته أن بعض أصحاب النبي ﷺ قال للمتكلم يوم الجمعة لا جمعة لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق ولم يأمره بإعادة فدل على أن معنى ذلك لا أجر للجمعة لك حكاه البيهقي في المعرفة وقال ابن بطال بعد أن ذكر أن جماعة الفقهاء يجمعون على أن جمعته مجزئة عنه ولا يصلى أربما قال ابن وهب من لقي كانت جمعته (١) ظهرا ولم تكن جمعة وحرم فضلها وحكى ابن عبد البر هذا الكلام عن ابن وهب وقال في قوله كانت صلاته ظهرا يعنى في الفضل (السابعة عشرة) تقييد الخطبة بكونها يوم الجمعة يخرج خطبة غير الجمعة كالعيد والكسوف والامتنعاه فلا يجب الانصات لها ولا يحرم الكلام والامام فيها واستماعها مستحب فقط لأنها غير واجبة وقد صرح بذلك أصحابنا وغيرهم وحكاه ابن

وعن بُرَيْدَةَ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُنَا فَبَجَاءَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرَانِ فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمَنْبَرِ فَخَمَلَهُمَا فَوَضَعَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ) نَظَرْتُ إِلَى هَذَيْنِ الصَّبِيَّيْنِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرَانِ فَلَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قَطَعْتُ حَدِيثِي فَرَفَعْتُهُمَا » رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَابْنُ حِبَّانَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ

عبد البر عن عطاء قال يحرم الكلام ما كان الامام على المنبر وإن كان قد ذهب في غير ذكر الله قال ويوم عرفة والعیدین كذلك في الخطبة ﴿الثامنة عشرة﴾ استدلل به المالكية على ترك تحية المسجد حالة الخطبة لأن الأمر بالانصات أمر بمعروف وأصله الوجوب فإذا منع مع قصر زمانه وقلة شغله فلا أن تمنع الركعتان مع سنتيهما وطول زمانهما والاشتغال بهما أولى وقد تقدم إيضاح المسألة في الكلام على الحديث الذي قبله

﴿الحديث السابع﴾

عن بُرَيْدَةَ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُنَا فَبَجَاءَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرَانِ فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَنْبَرِ فَخَمَلَهُمَا فَوَضَعَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ) نَظَرْتُ إِلَى هَذَيْنِ الصَّبِيَّيْنِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرَانِ فَلَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قَطَعْتُ حَدِيثِي فَرَفَعْتُهُمَا » رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَابْنُ حِبَّانَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الاولى﴾ أخرجه ابو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه من طريق يزيد بن الحباب وأخرجه الترمذي وابن حبان في صحيحه أيضا والحاكم في مستدركه من طريق علي بن الحسين بن واقد وأخرجه النسائي من طريق الفضل بن موسى وأبي عميلة يحيى بن واضح أو يمتهم عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن

أبيه وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم وكذا قال النووي في الخلاصة أنه على شرط مسلم وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد **﴿ الثانية ﴾** قوله يعثران بضم الناء المثناة هذا هو المشهور وحكى فيه صاحب المحكم كسرهما أيضا وحكى عن الحياتي في الماضي الفتح والكسر ومعناه كبا كذا فسر في المحكم وقال الجوهرى عثر في ثوبه مثال فقد يكون سبب السكوة غير هذا **﴿ الثالثة ﴾** فيه جواز لبس الأحمر وهو مجمع عليه وفي الصحيحين عن أبي جحيفة نخرج النبي ﷺ عليه حلة حمراء كأنى أنظر إلى بياض ساقيه مع أن الحسين كانا إذ ذاك صغيرين لم يبلغا سن التكليف فيجوز الباس بها الحرير فكيف بالأحمر الذي ليس بحرير ؟ وقال بعض أصحابنا إنما يجوز إلباس الصبي الحرير إذا لم يبلغ سبع سنين وصححه الرافعي في شرحه لكنه صحح في الحرر الجواز مطلقا وتبعه النووي وهو أرجح والله أعلم **﴿ الرابعة ﴾** تعثرهما في المشى يحتمل أن يكون سببه الإسراع ويحتمل أن يكون سببه ضعف البدن لصغرهما وعدم استحكام قوتها ويحتمل أن يكون سببه طول الثياب وهو بعيد غير لائق بأهل ذلك الزمان ولا يدل على ذلك قوله في رواية النسائي عليهما قيصان أحمران يعثران فيهما ولا قوله عند النسائي أيضا : رايت هذين يعثران في قيصيهما لأن هذا اللفظ يصدق وإن لم يكن سبب العثار طول الثياب **﴿ الخامسة ﴾** قد يستدل بهذه القصة من لا يوجب الموالاة في الخطبة لكنه زمن يسير لا يقطع الموالاة عند من يشترطها فليست هذه الصورة في موضع النزاع وللشافعي في المسألة قولان أصحابهما عند أصحابه اشتراطها وبه قال الحنابلة وكذلك الخلاف في اشتراط الموالاة بين الخطبة والصلاة والمرجع فيما يقطع الموالاة من كلام أو فعل إلى العرف وحيث انقطعت الموالاة استأنف الأركان وقد يقال لم تكن هذه الخطبة خطبة الجمعة لكن النسائي يوب عليه نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة يوم الجمعة وقال الحاكم هو أصل في قطع الخطبة والنزول من المنبر عند الحاجة **﴿ السادسة ﴾** فيه جواز كلام الخطيب في أثناء الخطبة بما ليس منها وقد تقدم إيضاح ذلك

وعن الأعرَج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار بيده يقللها، وعن همام عن أبي هريرة قال

في الكلام على الحديث الذي قبله (السابعة) وفيه منقبة للحسن والحسين رضي الله عنهما وقد أوردته الترمذي في مناقبها ولولا شدة محبته عليه الصلاة والسلام لما فعل معها مثل ذلك وفي رواية الحاكم رأيت ولدي هذين (الثامنة) وفيه بيان رحمته عليه الصلاة والسلام للعيال وشفقته عليهم ورفقه بهم والظاهر أن مبادرته عليه الصلاة والسلام إلى أخذها لأعينهما بالمشي وحصول المشقة لها بالعتار فرفع تلك المشقة عنها بحملها (التاسعة) إن قلت ظاهر الحديث أن قطع الخطبة والنزول لا أخذهما فتنة دعى إليها محبة الأولاد وكان الأرجح تركه والاستمرار في الخطبة وهذا لا يليق بحال النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقطع عن العبادة أمر دنيوي ولا يفعل إلا ما هو الأرجح والأكمل قلت قد بين النبي صلى الله عليه وسلم جواز مثل ذلك بفعله فكان راجحا في حقه لتضمنه بيان الشريعة التي أرسل بها وإن كان مرجوحا في حق غيره ظنوه عن البيان وكونه نشئا عن إينار مصلحة الأولاد على التيام بحق العبادة ونبه عليه الصلاة والسلام بما ذكره في ذلك على حال غيره في ذلك لا على حال نفسه فإنه عليه الصلاة والسلام لا يفعل ذلك إلا لمصلحة راجحة على مصالحة الخطبة وبتقدير أن يكون لمصلحة مرجوحة فذلك الفعل في حقه راجح على الترك لكونه بين به جواز تقديم المصلحة المرجوحة على الأمر الراجح الذي هو فيه والله أعلم (العاشرة) فيه استحباب الخطبة على منبر وقد صرح بذلك العلماء من أصحابنا وغيرهم وقالوا فإن لم يكن منبر فعلى موضع مرتفع

الحديث الثامن

عن الأعرَج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار بيده

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو يسأل ربه عز وجل شيئاً إلا آتاه إياه » وفي رواية للشيخين قال : (يصلي) ولمسلم « يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه » قال وهي ساعة خفيفة

يقولها ، وعن همام عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو يسأل ربه عز وجل شيئاً إلا آتاه إياه » (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأولى الشيخان والنسائي من طريق مالك وفي رواية البخاري وهو قائم يصلي وذكر ابن عبد البر أن عامة رواة الموطأ قالوا في هذا الحديث وهو قائم يصلي إلقائية وأبا مصعب فلم يقولوا وهو قائم قال ولا قاله ابن أويس ولا مطرف ولا التنيسي قال والمعروف في حديث أبي الزناد هذا قوله وهو قائم من رواية مالك وغيره وكذلك رواه ورقاء في نسخته عن أبي الزناد وكذا رواه ابن سيرين عن أبي هريرة انتهى وأخرجه من الطريق الثانية مسلم عن عبد الرزاق عن معمر عن همام واتفق عليه الشيخان والنسائي وابن ماجه من طريق أيوب السخيتاني والشيخان أيضاً من طريق سلمة بن علقمة ومسلم والنسائي من طريق عبد الله بن عون ثلاثهم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ إن في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلا أعطاه إياه وقال بيده يقللها يزهدا لفظ مسلم ، وفي رواية البخاري والنسائي من طريق أيوب بعد قوله وقال بيده قلنا يقللها يزهدا في قوله قلنا زيادة وهي أنهم فهموا من هذه الإشارة التقليل من ذلك الوقت وذكره بعضهم لبعض وفي رواية البخاري من طريق سلمة بن علقمة بعد قوله وقال بيده ووضع أغمسته على بطن الوسطى والخصر قلنا يزهدا وأخرجه مسلم من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ إن في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه قال وهي ساعة خفيفة وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والمحكم في مستدركه من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة

بلفظ «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم
يصلي يسأل الله فيها شيئاً إلا أعطاه» قال أبو هريرة فلقبت عبد الله بن سلام
فذكرت له هذا الحديث فقال أنا أعلم تلك الساعة فقلت أخبرني بها ولا تنسها علي
قال هي بعد العصر إلى أن تغرب الشمس قلت وكيف تكون بعد العصر وقد قال
رسول الله ﷺ لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها قال عبد الله
ابن سلام أليس قد قال رسول الله ﷺ من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة؟
قلت بلى قال فهو ذلك « لفظ الترمذي وقال حمن صحيح وفي رواية أبي داود
والنسائي والحاكم قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة
وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ورواه أحمد في مسنده من
حديث العباس وهو عبد الرحمن بن مينا عن محمد بن مسلمة الأنصاري عن
أبي سعيد وأبي هريرة بلفظ إن في الجمعة ساعة الحديث وفي آخره وهي بعد
العصر (النافية) اختلف العلماء في ساعة الاجابة المذكورة في هذا الحديث
على أقوال (أحدها) أنها قد رفعت حكاه ابن عبد البر وقال هذا ليس بشيء عندنا
حديث أبي هريرة أنه قيل له زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة لا يدعو
فيها مسلم إلا استجيب له قد رفعت فقال كذب من قال ذلك قيل له ففي في
كل جمعة استقبلها؟ قال نعم قال ابن عبد البر على هذا تواترت الآثار وبه قال
علماء الأئمة وقال القاضي عياض رد المصنف هذا على قائله (الثاني) أنها بعد
العصر إلى الغروب وهو الذي تقدم من الترمذي عن عبد الله بن سلام وفي
سنن ابن ماجه ما يدل على رفعه ذلك إلى النبي ﷺ أخرجه من رواية
أبي سلمة عنه قال قلت: «ورسول الله صلى الله عليه وسلم جلس: إنا لنجد في
كتاب الله تعالى في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل
الله فيها شيئاً إلا قضى له حاجته، قال عبد الله فأشار إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو بعض ساعة فقلت صدقت أو بعض ساعة، قلت أي ساعة؟ قال
آخر ساعات النهار، قلت إنها ليست ساعة صلاة قال بلى إن العبد المؤمن إذا صلى
ثم جلس لم يحبس إلا الصلاة فهو في صلاة» وهذا ظاهره الرفع إلى النبي ﷺ ومجتمعه.

أن القائل أى ساعة هو أبو سلمة والمجيب له هو عبد الله بن سلام ويوافق الأول
 ما رواه البزار في مسنده عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث في
 ساعة الجمعة قال وعبد الله بن سلام يذكر عن رسول الله ﷺ قال نعم هي آخر ساعة
 قلت إنما قال وهو يصلي وليست تلك ساعة صلاة قال أما سمعت أو أما بلغك أن رسول
 الله ﷺ قال من انتظر الصلاة فهو في صلاة وتقدم أن في الحديث المرفوع من حديث
 أبي سعيد وأبي هريرة في مسند أحمد وهي بعد العصر وروى أبو داود والنسائي
 والحاكم في مستدركه من رواية الجلاح مولى عبد العزيز عن أبي سلمة بن عبد
 الرحمن عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال : يوم الجمعة ثنتا
 عشرة (يريد ساعة) لا يوجد مسلم يسأل الله شيئا إلا آتاه الله فالتسوها آخر ساعة
 بعد العصر قال الحاكم صحيح على شرط مسلم وقد احتج بالجلاح أبي كثير
 وقال ابن عبد البر قيل إن قوله فالتسوها آخر ساعة بعد العصر من كلام أبي سلمة
 وروى الترمذي عن أنس عن النبي ﷺ « قال الله - والساعة التي ترجى في يوم
 الجمعة بعد العصر إلى غيبوبة الشمس » وقال حديث غريب من هذا الوجه وقد
 روى عن أنس عن النبي ﷺ من غير وجه ومحمد بن أبي حميد يضيف ضعفه
 بعض أهل العلم من قبل حفظه ويقال له حماد بن أبي حميد ويقال له أبو إبراهيم
 الأنصاري وهو منكر الحديث انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي
 أكثر الأحاديث يدل على أنها بعد العصر فمن ذلك حديث أنس وعبد الله بن سلام
 وجابر بن عبد الله وابن سعيد وأبي هريرة وفاطمة صح بها حديث عبد الله
 ابن سلام وجابر وأبي سعيد وأبي هريرة انتهى وروى ابن أبي شيبة في
 مصنفه هذا القول عن ابن عباس وأبي هريرة وطاووس وحكاة ابن بطلان عن
 مجاهد وقال والذي رحمه الله إلا كثرون من الصحابة على ذلك وروى سعيد
 ابن منصور في مسنده من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من أصحاب النبي
 ﷺ اجتمعوا فتذاكروا الساعة التي في يوم الجمعة فتفرقوا ولم يختلفوا أنها
 آخر ساعة من يوم الجمعة انتهى قال الملب وحجة من قال إنها بعد العصر قوله
 عليه الصلاة والسلام يتماقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويحتمسون

في صلاة العصر ثم يهرج الذين يأتوا فيكم فهو وقت العروج وعرض الأعمال على الله فيوجب الله تعالى فيه مغفرة للمصلين من عباده ولذلك شدد النبي ﷺ فيمن حلف على صلته بعد العصر لقد أعطى بها أكثر تعظيماً للساعة وفيها يكون اللعان والقسامة وقيل في قوله تعالى (تحبسونهما من بعد الصلاة) أنها العصر انتهى وحكاية الترمذي في جامعه عن أحمد واسحق ثم قال وقال أحمد أكثر الحديث في الساعة التي ترجى فيها إجابة الدعوة أنها بعد العصر وترجى بعد زوال الشمس وقال ابن عبد البر إن هذا القول أثبت شيء أن شاء الله انتهى والظاهر أن المراد بقولهم بعد العصر أي بعد صلاة العصر وبه صرح ابن عباس وحسنه فهل يختلف الحال بتقديم الصلاة وتأخيرها أو يقال المراد مع الصلاة المتوسطة في أول الوقت وقد يقال المراد دخول وقت العصر (القول الثالث) أنها آخر ساعة من النهار وهذا مروي عن فاطمة بنت النبي ﷺ فذكر الدارقطني في العلل ظناً أنها قالت قلت للنبي ﷺ أي ساعة هي؟ قال إذا تدلى نصف الشمس للغروب فكانت فاطمة تقول لعن الله من لم يصعد على الطراب فاذا رأيت الشمس قد تدلى نصف عينها فاخبرني حتى أدعو وقد غاب والدي رحمه الله في شرح الترمذي بين هذا القول والذي قبله والامر كذلك فإن صاحب القول الذي قبله يجعلها من بعد العصر إلى الغروب وهذا يضيق الامر فيها ويجعلها قبيل الغروب ولست أريد أن صاحب القول الأول يجعلها مستغرقة من العصر إلى الغروب ولكنها ساعة لطيفة في أثناء هذه المدة والقائل بهذا القول يعين لها الجزء الأخير من هذا الوقت ويدل لهذا قول عبد الله بن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة كما هو عند أبي داود والنسائي والحاكم وإن كان لفظ رواية الترمذي في هذا الكلام هي بعد العصر إلى أن تغرب الشمس كما تقدم ثم إن كلام فاطمة رضي الله عنها في آخر ساعة يقتضي أن المراد لحظة لطيفة فإنها جملة ابتداءها تدلى نصف الشمس للغروب وحديث جابر المتقدم يقتضي أن الساعة المذكورة الجزء الأخير من اثني عشر جزءاً ينقسم النهار عليها ولا يتعين أن تكون الساعة الأخيرة بكاملها بل يحتمل أنها لحظة في أثناء هذه الساعة

١٤ - طرح الترتيب - ثالث

ولا يهتمين اللحظة الأخيرة منها بخلاف المحكي عن فاطمة فإن فيه تعيين الجزء الأخير منها فهما متغايران فيكون هذا (القول الرابع) والله أعلم (القول الخامس) أنها من حين تصفر الشمس إلى أن تغرب حكاها ابن عبد البر عن عبد الله بن سلام وكعب الأحبار (القول السادس) أنها بعد الزوال ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى الفراغ من الصلاة حكاها ابن المنذر عن الحسن البصري وحكاها ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال : هي ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل وحكاها والذي في شرح الترمذي عن أبي موسى الأشعري وأبي أمامة وقال الثوري من متأخري أصحابنا إنه الصواب لما في صحيح مسلم من رواية مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أنه قال قال لي عبد الله بن عمر سمعت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة ؟ قال نعم سمعته يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة ، قال مسلم هذا أجود حديث وأصح في بيان ساعة الجمعة حكاها عنه البيهقي لكن لهذا الحديث علتان (إحداها) أن مخزومة لم يسمع من أبيه قاله أحمد وغيره وروى عنه غير واحد أنه قال لم أسمع من أبي شيئا (الثانية) قال الدارقطني لم يسنده غير مخزومة عن أبيه عن أبي بردة قال ورواه جماعة عن أبي بردة من قوله ومنهم من بلغ به أبا موسى رضى الله عنه ولم يرفعه قال والصواب أنه من قول أبي بردة كذلك رواه يحيى القطان عن الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة وتابعه واصل الأحمد ومجالد ورواه عن أبي بردة من قوله وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة أبيه موقوف قل ولا يثبت قوله عن أبيه انتهى قال النووي في شرح مسلم وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة له ولاكتثر المحدثين أنه إذا تارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكموا بالوقف والارسال وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة قال والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحقق المحدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة انتهى وقال أبو بكر بن العربي لا ذكر هذا القول وهو أصح وبه أقول لأن ذلك العمل في ذلك الوقت كله صلاة فينتظم به الحديث لفظا

ومعنى وقال أبو العباس القرطبي وحديث أبي موسى نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره (القول السابع) أنها من حين خروج الامام إلى الفراغ من الصلاة رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عوف بن حصيرة وهو تابعي وحكاه ابن عبد البر عن الشعبي وهذا قريب من الذي قبله لكنّه أوسع منه لأن خروج الامام متقدّم على جلوسه على المنبر (القول الثامن) أنها من حين يفتتح الامام الخطبة إلى الفراغ من الصلاة حكاه ابن عبد البر وهو أضيّق من القولين قبله لأن افتتاح الخطبة متأخّر عن جلوس الامام على المنبر لما يقع بعد الجلوس من الأذان وروى ابن عبد البر في التمهيد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال إن في الجمعة لباعة الحديث وفيه قيل يا رسول الله أي ساعة هي قال من حين يقوم الامام في خطبته إلى أن يفرغ من خطبته قال ابن عبد البر كذا في هذا الحديث إلى أن يفرغ من خطبته والمخفوظ إلى أن يفرغ من صلاته (القول التاسع) أنها من حين تقام الصلاة إلى أن يفرغ منها رواد ابن أبي شيبة عن أبي بردة بن أبي موسى قال كنت عند ابن عمر فسئل عن الساعة التي في الجمعة فقلت هي الساعة التي اختار الله لها أوفى الصلاة فسح رأسى وبرك على وأعجبه ما قلت وحكاه ابن عبد البر عن عوف بن حصيرة ويدل له ما رواه الترمذي وابن ماجه عن كثير بن عبد الله بن عمر وابن عوف المزني عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال إن في الجمعة ساعة الحديث وفيه قالوا يا رسول الله أية ساعة هي؟ قال حين تقام الصلاة إلى انصرافه منها قال الترمذي حسن غريب قال النووي في الخلاصة وليس كذلك فإن كثير بن عبد الله متفق على ضعفه قال الشافعي هو أحد أركان الكذب وقال أحمد هو منكر الحديث ليس بشيء انتهى وقال ابن عبد البر لم يروه فيما علمت إلا كثير وليس ممن يحتاج به انتهى وبوافقه حديث ميمونة بنت سعد قالت أية ساعة هي يا رسول الله؟ قال ذلك حين يقوم الامام رواه الطبراني في معجمه الكبير وضعفه والدي رحمه الله أيضا ويحتمل أن يراد قيام الامام للخطبة فيكون قريبا من القول الثامن (القول العاشر) أنها عند زوال الشمس رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وحكاه ابن المنذر عنه وعن أبي الهالية وقد عرفت أن ابن المنذر نقل عنه القول

السادس ولعله أراد بعند الزوال والزوال وما بعده إلى فراغ الصلاة ويدل لذلك أن تتمه كلامه عند ابن أبي شيبه في وقت الصلاة (القول الحادي عشر) أنها وقت الأذان رواه ابن أبي شيبه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت حين ينادى المنادي بالصلاة وهذا قريب من الذي قبله لأنه ينادى بالصلاة وقت الزوال وقد يتأخر عنه (القول الثاني عشر) أنها عند الأذان أو الخطبة أو الإقامة رواه ابن أبي شيبه عن أبي أمامة رضي الله عنه قال إني لأرجو أن تكون الساعة التي في الجمعة إحدى هذه الساعات إذا أذن المؤذن أو والامام على المنبر أو عند الإقامة ورواه الطبراني في معجمه الكبير عن أبي أمامة فان قلت هذا هو القول السادس وقد نقلت هناك عن والدكم رحمه الله أنه حكاه عن أبي أمامة ويدل له أن القائل بالسادس لا يقول باستيعابها للزمن المذكور فهي ساعة لطيفة في أثناء تلك المدة الطويلة فهي إما في أوله وهو الأذان أو في وسطه وهو الخطبة أو في آخره وهو الإقامة قلت بل هو غيره فانه أخرج حالة الصلاة عن أن يكون فيها ساعة الاجابة فتكون حينئذ من حين جلوس الخطيب على المنبر إلى الشروع في الصلاة وهذا عكس المتقدم عن أبي بردة أنها من حين تقام الصلاة إلى الفراغ منها وقد حكى ابن المنذر هذا القول عن أبي السوار العدوي قال كانوا يرون الدعاء مستجابا ما بين أن تزول الشمس إلى أن يدخل في الصلاة (القول الثالث عشر) أنها عند خروج الامام رواه ابن أبي شيبه عن أبي بردة ابن أبي موسى أيضا (القول الرابع عشر) أنها من الزوال إلى أن يصير الظل نحو ذراع حكاه القاضي عياض (القول الخامس عشر) أنها مع زيف الشمس بشبر إلى ذراع حكاه ابن المنذر وابن عبد البر عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال لامرأته لما سألته وقال لها فان سألتني بعد فانت طالق وهذا قريب من الذي قبله بل هذه الأقوال العشرة من السادس إلى هنا متقاربة ولعله عبر بها عن شيء واحد وعلى القول بأنها حالة الخطبة والصلاة أو الخطبة خاصة أو الصلاة خاصة فهي تتقدم وتتاخر باعتبار تقدم خروج الامام وتأخره لكن حكى ابن عبد البر عن محمد بن صيرين أنها هي الساعة التي كان يصلي فيها رسول الله ﷺ ويقتضي ذلك انضباط

وقتها لأنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب أول الوقت فإنه ما كان يؤذن إلا وهو جالس على المنبر في أول الوقت ولم تكن خطبته طويلة (القول السادس عشر) أنها عند أذان المؤذن لصلاة الغداة رواه ابن أبي شيبه عن عائشة ولعل الذي جعلناه القول الحادي عشر هو هذا إلا أنها أطلقت النداء مرة وقيدته مرة أخرى بالأذان لصلاة الغداة فحمل مطلق كلامها على مقيدته لكننا فهمنا من كلامها ذلك أنها أرادت الصلاة الممهودة وهي صلاة الجمعة فلذلك عددناه قولاً آخر وقد فهم ذلك ابن المنذر فحكي عنها أن ساعة الاجابة إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ولعله وقف عنها على تصريح بذلك (القول السابع عشر) أنها ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر إلى الغروب حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة ومعنى ذلك أنها في أحد هذين الوقتين ولذلك أتى ابن عبد البر في تقلى هذا عنه بأوبدل الواو (القول الثامن عشر) أنها من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس حكاه أبو العباس القرطبي والنووي (القول التاسع عشر) أنها الساعة الثالثة من النهار حكاه ابن قدامة في المغني (القول العشرون) أنها مختفية في اليوم كله لا يعلم وقتها منه حكاه القاضي عياض وغيره (القول الحادي والعشرون) أنها لا تلزم ساعة بعينها بل تنتقل في ساعات اليوم قال الغزالي إنه الأشبه وأشار إليه النووي في الخلاصة فقال ويحتمل أنها تنتقل وقد اجتمع لنا في الصلاة الوسطى سبعة عشر قولاً قدمناها عند الكلام عليها وكذا كان اجتمع لنا في ساعة الجمعة هذا العدد المخصوص ثم عثرنا على أربعة أقوال أخرى فبلغت الأقوال أحدًا وعشرين قولاً والله أعلم ﴿ الثالثة ﴾ قد عرفت فيما تقدم استدلال أبي هريرة رضي الله عنه بقوله عليه الصلاة والسلام وهو يصلي على أن تلك الساعة ليست بعد العصر لأن ذلك الوقت ليس وقت صلاة وجواب عبد الله بن سلام رضي الله عنه له بأن المراد بكونه يصلي انتظار الصلاة ومكوث أبي هريرة على ذلك يقتضي قبول هذا الجواب منه لكن أشكل على هذا الجواب قوله في رواية الصحيحين وهو قائم يصلي فقوله وهو قائم يقتضي أنه ليس المراد انتظار الصلاة وإنما المراد الصلاة حقيقة لكنه مع ذلك حمل القيام على الملازمة والمواظبة كما في قوله تعالى (إلا ما دمت عليه قائماً) أي ملازماً مواظباً مقيماً واعلم أن حمل الصلاة على انتظارها حمل للنظر على مدلوله الشرعي لكنه ليس

المدلول الحقيقي وإنما هو مجاز شرعي ويحتمل حمل الصلاة على مدلولها اللغوي وهو الدعاء وهو الذي ذكره النووي وأما على القول بأنها حالة الصلاة فالمراد حينئذ بالصلاة مدلولها الشرعي الحقيقي والظاهر حينئذ أن قوله قائم بـه على ما عده من أحوال الصلاة كحالة الجلوس والسجود كذلك بل هما أليق بالدعاء من حالة القيام وإدماحنا الصلاة على الدعاء فالمراد الإقامة على انتظار تلك الساعة وطلب فضلها والدعاء فيها **(الرابعة)** الحكمة في إخفاء هذه الساعة في هذا اليوم أن يجتهد الناس فيه ويستوعبوه بالدعاء ولو عرفت خصوصها بالدعاء وأهملوا ما سواها وهذا كما أنه تعالى أخفى اسمه الأعظم في أسمائه الحسنى ليسأل بجميع أسمائه وأخفى ليلة القدر في أوتار العشر الأخير أو في جميع شهر رمضان أو في جميع السنة على الخلاف في ذلك ليجتهد الناس في هذه الأوقات كلها وأخفى أولياءه في جملة المؤمنين حتى لا يخص بالأكرام واحد بعينه وقد ورد فيها ما ورد في ليلة القدر من أنه أعلم بها ثم أنسها رواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه من حديث أبي سعيد الخدري قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال إني كنت أعلمها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر وإسناده صحيح قال الحاكم إنه على شرط الشيخين ولعل ذلك يكون خيرا للأمة ليجتهدوا في سائر اليوم كما قال عليه الصلاة والسلام في ليلة القدر حين أنسيتها وعسى أن يكون خير الكمال والدي رحمه الله في شرح الترمذي وإن من كان مطلبه خطيرا عظيما كسؤال المغفرة والنجاة من النار ودخول الجنة ورضي الله تعالى عنه لجدير أن يستوعب جميع عمره بالطلب والسؤال فكيف لا يسأل على طالب مثل ذلك سؤال يوم واحد كما قال عبد الله بن عمر إن طلب حاجة في يوم يسير قال والدي رحمه الله ومن لم يتفرغ لاستيعاب اليوم بالدعاء وأراد حصول ذلك فطريقه كما قال كعب الأحبار لو قسم الإنسان جمعة في جمع أتى على تلك الساعة قال وهذا الذي قاله بناء على أنها مستقرة في وقت واحد من اليوم لا تنتقل وهو الصحيح المشهور والله أعلم **(الخامسة)** أطلق في هذه الرواية المسئول وظاهره أن جميع الأشياء في ذلك سواء وفي رواية أخرى يسأل الله خيرا وهي

في الصحيحين من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة وفي صحيح مسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة وهي أخص من الأولى إن فسر الخير بخير الآخرة وإن فسر بأعم من ذلك ليشمل خير الدنيا فيحتمل مساواتها للرواية الأولى ويحتمل أن يقال إنها أخص أيضا لانه قديدء وبشيء ليس خيرا في الدنيا ولا في الآخرة بل هو شر محض يحمله على الدعاء به سوء الخلق والخرج فيحمل المطلق على المقيد وقد ورد التقييد أيضا في حديث سعد بن عباد أن رجلا من الانصار أتى النبي ﷺ فقال أخبرنا عن يوم الجمعة ماذا فيه من الخير؟ قل فيه خمس خلال الحديث وفيه ساعة لا يسأل عبدها شيئا إلا أتاها الله ما لم يسأل ما أتاها أو قطيعة رحم رواء أحمد والبخاري والطبراني في الكبير وإسناده جيد وعطف قطيعة الرحم على المأثم وإن دخل في عمومها لعظم ارتكابه وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي لبابة مالم يسأل حراما وروى الطبراني في معجمه الاوسط من حديث أنس قال عرضت الجمعة على رسول الله ﷺ الحديث وفيه وفيها ساعة لا يدعو عبد ربه بخير هو له قسم إلا أعطاه أو يتعوذ من شر الادفع عنه ما هو أعظم منه ففي هذا الحديث أنه لا يجاب إلا فيما قسم له وهو كذلك ولله لا يلهم الدعاء إلا فيما قسم له جمعا بينه وبين الحديث الذي أطلق فيه أنه يعطى ما أله ولكن جاء في حديث أنس في رواية ذكرها البيهقي في المعرفة وإن لم يكن قسم له دخر له ما هو خير منه وقوله أو يتعوذ من شر الادفع عنه ما هو أعظم منه لم يندكر فيه دفع المستغاذ منه فكان المعنى دفع عنه ما هو أعظم إن لم يقدر له دفع ما تعوذ منه ويحتمل أنه سقط منه لفظة (أو) وأنه كان إلا دفع عنه أو ما هو أعظم منه فإن نسخ المعجم الاوسط يقع فيها الغلط كثيرا لعدم تداولها بالسمع وقد ورد في حديث إن الداعي لا يخطئه إحدى ثلاث إما أن يستجاب له أو يدخر له في الآخرة أو يدفع عنه من سوء مثلها ولكن ذلك الحديث في مطلق الدعاء فلا بد وإن يكون للدعاء في ساعة الاجابة مزيد مزية وقد يقال ذكر في مطلق الدعاء أن يدفع عنه من سوء مثلها وذكر في ساعة الاجابة دفع ما هو أعظم منه فهذه هي المزية والله اعلم السادسة قوله

واشار بيده يقللها لم يبين كيفية هذه الاشارة وقد تقدم في رواية البخاري
 ووضع أظلمته على بطن الوسطى والخنصر والظاهر ان المراد اغملة الابهام وقد
 يقال كيف وضعها على بطن الوسطى والخنصر وبين هذين الأصبعين اصبع
 اخرى وهى البنصر ولعله عرض الابهام على هذه الأصابع وسكت عن ذكر
 البنصر لأنه إذا وضع الابهام عرضا على الوسطى والخنصر فلا بد وان يكون
 موضوعا على البنصر ايضا فسكت عنه لفهمه مما ذكر وأما اذا كان الابهام
 موضوعا على استقامته فلا يمكن ان يكون موضوعا على الوسطى والخنصر
 في حالة واحدة والله اعلم **(السابعة)** فيه العمل بالاشارة وأنها قاعة مقام النطق
 إذا فهم المراد بها وقد اوردته البخاري في باب الاشارة في الطلاق والامور
 وإنما اكتفى اصحابنا بالاشارة في الطلاق والعقود ونحوها من الأخرس الذي
 لا يقدر على النطق إذا كانت له إشارة مفهومة اما الناطق فلم يكتبوا باشارته
 في العقود والنسوخ ونحوها وإنما اكتفوا بها في الأمور الخفيفة **(الثامنة)** قد
 ورد التصريح بذلك لفظا بقوله وهى ساعة خفيفة وهو في صحيح مسلم من حديث
 محمد بن زياد عن ابي هريرة وفي معجم الطبراني الأوسط عن انس ان النبي
 ﷺ قال ابتغوا الساعة التي ترجى في الجمعة ما بين العصر إلى غيبوبة الشمس
 وهى قدر هذا يعنى قبضة وفي حديث عبد الله بن سلام عند ابن ماجه او بعض
 ساعة وذلك يدل على قصر زمانها وأنها ليست مستغرقة لما بين جلوس الامام
 على المنبر وآخر الصلاة ولا لما بين العصر والمغرب بل المراد على هذين القولين
 وعلى جميع الأقوال ان تلك الساعة لا تخرج عن هذا الوقت وانها لحظة لطيفة وقد
 نبه على ذلك القاضى عياض وقال النووي في شرح المذهب بعد نقله عنه ان الذى
 قاله صحيح فأت لكن فى متن أبى داود وغيره عن جابر عن رسول الله ﷺ
 يوم الجمعة ثنتا عشرة يريد ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئا إلا أئاد الله
 فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر وهذا يقتضى أن المراد الساعة التى ينقسم النهار
 منها إلى اثني عشر جزءا لكونه صدر الحديث بأن يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة
 فدل على أن قوله فى آخره فالتمسوها آخر ساعة أى من الساعات الاثني عشرة

باب النهي عن الصلاة في الحرير

عن عقبة بن عامر أنه قال: «أُهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فروج حرير فلبسه ثم صلى فيه ثم نزع نزعاً عنيفاً شديداً كالكاره له، ثم قال: لا ينبغي هذا للمتقين»

المذكورة أول الحديث إلا أن يقال ليس المراد بالتماسها آخر ساعة أنها تستوعب آخر ساعة بل هي لحظة لطيفة في آخر ساعة فتلتصق تلك اللحظة في تلك الساعة لأنها منحصرة فيها وليست في غيرها والله أعلم **﴿التاسعة﴾** فيه فضل الدعاء يوم الجمعة واستحباب الاكثار منه فيه رجاء مصادفة تلك الساعة ولا سيما في هذين الوقتين وهما من جلوس الامام على المنبر إلى فراغه من الصلاة وبعد صلاة العصر إلى المغرب وقد صرح بذلك العلماء من أصحابنا وغيرهم **﴿العاشر﴾** فيه فضل يوم الجمعة لاختصاصه بهذه الساعة التي لا توجد في غيره وقد ورد التصريح بأنه خير يوم طلعت فيه الشمس وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وورد في ذلك عدة أحاديث وصرح أصحابنا الشافعية بأنه أفضل أيام الأسبوع وأن يوم عرفة أفضل أيام السنة واختلفوا في أفضل الأيام مطلقاً على وجهين أحدهما أنه يوم عرفة وذكروا ذلك في الطلاق فيما لو قال لزوجته أنت طالق في أفضل الأيام ومقتضى الحديث المصروح بأن يوم الجمعة خير يوم طلعت فيه الشمس تفضيله مطلقاً كما هو أحد الوجهين والله أعلم

باب النهي عن الصلاة في الحرير

﴿الحديث﴾ الأول عن عقبة بن عامر أنه قال: «أُهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرير فلبسه ثم صلى فيه ثم نزع نزعاً عنيفاً شديداً كالكاره له ثم قال لا ينبغي هذا للمتقين» (فيه) فوائد **﴿الأولى﴾** أخرجه الشيخان والنسائي من طريق الليث بن سعد وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد الحميد بن جعفر كلاهما عن

يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة وفي روايتهم بعد قوله ثم صلى فيه
ثم انصرف ﴿الثانية﴾ الفروج بفتح الفاء وضم الراء وتشديدها وآخره
جيم هذا هو الصحيح المشهور في ضبطه ولم يذكر الجمهور غيره قال النووي في
شرح مسلم وحكى ضم الفاء وحكى القاضي عياض تخفيف الراء وتشديدها
قال النووي والتخفيف غريب ضعيف قلوا وهو قباء مشقوق من خلفه واعتبر
فيه أبو العباس القرطبي كونه ضيق الكمين ضيق الوسط وأغرب بأمر آخر وهو أنه قال
إن المعروف ضم الفاء وجعل الفتح غريباً والمعلوم عكس ما قال أما الصغير من
ذكور أولاد الدجاج فقال اتقاضى عياض هو بضم الفاء لا غير وضبطه صاحب
الحكم بالفتح ثم قل والضم لغة فيه رواه الأحياني وأعلم أن الرواية فروج
حرير بالاضافة ونقل البخاري عن غير الالبث أنه قال فروج حرير أي برفعهما
على ترك الاضافة وأن الثاني تابع الأول على أنه بدل أو عطف بيان ﴿الثالثة﴾
وفيه قبوله عليه الصلاة والسلام لأهدية وذلك معروف من عاداته أما الحال
بعده فيحرم عليهم قبول الهدايا إلا ما يستثنى من ذلك كما هو معروف في
موضمه ﴿الرابعة﴾ لبس النبي ﷺ لهذا الفروج كان قبل تحريم الحرير على
الرجال كما صرح به القاضي عياض والنووي وغيرها وهو واضح لا بد من القول
به ونزعه له الظاهر أنه لورود تحريمه ويدل لذلك ما في صحيح مسلم من حديث
أبي الزبير عن جابر قال لبس النبي ﷺ يوماً قباء من ديباج أهدى له ثم أوشك
أن نزعه فأرسل به إلى عمر بن الخطاب فقبل له قد أوشك ما نزعت
بارسول الله فقال نهاني عنه جبريل الحديث قال النووي ولعل أول
النهي والتحريم كان حين نزعه ولهذا قال في حديث جابر نهاني عنه جبريل
فيكون هذا أول التحريم انتهى قال القاضي عياض وهذا أولى من قول من
قال لعله نزعه لسكونه من زى المعجم انتهى وعلى الأول ففيه دلالة على أنه
لا كراهة في لبس الثياب الضيقة المفرجة لسكونه لم يكرهه لهذه الهيئة بل
لسكونه حريراً طراً تحريمه وعلى الثاني ففيه كراهة لبسها لأنه كرهه حينئذ لبياتته
الخاصة والله أعلم ﴿الخامسة﴾ بوب عليه البخاري في صحيحه باب من صلى

في فروج حرير ثم نزعها وقال ابن بطل اختلف العلماء فيمن صلى بثوب حرير فقال الشافعي وأبو ثور يحزئه ونكرهه وقال ابن القاسم عن مالك يعيد في الوقت إن وجد غيره وعليه جل أصحابه وقال أشهب لا إعادة عليه في وقت ولا غيره وهو قول أصح وروى عن ابن وهب وأبو مخنف ابن الماجشون لباس الحرير في الحرب والصلاة به لئلا يترهب على العدو والمباينة وقال آخرون إن صلى بثوب حرير وهو يعلم أن ذلك لا يجوز أعاد الصلاة قال ابن بطل ومن أجاز الصلاة فيه احتج بأنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه أعاد الصلاة التي صلى فيها ومن لم يحز أخذ بعموم تحريم لباس الحرير للرجال قلت هذا كلام باطل قبيح مقتضاه أنه عليه الصلاة والسلام صلى في الثوب الحرير في حالة كونه لبسه حراما لأن المسألة المختلف فيها إذا صلى فيما لا يجوز من غير أن يكون تحريمه مختصا بحالة الصلاة كالحرير والمغصوب ونحوهما والجمهور صححوا الصلاة وعن أحمد رواية بإبطالها ومنشأ الخلاف أن النهي هل يقتضي الفساد في هذه الصورة فالجمهور قالوا لا يقتضي الفساد لكونه غير خاص بالعبادة بل هو أعم منها أما لو صلى في ثوب حرير حين كان لبسه مباحا فالصلاة صحيحة من غير توقف في ذلك وهذه الصلاة كانت قبل التحريم بلا شك فهي صحيحة لا يجب على فاعلها إعادة من غير خلاف وليست في محل النزاع حتى يستدل بها لأحد القولين ثم في كلامه خلل آخر وهو قوله ومن أجاز الصلاة فيه ولا أحد ممن يعتد به يحجز الصلاة فيه الآن مطلقا وفاقته أنه يصححها لو وقعت فكان حقه أن يقول ومن صحح الصلاة فيه أو من لم يوجب إعادة الصلاة فيه هذا مع أن الكلام من أصله فاسد في غير موضعه وإن كان النبي ﷺ إنما نزعها لكونه من زى الأتاجم من غير أن يكون حرم ذلك الوقت فهو أبعد من الإعادة فالخاصل أن صلاته عليه الصلاة والسلام في الثوب الحرير دال على جوازه ونزعه محتمل للتحريم ولغير التحريم فإن قلت قول المصنف في تبويبه النهي عن الصلاة في الحرير يقتضي ورود نهى خاص عن لبسه في حالة الصلاة وقد قررتم أن النهي عن لبسه غير مقيد بحالة الصلاة قلت لا يلزم أن يكون فيه نهى خاص بل إذا

ورد النهي من غير تقييد بحالة وقلنا إن العام في الأشخاص عام في الأحوال فلنا أن نستدل بالنهي في كل حالة لتناوله لها وإتفايد المصنف بحالة الصلاة ليكون التبويب ملائماً لما هو فيه من أمر الصلاة ولو أهل هذا التقييد لكان تبويبا أجنبيا عن الصلاة وكان حقه حينئذ إيراد في اللباس فإن قلت أي نهى في هذا الحديث قلت مجموع ما وقع من النزع العنيف وإظهار الكراهة وقوله لا ينبغي هذا للمتقين في معنى النهي في الدلالة على التحريم كما سذكره فأقيم مقام النهي في إطلاق اسمه عليه والله أعلم **(السادسة)** قوله ثم نزع زعاعيفه أي بشدة وقوة ومبادرة لذلك لا رفق وتأن على عادته في الأمور وذلك يدل على أنه طراً تحريمه وأكد ذلك بقوله كالكاره له وقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي هذا للمتقين أي للمؤمنين فانهم هم الذين خافوا الله تعالى واتقوه بأيمانهم وطاعتهم له كذا قال أبو العباس القرطبي وقد يقال هذا من خطاب التهييج لأن فيه إشعاراً بأنه لا يلبسه ويستخف بأمره إلا غير المتقين فيفر المرء من لبسه خشية أن يقال إنه غير متق لله تعالى ففيه تهيج المكاف على امتثال ذلك وال أخذ به وحمل التقوى على تقوى الكفر خاصة بعيد بل الظاهر جملة على مطلق التقوى بالتقرير الذي ذكرته وهذا دال على تحريم لبس الحرير على الرجال وأما النساء فلا يدخلن في هذا لأن اللفظ غير متناول لهن على الراجح في الأصول فلا يقال في حقهن إلا المتقيات ودخولهن بتغليب لفظ الرجال عليهن مجاز صد عنه ورود الأحاديث الصريحة في تحريمه على الرجال وإباحته للنساء وأخذ بذلك جمهور العلماء من السلف والخلف وحكى الإجماع عليه لكن حكى القاضي عياض وغيره عن قوم إباحته للرجال والنساء وعن عبد الله بن الزبير تحريمه على الفريقين قال النووي ثم انعقد الإجماع على إباحته للنساء وتحريمه على الرجال **(السابعة)** قد يخرج بقوله للمتقين الصبيان فإنهم ليسوا أهل تكليف وغير مأمورين بالتقوى وقد قال أصحابنا يجوز لباسهم الحرير والحلي في يوم العيد وفي جواز لباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه (أصحها) عند الرافعي في الحرير والنزوي جوازه **(الثاني)** تحريمه **(الثالث)** جوازه قبل من

التمييز وهو سبعم سنين وتحريمه بعدها وصححه الرافعي في شرحه ونقله عن
العراقيين وعن أحمد روايتان أصحهما التحريم مطلقا ﴿الثامنة﴾ الإشارة بقوله
هذا هل هي إلى اللبس الذي وقع منه أو إلى الحرير، فنقدر ما هو أعم من اللبس
وهو الاستعمال لأن الدوات لا توصف بتحريم ولا تحليل، محتمل ويترتب
عليه أن الحديث هل يدل على تحريم الافتراش أم لا؟ إن قلنا بالنفي دل على
ذلك وإن قلنا بالأول فقد يقال إن الافتراش ليس لبسا وقد يقال هو لبس
للمقاعد ونحوها ولبس كل شيء بحسبه وقد قال أنس رضي الله عنه: فممت إلى
حصير لنا قد اسود من طول ما لبس وإنما يلبس الحصير بالافتراش والجمهور
على تحريم الافتراش وخالف في ذلك أبو حنيفة فجوزه وقال به من المالكية
عبد الملك بن حبيب وقد قطع النزاع في ذلك حديث حذيفة نهانا النبي ﷺ
عن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه رواه البخاري في صحيحه ومن العجيب
أن الرافعي من أصحابنا صحح أنه يحرم على النساء افتراش الحرير وإن كان
يجوز لهن لبسه قطعا لكن الصحيح جوازه لهن أيضا وبه قطع العراقيون
والمثولي وصححه النووي ﴿التاسعة﴾ التحريم إنما هو في الثوب الذي كله حرير
فلو كان بعضه حريرا وبعضه كتانا أو صوفيا فالصحيح الذي جزم به أكثر
أصحابنا الشافعية أنه إن كان الحرير أكثر وزنا حرم وإن كان غيره أكثر
وزنا لم يحرم على الأصح وكذا لو استويا لا تحريم على الأصح ولم يعتبر القفال
الوزن وإنما اعتبر الظهور فقال إن ظهر الحرير حرم وإن قل وزنه وإن استتر لم
يحرم وإن كثرت وزنه ﴿العاشرة﴾ يستثنى من تحريم الحرير مواضع معروفة
(منها) ما إذا احتاج إليه لحر أو برد ومنها ما إذا دعت إليه حاجة كجرب وقل
ومنها ما إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره وكذا يجوز أن يلبس منه ما هو
وقاية للقتال كالديباج الصفيق الذي لا يقوم غيره مقامه وقال بعض أصحابنا
يجوز لبسه في الحرب مطلقا لما فيه من حسن الهيئة وزينة الاسلام كتعلية
السيف والصحيح تخصيصه بحالة الضرورة ولكل من هذه الصور دليل ينحصر
معروف في موضعه والله تعالى أعلم

وعن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلة فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله كسوتنيها وقت في حلة عطاردة ما قلت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنني لم أكسكها لتلبسها. فكساها عمر أخاه مشركا بمكة. وفي رواية مسلم حلة من إستبرق.

الحديث الثاني

عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك؟ فقال رسول الله ﷺ إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله ﷺ منها حلة فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطاردة ما قلت؟ فقال رسول الله ﷺ إنني لم أكسكها لتلبسها فكساها عمر أخاه مشركا بمكة (فيه) فوائد (الأولى) انتق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق مالك وفي رواية أبي داود رأى حلة سيرة يعني تباع وأخرجه البخاري من طريق جويرية بن أسماء وأخرجه مسلم من طريق موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر وجريير بن حازم خستهم عن نافع وفي رواية جويرية إنما بعث إليك لتبسمها أو تكسوها وفي رواية جريير بن حازم رأى عمر عطاردة التميمي يقيم بالسوق حلة سيرة وكان رجلا يفتي الملوك ويصيب منهم وفيها إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة وفيها أيضا فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أئمة بن زيد بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة وقال شقتها خرا بين

فسألك خاء عمر بخلته يحملها فقال يا رسول الله بعثت إلى بهذه وقد قلت بالأمس في حلة عطار ما قلت ؟ قال إني لم أبعث بها إليك لتلبسها ولكني بعثت بها إليك لتصيب بها وأما أسامة فراح في حملته فنظر إليه رسول الله ﷺ نظرا عرفه أن رسول الله ﷺ قد أنكر ما صنم فقال يا رسول الله ما تنظر إلى فأنت بعثت إلى بها فقال إني لم أبعث لتلبسها ولكني بعثت بها لتشقها خرا بين نسائك وأخرجه البخاري من طريق عقيل بن خالد ومسلم من طريق عمر بن الحارث ويونس بن يزيد ثلاثهم عن الزهري عن سالم عن أبيه قال وجد عمر حلة استبرق تباع في السوق الحديث وفيه فتعل بها العبد وللوفد وفيه ثم أرسل إليه بحجة ديباج وفيه تبيعها وتصيب بها بعض حاجتك واتفق عليه الشيخان أيضا من طريق أبي بكر بن حفص عن سالم عن أبيه بمعناه اخضر منه وفيه إنما بعثت بها إليك لتستتم بها زاد البخاري يعني تبيعها واتفق عليه الشيخان أيضا من طريق يحيى بن أبي اسحق قال قال لي سالم بن عبد الله ما الاستبرق ؟ قلت ما غلظ من الديباج وخشن منه ؛ قال سمعت عبد الله يقول رأى عمر على رجل حلة من استبرق الحديث وفيه إنما بعثت بها إليك لتصيب بها مالا وأخرجه البخاري من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر كرواية نافع عنه واعلم أن البخاري أخرج هذا الحديث في سبعة مواضع من صحيحه كما اتفق له في حديث الأعمال في الجمعة والبيع والهبة والجهاد واللباس والأدب في موضعين منه (الثانية) الحلة بضم الحاء المهمة وتشديد اللام اسم لتوبين أحدهما إزار والآخر رداء وقال في المشارق ثوبان غير لفيقين رداه وإزار سميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل على الآخر وقال في النهاية تبعاء للهروي الحلة واحدة الحلل وهي برود اليمن ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد انتهى فقيدتها بقيدتين أن تكون من برود اليمن وأن يكون الثوبان من جنس واحد والتقيد الأول غير معتبر فيطلق اسم الحلة على الثوبين وإن لم يكونا من برود اليمن ولذلك قال في المحكم بردا وغيره وقال في الصحاح قال أبو عبيد الحلل برود اليمن والحلة زارور رداه اه وذلك يقتضي أن اللفظ مشترك

بين برود اليمن وبين ازار ورداء من أى جنس كانا وحكى المندرى في حواشى
السنن قولاً ان أصل تسميتهما بذلك إذا كان الثوبان جديدين كما حل طيهما
فقبل لمحاولة لهذا ثم استقر عليهما الاسم **﴿الثالثة﴾** السيراء بكسر السين المهملة
وفتح التاء المثناة من تحت ممدود قال في الصحاح برد فيه خطوط صفر وقال في
المحكم ضرب من البرود وقيل ثوب مسير فيه خطوط تعمل من القز وقيل
ثياب من ثياب اليمن انتهى ولا تنافي بين هذه العبارات فهو برد فيه خطوط
يعمل باليمن ثم قال في المحكم والسيراء الذهب والسيراء ضرب من النبت وهى أيضاً
القرفة اللازقة بالنواة والسيراء الجريدة من جرائد النخل انتهى وقال في المشارق
السيراء الحرير الصافي وقال ملاك الوشى من الحرير وقال ابن الانبارى السيراء أيضاً
الذهب وقيل هو نبت ذو ألوان وتخطيط شبيهت به بعض الثياب قاله الطوسى وقال
الخليل هو ثوب مضلع بالحرير وقيل هو مختلف الألوان وفى كتاب ابن داود
السيراء المضلع بالقز وقيل هو ثوب ذو ألوان وخطوط ممتدة كأنها السيور بخالطها
حرير وفي رواية أخرى حلة سندس وهو الحرير وهذا يدل على أنها واحدة انتهى
وقال فى النهاية نوع من البرود بخالطه حرير كالسيور فهو فعلاء من السير القند وقال
ابن عبد البر أهل العلم يقولون إنها كانت حلة من حرير وأهل اللغة يقولون
هى التى بخالطها الحرير قال الخليل بن أحمد السيراء هى التى بخالطها الحرير وقال
غيره هى ضرب من الوشى والبرود انتهى **﴿الرابعة﴾** قوله حلة سیراء بتنوين
حلة على أن قوله سیراء تابع له بدل أو عطف بيان أو نعت كذا حكاه
القاضى عياض عن المحدثين والنووى عن أكثر المحدثين وقال أبو العباس
القرطبى إنه الرواية وقال الخطابى قالوا حلة سیراء كما قالوا نافعة عشاء انتهى
وآخرون يتركون التنوين فى ذلك ويجعلون حلة مضافاً إلى سیراء حكاه القاضى
عياض عن ابن سراج ومتقنى الحديث وحكاه النووى عن المحققين ومتقنى
العربية وله ترجيحان أحدهما أنه من إضافة الشئ إلى صفته كقولهم ثوب خز
ذكره القرطابى والثانى أن سیراءه قال لم يأت فعلاء صفة لكن اسم وهو الحرير
الصافى فعلاء حلة حرير ذكره القاضى عياض وغيره وحكى عن الخليل بن أحمد

أنه قال ليس في الكلام فعلاء بالكسر ممدود الآخر إلاحولاء أي وهو الماء الذي يخرج على رأس الولد وعنباء أي لغة في العنب وسيراء ﴿الطامسة﴾ إن فسرنا السيراء بأنها الحرير المحض وهو الذي تقدم أن ابن عبد البر حكاه عن أهل العلم واحتج له بما رواه من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر لهذا الحديث وفيه حلة من حرير وقال النووي أنه الصحيح الذي يتعين القول به جمعا بين الروايات لما في صحيح مسلم في هذا الحديث حلة من استبرق وفي رواية أخرى له من ديباج أو حرير وفي أخرى حلة سندس قال فهذه الألفاظ تبين أن هذه الحلة كانت حريرا محضا ففيه دليل على تحريم لبس الحرير على الرجال وإباحته للنساء لقوله في بعض طرقه في صحيح مسلم لاسامة بن زيد ولكني بعثت بها تشقةا خمرأ بين نسائك وهو مجمع عليه اليوم كما تقدم تقريره في الحديث الذي قبله ﴿السادسة﴾ وإن قلنا إنها الثوب الذي يخالطه حرير كالسيور فاستدل به من ذهب إلى تحريم الخز وغيره من الحررات المشتملة على الحرير وغيره وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فتقدم في الحديث الماضي أن المرجح عند الشافعية الجواز فيما إذا كان غير الحرير أكثر وزنا أو استويا وكذا قال الحنابلة إن الحكم للإغلب منهما وعندهم فيما إذا استويا وجهان قال ابن عقيل والأشبه التحريم انتهى ولا يستدل بهذا الحديث على التحريم في حالتي الاستواء أو نقص الحرير لاحتمال كون حريرها كان أكثر وهذه واقعة عين محتملة فسقط بها الاستدلال هذا إن لم تفسر السيراء بالحرير المحض والله أعلم قال ابن قدامة ولا بأس بلبس الخزنص عليه أحمد وقد روى عن عمران بن الحصين والحسن بن علي وأنس بن مالك وأبي هريرة وابن عباس وأبي قتادة وقيس وعبد الرحمن بن عوف ومحمد بن الحنفية وعبد الله بن الحارث ابن أبي ربيعة وغيلان بن جرير وشبل بن عوف وشريح أنهم لبسوا الخز وقال عمار بن أبي عمار أتت مروان مطارف من خز فكساها أصحاب رسول الله ﷺ فكساها أبا هريرة مطرفا من خز أغبر فكان يشنيه من سعته وكست عائشة

عبد الله بن الزبير مطرفاً من خز كانت تلبسه رواه مالك في الموطأ وعن
عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلاً يتجاراً على بغلة بيضاء عليه
عمامة خز سوداء فقال كسانها رسول الله ﷺ رواه أبو داود انتهى وقال مالك
أكره لبس الخبز لأن سداه حرير رواه عنه ابن وهب وابن القاسم وقال في
رواية ابن القاسم أيضاً كان ربيعة يلبس القلنسوة بطائفا وظهارتها خز
وكان إماماً قال القاضي عياض ويذكر عن مالك جواره قال القاضي عبد الوهاب
يجوز لبسه وكرهه مالك لأجل السرف وقال الحنفية لأبأس يلبس ما سداه
حرير وأنته غير حرير ومنه الخبز وأما العكس وهو ما لحته حرير وسداه غير
حرير فهو مكروه والكراهة إلى الحرام أقرب كما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف
وقال محمد بن الحسن كل مكروه حرام وإنما لم يطلق عليه حرام لعدم وجود النص
القاطع فيه وحكى عن محمد بن الحسن أنه قال لأبأس يلبس الخبز ما لم تكن فيه
شهرة فإن كانت فيه شهرة فلا خير فيه واعلم أن النووي من أصحابنا قال إن السدي
هو المستر واللحمة هي التي تشاهد وقال ابن الرفعة الذي نعرفه العكس ﴿ السابعة ﴾
فيه جواز بيع الحرير وإن كان محرماً على الرجال لوجود المنفعة فيه وهو استعمال
النساء له وقد بيع في زمنه عليه الصلاة والسلام عند باب المسجد وعرض
عليه عمر رضي الله عنه شراءه وأقره وقال لعمر رضي الله عنه في جبة
ديباج تبيعها وتصيب بها بعض حاجتك وهذا جمع عليه ﴿ الثامنة ﴾ وفيه
تذكير المفضل الفاضل بما يحتاج إليه من أمر دينه ودنياه إذا ذهل عنه أو
لم يعرف به ﴿ التاسعة ﴾ وفيه أن المستحب التجميل يوم الجمعة بالملابس الحسنة
لكونه عليه الصلاة والسلام أقر عمر على ذلك وإنما أنكر استعمال الصيراء وما
في معناه وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن عبد الله بن سلام مرفوعاً (ما على
أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته) وتقدم أن في الصحيحين
من حديث سالم عن أبيه للعبد بدل الجمعة والقصة واحدة وذلك يقتضي أن
عمر ذكر الأمرين وقال العلماء يستحب التجميل في سائر مجامع الخير إلا ما ينبغي
فيه إظهار التمكن والتواضع والخوف كالأستقاء والكسوف ﴿ العاشرة ﴾

وفيه استحباب التجميل لورود الوفود لما في ذلك من تعظيم أمر الإسلام وإرهاب العدو ﴿الحادية عشرة﴾ قوله لاخلق له بفتح الخاء المعجمة أى لانصيب له وقيل لاحرمة له وقيل لادين له قال النووي فعلى الأول يكون محمولا على الكفار وعلى القولين الآخرين يتناول المسلم والكافر ﴿الثانية عشرة﴾ عطاردهو ابن حاجب بن زرارة بن عدس التميمي كان سيد قومه وزعيمهم وفد على النبي ﷺ مع الزبير بن بدر والافرع بن حابس وغيرهما سنة تسع وقيل سنة عشر والأول أصح ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه أنه يجوز أن يوهب للرجل مالا يجوز له لبسه فإنه لا يتعين في الانتفاع بالموهوب اللبس ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله فكساده عمر أخاه مشركا بمكة هو أخوه لأنه كما هو مصرح به في مسند أبي عروانة الأصمري ينفى واسمه عثمان بن حكيم بن أمية السلمي كما حكاه ابن بشكوال في المسببات عن ابن الحذاء في التعريف وفي رواية للبخاري أرسل بها عمر إلى أخيه من أهل مكة قبل أن يسلم قال النووي في شرح مسلم فهذا يدل على أنه أسلم بعد ذلك قلت لم أر أحدا ممن صنف في الصحابة ذكره فيهم وذلك يدل على أنه لم يسلم ﴿الخامسة عشرة﴾ فيه صلة الأقارب الكفار والاحسان إليهم وجواز الإهداء للكافر ولو كان حريبا فان مكة لم يبق فيها بعد الفتح مشرك وكانت قبل ذلك حربا ذكره ابن عبد البر وفيه نظر فان وفود عطاردا إنما كان بعد الفتح في التاسعة أو العاشرة كما تقدم وكان إرسال هذه الهدية بعد وفوده ﴿السادسة عشرة﴾ استدلل به على أنه كان من المقرر عند عمر رضي الله عنه أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وإلا لم يكن بينه وبين ذلك المشرك فرق في تحريم لبس الجبر على كل منهما قال النووي وهذا وهم باطل لأن الحديث إنما فيه الهدية إلى كافر وليس فيه الإذن له في لبسها وقد بعث النبي ﷺ ذلك إلى عمر وعلى وأصامة بن زيد رضي الله عنهم ولم يلزم منه إباحة لبسها لهم بل صرح ﷺ بأنه إنما أعطاه لينتفع بها بغير اللبس والمذهب الصحيح الذي عليه المحققون والأكثر أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة فيحرم عليهم الحرير كما يحرم على المسلمين قلت قد يقال إهداء الحرير للمسلم لا يلزم منه لبسه له لما عنده من

وعن علي قال : « نهى عن مياثر الأرجوان ولبس القسي » وخاتم الذهب ، قال محمد فذكرت لأخي يحيى بن سيرين فقل : أولم تسمع هذا ؟ نعم وكفاف الديباج ، رواه أبو داود واسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي والمصفر وعن تحمُّم الذهب » وعلق البخاري عن أبي بردة قال « قلت لعلي ما القسيّة ؟ قال ثياب أتتفا من الشام أو من مصر مضلّمة فيها حرير » وفيها أمثال الاتزنج والميثره كانت النساء تصنعه ليعملن مثل القطايف ، ولها من حديث البراء ابن مازب « نهانا عن لبس الحرير والديباج والقسي والاستبرق والمياثر الحمر »

الوازع الشرعي بخلاف الكافر فإن كفره يحمله على لبسه فليس عنده من اعتقاد تحريره ما يكفه عن ذلك فلولاً لإباحة لبسه له لما أعين على تلك المعصية بأهدائه له وينبغي أن يقال فيما إذا كان المسلم فاسقاً متهاوناً بامر الدين يعتاد لبس الحرير بحيث يلزم من إهدائه له لبسه بحسب العادة يحرم إهداؤه له لما في ذلك من إغاثته على المعصية كما رجح النووي من أصحابنا في بيع الصير ممن يتخذ خمرًا إذا تحقق ذلك أنه يحرم وإن كان الأكثرون على خلافه أما إذا لم يتحقق ذلك ولكن غلب كرهه فقط

﴿ الحديث الثالث ﴾

عن علي قال « نهى عن مياثر الأرجوان ولبس القسي وخاتم الذهب قال محمد فذكرت لأخي يحيى بن سيرين فقال أولم تسمع هذا ، نعم وكفاف الديباج » رواه أبو داود وصرح مسلم برفعه دون ذكر المياثر وللشيخين نحوه من حديث البراء (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ رواه أبو داود والنسائي من طريق هشام عن محمد بن عبيدة عن علي إلا أن أبا داود اقتصر على الجملة الأولى فلو عزاه المصنف رحمه الله للنسائي لكان أولى لكونه أخرجه بتمامه من هذا الوجه ورواه النسائي من رواية أشعث عن محمد بن عبيدة عن علي قال نهاني النبي ﷺ عن القسي

والحرير وخاتم الذهب وأن أقرأ رآك ما وقد تقر في عني الحديث والأصول أن قول
الصحابي نهى عن حمل على نهى النبي ﷺ على الصحيح وتنا كذا ذلك بالصرح برفع في
رواية أخرى وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه من طريق هبيرة
ابن مريم عن علي قال نهاني رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب وعن لبس القسي
والميثرة الحمراء لفظ أبي داود وقال الترمذي نهى رسول الله ﷺ ولم يقيد الميثرة
بكونها حمراء وقال حسن صحيح وفي صحيح مسلم وغيره من طريق إبراهيم بن عبد الله
ابن حنين عن أبيه عن علي أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي والمعصفر وعن
تختم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع ومن طريق عاصم بن كليب عن أبي
بردة عن علي قال نهاني يعني النبي ﷺ أن أجعل خاتمي في هذه أو التي تليها
لم يدرك عاصم في أي الثنتين ونهاني عن لبس القسي وعن جلوس على المياثر قال فأما
القسي فتيا ب مضلعة يؤتى بها من مصر والشام فيها شبه كذا وأما المياثر فشيء
كانت تجعله النساء لبعولتهن على الرحل كالقطائف الأرجوان واقتصر
البخاري على الموقوف منه تعليقا فقال وقال عاصم عن أبي بردة قال قلت
لعلي ما القضية؟ قال ثياب أنتنا من الشام أو من مصر مضلعة فيها حرير أمثال
الأنرج وفي بعض نسخه وفيها أمثال الأنرج والميثرة كانت النساء تصنعها
لبعولتهن مثل القطائف ، وقال جرير عن يزيد في حديثه القضية ثياب
مضلعة يجاء بها من مصر فيها الحرير والميثرة جلود السباع قال البخاري
عاصم أصح وأكثر في الميثرة أي مارواه عاصم في تفسير الميثرة أصح
ويشهد لهذا الحديث ما في الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنهما
قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسمع ونهانا عن سبيع الحديث وفيه ونهانا عن
خواتيم أو عن تختم بالذهب وعن شرب بالقضة وعن المياثر وعن القسي وعن
لبس الحرير والاستبرق والديباج» وفي رواية للبخاري المياثر الحمراء (الثانية)
المياثر بفتح الميم وبالياء المشناة من تحت وبعد الألف ثاء مثلثة مكسورة ثم راء
مهملة جمع ميثرة بكسر الميم وإسكان الياء غير مهموز وفتح الثاء المثلثة وتقديم
من الصحيحين عن علي رضي الله عنه أنه شيء كانت النساء تصنعه لبعولتهن أي

أزواجهن مثل القطائف وهي جمع قطيفة دثار نخل يضعونه فوق الرجال وقال
 في الصحاح ميثرة القرس لبدته غير مهموز والجمع مياثر ومواثر قال أبو عبيد
 وأما المياثر الحجر التي جاء فيها النهى فأنها كانت من مراكب الأعاجم من
 ديباج أو حرير وحكى القاضي في المشارق قولاً أنها سروج تتخذ من
 الديباج وقولاً آخر أنها أغشية السروج من الحرير وقولاً آخر أنها شيء يحشى
 ريشاً أو قطناً يجعله الراكب تحته فوق الرجل وهذا قريب من المحكي أولاً
 عن علي رضي الله عنه إلا أنه ليس في ذلك أنه محشو بشيء وفي هذا أنه محشو
 وهي مأخوذة من الوثارة يقال وثر بضم الواو وثارة بفتح الواو فهو وثير أي
 وطير لين وأصلها موثرة فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها كما في ميزان
 ومبقات ومبيدات من الوزن والوقت والوعد وأصله موزان وموقات وموعدات
 وفي صحيح البخاري عن يزيد وهو ابن رومان أن المراد بالميثرة جلود السباع
 وتقدم أن البخاري جملة قولاً مرجوحاً وقال القاضي عياض وهذا عندي وهم
 وقال النووي وهذا قول باطل يخالف له جمهور الذي أطبق عليه أهل اللغة
 والحديث وسائر العلماء والله أعلم ﴿الثالثة﴾ الأرجوان بضم الهمزة وإسكان
 الراء المهملة وضم الجيم قال النووي هذا هو الصواب المعروف في روايات
 الحديث وفي كتب الغريب واللغة وغيرها وكذلك صرح به القاضي في المشارق
 وفي شرح القاضي عياض في موضعين منه أنه بفتح الهمزة وهذا غلط ظاهر
 من النسخ لا من القاضي فإنه صرح في المشارق بضم الهمزة قلت وتبعه القرطبي
 في شرح مسلم فصرح بأن الأرجوان بفتح الهمزة والصواب ما تقدم
 وحكى النووي عن أهل اللغة وغيرهم أنه صيغ أحر شديد الحمرة قال كذا قاله
 أبو عبيد والجمهور انتهى وصدر في المشارق كلامه بأنه الصوف الأحمر ثم
 قال وقال القراء الحمرة وقال أبو عبيد الشديد الحمرة وقال في الصحاح بعد أن ذكر
 أنه صيغ أحر شديد الحمرة وهو شجر له نور أحر أحمر ما يكون وكل لون
 يشبهه فهو أرجوان قال ويقال هو معرب وهو بالفارسية أرغوان وقال في المحكم
 حكى السيرافي أحر أرجوان على المبالغة به كما قالوا أحر قان، وذلك لأن سيبويه

إنما مثل به في الصفة فأما أن يكون على المبالغة التي ذهب إليها السيرافي وإما أن يريد الأرجوان الذي هو الاحمر مطلقا وذكر في النهاية تبعا للهروي حديث عثمان أنه غطي وجهه وهو محرم بقطيفة حمراء أرجوان وقال الذكر والائني فيه سواء يقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان والاكثر في كلامهم إضافة الثوب أو القطيفة إلى الأرجوان قال النووي ثم أهل اللغة ذكروه في باب الرء والجيم والواو ولا يفتر بذكر القاضي له في المشارق في باب الهزة والرء والجيم ولا يذكر ابن الاثير له في باب الرء والجيم والنون قلت وقد قال ابن الاثير في آخر كلامه وقبل إن الكلمة عربية والالف والنون زائدتان (الرابعة) قال النووي قال العلماء الميثة وإن كانت من الحرير كما هو الغالب فيما كان من عادتهم فهي حرام لانه جلوس على حرير واستعماله وهو حرام على الرجال سواء كان على رجل أو سرج أو غيرها وإن كان ميثة من غير حرير فليست بحرام ومذهبنا أنها ليست مكروهة أيضا فإن الثوب الاحمر لا كراهة فيه فسواء كانت حمراء أم لا وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء كراهتها لثلاث يظنها الرائي من بعد حريرا انتهى وقال ابن قدامة قال أصحابنا يكره لبس الاحمر وهو مذهب ابن عمر والصحيح أنه لا بأس به وأحاديث الاباحة أصح وقال أبو العباس القرطبي وأما من كانت عنده الميثة من جلود السباع فوجه النهي عنها أنها لا تعمل الزكاة فيها وهو أحد القولين عند أصحابنا أولانها لا تذكي غالبا قلت لكنها تطهر بالدباغ إلا أن العلماء اختلفوا في طهارة الشعر تبعا للجلد إذا دبغ والمشهور عند الشافعية عدم طهارته وقال الحنفية بطهارته والاعلم في الميثر أنها لا شعر عليها والله أعلم وقد يقال إن المعنى في النهي عن الميثر ما فيه من الترفه وقد يتعذر في بعض الاوقات فيشق تركها على من اعتادها فيكون حينئذ إرشادا نهى عنه لمصلحة دينوية وقد يكون لمصلحة دينية وهي ترك التشبه بعطاء الفرس لانه كان شعارهم ذلك الوقت فلما لم يصبر شعارا لهم وزال ذلك المعنى زالت الكراهة والله أعلم (الخامسة) قد عرفت أن الميثة قيدت تارة بكونها حمراء وأطلقت تارة فمن يحمل المطلق على المقيد يخص النهي بالحمراء

ومن يأخذ بالمطلق وهم الحنفية والظاهرية فقتضى مذهبهم طرد النهى عنها وإن لم تكن حمراء وقوله في رواية المصنف مياثر الأرجوان ينبئ على ما تقدم في تفسير الأرجوان فإن فسرناه بمطلق الأحمر ساوى الرواية التي فيها المياثر الأحمر وإن فسرناه بالمصبوغ بصيغ مخصوص فقتضاه اختصاصه بالمصبوغ بذلك الصيغ المخصوص خاصة وأنه لا يتعدى لما سواه إلا أن تكون تعديته بطريق القياس والله أعلم ﴿السادسة﴾ القسى بفتح القاف وكسر السين المهمة المشددة وآخره ياء مشددة هذا هو الصحيح المشهور وبعض أهل الحديث يكسر القاف قال أبو عبيد أهل الحديث يكسرونها وأهل مصر يفتحونها وتقدم من صحيح مسلم تفسيره بأنه ثياب مضلعة يؤتى بها من مصر والشام فيها شبه كذا وقوله مضلعة بالضاد المعجمة والعين المهمة وفتح اللام وتشديد ها أى فيها خطوط عريضة كالأضلاع وفي صحيح البخارى معلقاً فيها حرير أمثال الاترج وكان المكنى عنه في رواية مسلم بكذا هو الاترج قال النووى قال أهل اللغة في غريب الحديث هي ثياب مضلعة بالحرير تعمل بالقس بفتح القاف وهو موضع من بلاد مصر وهي قرية على ساحل البحر قريبة من تنيس وقيل هي ثياب من كتان مخلوط بحرير وقيل هي ثياب من القز وأصله القزى بالزاي منسوب إلى القز وهو ردىء الحرير فأبدل من الزاي سينا انتهى قال في النهاية وقيل هو منسوب إلى القس وهو الصقيع لبياضه انتهى ﴿السابعة﴾ إن صح أن القسى من القز الخالص فالنهي عنه للتحريم وإن كان مختلطاً من الحرير وغيره فإن كان حريره أكثر فالنهي عنه للتحريم وإن كان كثره أكثر فالنهي عنه لكرهه التنزيه وإن استويا فعلى الخلاف المتقدم والأصح عند أصحابنا أنه ليس بمحرام كما تقدم فيكون النهى عنه للتنزيه وإن كان بعض القسى حريره أكثر وبعضه كثره أكثر فالنهي فيما حريره أكثر للتحريم وفيما كثره أكثر للكرهه وغاية ما في ذلك الجمع في لفظ النهى بين حقيقتين مختلفتين وهما التحريم والكرهه فإن قلت بل فيه حينئذ الجمع بين الحقيقة والمجاز لأن النهى حقيقة في التحريم مجاز في الكراهة قلت

الوارد في هذا الحديث صيغة النهي وهي مشتركة بينهما والصيغة التي هي حقيقة في التحريم هي صيغة لا تفعل كما قررت ذلك غير مرة والله أعلم ﴿الثامنة﴾ فيه تحريم التخنم بالذهب وهو مجمع عليه في حق الرجال ولا يختص ذلك بكون جميعه ذهباً فلو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة حرم أيضاً حتى قال أصحابنا لو كانت سن الخاتم ذهباً أو كان مموهاً بذهب يسير فهو حرام لعموم الحديث الآخر في الحرير والذهب (إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لائهما) فإن قلت قد فصلتم في الميثة والقسي وقلتم بتحريمهما في حالة وعدم تحريمهما في أخرى وجزمتهم بتحريم خاتم الذهب على الرجال مطلقاً فكيف صح ذلك مم قرنه بهما قلت لا يلزم من قرنه بهما أن يساويهما في حكمهما فقد يقرن بين شيئين مختلفي الحكم ودلالة الاقتران على التماوي في الحكم ضعيفة عند الجمهور خلافاً لابي يوسف والمزني ﴿التاسعة﴾ قول يحيى بن سيرين أو لم تسمع هذا استفهام إنكار كأن محمداً ذكر ذلك لآخيه على سبيل التعجب منه فأذكر عليه ذلك التعجب وقال أو لم تسمع هذا؟ والواو مفتوحة عاطفة على جملة مقدرة لكن قدمت عليها همزة الاستفهام لأن لها صدر الكلام وأصله ألم تعرف هذا ولم تسمع هذا وقوله نعم تصديق لذلك الخبر وقوله وكفاف الديباج معطوف على المذكورات في حديث على فهو مجرور داخل في جملة المنهي عنه لكن لم يصرح يحيى بن سيرين بروايته عن علي بواسطة عبدة بينهما ولا بغير واسطة فهو منسوب إليه كأنه قال نهى عن كفاف الديباج والظاهر أنه محمول على أن الناهي النبي ﷺ كما لو قاله الصحابي فيكون مرفوعاً إلا أنه مرسل وقد ذكر الغزالي في المستصفى في مثل ذلك احتمالين (أحدهما) أنه مرفوع مرسل (والثاني) أنه موقوف متصل وجزم ابن الصباغ في العدة بأنه مرسل وهو الذي رجحناه وفي سنن أبي داود عن عمران بن حصين أن نبي الله ﷺ قال لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصفر ولا ألبس القميص المكفف بالحرير وعن أبي ریحانة قال نهى رسول الله ﷺ عن عشر الحديث وفيه وأن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريراً مثل الأعاجم أو يجعل على منكبيه حريراً مثل الأعاجم والديباج بكسر الدال

وفتحها نوع من الحرير وهو عجمي معرب والمراد بكفافة الثوب المكثوف به
 وكفاف الثوب بكسر الكاف طرته وحواشيه وأطرافه ويقال له أيضا كفة بضم
 الكاف قالوا وكل مستطيل كفة بالضم وكل مستدير كفة بالكسر ككفة الميزان
 وفي هذه الرواية النهي عن لبس الثوب الذي كف طرفه بحرير فأما أن يحمل
 على ما إذا زاد الحرير على أربعة أصابع فيكون حينئذ حراماً وإما أن يحمل
 على الأدب والتنزيه وإما أن يكون حجة لمن يرى منع استعمال ما فيه حرير
 وإن قل مطلقاً في صحيح مسلم «أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر بلغني أنك
 تحرم أشباه ثلاثة العلم في الثوب وميثرة الأرجوان وصوم رجب كله فقال
 ابن عمر أما ما ذكرت من العلم في الثوب فإني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول إنما يلبس الحرير من لاخلق له فخفت
 أن يكون العلم منه الحديث وفيه فقالت هذه حجة رسول الله ﷺ فأخرجت
 إلى حبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج فقالت
 هذه كانت عند عائشة حتى قبضت فلما قبضت قبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها
 فنحن نفسلها للرضى يستشفى بها قال النووي في شرح مسلم لم يعترف ابن عمر
 بأنه كان يحرم العلم بل أخبر أنه تورع عنه خوفاً من دخوله في عموم النهي عن
 الحرير وأما إخراج أسماء حبة النبي ﷺ المكفوفة بالحرير فقصدت به بيان أن
 هذا ليس محرماً وهذا الحكم عند الشافعي وغيره أن الثوب والحية والعمامة ونحوها
 إذا كان مكثوف الطرف بالحرير جاز ما لم يزد على أربع أصابع فإن زاد فهو
 حرام انتهى وكذا صرح به الحنفية والحنابلة وغيرهم وحكى ابن عبد البر عن
 جماعة من أهل العلم أنه لا يجوز للرجال لبس شيء من الحرير لا قليل ولا كثير
 قال ومن ذهب هذا المذهب عبد الله بن عمر انتهى وقال بعضهم يحتمل أن
 الكفاف الذي في حبة النبي ﷺ مما أحدث بعده قصدوا صيانتها عن التزيق بكف
 أطرافها بحرير (العاشرة) تقدم أن في صحيح مسلم من حديث علي النهي
 عن لبس الثوب المصفر وهو المصبوغ بالمصفر وقد قال به جماعة من أهل
 العلم وحملوه على كراهة التنزيه والنهي محتمل لها كما تقدم واستدلوا على عدم

التحريم بأن في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام لبس جبة حمراء وفي
الصحيحين أيضاً عن ابن عمر قال رأيت النبي ﷺ يصبغ بالصفرة وقال الخطابي
النهي منصرف الى ما صبغ من الثياب بعد التمسح فاما ما صبغ غزله ثم نسج
فليس بداخل في النهي وحمل بعض العلماء هذا النهي على المحرم بالحج او
العمرة ليكون موافقاً لحديث ابن عمر في نهى المحرم ان يلبس ثوباً منه ورس
أو زعفران وحكى النووي في شرح مسلم اباحة لبس المعصر عن جمهور العلماء
من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك
لكنه قال غيرها أفضل منها وفي رواية عنه أنه أجاز لباسها في البيوت وأقنية
الدور وأكرهه في المحافل والأسواق ونحوها وقال البيهقي نهى الشافعي الرجل
عن المزعفر وأباح له المعصر وقال انما رخصت في المعصر لاني لم أجد أحداً
يحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنه الا ما قال على رضى الله عنه
نهاني ولا أقول نهاكم قال البيهقي وقد جاءت احاديث تدل على النهي على
المعصوم ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو بن الماصي قال رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ثوبين معصرين فقال إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها
وفي رواية فقال أمك أمرتك بهذا؟ قلت اغسلهما قال بل أحرقهما واللفظان
في صحيح مسلم ثم ذكر البيهقي أحاديث أخر ثم قال ولو بلغت هذه الاحاديث
الشافعي رضى الله عنه لقال بها ان شاء الله ثم ذكر قول الشافعي إذا صح حديث
النبي صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فاعملوا بالحديث ودعوا قولي وفي رواية
فهو مذهبي قال البيهقي قال الشافعي وأنهى الرجل الحلال بكل حال
أن يزعفر وأمره إذا زعفر أن يغسله قال البيهقي فتبع السنة في المزعفر
فتابعها في المعصر أولى به قال وقد كره المعصر بعض السلف وبه قال
أبو عبد الله الحلبي من أصحابنا ورخص فيه جماعة والسنة أولى بالاتباع اهـ
وحكى النووي كلام البيهقي هذا واقره عليه وقال إنه أتقن المسألة وسوى
ابن قدامة الحنبلي بين المزعفر والمعصر في كراهتهما للرجل (الحادية عشرة)
للديباج نوع من الحرير كما تقدم والاستبرق الغليظ منه فذكرهما في حديث

البراء بعد ذكر الحرير من ذكر الخالص بعد العام وكأنه أشار بذلك إلى أنه
لأفرق في تحرير الحرير بين جيده وهو الديباج ورديته وهو الاستبرق
والله أعلم

﴿ كِتَابُ الْجَنَائِزِ ﴾

(نَوَابُ الْمَرِضِ وَالْمُصِيبَةِ)

عن عروة عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
مَا مِنْ مَرِيضٍ أَوْ وَجَعَ يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ إِلَّا كَانَ كَفَّارَةً لَذَنْبِهِ حَتَّى
الشُّوْكَةُ يُشَاكُهَا ، أَوِ النَّكْبَةُ يَنْكُبُهَا »

﴿ كِتَابُ الْجَنَائِزِ ﴾

(نَوَابُ الْمَرِضِ وَالْمُصِيبَةِ)

﴿ الحديث الأول ﴾ عن عروة عن عائشة قالت « قال نبي الله ﷺ ما من مريض
أو وجع يصيب المؤمن إلا كان كفارة لذنبيه حتى الشوكة يشاكها أو النكبة
ينكبها » فيه فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه البخاري في المرضى من صحيحه وهو
قبيل الطب من طريق شعيب بن أبي حمزة ومسلم في الأدب الثاني (١) من صحيحه
من طريق مالك ويونس بن يزيد ثلاثهم عن الزهري عن عروة بلفظ (ما من
مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه حتى الشوكة يشاكها) إلا أن مسلماً

(١) وهنا حاشية في الأصل بخط المؤلف ونصها : إنا بينت موضع إخراج (خ) لهذا
الحديث لأن المزي عزاه للطب وانا قيدت في إخراج (م) بالأدب الثاني لأن (م) بوب
الأدب ثم بوب بعده الطب ثم الحيوان ثم الشعر ثم الرؤيا ثم المناقب علي طوله ثم البر
والصلة وهو الذي يعبر عنه المزي في الاطراف بالأدب فكل ما رواه مسلم في ذلك
الأدب الأول أو في هذا الثاني نعزوه للأدب وكان ينبغي أن يعبر عن الثاني بالبر
والصلة كما في بعض النسخ أو يعبر عن الأول بالأدب الأول وعن الثاني بالأدب الثاني
كما فعلته والله أعلم

قال يصاب بها المسلم وأخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلفظ لا يصاب المؤمن شوكة فما فوقها إلا قص الله بها من خطيئاته ومن طريق يزيد ابن حصيفة عن عروة بلفظ لا يصاب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة إلا قص الله بها من خطاياها أو كفر بها من خطاياها لا يدري يزيد أيتهما قال عروة ومن طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ ما من مسلم يشاك بشوكة فما فوقها إلا كتبت له بها درجة وعفيت عنه بها خطيئة ومن طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ إلا رفقه الله بها درجة أو حط عنه بها خطيئة ومن طريق أبي بكر بن حزم عن عمرة عن عائشة بلفظ إلا كتبت الله له بها حسنة أو حطت عنه بها خطيئة وقد أخرج الترمذي رواية الأعمش عن إبراهيم بلفظ وحط بالواو ورواه الطبراني في معجميه الأوسط والصغير من رواية حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ ما من مسلم يشاك شوكة إلا كتبت الله له عشر حسنات وكفر عنه عشر سيئات ورفع له بها عشر درجات فيه روح بن مسافر وهو ضعيف وروى الطبراني في الأوسط باسناد جيد من رواية سالم عن عائشة بلفظ ما ضرب على مؤمن عرق قط إلا حط الله عنه به خطيئة وكتب له حسنة ورفع له درجة (الثانية) ذكر في الصحاح أن الوجع المرض وكذا قال في المحكم الوجع اسم لكل مرض وحينئذ فيشكل عطفه عليه بأو وكيف يعطف الشيء على نفسه والذي يظهر أن الوجع أعم من المرض فإنه قد يكون عن مرض وقد يكون عن غيره كضرب ونحوه تقول أوجعني الضرب أي آلمني وإن لم ينشأ عن ذلك الألم مرض وقد قال في الصحاح بعد ذلك والإجماع الإيلام وضرب وجع أي موجع مثل ألم بمعنى مؤلم وقال في المشارق العرب تسمى كل مرض وجعا انتهى وهذا لا ينافي ما ذكرته من أن الوجع أعم فغاية ما فيه أن كل أنواع المرض عظم أو خف يسمى وجعا وليس فيه أن الوجع لا يطلق على غير المرض وآكد من ذلك في موافقة ما قلته قول النووي في الكلام على حديث عائشة ما رأيت رجلا أشد عليه الوجع من رسول الله ﷺ قال العلماء الوجع هنا المرض والعرب تسمى كل مرض وجعا فقوله الوجع هنا المرض يقتضي أنه

في غير هذا المحل يستعمل بمعنى آخر وحينئذ فعطف الوجد على المرض
 من ذكر العام بعد الخاص فخص المرض بالذكر لشدة الأمر فيه
 ثم بين أن مطلق اللم وإن لم يكن لمرض كذلك ﴿ الثالثة ﴾ ظاهر قوله إلا كان
 كفارة لذنبه رتب تكفير جميع الذنوب على مطلق المرض والوجد للعموم
 الذي في قوله لذنبه فانه مفرد مضاف لكن العلماء لم يقولوا بذلك في الكبائر
 بل قالوا ان تكفيرها لا يكون الا بالتوبة وطردها ذلك في ضائر المكفرات من
 الأعمال والمشاق وأصلهم في ذلك وروده في قوله عليه الصلاة والسلام الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر فحملوه
 المطلقات الواردة في التكفير على المقيد والقول بتكفير المرض وان خف
 والوجد وان خف لجميع الصفائر فيه بعد وقد عرفت أن الذي في رواية
 الصحيحين كفر الله بها عنه ولم يذكر تكفير جميع الذنوب بل قوله في رواية
 لمسلم قص الله بها من خطيئته صريح في تكفير البعض وورد في رواية أخرى
 أن المكفر خطيئة واحدة وفي رواية أخرى ضعيفة عشر سيئات فيحمل لفظ
 الرواية التي رواها المصنف رحمه الله تعالى من طريق الامام أحمد على أن المرض
 صالح لتكفير الذنوب فيكفر الله به ما يشاء منها وتكون كثرة التكفير وقلته
 باعتبار شدة المرض وخفته وقد ورد أن تكفير جميع الذنوب بمرض ثلاثة أيام
 وورد بحمى ليلة وكلاهما لم يصح فروى الطبراني في معجميه الاوسط والصغير
 عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد
 ثلاثة أيام خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وفي سننه ابراهيم بن الحكم بن أبان
 وهو متروك وروى ابن أبي الدنيا في كتاب المرض والكفارات عن الحسن رفعه
 قال ان الله عز وجل ليكفر عن المؤمن خطاياها كلها بحمى ليلة قال ابن المبارك
 هذا من جيد الحديث قلت لكن مراسلات الحسن غير محتج بها
 عند أهل الحديث ﴿ الرابعة ﴾ المراد بتكفير الذنب ستره ومحو أثره المترتب عليه
 من استحقاق العقوبة قال في الصحاح التكفير في المعصية كالأحباط في الثواب
 أي إن معنى تكفير المعصية محو أثرها المترتب عليها وهو العقوبة كما ان معنى احباط

الطاعة نحو أثرها المترتب عليها وهو الثواب والله أعلم ﴿الخامسة﴾ ظاهره ترتب تكفير الذنب على مجرد المرض أو الوجع سواء انضم إليه صبر أم لا واعتبر أبو العباس القرطبي في حصول ذلك وجود الصبر فقال لكن هذا كله إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمره الله به في قوله (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) فإذا كان كذلك وصل إلى ما وعده الله ورسوله من ذلك انتهى وهو مطالب بالدليل على ذلك فإن ذكر أحاديث فيها التقييد بالصبر فجوابه أن تلك الأحاديث أكثرها ضعيف والذي صح منها فهو مقيد بنواب مخصوص فاعتبر فيها الصبر لحصول ذلك الثواب المخصوص ولن تجد حديثاً صحيحاً رتب فيه مطاق التكفير على مطاق المرض مع اعتبار الصبر في ذلك وقد اعتبرت الأحاديث في ذلك فتحررت لي ما ذكرته وروى الطبراني في معجمه الكبير عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ من مات له ولد ذكر أو أنثى سلم أو لم يسلم رضى أو لم يرض صبر أو لم يصبر لم يكن له ثواب إلا الجنة واسناده ضعيف ويناقض القرطبي في قوله ما أمره الله به في قوله (الذين إذا أصابتهم مصيبة) الآية وليس في هذه الآية أمر والله أعلم ﴿السادسة﴾ لم يذكر في رواية عروة عن عائشة إلا التكفير وفي طريق الاسود عن عائشة رفعه الله بها درجة أو حط عنه بها خطيئة وهو ما شك من الراوى وأما تنويع من النبى ﷺ باعتبار الناس فالذنب يحط عنه خطيئة ومن لا ذنب له كالأنبياء ومن عصمه الله تعالى رفع له درجة أو باعتبار المصائب فبعضها يترتب عليه حط الخطيئة وبعضها يترتب عليه رفع الدرجة وفي طريق الاسود عن عائشة الآخر الجم بين رفع الدرجة وحط الخطيئة وفي رواية الاسود عند الطبراني كتابة عشر حسنات وتكفير عشر سيئات ورفع عشر درجات والزيادة مقبولة إذا صح سندها وذلك يقتضى حصول الأجور على المصائب وبهذا قال الجمهور وخالف في ذلك طائفة منهم أبو عبيدة بن الجراح وابن مسعود فقالوا إنما يترتب على المصائب التكفير دون الأجر ، روى أحمد في مسنده عن عياض بن غصيف قال دخلنا على أبي عبيدة نعوذه من شكوى أصابته وامرأته فاعلمه

عند رأسه فقلت كيف بات أبو عبيدة؟ قالت والله لقد بات بأجر
فقال أبو عبيدة مابت بأجر وكان مقبلا بوجهه على الحائط فأقبل على القوم
وقال ألا تسألوني عما قلت قالوا ما أعجبنا ما قلت نسألك عنه؟ قال سمعت
رسول الله ﷺ يقول من ابتلاه الله ببلاء في جسده فهو له حطة وروى ابن
أبي الدنيا عن أبي معمر الأزدي أن ابن مسعود قال ذات يوم ألا إن السقم
لا يكتب له أجر فساءنا ذلك وكبر علينا فقال ولكن تكفر به الخطايا فسرنا
ذلك وأعجبنا وكان هؤلاء لم يبلغهم الأحاديث المصروفة برفع الدرجات وكتب
الحسان وقد تقدم ذكر بعضها (المابعة) وافق الشيخ عز الدين عبد العزيز
ابن عبد السلام رحمه الله على حصول الأجر ولكنه قال أنه ليس
على المصيبة نفسها وإنما يؤجر على الصبر عليها وهو قريب مما تقدم عن أبي العباس
القرطبي في اعتباره الصبر في حصول التكفير وهو مطالب بالدليل على ذلك وظاهر
الحديث يقتضي ترتب كتابة الحسنة على مجرد المصيبة وتأكد ذلك بحديث ابن
مسعود المتقدم ذكره في الفائدة الخامسة وفي مسند أحمد بسند صحيح عن جابر
قال استأذنت الحمي على رسول الله ﷺ فقال من هذه؟ فقالت أم بلم فأمر
بها إلى أهل قباء فلقوا منها ما يعلم الله فأتوه فشكوا ذلك إليه فقال ما شئتم
إن شئتم دعوت الله لكم فيكشفها عنكم وإن شئتم أن تكون لكم طهورا؟ قالوا
يا رسول الله وتفضل قل نعم قالوا فدعها فقد يقال جعلها النبي ﷺ طهورا لهم
مع شكواهم وذلك يناقض الصبر وفي مسند أبي بكر البزار عن ابن مسعود قال
(كنا عند رسول الله ﷺ فتبسم فقلنا يا رسول الله مم تبسمت قال عجب
لثؤمن وجزعه من السقم ولو يعلم ماله في السقم لأحب أن يكون سقما حتى
يلقي الله) وجه الدلالة أنه أثبت له الأجر مع حصول الجزع ولكنه لا يصح
لأن في سننه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف عندهم (النامنة) قوله حتى
الشوكة يجوز فيه الجر عطفًا على لفظ المرض والرفع عطفًا على محله فإن من
نائمة وكذا الوجهان في قوله أو النكبة وقد نقل أبو العباس القرطبي الوجهين
من تقييد المحققين إلا أنه قال إن رفع الشوكة على الابتداء ولا يجوز عطفًا على المحل

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لأن ما قبلها ليس له موضع رفع قلت وفيما ذكره نظر لأن ما قبلها وهو المرض في محل رفع على الابتداء فالعطف عليه سائل لا تقدير فيه بخلاف ما ذكره من الابتداء فإنه يحتاج معه إلى تقدير خبر فهذا الوجه إن جاز فهو مرجوح وما ذكرته راجح أو متعين والله أعلم ﴿التاسعة﴾ النكبة بفتح النون وإسكان الكاف وفتح الباء الموحدة قال القاضي وتبعه النووي مثل العثرة يعثرها برجله وربما جرحت أصبعه وأصله من النكب وهو القلب والكب وقال أبو العباس القرطبي هي العثرة والسقطة وقوله ينكبها بضم الباء وفتح الكاف مبني للمفعول قلت وما ذكره في ذلك ظاهر ويحتمل أن يراد بالنكبة هنا المصيبة وهو معناها المشهور فيكون قد ذكر أمرا حسيا وهو الشوكة وأمرًا معنويا وهو المصيبة لكن النكبة بمعنى المصيبة ليست داخلة فيما تقدم ذكره وهو المرض والوجع وشرط المعطوف بحيث أن يكون داخلا فيما سبق ولهذا ضبط العطف بها بأنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع حيث يمتنع إلا أن يحمل الوجع على الأمر المعنوي فيدخل فيه النكبة لكن يبقى فيه نظر من جهة أخرى وهي أن المعطوف بحيث لا يكون إلا غاية لما قبلها إما في زيادة نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في نقص نحو زارك الناس حتى الحجامون والذي يقتضيه السياق هنا أن تكون غاية في النقص لأن المعنى أن الوجع وإن خف وهان أمره مكفر ومتى حمل الوجع على مدلوله المعنوي لم تكن النكبة بمعنى المصيبة غاية له في النقص فظهر بذلك حمل النكبة على العثرة كما تقدم والشوكة والعثرة غایتان للوجع فإنه قد لا ينشأ عنهما مرض والله أعلم ﴿العاشرة﴾ فيه بشارة عظيمة للمؤمنين فإنه قل أن ينفك الواحد منهم عن مرض أو وجع وإن خف في غالب أوقاته

الحدث الثاني

عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد
١٦ طرح التثريب - ثالث

«لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم» زاد مسلم في رواية (لم يبلغوا الحنث) وعلقتها البخاري

فيلج النار إلا تحلة القسم «(فيه) فوائد (الاولى) اتفق عليه الشيخان والنسائي وابن ماجه من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة وأخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق مالك بلفظ فتتمه النار بدل فيلج النار أخرجه مسلم من رواية معمر ثلاثتهم عن الزهري عن سعيد وأخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لنسوة من الأنصار «لا يموت لاحدا كن ثلاثة من الولد فتحتسبه إلا دخلت الجنة» فقلت امرأة منهن أو اثنان يارسول الله ؟ قال أو اثنان» واتفق عليه الشيخان من رواية عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي حازم عن أبي هريرة وفيه ثلاثة لم يبلغوا الحنث وأحالا بيقبته على حديث أبي سعيد ولفظه «ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كانوا لها حجابا من النار فقالت امرأة واثنتين فقال واثنتين» وقال البخاري أيضا وقال شريك عن ابن الأصبهاني حدثني أبو صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي ﷺ قال أبو هريرة لم يبلغوا الحنث وعزى والدي رحمه الله في النسخة الكبرى من هذه الاحكام هذه الزيادة وهي قوله لم يبلغوا الحنث لمسلم في رواية قال وعلقتها البخاري فلم يطلع إلا على الرواية المعلقة وقد عرفت أنها مسندة في الصحيحين من رواية أبي حازم عن أبي هريرة ولما ذكر المزي في الاطراف رواية معمر عن الزهري من عند مسلم ذكر فيها لم يبلغوا الحنث وهو وهم فليست هذه الزيادة في صحيح مسلم من هذا الوجه والله أعلم «الثانية» الولد يطلق على الذكر والانثى وعلى المفرد والجمع وفي الجمع أربع لغات المشهورة وهي فتح اللام والواو وفتح الواو وضمها وكسرها مع اسكان اللام في الثلاثة وقوله فيلج أي يدخل وهو منصوب بالقاء في جواب النفي والقسم بفتح القاف والسين اليمين وتحلة القسم بفتح التاء وكسر الحاء المهمة وتشديد اللام ما يدخل به القسم وهو مصدر حلل اليمين أي

كفرها ويقال في المصدر تحليل وتحل أيضا بغيرها وهو شاذ ﴿الثالثة﴾ فيه
 أن المسلم إذا مات له ثلاثة من الولد لم يدخل النار إلا تحلة القسم ومن ضرورة
 ذلك دخوله الجنة إذ لا منزلة بينهما وفي صحيح البخاري وغيره عن أنس بن مالك
 مرفوعا «ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة
 بفضل رحمته إياهم» وفي سنن ابن ماجه عن عتبة بن عبد مرفوعا «ما من مسلم يموت
 له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء
 دخل وهذه زيادة على مطلق دخول الجنة ويوافقه ما رواه النسائي عن معاوية
 ابن قرة عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ ومعه ابن له فقال أتجبه فقال أحبك
 الله كما أحبه فمات ففقدته فقال ما يسرك أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة
 إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك ﴿الرابعة﴾ تقدم أن في الصحيح من غير
 وجه أنه قيل يا رسول الله ﷺ واثنان فقال واثنان وروى الترمذي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «من كان له فرطان من
 أمي أدخله الله بهما الجنة فقالت طائفة فن كان له فرط من أمتك فقال ومن
 كان له فرط ياموفق قالت فن لم يكن له فرط من أمتك؟ قال أنا فرط أمي لن
 يصابوا بجنلي» قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدربه بن بارق
 وقد روى عنه غير واحد من الأئمة انتهى وعبدربه هذا مختلف فيه، ضعفه
 ابن معين والنسائي وقال أحمد مابه بأس ووثقه ابن حبان وروى الترمذي وابن ماجه عن
 أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ من قدم ثلاثة
 لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين فقال أبي
 ابن كعب سيد القراء قدمت واحدا قال وواحدا ولكن إنما الصبر عند الصدمة
 الأولى قال الترمذي حسن غريب وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه وروى ذكر
 الواحد من حديث جماعة من الصحابة أيضا وهو محمول عند العلماء على أنه عليه
 الصلاة والسلام أوحى إليه ذلك عند سؤالهم عن الاثنين وعن الواحد إن صح
 ولا يمتنع نزول الوحي عليه في أسرع من طرفه عين كما في نزول قوله تعالى (لا يستوي
 القاعد ومن المؤمنين) لما قام ابن أم مكتوم فقال يا رسول الله إني رجل

ضرب البصر فنزلت (غير أولى الضرر) هذا على أن العلماء يختلفون في مفهوم العدد هل هو حجة أم لا ، فمن لم يجعله حجة لا يحتاج إلى ذكر هذا الجواب ويقول ذكر هذا العدد لا ينافي حصول ذلك بأقل منه بل ولو جعلناه حجة فليس نصا قاطعا بل دلالة دلالة ضعيفة تقدم عايبها غيرها عند معارضتها وقال أبو العباس القرطبي بعد ذكره نحو ما قلناه ويحتمل أن يقال إن ذلك بحسب شدة وجد الوالد وقوة صبرها فقد لا يبعد أن يكون من فقدت واحدا أو اثنين أشد ممن فقدت ثلاثة أو مساوية لها فتلحق بها في درجتها قلت ظاهر الحديث حمل ذلك على كل فاقده اثنين وعلى كل فاقده واحد فالتقييد بشدة الوجد الذي يصيره كفاقد ثلاثة يحتاج إلى دليل وقال القاضي عياض يحتمل أنه عليه السلام قاله ابتداء لآتم الأشياء لأن ثلاثا أول الكثرة فأخبرهم بذلك لئلا يتكل من مات له ولد على ولده في شفاعته وسكت عما وراءه فلما سئل أعلم بما عنده في ذلك قال وفي قولها أو اثنين بعد ذكر النبي عليه الصلاة والسلام ذلك في الثلاثة وهي من أهل اللسان دليل على أن تعليق الحكم بعدد ما لا ينافيه من جهة دليل الخطاب مما عده من العدد كان أقل أو أكثر إلا بنص انتهى **الخامسة** قال أبو العباس القرطبي إنما خص الولد بثلاثة لأن الثلاثة أول مراتب الكثرة فبعض المصائب تكثر الأجور فاما إذا زاد على الثلاثة فقد يخف أجر المعيبة بالزائد لأنها كأنها صارت عادة ودينا كما قال المتنبي أنكرت طارفة الحوادث مرة ثم اعترفت بها فصارت دينا وقال آخر

روعت بالبين حتى ما أراع له وبالمصائب في أهلي وجيراني
ثم قال ويحتمل أن يقال إنما لم يذكر ما بعد الثلاثة لأنه من باب الأخرى
والأولى إذ من المعلوم أن من كثرت مصائبه كثرت ثوابه فاكتمى بذلك عن ذكره قلت
لذا جعلنا لمفهوم العدد دلالة فدلالته في هذه الصورة في منع التقصان لا في منع
الزيادة فإن من مات له أربعة فبالضرورة قدماته له ثلاثة فلامعنى لهذا الكلام الذي
ذكره القرطبي وإذا أخبر الصادق بأن من مات له ثلاثة لم يلج النار إلا تعلة القسم

فمات لشخص ثلاثة فحصلت له هذه البشرى ثم مات له أربع انقطعت هذه
البشرى بموت هذا الرابع وصار على خطر دخول النار بعد تلك البشرى، وهب
أن حزنه بهذا الرابع خفيف لا اعتياده المصائب فهل يزيد ذلك على كونه لم تحدث
له هذه المصيبة أصلاً وكيف السبيل إلى احباط ثواب ما مضى من المصائب
بهذه المصيبة الرابعة هذا مالا يتخيله ذوقهم فإن فرض أن الاربعة ماتوا دفعة
واحدة كموت نفس واحدة على خلاف ما أجرى الله تعالى العادة تربت البشرى
بعدم دخول النار على موت ثلاثة وينيب الله تعالى على موت الرابع بما يشاء وقد
دخلت هذه الصورة في هذا الحديث لكونه صدق أنه مات له ثلاثة من الولد
والله أعلم **﴿السابعة﴾** أطلق في هذه الرواية ذكر الولد وقبده في رواية أخرى
في الصحيحين بقوله لم يبلغوا الخنثى أى لم يبلغوا سن التكليف الذى يكتب فيه
الخنث وهو الاثم ومقتضى حمل المطلق على المقيد اختصاص ذلك بالاولاد
الصغار دون البالغين قال أبو العباس القرطبي وإنما خصهم بهذا الحد لان الصغير
حبه أشد والشفقة عليه أعظم قات قد يعكس هذا المعنى ويقال التمتع على فقد
الكبير أشد والمصيبة به أعظم ولا سيما إذا كان نجيباً يقوم عن أبيه بأموره
ويساعده في معيشته وهذا مشاهد معلوم والمعنى الذى ينبغى أن يعلل به ذلك
ما في حديث أنس إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم وهو في صحيح البخارى
 وغيره كما تقدم وهو في مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن عسة وأم سليم
 وفي مصنف ابن أبى شيبة من حديث أبى امامة وفي سنن النسائى من حديث
 أبى ذر وفي معجم الطبرانى الكبير من حديث حبيبة بنت سهل وأم مبشر ومن لم
 يكتب عليه إثم فرحمته أعظم وشفاعته أبلغ **﴿السابعة﴾** فعلى هذا لو مات له ثلاثة أولاد
 بالغين معنوهين عرض لهم العتة والجنون قبل البلوغ بحيث لم يحجر عليهم تكليف
 ولم يكتب عليهم إثم هل يكونون كغير البالغين؟ هذا يحتمل والارجح إلحاقهم
 بهم وقد يدعى دخولهم في قوله عليه الصلاة والسلام لم يبلغوا الخنث وينبغى
 أن يبنى ذلك على المعنيين المتقدم ذكرهما فإن عللنا بما في الحديث كان حكم المجانين
 كذلك لان الرحمة لهم واسعة كثيرة لعدم حصول الاثم منهم فماروا في ذلك

كالاتصال وإن علمنا بما ذكره القسوطي لم يطرد ذلك في المجانين البالغين لأن
 محبتهم تخف أو تزول ويتمنى الأب موتهم لما بهم من العاهة والضرر فلا يحصل
 له بموتهم تفجع ولا مشقة والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قد يقال إن سائر الأولاد في ذلك
 سواء وأنه لا فرق بين البالغ منهم وغير البالغ وذلك بأحد أوجه (أولها) أن
 تقول بقول من يرى أن مفهوم الصفة ليس بحجة فتعلق الحكم بالذين لم يبلغوا الحلم
 لا يقتضي أن البالغين ليسوا كذلك (ثانيها) أن نأخذ بقول من يأخذ بالطلاق ويرى
 المقيد فردا من الأفراد التي دل عليها المطلق (ثالثها) أن يقال أن هذا المفهوم هنا
 ليس حجة لكونه خرج مخرج الغالب فإن الغالب في موت الأولاد أن يكون ذلك في
 صغرهم ومن تأخر أجله حتى يبلغ فالغالب أن أباه يتقدمه في الوفاة وقد يتخلف ذلك
 والقاعدة أن ما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له (رابعها) أن يدعى أن هذا المفهوم
 ليس حجة بتقرير آخر وهو أنه خرج جوابا لسؤال بأن يكون عليه الصلاة
 والسلام مثل عم من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث أو ذكر ذلك لمن مات
 له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث فجاء بهذا القيد مطابقة لحاله لأن الحكم
 يختص بهذه الحالة والقاعدة أن ما خرج جوابا لسؤال لا مفهوم له (خامسها) قد
 يدعى أن هذا ليس من مفهوم المخالفة وإنما هو من مفهوم الموافقة وأنهم إذا
 بلغوا كان التفجع عليهم أكثر وكانت المصيبة بهم أشد فكانوا أولى بهذا الحكم
 من الصغار ويكون التقييد بالصغر إشعارا لعظم الثواب وإن خفت المصيبة بهم لكونهم
 لم يبلغوا مبلغ الرجال الذين يقومون بالأمور فما ظنك ببلوغهم وكما لهم فعلبك
 بالنظر في الأمور التي ذكرتها وهل تقوى فيعمل بها أو تضعف فتطرح فلست
 على ثقة منها والعلم عند الله تعالى وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شراحيل
 المنقري أن رسول الله ﷺ قال « من توفي له أولاد في سبيل الله تعالى دخل
 الجنة بفضل حسبتهم » وهذا الحديث إنما هو في البالغين لأنهم الذين
 يقتلون في سبيل الله تعالى غالباً ﴿التاسعة﴾ ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون
 شديد المحبة لأولاده أو خفيفها أو خاليا من محبتهم أو كرها لهم لأن الولد
 مظنة المحبة والشفقة فنيط الحاكم به وإن تخلف في بعض الأفراد وقد يجب

الشخص بعض أقاربه أو أصدقائه أكثر من محبة ولده ومع ذلك فلم يرد ترتيب هذا الامر على موت القريب والصديق ولا على موت الاب والام لكن في معجم الطبراني الاوسط باسناد ضعيف عن سهل بن حنيف قال قال رسول الله ﷺ من لم يكن له فرط لم يدخل الجنة إلا تصريدا قال رجل يا رسول الله ما الكنا فرط قال أوليس من فرط أحدكم أن يفقد أخاه المسلم وقوله تصريدا بالصاد المهملة أى قليلا وأصله السقى دون الرى ومنه صرد له العطاء قلله العاشرة قد يقال إن أولا الاولاد في ذلك كالاولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات لصدق الاسم عليهم وقد يقال لا يلتحقون في ذلك بهم لان إطلاق اسم الاولاد عليهم ليس حقيقة وقد يفرق بين أولاد البنين فيكونون كالاولاد وأولاد البنات فلا يكونون كالاولاد قال الشاعر:

بنونا بنو أبناتنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباة

وقد يقال ينزلون منازلهم عند تقديم لامع وجودهم وقد ذكر أصحابنا الشافعية أنه لو وقف على أولاده لم يكن له إلا أولاد أو أولاد حمل اللفظ عليهم فان كان له أولاد وأولاد أولاد ففي دخول أولاد الاولاد ثلاثة أوجه أصحابها لا يدخلون والثاني يدخلون والثالث يدخل أولاد البنين دون أولاد البنات وقد ورد تقييد الاولاد بكونهم من صابه وذلك يخرج أولاد الاولاد فان صح ذلك فهو قاطع للنزاع فروي أبو يعلى الموصلى في مسنده والطبراني في معجمه الكبير عن عثمان بن ابي العاصي قال قال رسول الله ﷺ «لقد استجن بجنة حصينة من النار رجل سلف بين يديه ثلاثة من صلبه في الاسلام» فيه عبد الرحمن بن اسحق أبو شيبه القرشي وهو ضعيف وفي مسند احمد ومعجم الطبراني الكبير عن عقبة بن عامر مرفوعا «من أنكل ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله عز وجل في سبيل الله تعالى وجبت له الجنة» إسناد الطبراني لا بأس به وفي اسناده أحمد بن هبة الحادية عشرة قد عرفت أن في صحيح مسلم تقييد ذلك بالاحتساب وورد ذلك في عدة أحاديث قال في النهاية والاحتساب في الأعمال الصالحات وعند المكروهات هو البدار الى طلب الاجر وتحصيله بالتسليم والصبر أو باستعمال انواع البر والقيام

بها على الوجه المرسوم فيها طالبا للثواب المرجو منها والاحتساب من الحسب
 كالا عتداد من العدو وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله احتسبه لأن له حيثئذ
 أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به انتهى وفي معجم الطبراني
 عن جابر بن سمرة مرفوعا من دفن ثلاثة من الولد فصبر عليهم واحتسبهم
 وجبت له الجنة وفي معجم الطبراني لا بن قاتم عن حوشب بن طخمة مرفوعا
 من مات له ولد فصبر واحتسب قيل له ادخل الجنة بفضل ما أخذنا منك فمن
 يحمل المطلق على التقيد يخص ذلك بالصابر دون الجازع وقد مشى على ذلك
 أبو العباس القرطبي وقد تقدم ذلك عنه في مطلق المصائب لكن تقدم في معجم
 الطبراني عن ابن مسعود مرفوعا من مات له ولد ذكر أو أنثى سلم أو لم يسلم
 رضى أو لم يرض صبر أو لم يصبر لم يكن له ثواب الا الجنة واسناده ضعيف كما
 تقدم وفي معجم الطبراني الكبير أيضا من رواية ابراهيم بن عبيد عن ابن عمر
 «أن رجلا من الأنصار كان له ابن يروح اذا راح الى النبي ﷺ فسأل نبي الله
 عليه السلام عنه فقال أتجبه فقال يا نبي الله نعم فأحبك الله كما أحبه فقال ان الله
 تعالى أشد لي حبا منك له فلم يلبث أن مات ابنه ذاك فراح الى نبي الله عليه
 السلام وقد أقبل عليه بنه فقال له رسول الله ﷺ أجزعت؟ قال نعم قال أو
 ما رضى أن يكون ابنك مع ابني ابراهيم يلاعبه تحت ظل العرش؟ قال بلى يا رسول
 الله ابراهيم بن عبيد أخرج له مسلم لكن قال عبد المؤمن الدمياطي الحافظ
 لا نعرف له سمعا عن ابن عمر قلت ولا يحتاج على طريقة مسلم الى ثبوت معرفة
 السماع لكن الذهبي في الميزان قال ان ابراهيم هذا لا يعرف فاقضى أنه
 الذي عنده غير الذي أخرج له مسلم وإنما ذكرنا هذا الحديث لكون هذا الرجل
 اعترف للنبي ﷺ بالجزع وذلك يناق الصبر لكن قد يقال ليس فيه الحكم
 له بشيء وإنما فيه البشرى لابنه المتوفى وقد يقال لا يختص ذلك بحالة الصبر لأن
 أكثر الأحاديث ليس فيها هذا التقيد وبعض الأحاديث المقيمة بالصبر ضعيفة
 وأما التقيد في رواية مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
 هريرة بقوله فتحتسبه فلعله إنما ذكر ذلك للنساء لقلة الصبر عندهن وكثرة الجزع

فبين مع إظهار التفجع بفعل ما لا يجوز من كثير منهم فردعهم عن ذلك بهذا الكلام ليحصل انكفافهم عما يتعاملينه من الأمور المحرمة فكان فائدة هذا التقييد ارتداعهم عن ذلك لا تخصيص الحكم به وقد عرف في الأصول أن شرط العمل بالمفهوم أن لا يظهر له فائدة سوى تخصيص الحكم به (والثانية عشرة) قوله لمسلم يقتضى أن الكافر ليس كذلك وهو واضح فإن الكافر ليس من أهل الأجر ولكن لو مات له الأولاد في حال الكفر ثم أسلم بعد ذلك هل ينفعه ماضى من موته في زمن كفره أولا بدأ أن يكون موته في حالة إسلامه؟ قد يدل للأول قوله عليه الصلاة والسلام لحكيم بن حزام أسأمت على ما أسلفت من خير لما قال له أ رأيت أمورا كنت أتحدث بها في الجاهلية هل لى فيها من شيء؟ لى كن جاءت أحاديث فيها تقييد ذلك بكونه في الإسلام فالرجوع إليها أولى فتقدم في الفائدة العاشرة حديث عثمان بن أبي العاصى وفي مسند أحمد ومعجم الزبير الكبير عن أبي نعلبة الأشجعى قال قلت يا رسول الله مات لى ولدان فى الإسلام فقال من مات له ولدان فى الإسلام أدخله الله الجنة « وفي مسند أحمد أيضا عن امرأة يقال لها رجاء قالت: « كنت عند رسول الله ﷺ إذ جاءته امرأة بابن لها فقالت يا رسول الله ادع الله لى فيه بالبركة فانه قد توفى لى ثلاثة فقال لها رسول الله ﷺ أمتد أسأمت؟ قالت نعم فقال رسول الله ﷺ جنة حصينة فقال لى رجل اسمى يارجاء ما يقول رسول الله ﷺ وفي مسند أحمد وغيره عن عمرو بن عبسة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من ولد له ثلاثة أولاد فى الإسلام فما توا قبل أن يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة برحمته إياهم وفى هذا الحديث زيادة على ما تقدم وهى أن تكون ولادتهم فى الإسلام ومقتضاه أنهم لو ولدوا له قبل أن يسلم وماتوا بعد إسلامه لم يكن له هذا الثواب (والثالثة عشرة) هذا الحديث لا يتناول السقط لأنه لى ولدا لكن ورد ذكر السقط فى الحديث وفى سنن ابن ماجه من رواية أسماء بنت عابس بن ربيعة عن أبها عن على عليه السلام مرفوعا « إن السقط لى راعمه إذا أدخل أبويه النار فىقال أياها السقط المراعمه إذا أدخل أبويك الجنة فيجرهما بسرره حتى يدخلهما الجنة » وأسماء هذه لا تعرف

﴿ باب النهي عن تمنى الموت ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا المعنى إن صح فهو مرجوح فالجمل على المعنى الراجح المعروف متعين والله أعلم ﴿الثامنة عشرة﴾ استدل بتعليقه عليه الصلاة والسلام دخول الآباء الجنة برحمة الاولاد وشفاعتهم في آبائهم على أن أولاد المسلمين في الجنة وهو قول جمهور العلماء وشذت الجبرية فجعلوهم تحت المشيئة وهذه السنة ترد عليهم وأجمع على ذلك من يمتد به، وعليه يدل قوله تعالى (والذين آمنوا واتبعناهم ذريتهم) الآية ويستحيل أن يكون الله تعالى يفر لأبائهم بفضل رحمته إياهم وهم غير مرحومين وأما حديث عائشة رضي الله عنها توفي صبي من الأنصار فقلت له طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه فقال النبي ﷺ أو غير ذلك يا عائشة إن الله تعالى خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم والجواب عنه من وجهين (أحدهما) لعله نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع على ذلك كما أنكر على سعد بن أبي وقاص في قوله إني لأراه مؤمناً فقال أومسماً الحديث (الجواب الثاني) أنه عليه الصلاة والسلام لعله لم يكن حينئذ مطلع على أنهم في الجنة ثم أعلم بعد ذلك ومحل الخلاف في غير أولاد الأنبياء قال المازري: أما أولاد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فالاجماع متحقق على أنهم في الجنة ﴿التاسعة عشرة﴾ استدل به أبو عبيد على أن من حلف على فعل شيء أنه تبرئ منه بفعل القليل منه وبه قال الجمهور وحكاه القاضي عياض وقال وهو خلاف مذهب مالك

(باب النهي عن تمنى الموت)

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا يتمن أحدكم الموت ولا يدع به من قبل أن يأتيه، إنه إذا مات أحدكم انقطع عمله وإنه لا يزيد المؤمن

لا يَتَمَنَّي أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ ، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ ، وَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عُمُرَهُ إِلَّا خَيْرًا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ « لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِفَرٍّ نَزَلَ بِهِ ، فَإِنْ كُنْ لَا بَدَّ مَتَمَنِّيًا ، فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ احْيِيْنِي مَا دَامَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي »

همره «إلا خيرا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِيهِ ﴿فَوَائِدُ﴾ (الاولى) رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِلَّا مَا حَسَنَّا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ وَأَمَّا مُسَيِّئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتَبَ» وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ إِنْ حَدَّثَ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَوَّلَى بِالصُّوَابِ ﴿الثَّانِيَةِ﴾ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ تَمَنِّي الْمَوْتَ وَعَنِ الدَّعَاءِ بِهِ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ كَمَا حَكَى وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ الْأَجْمَاعِ عَلَيْهِ وَقَالَ إِنْ هَذَا هُوَ الصَّارِفُ عَنْ حَمْلِ النَّهْيِ عَلَى التَّحْرِيمِ قُلْتُ لَكِنْ صَرَّحَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِالتَّحْرِيمِ فَقَالَ الْمُتَمَنِّي لِلْمَوْتِ لَيْسَ بِمُحِبٍّ لِلِقَاءِ اللَّهِ بَلْ هُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى فِي تَمَنِّيهِ الْمَوْتَ إِذَا كَانَ بِالنَّهْيِ عَالِمًا ثُمَّ قَالَ وَالِدِي وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدَّعَاءُ بِالْمَوْتِ فِيمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ أَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ قَدْ ضَعُفَتْ قُوَّتِي وَكَبُرَتْ سُنِّي وَانْتَشَرَتْ رَعِيَّتِي فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضْغِعٍ وَلَا مُقْصِرٍ فَمَا جَاوَزَ ذَلِكَ الشَّهْرَ حَتَّى قَبِضَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ وَلَيْسَ فِيهِ إِنْ ذَلِكَ خُوفٌ فَتَنَةٌ قُلْتُ بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ خُوفٌ فَتَنَةٌ فِي الدِّينِ فَإِنَّهُ خَائِفٌ لَضَعْفِ قُوَّتِهِ وَانْتِشَارِ رَعِيَّتِهِ وَكَثْرَتِهِمْ أَنْ يَقَعَ تَضْيِيعٌ مِنْهُ لِأُمُورِهِمْ وَتَقْصِيرٌ فِي الْقِيَامِ بِمَحْقُوقِهِمْ فَلَمَّا خَشِيَ هَذِهِ الْفِتْنَةَ دَعَا بِالْمَوْتِ قَالَ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ . وَقَدْ جَاءَ تَمَنِّي الْمَوْتَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ خَوْفًا مِنْ إِظْهَارِ أَحْوَالِهِمُ الَّتِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَجُوبُ إِطْلَاعُ الْخَلْقِ عَلَيْهَا قُلْتُ الظَّاهِرُ إِنْ ذَلِكَ خُوفٌ فَتَنَةٌ

في الدين أيضا خشوا من ظهور أعمالهم وأحوالهم وخروجها من السر إلى العلانية تطرق المفسدات اليها من الرياء والاعجاب وكانوا في راحة بالاختفاء فطلبوا الموت خوفا من مفسدة الظهور فان قلت قد دعا السيد يوسف الصديق بالموت في قوله (توفني مسلما وألحقني بالصالحين) قال فتادة لم يتمن الموت أحد إلا يوسف عليه السلام حين تكاملت عليه النعم وجمع له الشمل اشتاق الى لقاء ربه قلت المختار في تفسير تلك الآية أن مراده توفني عند حضور أجلي مسلما وليس مراده استعجال الموت وتقدير حملها على الدعاء بالموت فقد اختلف أهل الأصول في أن شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أم لا وبتقدير أن يكون شرعا لنا فشرطه أن لا يرد في شرعنا ما ينسخه وقد ورد في شرعنا نسخه في هذا الحديث فان قلت فقد دعا النبي ﷺ بالموت حيث قال في آخر مرض موته اللهم اغفر لي وارحمني والحقني بالرفيق الأعلى وقد أورد البغاري في صحيحه في باب غنى المريض الموت قلت ليس هذا دعاء بالموت وانما هو رضى به عند مجيئه فان الانبياء صلوات الله عليهم لا يقبضون عند انتهاء آجالهم حتى يخبروا إكراما لهم وتعظيما لشأنهم ولن يختاروا إلا ما يختاره الله لهم فلما خير النبي ﷺ عند انتهاء أجله اختار ما اختاره الله له ورضى بالموت وأحبه وطلبه بعد التخيير لا ابتداء وقد قال في الحديث ولا يدع به من قبل أن يأتيه وذلك يقتضى أنه لا كراهة في طلبه عند تحقق مجيئه لما في ذلك من إظهار الرضا بقضاء الله والاستبشار بما يرد من عنده ولكن الأحاد لا صيل لهم الى تحقيق هذا وان يخبروا على لسان ملك مشافهة صريحة وغاية ما يقع للواحد منهم مقام أو خاطر صحيح لا يصل الى القطع به ولو استبشر عند ذلك بقلبه لما يرد عليه من أمر الله لكان حسنا والله أعلم فان قلت اذا منعم أن يكون للأحاد طريق الى تحقق هذا واحتمت الباب فيه فما معنى هذا التقييد في قوله من قبل أن يأتيه قلت فيه وجهان (أحدهما) أنه أشار بذلك الى حالة نزول الموت ينبغى للعبد أن تكون حاله فيها حال المتسمى للموت الداعي به راضيا به مطمئن القلب الى ما ورد عليه من أمر الله تعالى غير جازع ولا قلق (ثانيهما) أنه أشار بقوله من قبل أن يأتيه الى ان

في الدعاء بالموت قبل حلوله نوع اعتراض ومراغمة للمقدور المحتوم فان قلت
وسائر الادعية كذلك لانها إما مقدرة فلا فائدة في سؤالها لوقوعها لاحالة
أو غير مقدرة ففي سؤالها اعتراض ومراغمة لتقدر وهذا يؤدي الى سد باب
الدعاء وهو باطل، قلت: إما الدعاء بالمغفرة والرحمة والامور الاخرية ففيه
اظهار الافتقار والمسكنة والمخضوع والتدلل والاحتياج وأما الدعاء بالامور
الدنيوية فلا احتياج العبد اليها وظهور المصلحة فيها وقد تكون قدرت له ان
دعا بها دون ما اذا لم يدع بها فالاسباب مقدرة كما ان المسببات مقدرة وأما الدعاء
بالموت فلم يظهر فيه مصلحة لما فيه من طلب إزالة نعمة الحياة وما يترتب عليها
من الفوائد كما سيأتي تقريره (الثالثة) أشر النبي ﷺ إلى المعنى
في النهي عن غنى الموت والدعاء به وهو انقطاع الاعمال بالموت ففي الحياة زيادة
الاجور وزيادة الاعمال ولو لم يكن الاستمرار الايمان فأى عمل أعظم منه وقد
قال النبي ﷺ لما سئل عن أفضل الاعمال إيمان به فبدأ به فان قلت قد يسلب
الايمان بالله والعباد بالله قلت ان سبق له في علم الله خاتمة السوء فلا بد من وقوع ذلك
طال عمره أو قصر وان سبقت له السعادة فزيادة عمره زيادة في حسناته ورفع في
درجته كثرت أو قلت وقد روى أحمد في مسنده من رواية علي بن يزيد عن
القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة قال: جلسنا الى رسول الله ﷺ فذكرنا
ورقنا فبكى سعد فاكثر البكاء فقال يا ليتني مت فقال النبي ﷺ يا سعد أعندي
تتمنى الموت؟ فردد ذلك ثلاث مرات ثم قال يا سعد ان كنت خلقت للجنة فما طال
من عمرك أو حسن من عملك فهو خير لك فان قلت فما معنى قوله وأنه لا يزيد
المؤمن عمره إلا خيرا فقد يزيد عمره بالاعمال السيئة قلت إن حمل على المؤمن
الكامل الايمان فواضح فان ذاك لا يصدر منه إلا خير وان حمل على مطلق
المؤمن بحيث يتناول المخلط فهو ايضا لا يزيد عمره إلا خيرا الكثرة المكفرات
والمضاعفة للأعمال الصالحة فما دام معه أصل الأعمال فحسناته مقبولة مضاعفة
وسبباته محفوفة بالمكفرات بحيث لا يبقى منها إن شاء الله إلا اليسير يحويه الكرم
المحض والنفوس العظيمة فان قلت قوله في الرواية الاخرى إما محسنا فلمله يزداد

وإمامسيئاً فلهله يستعجب يسأل عنه فيقال لم تنحصر القسمة في هذين الوصفين فلهله بكونه مسيئاً فيزداد إساءة فيكون زيادة العمر زيادة له في السيئات كفا في الحديث الصحيح شر الناس من طال عمره وساء عمله أو لعله يكون محسناً فتقلب حاله إلى الإساءة والعياذ بالله تعالى قلت ترجى النبي ﷺ له زيادة الإحسان أو الانكفاف عن السوء فبتقدير أن يدوم على حاله فإذا كان معه أصل الإيمان فهو خير له بكل حال كما تقدم وعلى تقدير أن يخف إحسانه فذاك الإحسان الخفيف الذي دام عليه مضاعف له مع أصل الإيمان وإن زادت إساءته فالإساءة كثير منها يكفر وما لا يكفر يرجى العفو عنه كما تقدم فما دام معه الإيمان فالحياة خير له كما تقدم وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي هذا خرج مخرج الرجاء وحسن الظن بالله تعالى وأن المحسن يرجو من الله تعالى الزيادة في توفيقه للزيادة فيه وأن المسيء لا ينبغي له القنوط بل لا يقطع رجاءه من الله كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله) انتهى (الرابعة) أطلق في حديث أبي هريرة النهي عن تمنى الموت وقيده في حديث أنس في الصحيحين بأن يكون تمنيه لضر نزل به فقال لا يتمن أحدكم الموت لضر نزل به ومطلق الضر يتناول الدنيوي والآخروي لكن المراد إنما هو الضر الدنيوي من مرض أو فاقة أو محنة من عدو أو نحو ذلك من مشاق الدنيا كما هو مبين في رواية النسائي وابن حبان في صحيحه فقال لا يتمن أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا وهو الذي أراده أيوب عليه الصلاة والسلام في قوله (مسنى الضر) وإخوة يوسف عليهم السلام في قولهم (مسننا وأهلنا الضر) فأما الضر في الدين فهو خوف الفتنة في دينه فالظاهر أنه لا بأس معه بالدعاء بالموت وتمنيه وبدل لذلك قوله في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه وليس به الدين إلا البلاء وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام عليه فأن قلت قد عرف أن تمنى الموت للضر الدنيوي منهى عنه والضر الآخروي لا بأس به فإذا كان تمنيه لغير ضر دنيوي ولا آخروي كيف حكمه ؟ قلت مقتضى حديث أبي هريرة النهي عنه ومفهوم التقييد بالضر في

حديث أنس أنه غير منهي عنه وقد يقال : هذا المفهوم غير معمول به لأن التقسيد خرج مخرج الغالب في أن الناس لا يتمنون الموت إلا لضر نزل بهم فيفعلون ذلك ضيقا وضجرا وصحطا للمقدور ولم تجر عادة الناس بتمنى الموت بغير سبب وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له ولعل هذا أرجح فيكون تمنى الموت في صورة انتفاء الضرر الدنيوي والآخروي منبها عنه أيضا وقد يستثنى من النهي صورة أخرى وهي ما إذا فعل ذلك شوقا إلى الله ورسوله فلا بأس به وقد فعله جماعة من السلف وروى عن ابن مسعود أنه قال : «لأأتين عليكم زمان يأتي الرجل إلى القبر فيقول يا ليتني مكان هذا ليس به حب الله ولكن من شدة ما يرى من البلاء» وهذا في حكم المرفوع لأنه لا يقال مثله من قبل الرأي فظهر بذلك أن تمنى الموت والدعاء به جائز إن كان لمصلحة دينية وهو خوف الفتنة في دينه أو الشوق إلى الله ورسوله إن كان في ذلك المقام ومكروه فيما عدا ذلك وفي حديث معاذ مرفوعا وإذا أردت بالناس فتنة فتوفني إليك غير مفتون وقال تعالى حكاية عن مريم عليها السلام يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا **الحامسة** **﴿** إن فات إذا كانت الآجال مقدرة لا يزداد فيها ولا ينقص منها فما الذي يؤثر تمنى الموت في ذلك وما الحكمة في نهى عنه قلت هذا هو المعنى المقضى للنهي عنه لأنه عبث لا فائدة فيه وفيه مراغمة للمقدور وعدم الرضا به مع ما تقدم من كون المؤمن لا يزيده عمره إلا خيرا فن قلت إذا تقرر أن التمني للموت لا يؤثر في الأعمال لتقديرها فما معنى قوله عليه الصلاة والسلام في اليهود أنهم لو تمنوا الموت لما تواروا جميعا قلت ذاك قاله النبي **ﷺ** بوحى خاص أوحى إليه في حق أولئك اليهود أنهم لو تمنوا الموت لما تواروا فرببت آجالهم على وصف إن وجد منهم ماتوا وإن لم يوجد بقوا إلى وقت مقدر لهم والله تعالى يعلم هل يتمنون الموت فتقرب آجالهم أو لم يتمنونه فتبعد آجالهم والأسباب مقدرة كما أن المسببات مقدرة وهذا كما في الحديث الصحيح أنه قيل للنبي **ﷺ** أرأيت رقي نسترقى بها ودأوه ننداوي به هل يرد من قدر الله شيئا ؟ فقال هي من قدر

﴿بابُ تَمَنِّيهِ لِمَصِيبَةِ الدِّينِ﴾

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ عَلَى الْقَبْرِ فَيَتَمَرَّغَ عَلَيْهِ »

الله تعالى ﴿المادسة﴾ قوله في حديث أنس فإن كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احبني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي ليس المراد بهذا الأمر استحباب الدعاء به لهذا بل تركه أفضل من الدعاء به فإنه رتب الأمر به على كون المتمنى لا بد له أن يقع منه صورة تمن مع نيه أولا عن ذلك وكذا قل النووي في هذه الحالة الأفضل الصبر والسكون للقضاء ﴿السابعة﴾ إن قلت قد دل حديث أنس هذا على أن الوفاة قد تكون خيرا للعبد فما الجمع بينه وبين قوله في حديث أبي هريرة وإنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا؟ قلت إن حمل المؤمن على السكامل في الإيمان فالأمر في ذلك واضح فإن ذلك الذي تكون الوفاة خيرا له ليس كامل الإيمان وإن حمل على مطلق الإيمان فالغالب أن تكون الحياة خيرا له كما تقدم وهذه الصورة التي تكون الوفاة فيها خيرا له نادرة فلا يدعوبها ولا يعتمد عليها على ظن نفسه فيها إلا أن وكل الأمر في ذلك إلى علم الله تعالى ﴿الثامنة﴾ قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي ما الحكمة في قوله في الحياة ما كانت الحياة وقال في الوفاة إذا كانت ولم يأت بأذا فيهما ولا بما فيهما؟ والجواب أنه لما كانت الحياة حاصلة وهو متصف بها حسن الاتيان بما أي ما دامت الحياة متصفة بهذا الوصف ولما كانت الوفاة معدومة في تلك الحالة لم يحسن أن يقول ما كانت بل أتى بأذا الشرطية فقال : إذا كانت أي إذا آل الحال إلى أن تكون الوفاة بهذا الوصف والله تعالى أعلم

﴿بابُ تَمَنِّيهِ لِمَصِيبَةِ الدِّينِ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى يمر

وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَكَانَ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ ، وَلَيْسَ بِهِ الدِّينُ إِلَّا الْبَلَاءُ ،

الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان في الفتن من صحيحيهما من هذا الوجه من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج وأخرجه مسلم أيضا من رواية أبي حازم عن أبي هريرة بلفظه والذي نفسى بيده لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول يا ليتني كنت مكان صاحب هذا القبر وليس به الدين إلا البلاء (الثانية) فيه أن من أشرط الساعة التي لا جد من وقوعها مرور الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه وهذا إن لم يكن قد وقع فهو واقع لا محالة وليس يلزم أن يكون في كل البلدان ولا في كل الأزمنة ولا لجميع الناس بل يصدق هذا بأن يتفق لبعضهم في بعض الاقطار وقد ذكر ابن عبد البر والقاضي عياض أن ذلك قد وقع (الثالثة) يحتمل أن يكون سبب هذا التمني ما يرى من البلاء والمحن والشدائد والفتن فيرى الموت الذي هو أعظم المصائب أهون مما هو فيه فيتمنى المصيبة الهينة في اعتقاده ويحتمل أن يكون سببه ما يرى من تغير الشريعة وتبدل الدين فيتمنى الموت لسلامة دينه وقد ذكر الاحتمالين القاضي عياض والثاني منهما مردود لقوله في الرواية الأخرى وليس به الدين إلا البلاء أي لا يحمله على ذلك أمر الدين وإنما يحمله عليه البلاء وقد جزم ابن عبد البر بهذا الاحتمال المردود فقال ظن بعض الناس أن هذا الحديث معارض للنهي عن تمنى الموت وقال في هذا إباحة تمنيه وليس كما ظن وإنما هذا خبر أن ذلك سيكون لشدة تزل بالناس من فساد الحال في الدين وضعفه وخوف ذهابه لا لضرر ينزل بالمؤمن في جسمه اه وقد عرفت أن رواية مسلم من طريق أبي حازم رده فإن قلت إذا لم يكن كذلك فما الجمع بينه وبين النهي عن تمنى الموت ؟ قلت لا معارضة بينهما حتى يحتاج إلى الجمع لأن هذا الحديث إخبار عن شدة تحصل ينشأ عنها هذا التمني وليس فيه الحكم على هذا التمني بشيء لا بتحريم ولا كراهة ولا

اباحة الحديث إنما سيق للاخبار عما سبق وأما حكم التمني فأخوذ من حديث آخر
وجزم أبو العباس القرطبي بالاحتمال الاول الراجح ثم قال وكان هذا إشارة إلى أن
أكثر الفتن والمشقات والافكار قد أذهبت الدين من أكثر الناس أو قلت
الاعتناء به فمن الذي يتمسك بالدين عند هجوم الفتن؟ ولذلك عظم قدر العبادة
في حالة الفتن حتى قال عليه السلام «العبادة في الهرج كهجرة إلى» اهـ (الرابعة) تبويب
المصنف رحمه الله على هذا الحديث يحتمل أن يكون موافقة لابن
عبد البر والقاضى عياض في أحد احتماليه أن سبب هذا التمني معيبة الدين
وهو حينئذ مردود كما تقدم ويحتمل أنه أخذ من قوله في تلك الرواية التي في
مسلم وليس به الدين أنه لو كان به الدين لم يكن مذموماً وفيه نظر فإنه ليس
في الحديث ما يدل على ذم ذلك ولا مدحه وإنما سيق للاخبار عن الشدائد التي
تحصل في آخر الزمان بحيث يصل الحال إلى تمنى الموت بسببها وهذا النزاع
إنما هو في كيفية الاستنباط في هذا الحديث أما الحكم وهو تمنى الموت لمصلحة
الدين فلا نزاع فيه وقد ذكره ابن عبد البر عن أبي عيسى الغفارى صحابى
ومر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وسفيان الثورى وقال النووى لا كراهة
فيه وقد فعله خلائق من السلف عند خوف الفتنة في دينهم (الخامسة)
قوله حتى يمر الرجل بقبر الرجل الظاهر أن ذكر الرجل في المرضعين خرج مخرج
الغالب فلا مفهوم له فالمرأة في ذلك كالرجل ويحتمل أنه إنما يحصل هذا التمني للرجال
خاصة ، فانهم الذين يتلون بالشدائد والحن ويظهر فيهم نمرة الفتن بخلاف النساء
فانهن محجوبات في الأغلب لا يصلين نار الفتن قال الشاعر

كتب القتل والقتال علينا * وعلى الغايات جبر الديول

(السادسة) قد يفهم من الحديث أن هذا التمني لا يعرض للانسان إلا
عند رؤية التبر وذلك قد يدل على خفة هذا التمني وعدم تأكده فلو تأكد
لاستحضره من غير رؤية القبر . ويحتمل أن يقال هذا أبلغ لأن
الانسان قد يتمنى الموت من غير استحضار لهيأته وصورته فإذا استحضره
وتصوره وشاهد الموتى ورأى القبور قمر من هذا الامر وأحب الحياة ولم يعد

﴿ باب ليس من التمني محبة لقاء الله تعالى ﴾

عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله تبارك وتعالى إذا أحب العبد لقائي أحببت لقاءه وإذا كرهه عبدي لقائي كرهت لقاءه » وعن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ، ومن لم يحب لقاء الله لم يحب لقاءه » وأخرجاه من حديث عائشة وزادت فقلت يا نبي الله أكرهية الموت فكأننا نكره الموت . قال ليس كذلك ، ولكن المؤمن

يتمنى الموت ولما كان هذا الرجل مستمرا على تمنى الموت مع ذلك دل على تأكد هذا الأمر وقوته عنده إذ لم يصرفه عنه ما شاهد من وحشة القبور وفي تلك الرواية التي عند مسلم مبالغة في ذلك الأمر وهو أنه يتمرغ على القبر وذلك يدل على تأكد تمنيه وشدة تعلقه به والله أعلم

﴿ باب ليس من التمني محبة لقاء الله تعالى ﴾

عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « قال الله تبارك وتعالى إذا أحب العبد لقائي أحببت لقاءه وإذا كرهه العبد لقائي كرهت لقاءه » وعن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن لم يحب لقاء الله لم يحب لقاءه » (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه من الطريق الاولى البخاري والنسائي من رواية مالك وأخرجه النسائي أيضا من رواية المغيرة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي الزناد عن الاعرج وأخرجه

إِذَا بُشِّرَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ وَجَنَّتِهِ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ فَأَحَبُّ إِلَهُ
لِقَاءَهُ ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ
وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ ، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ « وَلَكِنْ إِذَا شَخِصَ
الْبَصَرُ وَحُشِرَ الصَّدْرُ ، وَاقْشَمَرَ الْجِلْدُ ، وَتَشَنَّجَتِ الْأَصَابِعُ ،
فَعِنْدَ ذَلِكَ مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ
كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ »

مسلم والنسائي من رواية الشعبي عن شريح بن هاني عن أبي هريرة وفيه فأثبت عائشة
فقلت يا أم المؤمنين سمعت أبا هريرة يذكر عن رسول الله ﷺ حديثنا أن كان
كذلك فقد هلكنا فقالت إن الهالك من هلك يقول رسول الله ﷺ وماذا قلت قال :
قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت فقالت قد قاله
رسول الله ﷺ وليس بالذي تذهب إليه ولكن إذا شَخِصَ البصر وحُشِرَ الصدر
واقْشَمَرَ الجلد وتشَنَّجَتِ الأصابع فعند ذلك من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن كره لقاء
الله كره لقاءه لفظ مسلم وهو عند مسلم والنسائي من رواية الشعبي عن شريح بن هاني
عن عائشة وفي آخره والموت قبل لقاء الله وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي
وابن ماجه من رواية سعد بن هشام عن عائشة وفيه فقلت يابني الله أكرهية
الموت فمكننا نكره الموت قال ليس كذلك ولكن المؤمن إذا بشر برحمة الله
ورضوانه وجنته أحب لقاء الله وأحب لقاءه وإن الكافر إذا بشر بعذاب الله
وسخطه كره لقاء الله وكره لقاءه لفظ مسلم وأخرجه البخاري تعليقا ولفظ
المصنف رحمه الله في النسخة الكبرى وأخرجاه من حديث عائشة يوهم أن البخاري
أخرجه من حديثها مسندا وليس كذلك وقد ذكره في شرح الترمذي على الصواب
وهذه الزيادة في صحيح البخاري مسندة من وجه آخر من رواية أنس بن مالك عن
عبادة بن الصامت فذكر الحديث وفيه قالت عائشة أو بعض أزواجي إنا لنكره الموت
قال ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته

فليس شيء أحب إليه مما أمامه فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته فليس شيء أكره إليه مما أمامه كره لقاء الله وكره الله لقاءه وأخرج مسلم الحديث من هذا الوجه بدون هذه الزيادة وقد ورد هذا التفسير من حديث أبي هريرة أيضا رواه ابن أبي شيبة من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث وفيه قيل يا رسول الله ما منا أحد إلا وهو يكره الموت ويقطع به فقال رسول الله ﷺ إذا كان ذلك كشف له **(الثانية)** قال العلماء معنى هذا الحديث عند الاحتضار والمعاناة حينئذ يكشف الفطاء فأهل السعادة يبشرون بما أعد الله لهم وأراد فيهم وهو معنى محبته لقاءهم فيغتبطون ويسرون بذلك ويحبون الموت لتحصيل تلك الكرامة وأهل الشقاوة كشف لهم عن حالهم فكرهوا الورود على ربهم لما يتقنوا من تعذيبه لهم والله تعالى قد أبعدهم عنه وأراد بهم العذاب وهو معنى كراهته لقاءهم فن هنا خبرية غير شرطية وليس معنى الحديث أن سبب حب الله لقاء هؤلاء حبهم ذلك ولا أن سبب كراهة الله لقاء هؤلاء كراحتهم ذلك ولكنه صفة حال هؤلاء وهؤلاء في أنفسهم وعند ربهم كأنه قال من أحب لقاء الله فهو الذي أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله فهو الذي كره الله لقاءه فيستدل باستبصار المحتضر بعد المعاناة على الخير وباتكلمه بعدها على الشر وقد فسرت عائشة رضي الله عنها الحديث بذلك وروته عن النبي ﷺ فوجب الرجوع إليه وقال ابن عبد البر بعد نقله هذا المعنى عن أهل العلم وقال أبو عبيدة ليس وجهه عندي كراهة الموت وشدة لأن هذا لا يكاد يخلو منه أحد ولكن المكروه من ذلك إنبار الدنيا والركون إليها وكراحتهم أن يصير إلى الله والدار الآخرة قال وما يبين ذلك أن الله تعالى قد عاب قوما في كتابه بحب الحياة الدنيا فقال: «إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها» وقال «ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة» وقال «ولا يمتنون» أبدا بما قدمت أيديهم «قال فهذا يدل على أن الكراهية للقاء الله تعالى ليست بالكراهية للموت وإنما هو الكراهية للنقلة من الدنيا إلى الآخرة انتهى وقال المازري من قضى بموته لا بد أن يموت وإن كان كارهًا للقاء الله ولو كره الله موته مامات ولا لقيه

فيحمل الحديث على كراهة الله تعالى الغفران له وأرادته لا بعباده من رحمته انتهى
وظاهر عبارته تقتضي عدم الغفران لمن كره الموت مطلقا وليس كذلك فالصواب
في معنى الحديث ما فسر به بقائله عليه السلام **﴿الثالثة﴾** استدال به المصنف رحمه الله على أن
محبة لقاء الله تعالى ليست من تمنى الموت وكذا ذكره ابن عبد البر ووجهه أن تمنى الموت
منهى عنه ومحبة لقاء الله محمودة وهي علامة على محبة الله تعالى للعبد فإن قلت قد
حملتم هذه المحبة للقاء الله تعالى على حالة النزاع والاحتضار وتلك الحالة لا تمنى فيها قلت
ما المانع من التمني في تلك الحالة ولولا ورود هذا الحديث الذي نشرحه لكرهنا
تمنى الموت بكل حال فلما جاء هذا الحديث علمنا أن تمنى الموت في تلك الحالة محمود
على أنه لا يمتنع أن يكون هذا الحديث في زمن الصحة أيضا أن يحب العبد بقلبه
لقاء الله تعالى من غير أن يدعو بذلك ولا يتمناه بلسانه فتكون هذه بشرى للعبد
يستدل بها على محبة الله لائقائه فإن العاقل العارف بالأمور لا يحب الموت إلا إذا أعد
له الأهبة وتخلص من التبعات وقام بأمر الله كما يجب ومن كان بهذه الصفات
فإنه تعالى يحب لقاءه بمعنى أنه يريد له الخير ويعد له فإن قلت هذا يناقض المذكور
في الحديث من حمله على حالة الاحتضار قلت تلك الحالة هي التي لا اختلال فيها
ولا شك من أحب فيها لقاء الله كان علامة على محبة الله لائقائه ومن كره فيها لقاء الله
كان علامة على كراهة الله لائقائه بخلاف ما قبل تلك الحالة فإنه لا يلزم من كراهة
العبد للموت كراهة الله لائقائه ولا من محبة العبد للموت إذا نشأ عن ضجر واختلال
عقل وعدم احكام للأمور محبة الله لائقائه وإنما ادعينا كون محبة العبد للموت
في غير حالة الاحتضار دليلا على محبة الله لائقائه في حالة واحدة وهي ما إذا صدر
ذلك عن عارف بالله تعالى محكم للأمور قد استعد للأمور وأخذ لها أهبتها
وقام لله بما يجب من حقه فإذا خلق الله تعالى في قلبه محبة الموت كان دليلا على
خير له عند الله تعالى فيما يظهر والله تعالى أعلم **﴿الرابعة﴾** قال العلماء: محبة الله تعالى لعبده
هي إرادة الخير له وهدايته وإنعامه عليه ورحمته وبفضه وإرادته عقابه وشقاوته
ونحو ذلك حكاه عنهم النووي في شرح مسلم **﴿الخامسة﴾** قال صاحب النهاية: المراد
بلقاء الله المصير إلى الدار الآخرة وطلب ما عند الله وليس الغرض به الموت لأن

﴿ باب ليس خوف العبد من ذنبه كراهية للقاء الله تعالى ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قال رجل لم يعمل خيراً قط لأهله إذا مات فأحرقوه ثم أذروا نصفه في البر ونصفه في البحر ، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبته عذاباً لا يعذب به أحدٌ من العالمين ، قال فلما مات فعلوا ما أمرهم فأمر الله البحر فجمع ما فيه ، والبر فجمع ما فيه ، ثم قال لم فعلت هذا ؟ قال من خشيتك

كلا يكرهه فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله لأنه لا ما يصل إليه بالموت وقوله والموت دون لقاء الله يبين أن الموت غير اللقاء ولكنه معترض دون الغرض المطلوب فيجب أن يصبر عليه ويحتمل مشاقه حتى يصل إلى الفوز باللقاء انتهى ﴿ السادسة ﴾ قول عائشة رضي الله عنها شخص البصر بفتح الشين والحاء المعجمتين وبالصاد المهملة ومعناه ارتفاع الأجنان إلى فوق وتحديد النظر وقولها وحشرج الصدر بفتح الحاء المهملة وإسكان الشين المعجمة وآخره جيم ومعناه تردد النفس في الصدر وقولها واقتصر الجلد براء مشددة في آخره ومعناه قيام شعره وقولها وتشججت الأصابع بفتح التاء المثناة من فوق والشين المعجمة والنون وتشديد ها والجيم والمراد تقيضها وتقلصها وهذه الأمور المذكورة هي حالة الاحتضار

﴿ باب ليس خوف العبد من ذنبه كراهية للقاء الله تعالى ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « قال رجل لم يعمل خيراً قط لأهله إذا مات فأحرقوه ثم أذروا نصفه في البر ونصفه في البحر فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبته عذاباً لا يعذب به أحدٌ من العالمين ، قال فلما مات فعلوا ما أمرهم فأمر الله البحر فجمع ما فيه والبر فجمع ما فيه ثم قال لم فعلت هذا ؟ قال من خشيتك

يَا رَبِّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، قَالَ فَغَفَرَ لَهُ، وَلَا أَحْمَدَ (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ)

يَا رَبِّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ قَالَ فَغَفَرَ لَهُ (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الشيخان من هذا الوجه عن أبي الزناد عن الأعرج وفي رواية مسلم لم يعمل حسنة قط وأخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجة من رواية الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بمعناه وأخرجه أحمد في مسنده من رواية أبي رافع عن أبي هريرة بمثل حديث ابن مسعود وفي حديث ابن مسعود لم يعمل من الخير شيئاً قط إلا التوحيد وفي صحيح البخاري من حديث أبي مسعود عقبة ابن عمرو أن هذا الرجل كان نباشاً وذكر ابن عبد البر أن أكثر رواة الموطأ رفعوا هذا الحديث ووقفه القعنبي ومصعب الزبيري على أبي هريرة قلت والمراد وقف لفظه وأما حكمه فهو الرفع لأنه لا يقال مثله من قبل الرأي فهو مرفوع على كل حال (الثانية) قوله قال رجل لم يعمل خيراً قط ظاهره أنه لم يكن موحداً لأن التوحيد أعظم الخير لكن إخباره بأنه فعل هذا من خشية الله يدل على توحيده وكيف يخشى الله من لا يعرفه بل يدل على علمه لقوله تعالى «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» وقد رفعت تلك الرواية التي نقلتها من مسند أحمد الاشكال في ذلك بقوله فيها لم يعمل من الخير شيئاً قط إلا التوحيد قال ابن عبد البر: وهذه اللفظة انصحت رفعت الاشكال في إيمان هذا الرجل وإن لم تصح من جهة النقل فهي صحيحة من جهة المعنى والأصول تعضدها والنظر يوجبها لأنه محال أن ينفر للذين يموتون وهم كفار بلا خلاف بين أهل القبلة وهذا سائغ في لسان العرب أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض (الثالثة) قوله إذا مات فاحرقوه أتى به بلفظ الغيبة ولم يحكمه باللفظ الذي قاله لهم وهو إذا مات فاحرقوني وهذا سائغ في لغة العرب وهو نظير قولهم قلت لعبد الله ما أكرمته ولو حكى القول لقليل قلت لعبد الله ما أكرمك والأمران جائزان مستعملان (الرابعة) قوله ثم أذروا بالذال المعجمة ويجوز في همزه الوصل والقطع يقال ذرته الريح وأذرته تذروه وتذريه إذا أطارته ومنه تذرية الطعام كذا

ذكر في المشارق والنهاية ذريت وأذريت بمعنى وقال في الصحاح ذروته طيرته وأذهبته وذرت الريح التراب وغيره تذروه وتذريه ذروا وذرنا أي صفته ومنه قولهم ذري الناس الخنطة ثم قال وأذريت الشيء إذا ألقته تلقائك الحب للزرع؛ وطعنه فأذراه عن ظهر دابته أي ألقاه انتهى وذكر في المحكم نحوه وهذا يقتضي الفرق بين الثلاثي والرباعي وإن ما يلقي في غير محل معين يستعمل فيه الثلاثي كما في هذا الحديث وما يلقي في محل معين يستعمل فيه الرباعي ﴿الخامسة﴾ قوله فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه ظاهره تقي قدرة الله على إحيائه وإعادته وفي القول به إشكال فإن ذلك كفر والشك في قدرة الله تعالى كافر مع كون الحديث يدل على إسلامه من وجهين أحدهما إخباره بأنه أنافعل هذا من خشية الله تعالى والكافر لا يخشى الله تعالى والثاني إخباره عاينه الصلاة والسلام بأن الله غفر له والكافر لا يغفر له مع ما انضم إلى ذلك من الرواية التي في مسند أحمد الصريحة في أنه كان موحدًا فاختلف العلماء في تأويله فقالت طائفة لا يصح حمله على ظاهره لما ذكرناه فيكون له تأويلان أحدهما أن معناه لأن قدر الله على العذاب أي قضاءه يقال منه قدر بالتخفيف وقدر بالتشديد بمعنى واحد والثاني أن قدر بمعنى ضيق فقوله لئن قدر الله على أي لئن ضيق ومنه قوله تعالى فقدر عليه رزقه وهو أحد الأقوال في قوله تعالى (افطن أن لن تقدر عليه) وقال آخرون اللفظ على ظاهره وذكرناه تأويلات (أحدها) أن هذا الرجل قال هذا الكلام وهو غير ضابط بالكلامه ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد لها بل قاله في جالة غلب عليه فيها الدهش والخوف والجزع الشديد بحيث ذهب تيقظه وتديره ما يقوله فصار في معنى الغافل والناسي وهذه الحالة لا يؤخذ فيها وهو نحو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته أنت عبدى وأنا ربك فلم يكفر بذلك للدهش والغلبة والسهو وقد ورد في رواية في غير الصحيحين فلعل أضل الله أي أغيب عنه وهذا يدل على أن قوله لئن قدر الله على ظاهره كما ذكرنا (الثاني) أن هذا من مجاز كلام العرب وبديع استعمالها يسمونه مزج الشك باليقين

وسماه بعضهم تجاهل العارف ومنه قوله تعالى (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) فصورته صورة شك والمراد به اليقين (الثالث) أن غاية ما فيه أن هذا رجل جهل صفة من صفات الله تعالى وقد اختلف العلماء في تكفير جاهل الصفة فمن كفره بذلك محمد بن جرير الطبري وقاله الشيخ أبو الحسن الأشعري أولا وقال آخرون لا يكفر بجهل الصفة ولا يخرج به عن اسم الإيمان بخلافه جعدها وإليه رجع أبو الحسن الأشعري وعليه استقر قوله ، قال لأنه لم يعتقد ذلك اعتقادا تقطع بصوابه ويراه ديناً وشرعاً وإنما يكفر من اعتقد أن مقالته حق ؛ قال هؤلاء ولو سئل الناس عن الصفات لوجد العالم بها قليلاً وحكاة ابن عبد البر عن المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين واستدل عليه بأن عمر وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة سألوا رسول الله ﷺ عن القدر ومعلوم أنهم إنما سألوه عن ذلك وهم جاهلون به وغير جائز عند أحد من المسلمين أن يكونوا بسؤالهم عن ذلك كافرين انتهى (الرابع) أنه كان في زمن فترة حين ينفع مجرد التوحيد ولا تكليف قبل ورود الشرع على المذهب الصحيح لقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) (الخامس) أنه يجوز أنه كان متمسكا بشريعة فيها جواز العفو عن الكافر وإن كان ذلك غير جائز في شرعنا فانه من مجوزات العقول عند أهل السنة وإنما منعه في شرعنا بالشرع وهو قوله تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به) وغير ذلك من الأدلة والله أعلم

(السادسة) إن قلت ظاهر حال هذا الرجل أنه وقع في كبيرة وهو اليأس من رحمة الله وكان هذا خاتمة أمره فكيف كانت هذه الكبيرة سبب المغفرة له ؟ قلت ان صرفنا اللفظ عن ظاهره يحمل قدر على قضى أو ضيق فليس فيه اليأس من رحمة الله فانه يرجو الرحمة بتقدير أن لا يقضى عليه بالمذاب أولا يضيق عليه على اختلاف القولين وإن أخذناه على ظاهره فالجواب عن هذا أن شدة الخوف اصطلمته وأذهلته حتى خرج عن حد التكليف فنفعه خوفه ونجاهه مع التوحيد ولم يضره يأسه لأنه حصل له في حالة انتظم عنه فيها التكليف وبتقدير أنه لم يصل إلى حالة أخرجه عن حيز المكلفين فالخوف الحاصل له كفر عنه سيئ

من رحمة الله بل كفر عنه سيما ته التي كان يرتكبها طول عمره وقد يشتمل الفعل الواحد على طاعة من وجه ومعصية من وجه فربما غلبت الطاعة فكفرت المعصية وربما غلبت المعصية فأحبطت ثواب الطاعة وفي هذا المحل غلبت الطاعة فكفرت المعصية وعن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال فيمن سمع بألة محرمة فأحدث له أحوالا صالحة يحصل له اسم السماع المحرم وثواب الاعمال الصالحة فان غلب الثواب ربح وان غلب الاثم خسر وإن استموى تكافأ هذا معناه وروى الامام أحمد في مسنده وغيره باسناد جيد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال لرجل فعلت كذا وكذا قال لا والذي لا إله إلا هو يا رسول الله ما فعلت فقال بلى قد فعلت ولكن غفر لك بالاخلاص وروى هذا المعنى أيضا من حديث ابن عباس وأنس وابن الزبير رضي الله عنهم **السادسة** **﴿** إن قلت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ عن الله تعالى «أنا عند ظن عبدي بي» وهذا قد ظن بربه تعذيبه وعدم المغفرة له فكيف غفر له؟ قلت قد اختلفوا في معنى هذا الحديث فقبل المراد به الرجاء وتأميل العفو وقيل معناه بالفقران له إذا استغفر والقبول له إذا تاب والاجابة إذا دعا والكفارية إذا طلب الكفارية فان قلنا بالثاني فالجمع بينهما واضح لان هذا قد ندم على ما فرط منه ولولا ندمه لما أمر أن يفعل به ذلك فكان تائباً فقبلت توبته وغفر له وان قلنا بالاول فقد حكى القاضى عياض والنووى في شرح مسلم أنه قبل انما وصى بذلك تحقيرا لنفسه وعقوبة لها لمصيبتها واسرافها رجاء أن يرحمه الله تعالى فهو حينئذ قد رجا العفو وأمله فكان الله عند ظنه به ففقا عنه وهذا بعيد من قوله ان قدر الله على أن لم يثوله بما تقدم والله أعلم **﴿** الثامنة **﴿** استدلل به المصنف رحمه الله على أن خوف العبد من ذنبه ليس كراهية للقاء الله تعالى وهو استدلال واضح لان الخائف من ذنبه يطلب أن يكون مصيره إلى الدار الآخرة على وجه مرضى يقربه إلى الله تعالى فكره حالة نفسه التي هو عليها ولم يكره لقاء الله مطلقا بل أحب لقاءه على غير تلك الحالة **﴿** التاسعة **﴿** في هذا الحديث فضيلة خوف الله تعالى وغلبتها على العبد وانما من مقامات الايمان وأركان الاسلام وبها انتفع هذا المصنف وحصلت له المغفرة وفيه

﴿باب الكفن وحمل الجنائز والصلاة عليها﴾

عن عروة عن عائشة قالت: كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب سحولية بيض، وزاد الشيخان من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة

دليل على أنه لا ضرر في غلبة الخوف وإن كانت بقرب الوفاة وإن كان العلماء رجحوا في تلك الحالة تغليب جانب الرجاء على جانب الخوف ﴿العاشرة﴾ فيه أن الأعمال بالنيات والمقاصد فإن الله تعالى لم ينظر إلى هذا العمل بل إلى القصد فقال له لم فعلت هذا ولما كان الحامل عليه الخشية كان سبب المغفرة ولو حمل عليه سبب آخر فاسد لكان الأمر بخلاف ذلك فيما يظهر والله تعالى أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ وفيه بيان سعة رحمة الله تعالى ومغفرته وأن المسرف على نفسه لا ييأس من ذلك وقد قال الله تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم) وقيل إن هذه الآية أرحى آية في كتاب الله تعالى

﴿باب الكفن وحمل الجنائز والصلاة عليها﴾

﴿الحديث الأول﴾ عن عروة عن عائشة قالت: «كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب سحولية بيض» (فيه) فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه النسائي من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة واتفق عليه الأئمة الستة من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بزيادة من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة وليس قوله من كرسف عند الترمذي ولا عند ابن ماجه زاد مسلم أما الحلة فانما شبه على الناس فيها أنها اشترت له ليكفن فيها فترك الحلة وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية فأخذها عبد الله بن أبي بكر فقال لأحبسها حتى أكفن فيها نفسي ثم قال لو رضىها الله عز وجل لنبيه لكفنه فيها

فباعها وتصدق بثمانها وفي رواية له أدرج رسول الله ﷺ في حلة بمنة كانت
لعبد الله بن أبي بكر ثم نزعته منه وذكر الحديث وفي رواية أصحاب السنن
الأربعة فذكر لعائشة قولهم في توبين ويرد حبرة فقالت قد أتى بالبرد ولكنهم
ردوه ولم يكفوه فيه وقال الترمذي حسن صحيح وفي رواية للبيهقي في ثلاثة
أثواب سحولية جدد (النافية) السحولية بفتح السين وضمها قال النووي
والفتح أشهر وهو رواية الأكثرين قال في النهاية تبعاً للهيروى فالفتح منسوب
إلى السحول وهو القصار لأنه يسحلها أى يفصلها أو إلى سحول وهى قرية
باليمن وأما الغنم فهو جمع سحل وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من
قطن وفيه شذوذ لأنه نسب إلى الجمع وقيل إن سم القرية بالضم أيضاً
وقال فى الصحاح السحل الثوب الأبيض من الكرسف من ثياب اليمن والجمع
سحول وسحل مثل سقف ثم ذكر هذا الحديث ثم قال ويقال سحول موضع
باليمن وهى تنسب إليه وقال فى المحكم: السحل ثوب أبيض وخص بعضهم به
الثوب من القطن وقيل السحل ثوب أبيض رقيق وجمع كل ذلك اسحال وسحول
وسحل اه والكرسف بضم الكاف وإسكان الراء وضم السين المهملة وبالفاء
القطن قال فى المحكم وهو الكرسف (الثالثة) فيه تكفين الميت وقد أجمع
المسلمون على وجوبه وهو فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن
الباقيين قال العلماء ويجب فى ماله فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته من
سيد وقريب ونحوه والمالكية فى القريب ثلاثة أقوال الإلزام لابن القاسم
وابن الماجشون وبقية الأصمغ والثالث وجوب تكفين الولد دون الأب واختلف
أصحابنا فى المتزوجة إذا كان لها مال هل تكفيها من مالها أو على زوجها
فذهب إلى الأول الرافعى فى الشرح الصغير والمحرد والنووى فى المنهاج وذهب
إلى الثانى الرافعى فى الشرح الكبير والنووى فى الروضة وشرح المذهب وقال
فيه قيد الغزالي وجوب الكفن على الزوج بشرط أعمار المرأة وأنصروه
عليه اه ومتى كانت معسرة فتكفيها على زوجها قطما وعند المالكية فى ذلك
ثلاثة أقوال قال مالك فى العتبية إن كانت موسرة ففى مالها وإن كانت معسرة

فعلی الزوج وقال ابن القاسم لاشيء على الزوج بحال اه وقال في الواضحة يقضى على الزوج بتكفينها وإن كانت موسرة ، فان لم يكن له مال وليس له من تلزمه تقفته ففى بيت المال فان لم يكن وجب على المسلمين يرزعه الامام على أهله اليسار على ما يراه ﴿ الرابعة ﴾ فيه أن السنة للرجل في الكفن ثلاثة أثواب . وبه قال مالك والشافعي وأحمد أبو حنيفة والجمهور وقال الترمذي روى في كفن النبي ﷺ روايات مختلفة وحديث عائشة أصح الاحاديث في ذلك والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم وقال البيهقي في الخلافيات قال أبو عبد الله يعنى الحاكم: توارث الاخبار عن علي بن أبي طالب وابن عباس وعائشة وابن عمر وجابر وعبد الله بن مغفل في تكفين النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة وروى ابن أبي شيبه في مصنفه التكفين في ثلاثة أثواب عن أبي بكر وعمر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وإبراهيم النخعي وعن ابن عباس أنه قال ثوب أو ثلاثة أو خمسة وعن حذيفة أنه قال: كفنوني في ثوبي هذين وعن ابن عمر أنه كفن ابنه واقدا في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف وعن ثوب بن عقلة قال الرجل والمرأة يكفنان في ثوبين وكفن أبو بكر في ثوبين وعن غنيم بن قيس كفننا نكفن في الثوبين والثلاث والاربعة وعن هشام بن عوف أن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ كفن في ثوب واحد وعن الحسن البصري أن عثمان بن أبي العاصي كفن في خمسة أثواب وعن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي أن رسول الله ﷺ كفن في سبعة أثواب وقد روى هذا الحديث أحمد في مسنده وذكر ابن حزم أن الوهم فيه من ابن عقيل أو من بعده قال ابن المنذر وقال سعيد ابن علقمة يكفن في ثوبين وقال الاوزاعي يجوز ثوبان وكذلك قال مالك إذا لم يوجد غيرها وقال النعمان يكفن الرجل في ثوبين وكان ابن عمر يكفن أهله في خمسة أثواب عمامة وقميص وثلاث لفائف اه ﴿ الخامسة ﴾ التكفين في ثلاثة أثواب إنما هو على طريق الاستحباب وللواجب ثوب واحد قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وهو حق الله تعالى لا تنفذ وصية الميت بإسقاطه

ولأبي داود وابن ماجه بإسناد ضعيف من حديث ابن عباس
« كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةَ الْحَلَّةِ وَقَمِيصِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ »

بخلاف الثاني والثالث فانهما حق للميت تنفيذ وصيته باسقاطهما فلو لم يؤمن فقال
بعض الورثة يكفن بثوب وبمضهم بثلاثة فالمذهب التكفين بثلاثة ولو اتفقت
الورثة على ثوب قال البغوي يجوز وقال المتولي هو على الخلاف وقال النووي
انه اقيس وهو مذهب المالكية ، ولو كان عليه دين مستغرق فقال الفرما تكفنه
بثوب واحد أجيبوا على الاصح خلافا للمالكية ومن هو في ثقة غيره أو كمن
من ليت المال أو من عند المسلمين يقتصر فيه على ثوب واحد واختلف أصحابنا في قدر
الثوب الواجب على وجهين أحدهما ما يسترجع بدنه وبه قال المالكية والحنابلة والثاني
ما يستر المورة خاصة ويختلف ذلك باختلاف عورة المكفن في الذكورة والانوثة
وصححه الرافعي في شرحه الصغير والنووي في الروضة وقال صححه الجمهور وهو ظاهر
النص وقال القاضي من الحنابلة لا يجزئ أقل من ثلاثة أثواب لمن يقدر عليها
وحكى مثله عن عائشة وقال الحنفية : يجوز الافتقار على ثوبين ويكره ثوب واحد
إلا في حالة الضرورة ﴿ السادسة ﴾ مذهبنا أن الصبي الصغير كالكبير في استحباب
تكفينه في ثلاثة أثواب وقال ابن قدامة قال أحمد يكفن الصبي في خرقه وإن
كفن في ثلاثة فلا بأس وكذلك اسحاق ونحوه قال سعيد بن المسيب والثوري
وأصحاب الرأي وغيرهم لا خلاف بينهم في أن ثوبا يجزئه وأنه إن كفن في ثلاثة
فلا بأس لأنه ذكر فأشبهه الرجل انتهى ﴿ السابعة ﴾ قال الفقهاء من أصحابنا والحنفية
والحنابلة وغيرهم يستحب تكفين المرأة في خمسة أثواب ففرقوا بينها وبين الرجال
لأنها تزيد في حياتها على الرجال في العتر لزيادة عورتها فكذلك بعد الموت وفي
صنن أبي داود ما يدل على ذلك في تكفين أم كلثوم بنت النبي ﷺ لكن قال
أصحابنا ليست الحمسة في حق المرأة كالثلاثة في حق الرجل حتى تقول بخير
الورثة عليها كما يخبرون على الثلاثة وقال المالكية الزيادة على الثلاثة إلى الحمسة
١٨ - طرح التشريب - ثالث

مستحبة للرجال والنساء وهي في حقهن آكد وقال ابن المنذر أكثر من
 نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن تكفن المرأة في خمسة أثواب منهم الشعبي
 ومحمد بن سيرين والنخعي والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور
 وأصحاب الرأي وقال عطاء تكفن في ثلاثة أثواب درع وثوب تحت الدرع
 تلف به وثوب فوقه تلف فيه وقال سليمان بن موسى درع وخمار ولقافة تدرج
 فيها انتهى وقال أحمد بن حنبل في الجارية إذا لم تبلغ تكفن في لقافتين وقبص
 لاخمار فيه وظاهر هذا أنها لا تصير للمرأة في الكفن إلا بعد البلوغ وروى عنه
 أكثر أصحابه أنها إذا كانت بنت تسع يصنع بها ما يصنع بالمرأة واختلف العلماء
 في الأثواب الخمسة التي تكفن بها المرأة فحكى عن الشافعي في الجديد أنها
 إزار وخمار وثلاث لقائف وعن القديم إزار وخمار وقبص ولقافتان وذكر
 الرافعي أن هذه المسألة مما يفتى فيه على القديم وأنه الأظهر عند الأكثرين
 وحكى النووي عن الشيخ أبي حامد والحاملي أن المعروف للشافعي في عامة
 كتبه أن يكون فيها قبص وأن القول الآخر لا يعرف إلا عن المزني قال فعلى هذا
 لا يكون إثبات القميص مختصا بالقديم وهذا مذهب مالك وحكاه ابن قدامة
 الحنبلي عن أكثر أصحابه وغيرهم وصححه ورواه ابن أبي شيبه عن الحسن
 البصري وقال الخرقى منهم: قبص وإزار ومقنعة ولقافة وخامسة يشد بها فخذها
 فجعل بدل اللقافة الأخرى خرقه تشد على فخذها وأشار إليه أحمد وكذا
 قال الحنفية: إن الأثواب الخمسة قبص وإزار وخمار ولقافة لكنهم قالوا في
 الخامسة خرقه تربط فوق نديها وهو غير هذه الرواية التي عند الحنابلة أن
 الخامسة خرقه تشد بها فخذها إلا أنه قريب منه وروى ابن أبي شيبه عن الشعبي
 تكفن المرأة في درع وخمار ولقافة ومنطقة وخرقه تكون على بطنها وعن إبراهيم
 النخعي ماله إلا أنه قال والخرقه التي تشد عليها وفي رواية عنه بدل المنطقة
 الإزار وهو هنا بمعناه وعن ابن سيرين في الدرع والخمار والرداء والإزار والخرقه
 وعن ابن سيرين أيضا توضع الخرقه على بطنها أو يعصب بها فخذها وفنه
 أيضا يلف بها الفخذان تحت الدرع وعن إبراهيم النخعي تشد الخرقه فوق الثياب

وذكر ابن المنذر في تعبير الأثواب الخمسة أنها درع وخمار ولقافتان وثوب
 لطيف يشد على وسطها يجمع ثيابها (الثامنة) فيه أنه يستحب في لون الكفن
 البياض وهو مجتم على كمال النوروى قالوا ويجوز التكفين في سائر الألوان إلا أنه
 لا بد أن يكون الكفن مما يجوز لبسه في حياته (التاسعة) في قوله في رواية الصحيحين
 من كرمص أنه ينبغي أن يكون جنس الكفن القطن واستدل به على ذلك
 النووى في شرح مسلم فقال فيه دليل على استحباب كفن القطن انتهى وفي
 مصنف ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى وعبد بن سيرين أنه كان يعجبهما أن يكون
 الكفن كتاناً وقال أصحابنا جنسه في حق كل ميت مما يجوز له لبسه في الحياة فيجوز
 تكفين المرأة في الحرير لكن يكره ويحرم تكفين الرجل به فأما المزعفر
 والمصفر فلا يحرم تكفينها فيه لكن يكره على المذهب وكذا قال الحنفية
 ما جاز للانسان لبسه في حياته جاز تكفينه به وقال أحمد بن حنبل لا يعجبني أن
 يكفن في شيء من الحرير وكره ذلك الحسن وابن المبارك واسحق قال ابن المنذر
 ولا أحفظ عن غيرهم خلافه وذكر ابن قدامة في جواز تكفين المرأة بالحرير
 احتمالين وقال أقبيهما الجواز لكن يكره وكذلك يكره تكفينها بالمصفر ونحوه
 قال الاوزاعي لا يكفن الميت في الثياب المصبغة إلا ما كان من المصعب يعنى
 ما صبغ بالمصعب وهو نبت يفت باليمن وعند المالكية في التكفين بالحرير
 أقوال (الجواز مطلقاً) لسقوط المنع بالموت لكن يكرهه (المنع مطلقاً) بالضرورة
 وهما محكيان عن مالك (والثالث) قاله ابن حبيب يجوز للنساء دون الرجال وقال
 القاضى عياض والنووى في شرح مسلم كره مالك وعامة العلماء التكفين في
 الحرير مطلقاً قال ابن المنذر ولا أحفظ خلافه (العاشرة) قوله ليس فيها
 قيص ولا عمامة اختلف العلماء في معناه فالصحيح أن معناه ليس في الكفن
 قيص ولا عمامة أصلاً والثاني أن معناه أنه كفن في ثلاثة أثواب خارجة عن القيص
 والعمامة قال الشيخ تقي الدين والأول أظهر في المراد وذكر النووى في شرح
 مسلم أن الأول تعبير الغافى وجمهور العلماء قال وهو الصواب الذى يقتضيه
 ظاهر الحديث وقال إن الثاني ضعيف فلم يثبت أنه ^{صحيح} كفن في قيص وعمامة

انتهى وترتب على هذا اختلافهم في أنه هل يستحب أن يكون في الكفن قميص وعباءة أم لا فقال مالك والشافعي وأحمد يستحب أن يكون الثلاثة لقائف ليس فيها قميص ولا عمامة واختلفوا في زيادة القميص والعمامة أو غيرهما على اللقائف الثلاثة لتصير خمسة فذكر الحنابلة أنه مكروه وقالت الشافعية إنه جائز غير مستحب وقالت المالكية إنه مستحب للرجال والنساء وهو في حق النساء آكد ، قالوا والزيادة إلى السبعة غير مكروهة وما زاد عليها سرف وقال الحنفية إن الآثواب الثلاثة إزار وقميص ولقافة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن عمرو وإبراهيم النخعي وذكر الحنابلة أنه لو كفن في إزار وقميص ولقافة لم يكره ولكن الأفضل الأول وهذا جائز بلا كراهة وقال بعض متأخري المالكية يجزى على قول مالك قميص وعباءة ولقافة والمشهور عندهم أن الثلاثة لقائف كما تقدم وهو رواية ابن القاسم وقال سفيان الثوري إن شئت في قميص ولقافتين وإن شئت في ثلاث لقائف وقد ظهر بذلك أن من قال إن من الثلاثة قميصا فهو مخالف لهذا الحديث على الاحتمالين المتقدمين معا وكأنه تمسك في استحباب القميص بالباسه عليه الصلاة والسلام عبدا لله بن أبي قبيصا وسيأتي ذكره وذكر الحنفية في توجيهه أنه الذي يعتاد لبسه في الحياة فكذا بعد الموت ويتقضى اختلافه باختلاف عادة ذلك الميت فيما كان يلبسه في حياته لكن قد يقال حمل الأمر على الأكثر الأغلب وقال النووي في شرح مسلم قال مالك وأبو حنيفة يستحب قميص وعباءة وتأولوا الحديث على أن معناه ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة وإنما هما زائدان عليهما ثم ضعفه كما تقدم وقد عرفت أن الحنفية يجعلون القميص من جملة الثلاثة وروى ابن أبي شيبة في مصنفه كونه الميت لا يعمم عن الشعبي وأبي الشعثاء جابر بن زيد وحكاه ابن بطال وغيره عن جابر بن عبد الله وعطاء وروى ابن أبي سبيبة عن ابن سيرين أنه يعمم كما يعمم الحنفي وعن الحسن بوضع العمامة وسط رأسه ثم يخالف بين طرفيها هكذا على جسده وقال مالك في المدونة من شأن الميت أن يعمم عندنا وروى البيهقي في الخلافيات عن مالك أنه قال

وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى عبد الله بن أبي
بمع ما أدخل في حفرة فوضعه على ركبتيه وألبسه قميصه،
وتفت عليه من ريقه، زاد الشيخان قاله أعلم، زاد البخاري وكان
(كأبى قبيصة) قال سفيان قال أبو هريرة وكان على رسول الله
صلى الله عليه وسلم قميصان فقال له ابنه عبد الله يا رسول الله ألبس
أبي قميصك الذي يلي جلدك، قال سفيان فبرون أن النبي صلى
الله عليه وسلم ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع، كذا في أصل
سماعنا أبو هريرة وفي أكثر النسخ أبو هارون والنسائي في

ليس على هذا العمل عندنا يعني بقميص الميت ﴿الحادية عشرة﴾ فيه دلالة
على أن القميص الذي غسل فيه النبي ﷺ نزع عنه عند تكفينه قال النووي
في شرح مسلم وهذا هو الصواب الذي لا يتجه غيره لأنه لو أبقى مع رطوبته
لأفسد الأكفان قال وأما الحديث الذي في سنن أبي داود عن ابن عباس أن
النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب الحلة ثوبان وقميصه الذي توفى فيه حديث
ضعيف لا يصح الاحتجاج به لأن يزيد بن أبي زياد أحد رواة مجمع على ضعفه لاسيما
وقد خالف بروايته الثقات انتهى وقال في الخلاصة ولو صح فتأويله ما سبق عن
عائشة أنها اشترت له فلم يكن فيها وقال ابن بطلان انفرد به يزيد بن أبي زياد
ولا يحتج به لضعفه وحديث عائشة الذي تفت عنه القميص أصح انتهى

﴿الحديث الثاني﴾

عن جابر «أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بمع ما أدخل في حفرة فوضعه على
ركبته وألبسه قميصه وتفت عليه من ريقه» (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه
الشيخان والنسائي من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن
دينار عن جابر وزادوا في روايتهم قاله أعلم وفي رواية للنسائي وكان العباس

حديث جابر « وكان العباسُ بالمدينة فطلبت الأنصارُ ثوباً يكسونه فلم يجدوا قميصاً يصلحُ عليه إلا قميصَ عبدِ الله بنِ أبي فكسوة إياه » وللشيخين من حديث ابنِ عمرَ أن عبدَ الله بنَ أبي لما توفي جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أعطني قميصك أكفنه فيه وصلِّ عليه واستغفر له فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قميصه الحديث

بالمدينة فطلبت الأنصار ثوباً يلبسونه فلم يجدوا قميصاً يصلح عليه إلا قميص عبد الله بن أبي فكسوة إياه وزاد البخاري في رواية له في الجائز وكان كسا عباساً قميصاً قال سفيان وقال أبو هريرة وكان على رسول الله ﷺ قميصان فقال له ابن عبد الله يا رسول الله ألبس أبي قميصك الذي يلي جلدك قال سفيان فيرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع قال والذي رحمه الله في النسخة الكبرى من هذه الأحكام كذا في أصل مما عناه أبو هريرة وفي أكثر النسخ أبو هارون ولفظ رواية البخاري في الجهاد لما كان يوم بدر أتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فنظر النبي ﷺ له قميصاً فوجدوا قميص عبد الله بن أبي يقدر عليه فكساه النبي ﷺ إياه فلذلك رزع النبي ﷺ قميصه الذي ألبسه قال ابن عيينة كانت له عند النبي ﷺ يد فأحب أن يكافئه وأخرجه مسلم من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر قال فذكر بمثل حديث سفيان (الثانية) استدل به الحنفية على استحباب التكفين في قميص والمخالفون لهم يقولون هذه واقعة لم ندر كيف اتفق الحمال فيها يحتمل أن يكون هذا القميص أحد الأكفان الثلاثة ويحتمل أنه زائد عليها فإن كان أحدهما فنحن لا نقول بتحريمه ولا كراهته وغايته أن الأفضل خلافه فبين النبي ﷺ بهذا جوازه ولم يكن فعله عليه الصلاة والسلام منفضولاً بل هو فاضل لانه بين به الجواز ولا مريخص بهذه القضية وهو ضيآن (أحدهما) مكافأته إياه عن كسوته للعباس رضي الله عنه قميصاً

فجأزاه من جنس فعله (وثانيها) اكرامه عليه الصلاة والسلام ولده بذلك فإنه لم يفصل ذلك إلا بسؤاله واقتراحه طلب منه أن يلبسه القميص الذي يلي جلده كما تقدم ذلك من صحيح البخاري ففعل ذلك النبي ﷺ مكافأة له واكراما لأبيه وبيانا للجواز وكان الافضل ما اختاره الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام وهو ثلاثة أثواب خالية عن قميص وان كان هذا القميص زائدا على الكفان الثلاثة فالجواب القائلون بكرامته في هذه الصورة يجيبون بمثل ما أجبنا فيما إذا كان أحدها والشافعية لا يرون كرامته بل يقتصرون فيه على الإباحة والمالكية يستحبونه في هذه الحالة وهي ما إذا كان زائدا على الثلاثة والله أعلم ﴿الثالثة﴾ بوب عليه البخاري في صحيحه في باب الكفن بالقميص الذي تكف أولا يكف وقال المهلب صوابه بإثبات الياء ومعناه طويلا كان ذلك القميص أو قصيرا فإنه يجوز الكفن فيه وكان عبد الله ابن أبي طويلا ولذلك كما العباس قميصه وكان العباس بأثر الطول اه وكان البخاري رحمه الله فهم من كونهم لم يحدوا للعباس رضى الله عنه ثوبا يصلح له لطوله إلا ثوب عبد الله بن أبي أن هذا الثوب الذي كساه النبي ﷺ لابن أبي لم يكن كافيا لكونه عليه الصلاة والسلام كان معتدل الخلق ليس بالطويل البائن فاستدل به على جواز التكفين بالقميص الناقص عن بدن الميت الذي هو غير كاف له في طوله فلم يكن كفن الا في هذا القميص لكأن دليلا على أنه لا يجب أن يكون الكفن معتوبا لبدن الميت كما هو المرجح عندنا لكن الظاهر أنه كفن في غيره لكونه عليه الصلاة والسلام أتاه بعد ما أدخل حفرته وما كان ليدخل حفرته الا بعد تكفينه والله أعلم ﴿الرابعة﴾ قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بعد ما أدخل في حفرته ليس فيه أنه كان قد دفن فنقب القبر وأخرجه بل كان هذا قبل إهالة التراب عليه وهذا اللفظ محتمل لأن يكون النبي ﷺ نزل في قبره ولأن يكون عبد الله بن أبي أخرج من القبر والواقع هو الاحتمال الثاني فني رواية البخاري فأخرجه وفي رواية له فامر به فأخرج وفي رواية مسلم

فأخرجه من قبره وأما قوله في رواية للبخارى بعد ما دفن فليس متعينا
 لاهالة التراب عليه بل هو صادق بمجرد وضعه في اللحد فهو بمعنى الرواية
 الأخرى وبوب البخارى على هذا الحديث باب هل يخرج الميت من القبر
 والحد لمة وهذا التبويب أيضا لا يقتضى النبش وتكلم ابن بطال في شرح
 البخارى في هذا الباب على النبش وقد عرفت أنه ليس بلازم منه ويحتمل أنه
 إنما تكلم على ذلك الحديث جابر الذى أورده البخارى معه في نبشه إياه بعد
 ستة أشهر والله تعالى أعلم ﴿الخامسة﴾ مقتضى هذا الحديث أنه عليه الصلاة
 والسلام إنما ألبسه قميصه بعد إدخاله حفرته وفي الصحيحين عن ابن عمر رضى
 الله عنهما «أن عبدا لله بن أبى لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله
 أعطني قميصك أكفنه فيه وصل عليه واستغفر له فأعطاه النبي ﷺ قميصه»
 الحديث وظاهره أنه أعطاه قميصه أول وقته قبل دفنه وإدخاله في حفرته
 ويحتمل الجمع بينهما بصرف حديث ابن عمر عن ظاهره إماما بأن يكون ولده إنما
 طلب القميص بعد تكفينه وإدخاله حفرته أو طلبه من أول موته لكن تأخر
 اعطاؤه له حتى أدخل قبره والنساء التى في قوله فأعطاه قميصه لا تنال هذا لأن
 زمن تجهيزه زمن يسير لا ينافى التعقيب ويحتمل أن يكون قوله في حديث
 جابر وألبسه قميصه ليس معطوفا على قوله فوضعه على ركبته فالمفعول بعد وضعه
 في حفرته إنما هو وضعه على الركبة ونفث الريق عليه وأما لباسه القميص
 فكان متقدما على ذلك وهو حكاية عما فعله معه النبي ﷺ من غير ترتيب
 بعض هذه الأمور على بعض في الزمان وفي هذا بعد والله أعلم ﴿السادسة﴾
 هذه الأمور التى فعلها النبي ﷺ إنما هى إكرام لولده وقضاء لحقه وتطبيب
 لقلبه فإنه كان صحيح الاسلام مع اليدا التى تقدمت له في كسوة العباس وكان
 النبي ﷺ أشد الناس مكافأة ورجا له النبي ﷺ بذلك النفع وترك العذاب
 إن كان مسلما فإنه عليه الصلاة والسلام لم يتحقق حينئذ كفره حتى نزل عليه
 بعد ذلك قوله تعالى «ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره
 إنهم كفروا بالله ورمىوه وماتوا وهم فاضقون» وكانت هذه القصة قبل نزول

وهن سالم عن أبيه « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة » رواه أصحاب السنن ، زاد النسائي (وعثمان) وصحح ابن المبارك والنسائي أنه من رواية

هذه الآية والله أعلم ﴿ السابعة ﴾ النفث بالنون والفاء والناء شبيهه بالنفخ وهو أقل من التفل قاله في الصحاح والمحكم والنهاية زاد في النهاية لأن التفل لا يكون إلا ومعه شيء من الريق وقال في الصحاح أوله البرق ثم التفل ثم النفث ثم النفخ ثم قال في المحكم وقيل هو التفل بعينه وحكى في المشارق كون التفل لا يكون إلا ومعه شيء من الريق عن أبي عبيد ثم قال وقيل هما سواء يكون معهما ريق وقيل بعكس الأول ﴿ الثامنة ﴾ قال ابن بطال: فيه حجة على من قال إن ريق ابن آدم ونخامته نجس وهو قول يروى عن سلمان الفارسي والعلماء كلهم على خلافه والسنن وردت برده فعاد الله أن يكون ريق النبي ﷺ نجساً وقته على وجه التبرك به وهو عليه الصلاة والسلام علمنا النظافة والطهارة وبه طهرنا الله من الأدناس اهـ ﴿ التاسعة ﴾ في قوله في رواية الشيخين قاله أعلم إشارة إلى الفلك في إسلام عبد الله بن أبي فان هذه الأمور التي فعلها النبي ﷺ معه لا تفعل إلا مع مسلم وكان يظهر منه ما يقتضي خلاف ذلك لكن جوابه أنه عليه الصلاة والسلام اعتمد ما كان يظهره من الإسلام وأعرض عما كان يتماطاه مما يقتضي خلاف ذلك حتى نزل بعد ذلك القرآن في قوله تعالى « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » الآية كما تقدم والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ فيه لبسه عليه الصلاة والسلام للقميص وإن كان الأغلب من عاداته وعادة سائر العرب لبس الأزار والرداء

﴿ الحديث الثالث ﴾

وعن سالم عن أبيه « أنه رأى رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون

الزُّهْرِيُّ مَرْسَلًا ، واختار البيهقي تَرْجِيحَ الْمَوْصُولِ .

أمام الجنادة رواه أصحاب السنن (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة به ورواه الترمذي والنسائي من رواية همام بن يحيى عن منصور وبكر الكوفي وزيد بن سعد وسفيان وهو ابن عيينة أربعتهم عن الزهري به وزاد في رواية النسائي عثمان ثم قال بكر وحده لم يذكر عثمان ثم قال النسائي هذا خطأ والصواب مرسل وإنما أتى هذا عندي لأن هذا الحديث رواه الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يمشي أمام الجنادة وقال كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمام الجنادة وقال ابن المبارك : الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة مالك ومعمرو وابن عيينة فإذا اتفق اثنان على شيء وخالفهما الآخر تركنا قول الآخر ، اهـ ورواه مالك في الموطأ عن الزهري مرسلًا ثم رواه الترمذي أيضًا من رواية معمرو عن الزهري قال : كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمام الجنادة ، وقال الزهري وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنادة ثم قال الترمذي هكذا رواه ابن جريج وزيد بن سعد وغير واحد عن الزهري عن سالم عن أبيه نحو حديث ابن عيينة وروى معمرو ويونس بن يزيد ومالك وغيرهم من الحفاظ عن الزهري أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنادة وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح ثم روى بإسناده عن عبد الله بن المبارك قال : حديث الزهري في هذا مرسلًا أصح من حديث ابن عيينة قال ابن المبارك وأرى ابن جريج أخذه عن ابن عيينة وفي معجم الطبراني عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال إنما هو عن الزهري مرسلًا وحديث ابن عيينة كانه وهم ورواه ابن حبان في صحيحه من رواية شعيب ابن أبي حمزة عن الزهري مسندًا وفيه عثمان وفي رواية لابن حبان فقيمل لسفيان وعثمان؟ قال لا احفظه قيل له كان ابن جريج يقول كما تقوله ويزيد فيه عثمان قال سفيان لم أسمع ذكر عثمان وفي رواية للبيهقي في سننه عن علي بن المديني فتمت اليه يعني ابن عيينة فقلت له يا أبا محمد إن معمراً وابن جريج

يخالفناك في هذا يعني أنهم يرسلان الحديث عن النبي ﷺ فقال استقر الزهري
 حديثه ممعته من فيه يعيده ويبديه عن سالم عن أبيه فقلت له يا أبا محمد إن
 معمرًا وابن جريج يقولان فيه وعثمان قال فصدقهما وقال لعله قد قاله هو ولم
 أكتبه إني كنت أميل إذ ذاك إلى الشيعة قال البيهقي وقد اختلف علي ابن جريج
 ومعمر في وصل هذا الحديث فروى عن كل واحد منهما موصولا وروى مرصلا
 وقد قيل عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري ثم ذكر البيهقي رواية
 همام التي تقدم ذكرها وقال تفرد به همام وهو ثقة واختلف فيه علي عقيل
 ويونس بن يزيد فقيل عن كل واحد منهما عن الزهري موصولا وقيل مرصلا
 قال ومن وصله واستقر على وصله ولم يختلف عليه فيه وهو سفيان بن عيينة حجة
 ثقة اه وقال البيهقي في المعرفة أرسله جماعة عن الزهري ومنهم من قال عن الزهري عن
 سالم ثم أرسله فذكر وافق النبي ﷺ وأصحابه من قول سالم ومنهم من وصله بذكر أبيه
 وقال ابن حزم لم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث أن خبر همام هذا
 خطأ ولا يمكن لا يلتفت إلى دعوى الخطأ في رواية الثقات إلا ببيان
 لا يشك فيه وقال ابن عبد البر في الاستذكار : لم يختلف أصحاب مالك في
 إرسال هذا الحديث عنه عن ابن شهاب ولم يختلف أصحاب ابن عيينة عليه في
 توصيله مسندا وتابعه ابن أخي الزهري وغيره واختلف فيه سائر أصحاب
 ابن شهاب انتهى وكأنه أراد بأصحاب مالك رواة الموطأ فقد ذكر في التهيد
 أنه وصله عن مالك قوم منهم يحيى بن صالح الوحاظي وعبد الله بن عون الخزاز
 وحاتم بن سالم القزاز ثم رواه من طريقهم كذلك ثم قال الصحيح فيه عن مالك
 الارسل ولكنه قد وصله جماعة ثقات من أصحاب ابن شهاب منهم ابن عيينة
 ومعمر ويحيى بن سعيد ومومي بن عقبة وابن أخي ابن شهاب وزياد
 ابن سعيد وعباس بن الحسن الجزري على اختلاف عن بعضهم ثم بطل ذلك ثم قال
 والذين يروونه عنه مرسلأكثر وأحفظ انتهى وكذا ذكر الدارقطني والبيهقي
 أن جماعة روه عن مالك مسندا لكن قال الدارقطني : إنهم وهموا فيه على مالك
 والصحيح عنه الارسل ثم قال والصحيح عن الزهري قول من قال عن سالم عن

أبيه انتهى وقال عبد الحق في الأحكام هكذا رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد وموسى بن عقبة وزباد عن سعد ومنصور وابن جريح وغيرهم عن الزهري عن سالم عن أبيه ورواه مالك عن الزهري مرسلًا وكذا رواه يونس ومعمّر عن الزهري مرسلًا وهو عندهم أصح وقال النووي في الخلاصة : الذي وصله صفيان وهو ثقة حافظ إمام واختار البيهقي ترجيح الموصول لما ذكرناه انتهى ثم روى الترمذي من رواية محمد بن بكر عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس «أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنائز وأبو بكر وعمر وعثمان» ثم قال الترمذي سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال أخطأ محمد بن بكر وإنما يروى هذا يونس عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز قال الزهري وأخبرني سالم أن أبا كان يمشي أمام الجنائز قال محمد وهذا أصح انتهى وقال البيهقي في الخلافيات عهد بن بكر البرساني ثقة عن إذا انقرض بشيء قبل منه كيف وقد تابعه على ذلك بكر بن مضر وأبو زرعة وهبة الله بن راشد وذكره ابن عبد البر في التمهيد بزيادة وخلفها وقال وقوله وخلفها لا يصح في هذا الحديث وهي لفظة منكورة فيه لا يقولها أحد من رواه في الثانية ^(١) فيه أن الأفضل لمشي الجنائز أن يكون قدامها وفيه مذاهب (أحدها) هذا وإليه ذهب أبو بكر وعمر وعثمان كما قد عرفته وهو مذهب الشافعي وقول في مذهب مالك وروى ابن أبي شيبة في مصنفه المشي أمام الجنائز عن ابن عمر وأبي هريرة والحسن والحسين بن علي وأبي قتادة وأبي أسيد وعبد الله بن الزبير وأصحاب عهد ^(٢) وعلقمة والاسود وسالم والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين وعبيد بن عمير ورواه الأثرم عن طلحة والزبير وابن عباس وأبي هريرة والسائب بن يزيد وغيرهم وحكاه ابن المنذر أيضا عن شريح القاضي والزهري ومالك والشافعي وأحمد انتهى وحكاه الخطابي عن أكثر أهل العلم قال وكان أكثر الصحابة يفعلونه وحكاه ابن عبد البر عن الليث بن سعد والفقهاء المدنيين السبعة وأكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذكر ابن عبد البر عن سويد ابن علقمة قال إن الملائكة تمشي أمام الجنائز وروى البيهقي عن زياد بن

فيس الأشعري قال : « أتيت المدينة فرأيت أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين
والانصار يمشون أمام الجنازة » (القول الثاني) أن الأفضل أن يكون خلفها وهو مذهب
الحنفية وقول في مذهب مالك وحكاية الترمذي عن صفيان الثوري واسحق بن راهويه
وحكاية ابن المنذر عن أصحاب الرأي والأوزاعي وفي مصنف ابن أبي شيبة عن
سويد بن علقمة قال: الملائكة يمشون خلف الجنازة ، وعن أبي الدرداء أن من
تمام أجر الجنازة أن يشيعها مع أهلها والمشي خلفها. وعن أبي معمر أنه قال في
جنازة أبي ميسرة: امشوا خلف جنازة أبي ميسرة فإنه كان مشاء خلف الجنائز وعن
عبد الرحمن بن أبي أزيى قال: كنت في جنازة وأبو بكر وعمر أمامها وعلى يمشي
خلفها فجئت إلى علي فقلت له المشي خلفها أفضل أم أمامها ؛ فاني أراك تمشي
خلفها وهذا يمشيان أمامها ؟ فقال علي لقد علمنا أن المشي خلفها أفضل من
أمامها مثل صلاة الجماعة على القذ ولكنهما ميسران يجهلان أن ييسرا على الناس
وحكى الأثرم عن أحمد أنه تكلم في إسناده وعن ابن مسعود الجنازة متبوعة
ولا تتبع ليس معها من تقدمها وهو في سنن أبي داود والترمذي مرفوعا واتفقوا
على ضعفه كما قال النووي وعن مسروق قال قال رسول الله ﷺ « لكل أمة
قربان وإن قربان هذه الأمة موتها فاجعلوا موتاكم بين أيديكم » وعن أبي أمامة
لأن لا أخرج معها أحب إلى أن أمشي أمامها وعن علقمة أنه قيل له أتكره
المشي خلف الجنازة قال لا إنما يكره السير أمامها وعن الحسن وابن سيرين
أنهما كانا لا يسيران أمام الجنازة واستدل لهذا القول بحديث البراء أمرنا رسول
الله ﷺ لسبع فذكر منها اتباع الجنائز وبقوله عليه الصلاة والسلام من تبع
جنازة وأجيب عنهما بأنه لا يلزم من اتباعها أن يكون خلفها وقال البيهقي
الأنار في المشي أمامها أكثر وأصح وقال النووي: أحاديث المشي خلفها كلها
ضعيفة (القول الثالث) أن المشي أمامها وخلفها كلاهما سواء حكاية ابن عبد البر
والقاضي غياض والنووي عن صفيان الثوري وقال ابن المنذر قالت طائفة أنما أنتم
متبعون فكونوا بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها هذا قول مالك بن
أنس ومعاوية بن قرة وصعيد بن جبير انتهى وروى ابن أبي شيبة عن أنس في

الجنائز أنتم مشيعون لها تمشون أمامها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها ، وعن
أبي اللحية خلفها قريب وأمامها قريب وعن يسارها قريب وعن يمينها قريب
وعن سليمان التيمي قال : رأيت أبا قلابة غير مرة يجعل الجنائز عن يمينه (القول
الرابع) أن الأفضل للمشى أن يكون أمامها وللا ركب أن يكون خلفها وهو
المشهور من مذهب مالك وكذا قال الحنابلة ويستحب المشى وأن يكون أمامها
فإن ركب فالسنة أن يكون خلفها وكذا حكاه ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه وروى
ابن أبي شيبه عن إبراهيم النخعي . قال : كانوا يكرهون أن يسير الراكب أمامها
وحكاه ابن المنذر عن علقمة وأخرج الخطابي الراكب عن موضع
الخلافة وقال فأمّا الراكب فلا أعلمهم اختلفوا في أن يكون خلف الجنائز وتبعه
على ذلك الرافعي في شرح مسند الشافعي حكى الاتفاق على أن الراكب يكون
خلفها وهو مردود فلا خلاف عندنا أنه يكون قدامها مطلقا وقد ذهب إلى هذا طائفة
من السلف فروى ابن أبي شيبه في مصنفه الركوب أمام الجنائز عن ابن عمر
وشريح القاضي والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وقد ورد في حديث
ما يقتضي (قولا خامسا) وهو أن الراكب يتعين كونه خلف الجنائز والمشي غير
رواه أصحاب السنن وابن حبان في صحيحه عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول
الله ﷺ (الراكب خلف الجنائز والمشي حيث شاء منها) الحديث لفظ النسائي
وحكى ابن عبد البر هذا القول عن محمد بن جرير الطبري وبه قال ابن حزم
وقال وأحب ذلك إلينا خلفها (الثالثة) فيه أن الأفضل لمشيع الجنائز أن يكون
ماشيا وهو كذلك من غير خلاف أعلمه إلا أن بعضهم رخص في ذلك وبعضهم شدد
فيه وكره الركوب وروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن عبد الله بن رباح قال : « للمشى في
الجنائز قيراطان وللا ركب قيراط » وروى ابن أبي شيبه أيضا الركوب في الجنائز عن ابن
صهر وأبي بكره وابن عباس وشريح وأبي وائل والحسن البصري وعطاء ، وروى ابن أبي
شيبه أيضا عن زيد بن أرقم قال « لو يعلم رجال يركبون في الجنائز ما لرجال يمشون ما ركبوا »
وعن ثوبان « أنه رأى رجلا راكبا في جنازة فأخذ بلجام دابته فجعل يكبحها فقال تركب
وعباد الله يمشون » وعن ابن عباس قال « الراكب في الجنائز كالجالس في بيته » قال ابن المنذر

وروينا ذلك عن الشعبي والأثرم المتقدم عن ثوبان روى عنه مرفوعا رواه الترمذي وابن
 ماجه عنه قال «خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فرأى ناسا ركبا فقال ألا تستحيون
 أن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب» ورواه أبو داود بلفظ «إن
 رسول الله ﷺ أتى بدابة وهو مع الجنازة فأبى أن يركبها فلما انصرف أتى
 بدابة فركب فقل له؛ فقال إن الملائكة كانت تمشي فلم أكن لأركب وهم يمضون
 فلما ذهبوا ركب وقال البيهقي إن المحفوظ وقعه وحكى عن البخاري أن الموقوف أصح
 وبوب الترمذي على الرخصة في ذلك وروى حديث جابر بن سمرة قال كنا مع النبي ﷺ
 في جنازة ابن الدحداح وهو على فرس له يسمى ونحن حوله نتوقص به لكنه
 رواه عقبه بلفظ «إن النبي ﷺ اتبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس»
 فتبين بالرواية الثانية أن الركوب إنما كان في الرجوع ورواه مسلم في صحيحه
 بمعنى اللفظ الأخير ولفظه «أتى النبي ﷺ بفرس معروى فركبه حين انصرف
 من جنازة ابن الدحداح ونحن نمشي حوله واعلم أن أكثر أصحابنا اقتصروا
 على استعجاب المشي ولم يتعرضوا لكره الركوب وكذا فعل المالكية وذكر
 النووي في شرح مسلم كراهة الركوب وكذا ذكر الحنابلة ويستثنى من كراهة
 الركوب حالة العذر (الرابعة) في هذا اللفظ ما يشعر بكون الماشي أمام الجنازة يكون
 بقربها إذا لم يكن قريبا منها لم يصح نصبه إليها ولا صدق في العرف كونه أمامها
 وبهذا صرح أصحابنا وغيرهم فقالوا الأفضل أن يكون قريبا منها بحيث لو التفت
 رآها ولا يتقدمها إلى المقبرة قالوا فلو تقدم لم يكره وهو بالخيار إن شاء قام
 منتظرا لها وإن شاء قعد وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال
 كان أصحاب محمد ﷺ يمشون أمام الجنازة حتى إذا تباعدوا عنها قاموا ينتظرونها
 (الخامسة) ذكر بعضهم أن الحكمة في ذكر فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بعد
 ذكر فعل النبي ﷺ أن يعلم بذلك أن الحكم محتمر غير منسوخ ولا يرد
 بذلك تقوية فعله عليه الصلاة والسلام بفعلهما فإن الحجة في فعله ولا حجة في
 فعل أحد بعده والله أعلم

وعن سعيد عن أبي هريرة رواية (أسرعوا بجنازكم فإن كان صالحاً قد متموه إليه وإن كان سوى ذلك فشر تضرعوه عن رقابكم) وقال مرة أخرى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم: «أسرعوا بالجنازة فإن يكن صالحاً فخبر تقدم موتها إليه»

﴿ الحديث الرابع ﴾

وعن سعيد عن أبي هريرة رواية «أسرعوا بجنازكم فإن كان صالحاً قدمتموه إليه وإن كان سوى ذلك فشر تضرعوه عن رقابكم» وقال مرة أخرى يبلغ به النبي ﷺ «أسرعوا بالجنازة فإن يك صالحاً خير تقدمونها إليه» (فيه) فوائد

﴿ الأولى ﴾ أخرجه الأئمة الستة من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة وفي روايتهم التصريح برفعه إلى النبي ﷺ إلا أن في رواية أبي داود والترمذي والنسائي يبلغ به النبي ﷺ كما هو اللفظ الأخير هنا وقوله في اللفظ الأول هنا رواية كناية عن الرفع إلى النبي ﷺ بلا خلاف أعلمه ولفظ البخاري «أسرعوا بالجنازة فإن تلك صالحة خير تقدمونها وإن تك سوى ذلك فشر تضرعوه عن رقابكم» ولفظ مسلم لعلمه قال تقدمونها إليه وكذا في رواية أصحاب السنن إليه وسقطت هذه اللفظة في رواية البخاري ورواه مسلم من رواية معمر ومحمد بن أبي حفصة كلاهما عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مثله غير أن في حديث معمر قال لا أعلمه إلا رفع الحديث وأخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس ابن يزيد عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة بلفظ قربتموها إلى الخير قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي والظاهر أنه كان للزهري فيه إسنادان فحدث به مرة هكذا ومرة هكذا ورواه النسائي وابن حبان في صحيحه من رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن ابن مهران عن أبي هريرة بلفظ «إذا وضع الرجل الصالح على سريرته قال قدموني قدموني وإذا وضع الرجل يعني السوء على سريرته قال يا ويلي أين

تذهبون بي» ولفظ ابن حبان في الموضعين «إن العبد إذا وضع» وقال في آخره يريد المسلم والكافر ووقف في أصل سماعنا من سنن النسائي الصغرى رواية ابن السنى عن سعيد المقبرى وعبد الرحمن بن مهران وهو وهم، وهو في الكبرى رواية ابن الآخر على الصواب والحديث في صحيح البخارى وسنن النسائي أيضا من رواية الليث عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن ابيه عن أبي سعيد الخدرى بلفظ «إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعناقهم قالت كانت صالحة قالت قدموني وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها أين تذهبون بها يسمع صوتها كل شيء إلا الانسان ولو سمع صمق» (الثانية) في الأمر بالاسراع بالجنازة ومعناه عند جمهور العلماء سرعة المشى بها وقد دل على ذلك قوله في آخر الحديث (فشر تضعونه عن رقابكم) ونقل ابن بطال والقاضى عياض عن بعضهم أن المراد بالحديث الاسراع بتجهيزها إذا تحقق موتها قال النووى وهذا قول باطل مردود بقوله عليه الصلاة والسلام فشر تضعونه عن رقابكم والاول هو الصواب الذى عليه جماهير العلماء : انتهى (الثالثة) هذا الأمر بالاسراع محمول على الاستعجاب عند جمهور العلماء من السلف والخلف وقال ابن قدامة في المغنى : لا خلاف بين الأئمة في استعجابه انتهى وذهب ابن حزم الظاهرى إلى وجوبه تمسكا بظاهر الأمر وهو شاذ (الرابعة) حكى البيهقى في المعرفة عن الشافعى أن الاسراع بالجنازة هو فوق سجية المشى وحكى عنه ابن المنذر وابن بطال أنه سجية المشى والاول أثبت ويوافقه قول أصحابنا وهذه عبارة الرافعى والنووى : المراد بالاسراع فوق المشى المعتاد دون الخجب وكذا قال الحنفية وهذه عبارة صاحب الهداية : ويمشون به مسرعين دون الخجب وحكى ابن قدامة عن القاضى من الخبايا أن المستعجب اسراع لا يخرج عن المشى المعتاد قال وهو قول الشافعى قال وقال أصحاب الرأى : ينجب ويرمل وقل ابن المنذر بعد ذكره هذا الحديث : وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وأبي هريرة، قال وقال الشافعى : يسرع بالجنازة اسراع السجية مشى

١٩ طرح التثريب - ثالث

الماشي وقد حكيت ذلك عنه بمعناه قريبا قال وقال أصحاب الرأي: المجلة أحب إلينا من الإبطاء بها وروى ابن أبي شبة الوصية بالإسراع به عن عمر وعمران ابن حصين وأبي هريرة وعلقمة وأبي وأثل وعلى بن الحسين، وعن أبي الصديق الناجي « إن كان الرجل ليتقطع شسع في الجنائزة فما يدركها وما يكاد أن يدركها » وعن ابن عمر « لتسرعن بها أو لأرجعن » وعن الحسن ومحمد (أنهما كانا يعجبهما أن يسرع بالجنائزة) وكان الحسن إذا رأى منهم إبطاء قال (امضوا لا تخبسوا ميتكم) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أباه أوصاه فقال: إذا أنت حملتني على السرير فامش بي مشيا بين المشيتين وحكي الطحاوي في المسألة خلافا فحكى عن قوم أن السرعة بالجنائزة أفضل قال وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه وجمهور العلماء قل وخالفهم آخرون وقالوا المشى بها مشيا لنا أفضل وقال القاضي عياض « في هذا الإسراع عند بعضهم ترك التراخي في المشى بها والتباطؤ والزهو في المشى ويكره الإسراع الذي يثقل على من تبعها ويحرك الميت وربما كان سبب خروج شيء منه وعلى هذا حملوا نهى من نهى عن الديب بها ديب اليهود من السلف وأمر بالإسراع وجمعوا بينه وبين من روى عنه النهى عن الإسراع واستدلوا بما جاء في الحديث مفسرا عنه عليه الصلاة والسلام هو مادون الخبب وفي حديث آخر عليكم بالقصد في جنازكم وهو قول جمهور العلماء وأبي حنيفة وأصحابه والشافعي وابن حبيب من أصحابنا وحمل بعضهم ما جاء في ذلك من الآثار عن السلف على الخلاف في المسألة والجمع بينهما على ما تقدم (١) انتهى فرجع القاضي عياض في الخلاف في المسألة وأن من أمر بالإسراع أراد به المتوسط ومن نهى عنه أراد المفراط ويوافق هذا كلام النووي فإنه بعد أن نقل عن أصحابنا وغيرهم استحباب الإسراع قال وجاء عن بعض السلف كراهة الإسراع وهو محمول على الإسراع المفراط الذي يخاف معه انفجارها أو خروج شيء منها انتهى ولنذكر الأحاديث في ذلك فنقول: روى أبو داود بسند صحيح من رواية عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه (أنه كان في

(١) لعله أولى اه من هامش نسخة

جنازة عثمان بن أبي العاصي وكنا نحشي مشيا خفين فلحقنا أبو بكره فرفع صوته
وقال (لقد رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ زملا) وفي رواية له في جنازة
عبد الرحمن بن سمرة بدل عثمان بن أبي العاصي ورواه النسائي وقال في روايته
عبد الرحمن بن سمرة وقال: (وإننا لك أدنى زملا) ورواه الحاكم في مستدركه مختصرا
بدون القصة التي في أوله بلفظ وإنما لك أدنى زملا وصحح إسناده وروى أبو داود والترمذي
وابن ماجه من رواية أبي ماجدة عن ابن مسعود قال سألنا رسول الله ﷺ عن
المشي مع الجنازة فقال: (مادون الخشب) الحديث قال ترمذي حديث غريب لا يعرفه
من حديث ابن مسعود إلا من هذا الوجه وصححت به بن اسماعيل يضعفه وقال
قال الحميدي قال ابن عيينة قيل ليعني من أبو ماجدة هذا؟ قال طائر طائر فحدثنا
وقال النووي اتفقوا على ضعفه وأن أبا ماجدة مجهول منكر الحديث وفي الصحيحين
عن عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة رضي الله عنها بصرف فقال
ابن عباس هذه ميمونة إذا رفتم أنفسها فلا تزغ عيونه ولا تزلزلوه وارتقوا وفي
مصنف ابن أبي شيبة عن أبي مؤمن قال مر على النبي ﷺ بجنازة وهي تخضع
كما تخضع الزق فقال عليكم بالقصد في جنازكم ورواه البيهقي في سننه بلفظ عليكم
بالقصد في المشي بجنازكم واستدل والذي رحمه الله في شرح الترمذي على أن المراد
التموسط بين شدتي السعي وبين المشي المعتاد لقوله في حديث أبي بكره وإنما لك أدنى
زملا قال ومقاربة الرمل ليس بالسمى الشديد وقد عرفت أن لفظ أبي داود يرمل
وأجاب والذي عن قول ابن عباس أنه والله أعلم أراد الرفق في كيفية الحمل
لا في كيفية المشي بها فإنه خشي أن تسط أو تسكف أو نحو ذلك قال
وإن أراد الرفق في السير فيجوز أن كان حصل ما يمشي معه اتفقها
إن أزعجوها في السير أو أن هذا رأى لابن عباس والحديث المرفوع أولى
بالاتباع اهـ وجزم النووي في الخلاصة بذلك الاحتمال فيجوز على هذه
القضية كراهة شدة الاسراع مخافة انفجارها وكذا يوجب عليه قبله البيهقي
في الخلاصة ذكر أصحنا أن محل الاسراع المشي إذا لم يخش على الميت
من التأخير تغير أو انفجار أو انتفاخ فإن خشي شيء من ذلك زيد

في الاسراع (السادسة) يستثنى من الاسراع بالجنازة ما إذا خيف أن يحدث من الاسراع له تنير أو انفجار فلا يسرع به، صرح به أصحابنا وغيرهم قال الشافعي رحمه الله فإن كان بالميت علة يخاف أن يتنجس منه شيء أحببت أن يرفق بالمشي انتهى وعلى هذا حمل ما يخالف ظاهره الاسراع كما تقدم والله أعلم (السابعة) فيه تعليل الامر بالاسراع بتقديم الصالحة إلى الخير والتعجيل بوضع غير الصالحة عن الرقاب وقد أشير في حديث آخر إلى تعليله بعله أخرى وهي مخالفة أهل الكتاب أو اليهود خاصة ففي مسند أحمد عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا اتبع جنازة قال انبسطوا بها ولا تدبوا ديب اليهود بجنازتها». كذا حكاه عن المسند ابن قدامة في المغني وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عمر بن حنبل أنه أوصى إذا أنامت فأسرعوا ولا تهودوا كما تهود اليهود والنصارى وعن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول ارفقوا بها رحمكم الله، فقال: هودوا لتسرعن بها أولاً رجعت وعن إبراهيم النخعي كان يقال انبسطوا بجنازكم ولا تدبوا بها دب اليهود وعن علقمة لا تدبوا بالجنازة ديب النصارى (الثامنة) قوله فإن كان صالحاً يحتمل أن يكون اسم كان ضميراً يعود على الميت ويدل له قوله في رواية أصحاب الكتب فإن تلك صالحة ويبقى الضمير في قوله اليه عائداً على ما لم يتقدم ذكره صريحاً لكنه معلوم والمعنى قدمتموه إلى جزاء عمله الصالح ويحتمل أن اسم كان ضمير على العمل أي فإن كان عمله صالحاً وإن لم يتقدم للعمل ذكر لكن المعنى يدل عليه ويبقى الضمير في قوله اليه عائداً على المذكور وهو العمل وقوله وإن كان سوى ذلك يحتمل تمام كان وتقصاتها وتقدير تقصاتها فيجاء في اسمها الاحتمال المتقدمان وقوله فشر خبر مبتدأ محذوف أي فهو شر ويحتمل أن يكون مبتدأ صحيح الابتداء به مع كونه نكرة لا عماداً على صفة مقدرة أي شر عظيم وقوله تعالى هو نه على هذا خبر وعلى الأول هو صفة وقوله في الرواية الثانية فإن يك صالحاً يترجح فيه عود الضمير على العمل لأن المتقدم قبله الجنازة وهي مؤنثة ويكون الضمير في قوله تقدمونها اليه عائداً على ما تقدم وهو العقل أو جزاؤه ويجوز في قوله خير تقدمونها اليه ما جازناه في قوله فشر تضعونه عن رقابكم وحذف الفاء من قوله

خير فادر لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية يوجب اقترانه بالفاء ونظيره ما في صحيح البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام لا يبي بكر بن كعب في اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع والا كثرون على أنه لا يجوز حذف هذه الفاء إلا في ضرورة ومنه قول الشاعر

﴿من يفعل الحسنات الله يشكرها﴾ وذهب المبرد إلى جواز حذفها في الاختيار وقال بدر الدين بن مالك: لا يجوز إلا في ضرورة أو ندور ومثل النذور بالحديث المتقدم والله أعلم ، والجنابة بكسر الجيم وفتحها والكسر أفصح ويقال بالفتح الميت وبالكسر للنعش عليه ميت الاعلا للاعلاوالأسفل للأسفل ويقال عكسه والجمع جناز بالفتح لا غير ﴿التاسعة﴾ قال القاضي عياض قوله قشمر تضعوه عن رقابكم يعني الميت قيل لكونها ملعونة فلعنونا من شهدها كما جاء في الحديث وقيل للتعيب بها ومؤنة حملها انتهى وقال النووي معناه أنها بعيدة من الرحمة فلا مصلحة لكم في مصاحبته ويؤخذ منه ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين ﴿العاشرة﴾ قد استدل بقوله عن رقابكم على أن حمل الجنابة يختص بالرجال لكونه أنى فيه بضمير المذكر وقد استدل البخاري على ذلك بقوله في حديث أبي سعيد واحتملها الرجال وقد يتوقف في الاستدلال بخروج ذلك مخرج الغالب لكن الحكم موافق عليه فقد صرح العلماء من أصحابنا وغيرهم بأن حمل الجنابة فرض كفاية وإن ذلك يختص بالرجال ولو كان المحمول امرأة لأنهم أقوى لذلك والنساء ضعيفات وربما انكشف من الحامل بعض بدنه ﴿الحادية عشرة﴾ قال ابن بطال في قوله في حديث أبي هريرة وأبي سعيد: إن الصالح يقول قدموني وغيره يقول ابن تذهبون بي إنما يتكلم روح الجنابة لأن الجنابة لا تتمكم بعد خروج الروح منها إلا أن يرد الله تعالى فيها قال وإنما يسمع الروح من هو مثله وبجانبه وهم الملائكة والجن وقوله يسمعها كل شيء إلا الإنسان لفظه العموم والمراد به الخصوص وإنما معناه يسمعها كل شيء مميّز وهم الملائكة والجن دون الحيوان الصامت اه وفيه نظر

وعن عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ
يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ كَصَلَاتِهِ عَلَى الْمَيِّتِ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ
فَقَالَ إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا نَظْرُ إِلَى حَوْضِي
الْآنَ وَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ
أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي وَلَكِنِّي أَخَافُ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا

﴿ الحديث الخامس ﴾

وعن عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ كَصَلَاتِهِ عَلَى
الْمَيِّتِ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَإِنِّي وَاللَّهِ
لَا نَظْرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ وَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ وَإِنِّي وَاللَّهِ
مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي وَلَكِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا » (فيه)
فوائد ﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه
من رواية الميث بن سعد ورواية أبي داود والنسائي مختصرة وأخرجه
البخاري وأبو داود أيضا من رواية حيوة بن شريح بلفظ صلى رسول الله ﷺ
على قتلى أُحُدٍ بعد ثمانين سنين كالمودع للأحياء والاموات الحديث وفيه وإن
موعدهم الحوض وفي آخره فكانت آخر نظرة نظرت بها إلى رسول الله ﷺ ولفظ
أبي داود مختصر ورواه مسلم أيضا من رواية يحيى بن أيوب وفيه ثم سعد
المنبر كالمودع للأحياء والاموات وفيه وإن عرضه كما بين الله إلى الجحفة وفي
آخره فتقتلوا فتهلكوا كما هلك من كان قبلكم قال عقبه فكانت آخر ما رأيت
رسول الله ﷺ على المنبر ثلاثهم عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير
عن عقبه ﴿ الثانية ﴾ فيه الصلاة على الشهداء في حرب الكفار وقد اختلف
العلماء في هذه المسألة فذهب مالك والشافعي وأحمد واسحق والجمهور إلى أنه
لا يصلى عليهم وذهب أبو حنيفة إلى الصلاة عليهم كغيرهم وبه قال المزني وهو
رواه إِبْنُ أَحْمَدَ اختارها الخلال وحكاها ابن بطال عن الثوري والاوزاعي

وعكرمة ومكحول وحجة الجمهور أنه عليه الصلاة والسلام لم يصل على قتلى أحد كما رواه البخاري في صحيحه عن جابر رضي الله عنه وأما هذه الصلاة ففيها (١) جوابان (أحدهما) أن المراد بها الدعاء وليس المراد بها صلاة الجنازة المعهودة قال النووي: أي دعا لهم بدعاء صلاة الميت (والثاني) أنها مخصوصة بشهداء أحد فانه لم يصل عليهم قبل دفنهم كما هو المعهود في صلاة الجنازة وإنما صلى عليهم في القبور بعد ثمانين سنة والحنفية يمنعون الصلاة على القبر مطلقا والقائلون بالصلاة على القبر يقيّدونه بمدة مخصوصة لعلها فائتة هنا ولو كانت الصلاة عليهم واجبة لما تركها في الأول ثم إن الغافعية اختلفوا في معنى قولهم لا يصل على الشهيد فقال أكثرهم معناه تحريم الصلاة عليه وهو الصحيح عندهم وقال آخرون منهم معناه لا تجب الصلاة عليه لكن تجوز وذكر ابن قدامة أن كلام أحمد في الرواية التي قال فيها يصل عليهم يشير إلى أنها مستحبة غير واجبة قال: في موضع إن صلى عليه فلا بأس وقال في موضع آخر يصل عليه وأهل الحجاز لا يصلون عليه وما تضره الصلاة لا بأس به وصرح بذلك في رواية المروزي فقال الصلاة عليه أجود وإن لم يصلوا عليه أجزأ قال ابن قدامة فكان الروايتين في استحباب الصلاة لا في وجوبها أحداهما تستحب انتهى وقال ابن حزم الظاهري إن صلى على الشهيد فحسن وإن لم يصل عليه فحسن واستدل بحديث جابر وعقبة وقال ليس يجوز أن يترك أحد الأثرين المذكورين للأخربل كلاهما حق مباح وليس هذا مكان نسخ لأن استعمالهما معا ممكن في أحوال مختلفة انتهى وقال ابن القاسم صاحب مالك إنما لا يصل على الشهيد فيما إذا كان المسلمون هم الذين غزوا الكفار فإن كان الكفار هم الذين غزوا المسلمين في بلادهم فيصل على من قتل في تلك المعركة ومقتضى ذلك أن مذهب الصلاة على شهداء أحد فان الكفار هم الفازون للمسلمين بخلاف بدر والمشهور عندهم أنه لا فرق بين الحالتين كما هو مذهب الجمهور والله أعلم قال أصحابنا والمراد بالشهيد هنا من مات بسبب قتال الكفار حال قيام القتال سواء قتل كافر

أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو سقط عن فرسه أو رجمته دابته أو وجد قتيلًا عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته سواء كان عليه أثر دم أم لا ولذلك تقاريع مذكورة في كتب الفقه لأنطول بها وأما تفصيل الشهيد فنفاه الجمهور ومنهم أبو حنيفة وحكى عن سعيد بن المسيب والحسن البصري تفصيله قال ابن بطال وهو مخالف للأثر فلا وجه له ﴿الثالثة﴾ قال أهل اللغة الفرط بفتح الفاء والراء والفرط هو الذي يتقدم رواد الماء ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوها من أمور الاستسقاء فعنى قوله عليه الصلاة والسلام إني فرط لك أي سابقكم إلى الحوض كالمهيء له ولهذا قال في رواية البخاري وإن موعدكم الحوض ولهذا المعنى ذكره في هذه الرواية فقال إني والله لأنظر إلى حوضي الآن وفي هذا إشارة إلى قرب وفاته عليه الصلاة والسلام وتقدم أصحابه ولهذا قال في رواية الصحيحين كالمودع للأحياء والأموات وكان هذا قبل وفاته في السنة الحادية عشرة فانه بعد ثمانين سنين من وقعة أحد وكانت سنة ثلاث ولهذا قال عقبه فكانت آخر نظرة نظرته إلى رسول الله ﷺ وفي رواية له تقييد ذلك بكونه على المنبر ويحتمل أن لا يكون قيدًا بل حكاية للواقع ولعله أظهر والله أعلم ﴿الرابعة﴾ فيه إثبات حوض النبي ﷺ وأنه حوض حقيقي على ظاهره مخلوق موجود اليوم وهو كذلك عند أهل السنة والجماعة لا يتأولونه ويعملون بالإيمان به فرضًا وأحاديثه قد بلغت التواتر قال القاضي عياض بعد الإشارة إلى كثير منها وفي بعض هذا مائة تنص كون الحديث متواترًا وقد عرفت أنه في رواية مسلم وأن عرضه كما بين أيلة إلى الجحفة وفي رواية بين ناحيته كما بين جرياء وأدرج في رواية عرضه مثل موله ما بين عمان إلى المدينة وفي رواية من مقامى إلى عمان وفي رواية قدر حوضى ما بين أيلة وصنعاء اليمن وفي رواية ما بين ناحيتي حوضي كما بين صنعاء والمدينة وفي رواية حوضى مسيرة شهر وزواياه سواء وكل هذه الروايات في الصحيح قال القاضي عياض وهذا الاختلاف في قدر عرض الحوض ليس موجبًا للاضطراب فانه لم يأت في حديث واحد بل في أحاديث مختلفة الرواة عن جماعة من الصحابة سمعوها في مواطن مختلفة ضربها النبي ﷺ في كل منها

مثلا لبعده أقطار الحوض وسعته وقرب ذلك من الافهام لبعده ما بين البلاد
المدكورة لأعلى التقدير الموضوع للتحديد بل للاعلام بعظم بعد المسافة
فهذا مجتمع الروايات وقال النووي بعد حكايته وليس في القليل من هذه المسافات
منع الكثير فالكثير ثابت على ظاهر الحديث ولا معارضة والله أعلم ﴿الخامسة﴾
قوله وأنا شهيد عليكم موافق لقوله تعالى (وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) ولقوله
تعالى (ويكون الرسول عليكم شهيدا) وقد ذكر في التفسير أنه عليه الصلاة
والسلام يشهد على جميع الامم من رآه ومن لم يره وقد أخبر عليه
الصلاة والسلام في هذا الحديث بأمرين كونه فرطاً لهم يتقدمهم بعمل مصلحتهم
وشهيداً عليهم يشهد عليهم بأعمالهم فكانه باق معهم لم يتقدمهم بل يبقى بعدهم
حتى يشهد بأعمال آخرهم فجمع الله تعالى له ما بين هاتين الصفتين اللتين تتنافيان في
حق غيره فهو عليه الصلاة والسلام قائم بأمرهم في الدارين في حالتي حياته وموته
وروى أبو بكر البزار في مسنده بإسناد جيد عن ابن مسعود رضى الله عنه
قال قال رسول الله ﷺ: حياتي خير لكم تمحدثون ويحدث لكم ووفائي خير
لكم تعرض على أعمالكم فما رأيتم من خير حمدت الله عليه وما رأيتم من
شر استغفرت الله لكم ﴿السادسة﴾ فيه الحلف من غير استحلاف بل لتفخيم
الأمر وتوكيده ﴿السابعة﴾ قوله وإني قد أعطيت مفاتيح خزائن الأرض أو
مفاتيح الأرض هكذا هو في رواية المصنف رحمه الله وغيره من أصحاب الكتب
وكانه شك من بعض الرواة في اللفظ المقول وأشار عليه الصلاة والسلام بذلك
إلى ما فتح على أمته من الملك والخزائن وقوله وإني والله ما أخاف عليكم أن
تشرکوا بعدى أى مجموعكم وإن كان قد يقع ذلك لبعضهم وقوله ولكنى أخاف
عليكم أن تنافسوا فيها أى في خزائن الأرض المتقدم ذكرها ويحتمل أن يعود
الضمير على الدنيا وإن لم يتقدم ذكرها صريحاً ويدل لذلك قوله في رواية مسلم
ولكنى أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها وفي هذا الحديث معجزات للنبي
ﷺ فإن معناه الاخبار بأن أمته تملك خزائن الأرض وقد وقع ذلك وأنها
لا ترند جملة وقد عصمهم الله تعالى من ذلك وأنها تنافس في الدنيا وتقتل عليها
وقد وقع ذلك عصمنا الله منه آمين

﴿ بابُ الدفنِ في الأرضِ المقدسة ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جاء ملك الموت إلى موسى صلى الله عليه وسلم فقال له : أجب ربك . قال : فلطم موسى عين ملك الموت ففقاها ، قال : فرجع الملك إلى الله عز وجل فقال : إنك أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت وقد فقا عيني ، قال : فرد الله عز وجل إليه عينه وقال : ارجع إلى عبدتي فقل : الحياة تريد ؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور فما توارت بيدك من شعرة فأنت تعيش بها سنة ، قال : ثم مه ؟ قال : تموت ، قال : فالآن من قريب ؟ قال : رب ادنني من الأرض المقدسة رميةً بحجر » وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والله لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جنب الطريق عند الكتيب الأحمر » جمَعَ الشيخان الحديثين في متن واحد

﴿ باب الدفن بالأرض المقدسة ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « جاء ملك الموت إلى موسى ﷺ فقال له : أجب ربك قال فلطم موسى عين ملك الموت ففقاها ، قال : فرجع الملك إلى الله عز وجل فقال : إنك أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت وقد فقا عيني قال : فرد الله عز وجل إليه عينه وقال : ارجع إلى عبدتي فقل : الحياة تريد ؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور فما توارت بيدك من شعرة فأنت تعيش بها سنة ، قال : ثم مه ؟ قال : تموت قال : فالآن من قريب ؟ قال : رب ادنني من الأرض المقدسة رميةً بحجر » وعنه قال : قال رسول الله ﷺ : « والله لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جنب الطريق عند الكتيب الأحمر »

(فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الشيخان من طريق عبد الرزاق بهذا الاسناد
واتفق عليه الشيخان أيضا والنسائي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن
طاوس عن أبيه عن أبي هريرة وفي هذه الرواية الثانية تحت الكتيب الآخر
وقد جمع هؤلاء الأئمة بين هذين الحديثين في متن واحد وهما في مسند أحمد حديثين
كما ترى وقد ظهر بذلك أن لمعمر فيه إستاندين (الثانية) قال المازري بهذا الحديث
مما تضمن به الملحدة وتلاعب بنقله الآثار لسببه وتقول كيف يجوز على نبي مثل موسى
أن يفقأ عين ملك وكيف تفقأ عين الملك ولعله للمجاهة عيسى أذهب عنه الأخرى فمضى
ولأصحابنا عن هذا ثلاثة أجوبة قال بعضهم: إن الملك يتصور في أي الصورة شاء مما
يقدره الله عز وجل عليها وقد قال الله سبحانه وتعالى «فأرسلنا إليهم رسلنا فمما
بشرا سوياء» وقيل إنه تمثل لها في صورة رجل يسمى تقيا ولهذا قالت إني أعود
بالرحمن منك إن كنت تقيا» وقد تمثل جبريل عليه السلام بصورة دحية وقال
أصحاب هذه الطريقة إن هذه الصورة قد تكون تخيلا فيكون موسى عليه السلام
فقأ عيننا تخيلا لا عيننا حقيقة وهذا الجواب عندي قد لا يقنعهم ويقولون: إنه
علم أنه ملك وأن ذلك تخيل فكيف يصكه ويقابله بهذه المقابلة وهذا لا يليق
بالنبيين (وقال آخرون من أصحابنا) الحديث فيه تجوز إذا حمل عليه اندفع
طعن الملحدة ومحملة أن موسى عليه السلام حازه وأوضح الحجة لديه يقال فقأ
عين فلان إذا غلبه بالحجة ويقال عورت هذا الأمر إذا أدخلت نقصا فيه وهذا
قد يبعد من ظاهر اللفظ لقوله فرد الله إليه عينه فإن قالوا فرد الله إليه حجته كان ذلك
بعيدا عن مقتضى سياق الكلام (وجواب ثالث) مال إليه بعض أئمتنا من المتكلمين
وهو مثل ما قالوه فيه وهو أنه لا يبعد أن يكون موسى عليه الصلاة والسلام أذن
الله له في هذه اللطمة محنة للملطوم وهو سبحانه يتعبد خلقه بما شاء ولا أحد
من عباده يمنعه فضيلته من أن يتصرف فيه بما شاء (ويظهر لي جواب رابع) وهو
أن يكون موسى عليه السلام لم يعلم أنه ملك من قبل الله عز وجل وظن
أنه رجل أتاه يريد نفسه فدافعه عنها مدافعة أدت إلى فقأ عينه وهذا سائغ في
شريعتنا أن يدافع الإنسان عن نفسه من أراد قتله وإن أدى إلى قتل الطالب

له فضلا عن فقأ عينه وفي الصحيح إباحته عليه الصلاة والسلام فقأ عين من اطلع على قوم يغير اذنه وانما يبقى على هذا الجواب أن يقال فقد رجع إليه ثانية واستسلم له موسى فدل على معرفته به قلنا قد يكون أتاؤه في الثانية بعلامة علم بها أنه ملك الموت وأنه من قبل الله فاستسلم لأمر الله وأحسن ما اعتمد عليه في هذه المسألة هذا الجواب الذي ظهر لنا والجواب الثالث الذي ذكرناه عن بعض أئمتنا وعندى أن جوابنا أرجح منه اه كلام المازري قال القاضي عياض قال بعض الشيوخ ليس في لطم موسى لملك الموت ما يعظم ويشنع وليس ذلك بأعظم من أخذه برأس أخيه ولحيته وجره إياه وهو نبي مكرم كما ذلك ملك معظم والنبي عند المحققين أفضل من الملك وموسى فاعل بإجتهاده في ذات الله مارآه من جر هذا إليه ودفع ذلك عنه وأما فقؤه عينه فلم يعتمد ذلك لكن لما لطمه حدث بقدرته الله عند ذلك فقؤ عينه فهو الفاعل لما يريد قال والوجه الذي ذكره المازري أنه ظهر له وحسنه هو حسن وهو تأويل أبي بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين اه وقال أبو العباس القرطبي ظهر لي وجه حسن يحسم مادة الاشكال وهو أن موسى عليه السلام عرف ملك الموت فلطمه فاتفقت عينه امتحانا وأنه جاء ليقبض روحه لكنه جاء مجبىء الجازم بأنه قد أمر بقبض روحه من غير تخيير وعند موسى ما قد نص عليه نبينا ^{صلى الله عليه وسلم} من أن الله تعالى لا يقبض روح نبي حتى يخيره فلما جاءه على غير الوجه الذي أعلم به بادر بشهامته وقوة نفسه إلى أدب ملك الموت فلطمه فاتفقت عينه امتحانا لملك الموت إذ لم يصرح له بالتخيير ومما يدل على صحة هذا أنه لما رجع إليه ملك الموت فخيره بين الحياة والموت اختار الموت واستسلم وهذا الوجه إن شاء الله أصح ما قيل فيه وأسلم اه وقال القرطبي أيضا في الوجه المتقدم من ابن خزيمة والمازري هو وجه حسن غير أنه اعترض بياقي الحديث وهو أن ملك الموت لما رجع إلى الله قال يا رب أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت فلم يعرفه موسى وإنما دافعه عن نفسه لما صدق هذا القول من ملك الموت اه فان قلت إذا كان أجل موسى عليه السلام قد حضر فكيف تأخر مدة هذه المراجعة وإن كان لم يحضر فكيف جاء الملك ليقبض روحه قبل حضوره وقد قال الله تعالى

(فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) قلت لم يكن أجل موسى قد حضر ولم يبعث اليه ملك الموت ليقبض روحه وإنما بعث اليه اختبارا وابتلاء كما أمر الله تعالى خليله ابراهيم بذبح ابنه ولم يرد عز وجل إمضاء الفعل ففداه بذبح عظيم ولو أراد الله تعالى قبض روح موسى حين لطم ملك الموت لكان ما أراد قال الله تعالى : « إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » وقد أجاب بما ذكرته الامام أبو بكر بن خزيمة وهو حسن ﴿ الثالثة ﴾ من النور بالتاء المنشأة ظهره وقوله فما توارت أي تغطت وقوله ثم مه هي ما الاستفهامية دخلت عليها هاء السكت للوقف عليها وهي لفظة العرب إذا وقفوا على أسماء الاستفهام فاذا وصلوا حذفوها وقوله فالآن ظرف زمان غير متمكن مبني على الفتح وهو اسم زمان الحال التي يكون المتكلم عليها وهو الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل ﴿ الرابعة ﴾ في هذه الجملة ما يدل على أن موسى عليه السلام لما خيره الله بين الحياة والموت اختار الموت طلبا للقاء الله تعالى واستعجالا لما له عنده من الثواب والخير واستراحة من أكدار الدنيا وهذا كما أن نبينا عليه الصلاة والسلام لما خير عند موته قال اللهم الرفيق الاعلى فكذلك سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام ﴿ الخامسة ﴾ قوله (رب ادنني من الأرض المقدسة رمية بحجر أي مقدار رمية فهو منصوب على أنه ظرف مكان والأرض المقدسة هي بيت المقدس وقال المهنب إنما سأل ذلك ليقرب عليه المثنى الى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه وقال غيره إنما سأل ذلك لفضل من دفن في الأرض المقدسة من الانبياء والاولياء فأحب مجاورتهم في المات كما يستحب مجاورتهم في الحياة ولشرف البقعة وفضلها قال القاضي عياض وهذا أظهر قلت وقسظرتي في ذلك وجه لم أر من ذكره وهو أن موسى عليه السلام إنما سأل الادناء من الأرض المقدسة مسارة لامتنال أمر الله تعالى في قتال الجبارين الذين كانوا يبيت المقدس فأمر بني إسرائيل بالدخول عليهم فعمصوا فعقبوا بالتبه أربعين سنة وهذا بناء على أن موسى عليه السلام مات في التيه قبل فتح الأرض المقدسة وكان فتحها على يد يوشع

عليه السلام وهو أحد القولين والقول الآخر أنه كان فتحها على يد موسى عليه السلام والخلاف في ذلك معروف والله أعلم ﴿السادسة﴾ حكى ابن بطال عن بعضهم أن معنى بعده منها رمية بحجر ليعمى قبره لئلا يعبد جهال أهل ملته ويقصدونه بالتعظيم لأن النبي ﷺ أخبر أن اليهود تفعل ذلك بقوله لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا انتهى قلت هذا الكلام مقتضاه أن موسى عليه السلام سأل الأذناء من الأرض المقدسة حتى يكون بينه وبينها رمية بحجر ولا يدخلها والذي يقتضيه الحديث أنه سأل تقريبه من المكان الذي هو فيه إلى جهة بيت المقدس بمقدار رمية بحجر وما ندرى ما يبقى بعد ذلك بينه وبين الأرض المقدسة فقد تكون المسافة بعيدة وقد تكون قريبة وإذا طلب التقريب من بيت المقدس بمقدار رمية بحجر فتقريبه إليها بأكثر من ذلك أبلغ في مقصوده بل اتصاله إلى نفس الأرض المقدسة أبلغ وأعظم وما كان موسى عليه السلام في الأرض المقدسة فطلب البعد منها وأما مكان بعيدا منها فطلب القرب منها وذكر ابن حبان في صحيحه أن قبر موسى عليه السلام بمدين بين المدينة وبيت المقدس واعترض عليه الحافظ ضياء الدين المقدسي وقال فيه نظر واستدل بهذا الحديث قال ومدين ليست قريبة من بيت المقدس ولا من الأرض المقدسة وقد اشتهر أن قبرا قريبا من أربحاء وهي من الأرض المقدسة يزار ويقال أنه قبر موسى وعنده كتيب أحمر وطريق وقد حدثنا عنه غير واحد ممن زاره انتهى ﴿السابعة﴾ إنما سأل موسى عليه الصلاة والسلام التقريب من الأرض المقدسة لأنه لا يمكن نقله إليها بعد وفاته فأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إنما يدفنون في البقعة التي ماتوا فيها بخلاف غيرهم فانهم ينقلون من بيوتهم التي ماتوا فيها إلى مدافنهم ومقابرهم كما هي عادة الناس وإنما يمنع نقل الميت من بلد إلى بلد واختلف أصعابنا الشافعية في حكمه فنقل الماوردي في الحاوي عن الشافعي أنه قال إني لأحبه، وقال أبو نصر البندنجي والبعثي في التهذيب يكره نقله وقال القاضي

حمين وأبو الفرج الدارمي والمتولى في التتمة يحرم نقله قال النووي: وهذا أصح فإن في نقله تأخير دفنه وتعريضه لهتك حرمة من وجوه ومحل هذا الخلاف ما إذا لم يكن بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها، نص عليه الشافعي رحمه الله وهذا الحديث يدل له لما دل عليه من طلب القرب من الأرض المقدسة للدفن بها لكن لما كان الانبياء عليهم السلام لا ينقلون بعد وفاتهم طلب القرب في حياته ولما لم يمنع نقل غيرهم بعد الوفاة استحب النقل مع قرب المسافة لطلب هذا الفضل وقد ورد حديث في فضل الموت ببيت المقدس رواه البرار في مسنده عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: إن من مات في بيت المقدس فكأنما مات في السماء وأسناده ضعيف والله أعلم ﴿النامنة﴾ الكنيب بالناء المنلثة قطعة من الرمل مستطيلة محدودة مسمى بذلك لأنه انصب في مكان فاجتمع فيه وفيه استحباب معرفة قبور الصالحين لزيارتها والقيام بحقوقها وقد ذكر النبي ﷺ لقبر السيد موسى عليه السلام علامة هي موجودة في قبر مشهور عند الناس الآن بأنه قبره والظاهر أن الموضع المذكور هو الذي أشار إليه النبي عليه الصلاة والسلام وقد دل على ذلك حكايات ومناجات وقال الحافظ الضياء حدثني الشيخ سالم التل قال: مارأيت استجابة الدعاء أسرع منها عند هذا القبر، وحدثني الشيخ عبدالله بن يونس المعروف بالارمني أنه زار هذا القبر وأنه نام فرأى في منامه قبة عنده وفيها شخص أسمر فسلم عليه وقال له أنت موسى كليم الله أوقال نبي الله فقال نعم فقلت قل لي شيئاً فأومى إلي بأربع أصابع ووصف طولهن فالتبته فلم أدر ما قال، فأخبرت الشيخ ذبال بذلك فقال: يولد لك أربعة أولاد فقلت أنا قد تزوجت امرأة فلم أقربها فقال: تكون غير هذه فتزوجت أخرى فولدت لي أربعة أولاد انتهى وليس في قبور الانبياء ما هو محقق سوى قبر نبيينا ﷺ وأما قبر موسى عليه السلام فمظنون بالعلامة التي في الحديث وقبر ابراهيم الخليل ومن معه عليهم السلام أيضاً مظنون بمناجات ونحوها

﴿ باب عرض مقعد الميت عليه بالغداة والعشي ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة»

﴿ باب عرض مقعد الميت عليه بالغداة والعشي ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار، فمن أهل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة» ﴿فيه﴾ فوائده ﴿الاولى﴾ اتفق عليه الشيخان والنسائي من هذا الوجه من رواية مالك ورواه الترمذي من رواية عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر وانقرده مسلم من رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ إن كان من أهل الجنة فالجنة وإن كان من أهل النار فالنار ﴿الثانية﴾ فيه أن الميت يعرض عليه في قبره بالغداة والعشي مقعده من الجنة إن كان من أهلها أو مقعده من النار إن كان من أهلها ويقال له هذا مقعدك وفي هذا تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتمذيب لمن هو من أهل النار بمعاناة ما أعد له وانتظاره ذلك إلى اليوم الموعود ويوافق هذا في أحد الشقين قوله تعالى «النار يعرضون عليها غدوا وعشيا» يوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب قال أبو العباس القرطبي ويجوز أن يكون هذا العرض على الروح وحده ويجوز أن يكون عليه مخرج من البدن والله أعلم بحقيقة ذلك، قلت ظاهر الحديث عرض هذا على جملته ولا مانع من إعادة الروح إلى الجسد أو إلى البعض الذي يدرك منه حالة العرض (فإن قلت) وهل في القبر غداة وعشي وليل ونهار : قلت المراد في وقت الغداة والعشي ضد الأحياء، ويحتمل أن يمثل له وقت الغداة والعشي في حال عرض المقعد عليه وقد

ورد في - وائل الملائكين أنه يمثل له وقت صلاة العصر وذنو الشمس للفروب
وحكى ابن بطال عن بعض أهل بلادهم أن معنى العرض هنا الاخبار بأن هذا
موضع أعمالكم والجزاء لما عند الله تعالى قال وأريد بالتكرير بالغداة والعشي
تذكارتهم بذلك ، قل ولست نأنشك أن الأجساد بعد الموت والمسألة هي في الذهاب
وأكل التراب لما والقناء ولا يمرض شيء على فأن، فبان أن العرض الذي يدوم
إلى يوم القيامة إنما هو على الأرواح خاصة وذلك أن الأرواح لا تقنى وهي باقية إلى
أن يصير العباد إلى الجنة أو النار انتهى، وما ذكره أولاً من أن معنى العرض هنا الاخبار
قد يقتضى عدم معاينة المقعد حقيقة وهذا خلاف ظاهر اللفظ ولا مانع من حمل الحديث
والآية على ظاهرهما وإذا لم يصرف عن الظاهر صارف فلا بيان به واجب وذكره من أن
العرض على الأرواح خاصة هو أحد احتمالي القرطبي وظاهر الحديث خلافه والله أعلم
﴿ الثالثة ﴾ الأمر واضح في الكافر والمؤمن المخلص أما المخلط الذي له
ذنوب هو مؤاخذ بها غير معفو عنها فإذا يعرض عليه؟ الذي يظهر أن المعروض
عليه مقعد من الجنة وأما النار فليس لها مقعد مستقر وإنما يدخلها لعارض لينقى
ويطهر ويخلص ثم يدخل مقعد من الجنة تقياً خاصاً وذكر أبو العباس القرطبي في ذلك
تردداً فقال وأما المؤمن المؤاخذ بذنوبه فله مقعدان مقعد في النار زمن تعذيبه ومقعد
في الجنة بعد إخراجه فهذا يقتضى أن يعرض عليه بالغداة والعشي إلا إن قلنا
إنه أراد بأهل الجنة كل من يدخلها كنهياً كان فلا يحتاج إلى ذلك التفسير
والله أعلم ﴿ الرابعة ﴾ قال أبو العباس القرطبي هذا إخبار عن غير الشهداء
فإن أرواحهم في حواصل طير تسرح في الجنة وتأكل من ثمارها قلت هذا
مبنى على أن عرض المقعد على الأرواح خاصة فلا يحتاج حينئذ إلى عرضه عليها
لأنها في الجنة وقد يقال: فائدة ذلك تبشيرها باستقرارها في الجنة مقترنة بحسدها في ذلك
المحل المخصوص على التأييد، وهذا قدر زائد على ما هي فيه وأما إذا كان عرض المقعد على
الأجساد فلا مانع من أن الشهداء حينئذ كثيرهم لا تقتدى في الجنة إنما هو أرواحهم
أما أجسادهم فهي في قبورهم فتتعم بعرض المقعد عليها بكرة وعشيا، على أن ذلك قد
ورد في أرواح المؤمنين مطلقاً رواه النسائي من حديث كعب بن مالك عن رسول الله

عليه السلام قال: «إنما نسمة المؤمن طائر في شجرة الجنة حتى يبعثه الله إلى جسده يوم القيامة» ورواه ابن ماجه بلفظ «إن أرواح المؤمنين في طير خضر يملق بشجر الجنة» وهو عند اترمذي بلفظ «إن أرواح الشهداء» (الخامسة) قوله (إن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة) ظاهره اتحاد الشرط والجزاء لكنهما متغايران في التقدير ولعل تقديره فن مقاعد أهل الجنة أي فالمعروض عليه من مقاعد أهل الجنة فحذف المبتدأ والمضاف المجرور بمن وأقيم المضاف إليه مقامه والرواية التي قلناها عن مسلم فالجنة تقديرها فالمعروض الجنة فاقصر منها على حذف المبتدأ فهي من هذا وكذا الكلام في قوله وإن كان من أهل النار فن أهل النار (السادسة) فيه إثبات عذاب القبر لأن عرض مقعده من النار عليه نوع عظيم من العذاب وهو مذهب أهل السنة وقد تظاهرت عليه أدلة الكتاب والسنة ولا يمتنع في العقل أن يعيد الله تعالى الحياة في جزء من الجسد ويعذبه وإذا لم يمنعه العقل وورد به الشرع وجب قبوله وقد خالف في ذلك الخوارج ومعظم المعتزلة وبعض المرجئة وتقوا ذلك ثم المعذب عند أهل السنة الجسد بهينه أو بعضه بعد إعادة الروح إليه أو إلى جزء منه وخالف فيه مجدي جبر الطبري وعبد الله ابن كرام وطائفة فقالوا لا يشترط إعادة الروح قال أصحابنا وهذا فاسد لأن الألم والاحساس إنما يكون في الحي ، قال أصحابنا : ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما نشاهد في العادة أو أكلته السباع أو حيتان البحر أو نحو ذلك فكما أن الله تعالى يعيده للحشر وهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك فكذا يعيد الحياة إلى جزء منه أو أجزاء وإن أكلته السباع والحيتان (فان قيل) فنحن نشاهد الميت على حاله في قبره فكيف يسأل ويقعد ويضرب بمطارق من حديد ويعذب ولا يظهر له أثر؟ فالجواب أن ذلك غير ممتنع بل له نظير في العادة وهو النائم فانه يمدلذة وآلاما لانحس نحن شيئا منها وكذا يجد اليقظان لذة وآلاما يسمعه أو يفكر فيه ولا يشاهد ذلك جليسه منه وكذا كان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وآله فيخبره بالوحي الكريم ولا يدركه الحاضرون وكل هذا واضح ظاهر جلي (السابعة) قال بعضهم استدل بهذا الحديث من ذهب إلى أن أرواح

الموتى على أفنية القبور وهذا أصح ما ذهب اليه في ذلك
لأن الأحاديث بذلك أثبت من غيرها قال الداوردى وما يدل على حياة الروح
والنفس وأنها لا يفنيان قوله عز وجل (الله يتوفى الأتقى حين موتها والتي لم تمت
في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الاخرى إلى أجل مسمى)
والامساك لا يقيم على الفانى انتهى (النامنة) قال أبو العباس القرطبي هذا
الحديث وما فى معناه يدل على أن الموت ليس بعدم وإنما هو انتقال من حال الى
حال ومفارقة الروح البدن

﴿باب بلاء الميت الاعجب الذنب﴾

عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «كل ابن آدم يأكله التراب الاعجب
الذنب منه خاق وفيه يركب» وعن همام عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ إن فى
الانسان عظما لا تأكله الارض أبدا فيه يركب يوم القيامة قالوا اى عظم هو؟ قال
عجب الذنب» (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأول ابوداود والنسائى
من طريق مالك ومسلم والنسائى أيضا من طريق مغيرة بن عبد الرحمن كلاهما
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه من الطريق الثانية مسلم
واتفق عليه الشيخان من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «ليس
من الانسان شئ يبلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم
القيامة» لفظ مسلم ولفظ البخارى «يبلى كل شئ من الانسان لا عجب ذنبه فيه يركب
الخلق» أو رده فى اثناء حديث (الثانية) عجب الذنب هو بفتح العين المهملة
وحكى صاحب المحكم ضمها أيضا وإسكان الجيم وآخره باء موحدة ويقال له عجم
الذنب بالميم أيضا وفى عينه الوجهان وحكى فى المحكم عن العجبانى أن الميم بدل من الباء
قال فى المشارق: رواه به خرروا القعنبي فى الموطأ وهو العظم اللطيف الذى فى أسفل
الصلب وأعلا ما بين الاليتين وهو رأس المصعص وهو مكان رأس الذنب من ذوات
الاربعة من الحيوان وكان له هذا الضيف الى الذنب وروى أبو بكر بن أبى داود فى
كتاب البصث والنشور من حديث أبى سعيد أنه قيل وما هو بارسول الله
قال مثل حبة خردل منه تشأون وعزاه أبو العباس القرطبي

لكتاب البعث لابن أبي الدنيا وهذا يدل على صغره
 جدا (الثالثة) قوله يأكله التراب يحتمل أن تعذر أجزاءه بالكلية ويحتمل
 أنها باقية لكن زالت أعراضها المهودة. وقد جوز امام الحرمين في الارشاد
 كلا الامرين عقلا قال ولم يدل قاطع سمعي على تهي أحدهما فلا يبعد أن يصير
 أجسام العباد على صفة أجسام التراب ثم تعاد تركيبها إلى ما عهد ولا يحيل
 أن يعدم منها شيء ثم يعاد (الرابعة) كون ابن آدم يأكله التراب عام مخصوص
 فان الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا تبلى أجسامهم الكريمة وقد قال النبي
 ﷺ «إن الله حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء» واستثنى ابن عبد البر
 معهم الشهداء قال وحسبك ما جاء في شهداء أحد وغيرهم ثم ذكر حديث جابر
 لما نقل أباه في خلافة معاوية حين أراد اجراء العين التي في أسفل أحد وقوله
 (فأخرجناهم رطابا يتسنون فأصابته المسحاة أصبع رجل منهم فتقطر الدم) واقتصر
 القاضي عياض على قوله وكثير من الشهداء فدل على أنه يرى ان بعض الشهداء
 قد تأكل الارض جسده ولعله أشار بذلك الى المبطلون ونحوه من الملحقين بالشهداء
 وضم أبو العباس القرطبي إلى الصنفين المؤذن المحتسب لقوله عليه الصلاة والسلام (المؤذن
 المحتسب كالمشحط في دمه وإن مات لم يدود في قبره) قال وظاهر هذا أن الارض
 لا تأكل أجساد المؤذنين المحتسبين فللهديث إذا تأويلان (أحدهما) قال ابن عبد البر
 كأنه قال كل من تأكله الارض فانه لا تأكل منه عجب الذنب قل: وإذا جاز أن تأكل الارض
 عجب الذنب جاز أن لا تأكل الشهداء (الثاني) قال القاضي عياض يريد أن جميع الانسان
 مما تأكله الارض وإن كانت لا تأكل أجساما كثيرة كالانبياء وكثير من الشهداء
 (الخامسة) وفيه أن عجب الذنب لا يبلى ولا تأكله الارض بل يبقى على حاله وإن بلى
 جميع جسد الميت وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وخالف في ذلك المزني فقال:
 إن عجب الذنب يبلى أيضا فلم يحل إلا في الحديث للاستثناء بل عاقبة كالواو فكأنه قال
 وعجب الذنب وقد حكى إثبات هذا المعنى لالا عن الاخفش والقراء وأنى عبدة وأنكره
 الجمهور وأرلوا ما استدلو به ويرده في هذا الموضع كونه عقب ذلك بقوله منه خلق
 وفيه مركب أي أنه أول ما يخلق من الآدمي وهو الذي يبقى منه ليعاد تركيب

الخلق عليه فلو ساوى عجب الذنب غيره في البلاء لم يبق لهذا الكلام محل
 والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ ظاهره أن عجب الذنب أول مخلوق من الآدمي وروى
 عن سلمان رضي الله عنه أنه قال أول ما خلق الله من آدم رأسه فجعل ينظر وهو
 يخاف ذكراً ابن عبد البر بسناد منقطع فلم يصح هذا ولو صح عنه فاتباع الحديث
 أولى وقد يقال لا منافاة بينهما لأن الحديث في ابن آدم والآخر عن سلمان في
 آدم نفسه فيمكن أن يكون أول مخلوق من آدم رأسه ومن بنيه عجب الذنب
 ويحتمل أن يكون أول مخلوق من آدم عجب الذنب كبنيه ويكون معنى كلام
 سلمان أن صح عنه أن أول ما تنفخ فيه الروح من آدم رأسه وبوافق ذلك قول ابن
 جريج يقولون إن أول ما تنفخ في يافوخ آدم ﴿ السابعة ﴾ وفي قوله فيه يركب البعث
 والنشأة الآخرة والأيمان بالمعاد الجسماني واجب وجعده كفر وقد اتفقت عليه
 أهل الملل والله أعلم

﴿ تم بحمد الله تعالى الجزء الثالث من طرح التريب ﴾

﴿ ويليه الجزء الرابع وأوله كتاب الزكاة ﴾

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	(باب السهو في الصلاة)	١٦	حكم الافعال الكثيرة في الصلاة
»	حديث سجود السهو واختلاف	»	سهوا
»	روايته ورجيح المصنف في المتن	١٧	هل يبني على الصلاة اذا ترك بعضها
»	أن القصص أربع	»	سهوا وطال الفصل وبم يطول
٦	رجيح أن احديث أنى هريرة	»	الفصل، هل يرجع الامام في السهو الى
»	قصة واحدة فتكون القصص	»	قول المأمومين
»	ثلاثا فقط	١٨	تخطئة من قال إن النبي ﷺ لم
٧	جواب الاشكال الناشئ من قوله	»	يسجد للسهو يوم « ذي الدين »
»	» لم أنس ولم تقصر » مع	١٩	حكمة سجود السهو
»	أن النسيان وقع	٢٠	حكمة كونه في آخر الصلاة
٨	هل يقال لمن نفي الشيء نسيانا انه	»	«مبحث» اختلافهم في محل سجود
»	كذب، حكم من حلف على شيء	»	السهو على خمسة أقوال وأدلتها
»	يعتقده فظهر خلافه	٢٣	لحوق سهو الامام المأمومين
٩	اختلافهم في جواز السهو على	٢٥	هل يحتاج الباني الى إحرام جديد
»	الانبياء	٢٨	كيف أمر النبي ﷺ بالالاقامة
»	خبر الواحد برؤية الملال في الصلاة	»	بعد تبين أنه في أثناء الصلاة
١٢	متى يعود الشك يقينا	»	الكلام في الجمع بين الاحاديث
»	هل يمضي الحاكم حكما له شهد	»	وبيان انها أربع قصص أو ثلاث
»	عدلان به وهو غير متذكر	»	أو واحدة
»	حكم الكلام في الصلاة نسيانا	٢٩	باب صلاة التطوع
١٣	جواب الاشكال عن كلام	»	وفيه حديثان
»	الصحابة بقولهم « نعم يا رسول	٢٩	حديث ابن عمر وفيه استحباب
»	الله » مع علمهم انهم في الصلاة	»	عشر ركعات
١٤	قول المالكية إن الكلام في الصلاة	٣١	أحاديث كثيرة في الشرح تبين
»	لا صلاحها لا يطلها، وهل بين	»	استحباب الرواتب المذكورة
»	المنفرد والجماعة في ذلك فرق؟	»	وغيرها ومنها الصلاة قبل المغرب
١٦	قول احمد انما يتكلم الامام لمصلحة	»	وست ركعات بعد المغرب
»	الصلاة، قول بعضهم إن السهو يفسد	٣٣	اختلاف الشافعية في الركعتين
»	الصلاة، تفرقة الشافعية في البطلان	»	قبل المغرب واختلافهم في المؤكد
»	بكلام الساهي بين القليل والكثير	»	من الرواتب على خمسة أوجه

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
قول بعضهم بكراهتها — والحجاج	٥٠	ومذاهب الأئمة في ذلك	»
بين المثبتين والمنكرين بما لا مزيد عليه	»	حكمة فشرعية الرواتب	٣٤
هل يختص الاضطجاع بما لو صلى	٥٨	أكد هذه الرواتب	٢٥
الركعتين في البيت	»	إيجاب بعضهم ركعتي الفجر	»
استحباب كون الاضطجاع والنوم	٥٩	والركعتين بعد المغرب	»
على الشق الايمن	»	أفضلية فعل النوفل في البيت	٣٦
(صلاة الضحى)	٦٠	وكلام اهل المذاهب في ذلك	»
حديث عائشة في صلاة الضحى	»	بعد الجمعة ركعتان أو أربع أو ست	٣٧
نميا واثباتا	»	وكلام اهل المذاهب في ذلك	»
الجواب عن الاشكال في احاديث	٦٢	والاحاديث والآثار فيه	»
صلاة الضحى	»	« مبحث طويل » في استحباب	٤١
قول بعضهم انها بدعة وتأويل	٦٤	الصلاة قبل الجمعة	»
كلامه	»	هل الافضل في سنة الجمعة البعدية	٤٤
من قال انها بدعة يجعلها محمودة	٦٥	فعلها في البيت	»
لامذمومة	»	تخفيف ركعتي الفجر وهل يقرأ	٤٦
هل الافضل المواظبة عليها أو	»	فيهما شيء وماذا يقرأ ؟	»
تركها أحيانا	»	هل يخرج وقت السنة القبلية بفعل	»
إلقاء الشيطان على السنة العامة	٦٦	الفرض أو بخروج وقت الفرض	٤٧
أن من فعل الضحى ثم تركها	»	هل يمنع التنفل قبل الصبح بغير	»
أصابه العمى	»	الركعتين	»
ترك النبي صلى الله عليه وسلم	»	الافضل في نوافل الليل والنهار	٤٨
العمل وهو يحبه خوف افتراضه	»	أن تكون منى	»
(حديث بريدة) في الانسان	٦٧	(حديث عائشة) وفيه استنباط	٤٩
ستون وثلاثمائة - مفصل - إلى	»	ركعات الليل وركعتي الفجر	»
أن قال - فركعتا الضحى تجزىء	»	اختلاف الروايات في عدد ركعات	٥٠
عنك وقريب منه حديث أبي ذر	»	الليل	»
كيف تجزىء الضحا وهي تطلع	٧٠	استحباب الاضطجاع بعد ركعتي	٥١
عن الامر بالمعروف والنهي عن	»	الفجر	»
المنكر وهما فرض كفاية	»	رد يلج على من اوجب الاضطجاع	٥٢
اقل صلاة الضحى وأكثرها	٧١	وجعله شرطاً في صحة صلاة	»
وقت صلاة الضحى	٧٢	الصبح	»

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٧٣	صلاة الوتر وقيام الليل	»	الشيطان على رأس من صلى
»	أحاديث ابن عمر في أن صلاة	»	العشاء أو هذا خاص بمن لم يصلها
»	الليل مثنى مثنى	٨٦	هل الصلاة التي تحل العقد هي
٧٤	المذاهب في هذه المسألة	»	العشاء أو الصبح أو تهجد الليل
٧٥	اختلافهم في صلاة النهار هل ترجع	٨٧	إيجاب بعض التابعين قيام الليل
»	أو ثني وكلام طويل في حديث	»	ولو حاب شاة
»	» صلاة الليل والنهار مثنى مثنى	٨٨	هل الذي يصبح خبيث النفس
٧٧	على القول بأن صلاة النهار مثنى	»	كسلان هو من ترك جميع الخصال
»	لا يضمن ذلك بل يجوز الزيادة	»	أو بعضها
»	» يتمتع التطوع بركعة واحدة	»	كيف يجمع بين هذا وبين النهي
٧٨	اختلافهم في الأيتار بركعة واحدة	»	عن قول الأسان «خبثت نفسي»
»	وبيان الأفضل في الوتر	٨٩	» حديث أبي هريرة » في صلاة
٧٩	هل يصح الوتر من غير تقدم	»	الإنسان وهو ناعس وأمره
»	نافلة	»	بالرقاد حتى يذهب النوم عنه
٧٩	هل يخرج وقت الوتر بطول	٩٠	هل الأضحية اجاب حيث شاء وأجاب أو
»	الله أو صلاة الصبح أو بعد	»	مستحب
»	ذلك	٩٠	محل ذلك إذا لم يكن في فريضة
٨١	الأفضل تأخير الوتر	»	ضاق وقتها
»	إذا أراد الصلاة بعد الوتر فهل	٩٣	» (باب قيام رمضان)
»	يشفعه بركعة وإذا لم يشفعه ثم	»	(حديث عائشة) في صلاة النبي
»	تنفل فهل يعيده	»	صلى الله عليه وسلم بالناس في
٨٢	حديث أبي هريرة في عقد	»	رمضان ليلة الإثنين واحتجابه الثالثة
»	الشيطان ثلاث عقد على النائم	»	أو الرابعة
»	وانحلالها بالذكر والوضوء	٩٤	الأفضل في قيام رمضان فدا في
»	والصلاة	»	المسجد في جماعه أو في البيت
»	معنى عقد الشيطان وضربه مكان	»	فرادى واحاديث في الموضوع
»	كل عقدة	»	وقول عمر بن الخطاب البدعة هذه والتي
٨٥	هل تنحل العقدة الأخيرة بالشروع	»	ينامون عنها أفضل
»	في الصلاة أو جهلها وهل يعقد	٩٧	هل التراويح (عشرون ركعة) :

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
»	المذاهب في ذلك والادلة	»	لا يسأل بوجه الله الالجنة
٩٩	هل تستحب الجماعة في التوافل -	١١٣	اختلافهم في المراد بالعذاب من
»	جواز الاقتداء بمن لم ينو الامامة -	»	فوق ومن تحت الارجل
»	دره المفسد مقدم	١١٥	(حديث أبي هريرة) لا يقل احدكم
»	من فعل خلاف ما يتوقعه اتباعه	»	اللهم اغفر لي ان شئت الخ
»	فينبغي ان يبدى عذرا	١١٦	من آداب الدعاء الجزم بالمسألة
١٠٠	عدم التأذين والقيام للنافلة	١١٧	(حديث أبي هريرة) لكل نبي دعوة
١٠٠	(باب تعاهد القرآن وحسن القراءة)	»	يدعوبها فاريد أن اختبئ به دعوتي
»	حديث ابن عمر «انما مثل صاحب	»	شفاعة لا متى
»	القرآن كصاحب الابل الخ»	١١٨	ما معني هذا مع ان دعوات كثيرة
١٠١	معنى (صاحب القرآن) و(المعلقة)	»	استجيب للنبي ﷺ وغيره من
»	و(المعاهدة)	»	الانبياء ، الشفاعات الست أيتها
١٠٢	الحث على تعاهد القرآن - هل للخنم	١٢٠	المرادة - الجمع بين هذا وبين قوله
»	مدة وما هي وما أدتها	»	ﷺ فاقول يا رب ائذن لي فيمن
١٠٤	حديث عائشة « ان النبي ﷺ	»	قال لا اله الا الله قال ليس ذلك لك
»	سمع صوت أبي موسى الأشعري	»	هل يكره سؤال الشفاعة
»	الخ »	»	لاختصاصها باهل الكبراء أو هذا
١٠٥	استحباب تحسين الصوت بالقراءة	»	كلام لا يلتفت إليه
»	حكم القراءة بالالحن	١٢١	باب الجمع في السفر
١٠٦	باب الدعاء	»	(احاديث ابن عمر ومعاذ) في الجمع
»	حديث الاستعاذة من عذاب النار	»	بين المغرب والعشاء وبين الظهر
»	والقبر الخ	»	والعصر في السفر
١٠٧	هل الاستعاذة المذكورة واجبة	١٢٢	روايات كثيرة في الاحاديث
»	في الصلاة؟	»	المذكورة
١٠٨	ضبط لفظ (المسيح الدجال)	١٢٤	اختلاف العلماء في جمع التقديم
١١٩	الدعاء في الصلاة بما ليس قرآنا	»	والتأخير في السفر على ستة أقوال
١١٠	حديث الاستعاذة بوجه الله عند	»	وتوجيه الاقوال والحجاج - بين
»	تلاوة آية «قل هو القادر على ان	»	المختلفين
»	يبعث عليكم الخ»	١٢٩	ايها افضل ؟ الجمع أم الافراد؟
١١١	التوفيق بين هذا الحديث وحديث	»	هل يختص الجمع بالسفر الطويل

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٣٠	باب صلاة الخوف	١٤٧	شدة الخوف هل يهمل فيها كما
»	(حديث ابن عمر) في بيان كيفية	»	أمكن أو يؤخر الصلاة
»	صلاة الخوف	١٤٩	لا تجوز صلاة الخوف للمنهمزم
١٣٢	عدم اختصاص صلاة الخوف	»	انهزام غير مباح وتجوز في الهرب
»	بزمته عليه الصلاة والسلام عند	»	من حريق أو نحوه وهرب المديون
»	الجمهور	»	المعسر الخ
١٣٣	اختلافهم في كيفية صلاة الخوف	١٥١	باب صلاة الجمعة
»	إذا كان العدو في غير جهة القبلة	»	(حديث أبي هريرة) نحن الآخرون
١٣٤	أى الفرقتين تم صلاتها أولا	»	السابقون - إلى أن قال - فالناس لنا
١٣٥	هل بشرط أن تكون كل طائفة	»	فيه تبع اليهود غدا والنصارى
»	أقلا ثلاثة	»	بعد غد
١٣٦	هل تجوز صلاة الخوف للبقاة	١٥٣	معنى كلمة (يبد)
»	وقطاع الطريق	١٥٥	هل فرض الله على اليهود والنصارى
١٣٧	هل تختلف الكيفية إذا كان العدو	»	نفس يوم الجمعة فخالقوا
»	في غير جهة القبلة أو في جهتها	١٥٦	ما معني افتراض اليوم عليهم
١٣٨	لصلاة الخوف سبع عشرة كيفية	١٥٧	(حديث عمر) بينما هو قائم بخطب
»	وارده	»	وفي آخره وقد علمتم أن رسول الله
١٣٩	هل يجوز أن يفرقهم الامام أربع	»	ﷺ كان يأمر بالغسل
»	فرق إذا كانت الصلاة رابعة أو	١٥٨	مبحث لغوء في (بيننا وبيننا)
»	لأث فرق في المغرب	»	يوم الجمعة وسبب تسميته بذلك
١٤٠	صلاة الخوف لا تختص بالسفر	»	وذكر أسماء له آخر
»	صلاة «بطن نخل» وفيها قتداء	١٦٠	امر الامام الرعية بالمصالح -
»	المفترض بالمتنفل وهل تجوز الآن	»	الانكار على من خالف السنة -
١٤٢	هل تصلي الجمعة بهيئة صلاة الخوف	»	جواز الكلام في الخطبة - الاعتذار
١٤٣	كم مرة وفي كم غزوة صلى النبي	»	إلى ولاية الأمور وترك المشاقة لهم
»	ﷺ صلاة الخوف	»	هل غسل الجمعة واجب أو مستحب
١٤٥	أحاديث تقتضي اقتصار كل طائفة	»	آثار في ذلك ومذاهب
»	على ركعة من غير قضا الثانية وبيان	١٦٢	هل يستدل بحديث عمر هذا على
»	من عمل بهذه الاحاديث ومن لم	»	عدم لوجوب
»	يعمل وأجاب عنها	١٦٥	هل يجوز غسل الجمعة بقاء الورد

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
»	ونحوه	١٨٠	إذا التزم بدنة فهل يتعين أن تكون
١٦٥	(حديث ابن عمر) «من جاء منكم	»	من الأبل
»	الجمعة فليغتسل»	١٨١	هل يجزئ الجذع من الضأن في
١٦٦	هل الغسل للصلاة أو لليوم وفيه	»	الهدايا والضحايا
»	رد بليغ على ابن حزم في جهة الغسل	١٨١	(حديث جابر) في صلاة ركعتين
»	لليوم	»	لمن دخل المسجد يوم الجمعة والامام
١٦٧	هل يشترط اتصال الغسل بالذهاب	»	بخطب
»	للجمعة	»	ذكر روايات كثيرة للحديث
١٦٨	استحباب الغسل لمن حضر الجمعة	١٨٢	اختلاف المذاهب في ركعتي تحية
»	وان لم تكن واجبة عليه	»	المجد لمن دخل والامام يخطب
١٦٩	(حديث أبي هريرة) في التكبير الى	١٨٣	أجوبة المنكرين للتحية عن هذا
»	الجمعة وفيه تقسيم الوقت الى ساعات	»	الحديث والرد عليهم
»	ونواب كل ساعة	١٨٧	استحباب التحية مطلقا وكونها
١٧١	المذاهب في التكبير : أهو من التمجيز	»	لا تحصل بأقل من ركعتين
»	أم الشروق أم الارتفاع أم الزوال؟	١٨٨	من دخل في آخر الخطبة لا يأتي
١٧٢	استدلال المالكية على أن المراد	»	بالتحية أن خاف فوت تكبيرة
»	الزوال وكراهية البكور والرد	»	لأحرام
»	عليهم وتحامل ابن حبيب على الامام	»	من دخل المسجد الحرام يطوف
»	مالك في ذلك	»	ثم يصلي ركعتي الطواف ولا يصلي
١٧٣	ما المختار لامام الجمعة من وقت	»	تحية المسجد
»	الذهاب	»	من جلس فاتته التحية إلا إن كان
١٧٣	هل الملائكة الذين يكتبون الأول	»	جاهلا بمشروعيتها أو ناسيا ولم
»	فالاول هم غير الحفظة	»	يطل الفصل
»	ترتيب السابقين إلى الجمعة على	١٨٩	جواز الكلام في الخطبة لا مر يحدث
»	خمس مراتب و كيفية تقسيم الوقت	١٩٠	تحية المسجد في أوقات السكراهة
»	اليها (وهو مبحث طويل)	»	لو صليت الجمعة في بناء غير مسجد
١٧٨	أما أفضل في الهدى والاضحية	»	فلا صلاة لمن دخل والامام
»	الأبل أم البقر أم الغنم	»	يخطب
١٨٠	من التزم هديا فهل يكفيه اخراج	١٩٠	(حديث أبي هريرة) إذا قلت
»	دجاجة أو يهنة	»	لصاحبك انصت فقد لغوت

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
أحد وعشرين قولاً ومن روي	»	معنى (الانصات) ومعنى (اللقو)	١٩١
عنه كل قول ووجهه	»	الكلام حال الخطبة حرام أو مكروه	١٩٢
الحكمة في إقامتها	٢١٤	الآثار في ذلك والمذاهب	»
ماذا يقال في ساعه الاجابة	٢١٥	هل يفصل في وجوب الانصات	١٩٥
ما مقدارها	٢١٦	بين الأربعين والزيادة	»
أفضل أيام الأسبوع وأفضل أيام	٢١٧	يستثنى من سأل الخطيب عن	١٩٦
السنة وأفضل الأيام مطلقاً	»	شيء فله الجواب - هل يرق بين	»
باب النهي عن الصلاة في	»	من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها	»
الحرير	»	هل يباح الكلام والخطيب على المنبر	١٩٧
(حديث عقبة) «أهدى إلى رسول	»	قبل الخطبة وبعد الفراغ منها وبين	»
الله ﷺ وفروج حرير - إلى أن قال	»	الخطبتين وفي حال الدعا	»
لا ينبغي هذا للمتقين»	»	١- تنشاء الكلام الذي يتعلق به	١٩٨
معنى الفروج - حكم قبول الهدية	٢١٨	غرض مهم فاجز وكلام الداخل	»
لبس النبي ﷺ هذا الحرير كان	»	ليأخذ لنفسه مكاناً	»
قبل التحريم ونزعه بعد التحريم	»	حكم السلام ورده حال الخطبة	١٩٩
اختلاف العلماء في الصلاة في الثوب	٢١٩	حكم تشييت العاطس حال الخطبة	٢٠٠
الحرير	»	هل تبطل الجمعة بالكلام	٢٠١
الاجماع على تحريم الحرير للرجال	٢٢٠	الكلام في خطبة العيد ونحوها	٢٠٢
هل يجوز لباس الصبيان الحرير	»	(حديث بريدة) «كان رسول	٢٠٣
والذهب	»	الله ﷺ يخطبنا فجاء الحسن	»
هل يحرم اقتراش الحرير	٢٢٠	والحسين - إلى أن قال - فتحملهما	»
حكم المخلوط من حرير وغيره عند	»	فوضعهما بين يديه الخ	»
الشافعية وما يستثنى من تحريم الحرير	»	هل تشترط الموالاة في الخطبة -	٢٠٤
(حديث عمر) انه رأى حلة سراء	٢٢٢	جواز كلام الخطيب أثناء الخطبة	»
عند باب المسجد الخ وفيه قول	»	كيف يقطع النبي ﷺ الخماية	٢٠٥
النبي ﷺ «أما يلبس هذه من	»	وهي عبادة وينزل لامرديوي هو	»
لا خلاق له»	»	أخذ الحسن والحسين الخ	»
معنى (الحلة)	٢٢٣	استحباب الخطبة على المنبر	»
معنى (سراء)	٢٢٤	(حديث أبي هريرة) في ساعة	»
المذاهب في المخلوط من حرير وغيره	٢٢٥	الاجابة يوم الجمعة	»
والخز الذي سداه حرير ولحمته غير	»	اختلافهم في ساعة الاجابة على	٢٠٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
وكون الكفار لا يكفروا الا بالتوبة	»	حرير وعكسه	»
المراد بتكفير الذنب	»	جواز بيع الحرير - تذكير المفضول	٢٢٦
هل يكفر الممرض الذنب وان لم يحصل	٢٣٩	الفاضل بأمر ديني أو دينوي اذا	»
صبر، وهل الممرض يحصل ثوابا	»	دخل عنه - استحباب التجميل	»
واذا حصله فهل لذاته أو لأجل الصبر	»	يوم الجمعة - التجميل لورود الوفود	»
الاستدلال على ان المرض	٢٤٠	يجوز أن يوبى للهرة ما لا يجوز	٢٢٧
وحدده مكفر	»	له لبسه، صلة الاقارب التكفار	»
حديث أبي هريرة « لا يموت	٢٤١	هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة	٢٢٨
لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار	»	(حديث علي) « نهى عن مياثر	»
إلا نحلة القسم »	»	الارجوان ولبس القسي وخاتم	»
أحاديث في الموضوع	٢٤٣	الذنب الح «	»
لم يخص الولد بثلاثة	٢٤٤	معنى (المياثر)	٢٢٩
هل يخص بغير البالغ وهل البالغ	٢٤٥	معنى (الارجوان)	٢٣٠
المعتوه كغير البالغ	»	حكم الميثرة من حرير ومن جلود	٢٣١
(أدلة) على عدم التخصيص	٢٤٦	للسباع، وهل يكره لبس الاحمر	»
بالصغير	»	أو يباح	»
هل أولاد الاولاد كالأولاد	٢٤٧	معنى (القسي) وهل النهى عنه	٢٣٢
» يختص ذلك بحال الصبر	٢٤٨	للتحريم أو التنزيه	»
لومات لكافر أولاد ثم أسلم -	٢٤٩	حكم التخنم بالذهب	٢٣٣
هل السقط كالصبي : أحاديث	»	معنى (كفاف الدياج) ومتى يحرم	٢٣٤
في ذلك	»	وحكم مكفوف الطرف بالحرير	»
معنى « دخول النار نحلة القسم »	٢٥٠	عند الشافعية وغيرهم	»
مباحث (وان منكم الاواردها)	٢٥١	حكم لبس المعصفر والمزعفر	»
هل تكون « إلا » عاطفة كالواو	»	معنى (الدياج)	٢٣٥
أولاد المسلمين في الجنة خلافا	٢٥٢	كتاب الجنائز	٢٣٦
للجبرية	»	ثواب المرض والمصيبة	»
(باب النهى عن تعنى الموت)	»	(حديث عائشة) في ان « ايصيب	»
حديث « لا يتمن أحدكم الموت	»	للمؤمن كفارة له	»
الخ »	»	معنى (الوجع والايحاج)	٢٣٧
امكروه هو أم حرام	٢٥٣	وجه تخصيص التكفير بالصغائر	٢٣٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الله الخ	»	بحث في قول عمر « اقضى اليك »	٢٥٣
هل كان مؤمنا هذا الرجل	٢٦٦	وقول يوسف عليه السلام « توفي »	»
إذا كان مؤمنا فيف ظن أن	٢٦٨	مسما »	»
الله لا يقدر علي جمعه (خمسة	»	وقول النبي صلى الله عليه وسلم	»
اجوبة) عن هذا الاشكال	»	« الحقني بالرفيق الاعلى »	»
هذا الرجل قد يؤمن من رحمة الله	»	حكمة النهي عنه وأحاديث في	٢٥٥
فكيف يكون هذا سببا في المغفرة له	»	ذلك	»
في الحديث القدسي أنا عند ظن	٢٦٩	هل النهي مقيد بما لو نزل به ضرر	٢٥٦
عبدى بى وهذا ظن عدم المغفرة	»	إذا كان تمنى الموت لا يبدل	٢٥٧
فكيف غفر له	»	القضاء فلم نهى عنه	»
ليس خوف العبد من ذنبه كراهية	»	حكم قوله (اللهم أحيني ما كانت	٢٥٨
لللقاء ربه ، فضيلة خوف الله	»	الحياة خيرا لي الخ »	»
(باب الكفن وحمل الجنازة	٢٦٠	(باب تمنى الموت لمصيبة في الدين)	٢٥٨
والصلاة عليها)	»	حديث « لا تقوم الساعة حتى	»
حديث « كفن النبي صلى الله	»	يمر الرجل علي القبر فيتمرع	»
عليه وسلم في ثلاثة اثواب	»	عليه ويقول يا ليتني كنت مكان	»
سحولية الخ	»	صاحب هذا القبر وليس به الدين	»
مباحث فقهية في التكفين	٢٧١	الا البلاء	»
أحاديث في مقدار أواب الكفن	٢٧٢	سبب هذا التمني	٢٥٩
بيان الواجب والمتدوب منها	»	ابحاث في هذا الحديث	٢٦٠
كفن المرأة	٢٧٣	(باب ليس من التمني محبة لقاء الله	٢٦١
لون الكفن وجنسه - معني قوله	٢٧٥	الحديث القدسي (إذا أحب العبد	»
« ليس فيها قميص ولا عمامة »	»	لقائي الخ)	»
حديث (أتى النبي ﷺ عبداً بن	٢٧٧	روايات للحديث المذكور	»
أبي بعد ما أدخل وحفنه فوضعه	»	معني هذا الحديث عند الاحتضار	٢٦٣
علي ركبتيه وألبسه قميصه) -	»	معني محبة الله لعبده - والمراد	٢٦٤
مباحث في الحديث المذكور	»	بلقاء الله	»
كيف يقع هذا الاكرام مع كون	٢٧٩	(باب ليس خوف العبد من ذنبه	٢٦٥
عبد الله منافقا	»	كراهية للقاء الله تعالى	»
حديث ابن عمر (أنه رأى رسول	»	(حديث) الرجل الذي أوصى	»
الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون	»	إذا مات أرمحرق ويذري ثم جمعه	»

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
٢٨١	أم م الجنائزة	٢٩٩	الاشكال في فقء موسى عين ملك الموت وأجوبه عنه	
»	الخلاف في ارسال هذا الحديث ورواه	»	ثم قال موسى (عليه السلام) رب أدني من الارض المقدسة رمية بحجر ولم لم يطلب دخولها بالاهل	
٢٨٤	الافضل لمشييع الجنائزة أن يكون قدماها ، وفيه خمسة مذاهب	٣٠٢	معرفة قبر موسى عليه الصلاة والسلام بعلامة وحكايات ومنامات	
»	الافضل له أن يكون ماشيا	٣٠٣	باب عرض مقعد الميت عليه	
٢٨٦	» » » » » قريبا منها	»	بالغداة والعشي	
٢٨٧	حديث (أسرعوا بجنائزكم فإن كان	٣٠٤	حديث إن أحدكم إذ مات عرض عليه مقعده « الخ	
»	الحاقدمتموه اليه وإن كان سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم)	»	هل العرض على الروح وحده أو عليه مع البدن	
»	معنى الاسراع بالجنائزة وآثار في ذلك	»	مامعنى عرض مقعد الميت عليه	
٢٨٩	حكم ما لو خشي على الميت من التأخير تغير أو نحوه	٣٠٥	الخلاف في ذلك	
»	الحكمة في الاسراع بالجنائزة	»	هل الكافر والمؤمن في ذلك سواء وهل الشهداء كغيرهم في ذلك	
٢٩٢	(حديث) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج يوما ففعلني على أهل أحد كصلاته على الميت الخ	»	الاستدلال على إثبات عذاب القبر	
٢٩٤	حكم الصلاة على الشهداء في المذاهب الاربعة - وكذا تفسير الشهيد	٣٠٦	استدلال من ذهب الى ان ارواح الموتى على أفنية القبور	
»	حوض النبي (صلى الله عليه وسلم)	»	(باب بلاء الميت الاعجب الذنب)	
»	معنى كون النبي (صلى الله عليه وسلم) شهيدا علينا	»	الا حاديث في ذلك	
»	وحديث « حياني خير لكم »	»	العجب معناه ، وتحقيقه	
»	بيان أن في الحديث معجزات للنبي (صلى الله عليه وسلم)	٣٠٨	معنى أكل التراب للجسم	
»	باب الدفن في الارض المقدسة	»	الانبياء والشهداء تأكل الارض أجسامهم	
٢٩٨	حديث « جاء ملك الموت إلى موسى (صلى الله عليه وسلم) الخ	»	الكلام على عدم بلاء عجب الذنب	
»	»	٣٠٩	هل عجب الذنب أول مخلوق في الادي	
»	»	»	الاستدلال على البعث النشأة الآخرة (تم الفهرس والحمد لله)	